التقرير
الاستراتيجي

أحداث العالم العربي
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

ثبت المحتويات

المقدّمة 7

المدخل / قاسم عز الدين 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي 249
منير الحمش

المقدّمة

هذا التقرير هو محاولة قراءة وفهم للأحداث العربية، التي انعقدت عليها آمال شعوبٍ ومجتمعاتٍ تتوق إلى التغيير والتحرر. وبالفعل كسرت تلك الأحداث لحظة اندلاعها الركود الذي هيمن على أحوال الأنظمة عقوداً عدة، فوسّعت المجال العام ومنحت القوى الحيّة فرصة التعبير عن نفسها بعد طول انطواء. لكن قوة التحولات وما رافقها من تشظٍ سياسي وفائض في العرض الخطابي كشفت عن بعض ما كان مخبوءاً في قاع الوعي من تناقضات وأزمات وأوهام، ثم أظهرت الوقائع اللاحقة على نحو لا لبس فيه أن الاستنهاض التاريخي المطلوب لا يمكن أن يختصره التأويل المبسّط لكلمتي الحرية والديمقراطية.

كانت الانتفاضات العربية السلميّة، ولا سيما في أيامها الأولى، تمثّل إجماعاً واسعاً على ضرورة كسر حلقة الجمود المفرغة التي أحاطت بالمنطقة لأكثر من ربع قرن، فساهمت في تقويض ركائز الدولة وأطلقت عنان البحث عن مشروعيات سياسية بديلة خارجها. لكنه كان إجماعاً قصير الأمد ومقتصراً على الحد الأدنى ولا يمسّ قضايا جوهرية. ولذلك بدت الحشود الهائلة التي ملأت الميادين عامل تحريك ظرفي أكثر من كونها قوة تغيير محورية ودائمة. وبدلاً من أن تمضي تلك التحركات، التي بدت كما لو أنها ثورات إصلاحية نقية، نحو غاياتها المعلنة تعرّضت لانزياح خطير نحو الفوضى العارمة والحروب الأهلية والفتنة العمياء.

لم يكن هذا الانزياح كما يُزعم نابعاً من نزوع أصلي في مجتمعاتنا العربية نحو الانقسام والعصبية، ولا من موروثات ثقافية واجتماعية

تمنعها من استيعاب قيم الحرية والتعددية ومن إنجاز التحوّل الديمقراطي على نحو آمن ومقبول. غير أنّ الفراغ المتعدد الأبعاد والمتسع باطّراد كان هو طاقة الجذب السلبيّة التي دفعت الانتفاضات بعيداً عن مقاصدها الأولى: فراغ آيديولوجي ناشئ من إخفاق النماذج العقائدية والفكرية التي سادت في الربع الثالث من القرن الماضي دون إيجاد بدائل لها، وفراغ سياسي ناتج عن الإطباق السلطوي على المجتمعات وفشل مشاريع التنمية، وفراغ جيو- سياسي متصل بالاختلال الحادّ في موازين القوى ولا سيّما مع العدو، والذي كان سيصير شاملاً لولا حركات المقاومة المسلحة.

لقد ألقت ثلاثية الانقسام والتبعية والفساد أيضاً بثقلها على المجال السياسي العربي، وها هي تحاول الانبعاث من جديد في إطار تيارين متقاربين ومتصارعين في الآن نفسه، الأول تمثله القوى المحافظة التي تسعى إلى تنشيط خلايا الأنظمة السابقة واستعادة توازنات النظام العربي المندثر ولو ضمن سياقات ومسمّيات جديدة. والثاني تعبّر عنه الحركات التكفيرية وما يعادلها، والتي تسعى إلى إيجاد موطىء قدم لها في ساحة المنافسة على ما تسمّيه إدارة التوحّش، مستفيدة في توطيد نفوذها من الفوضى العارمة، ومن التقاطعات السياسية والأمنية والعسكرية التي تحظى بها مع أطراف عدة. هذه الحركات تمتلك مشروعاً ارتدادياً مهولاً غير قابل للحياة، لكن بإمكانها مع ذلك تخريب الأسس الثقافية للمجتمعات وتهديد عناصر لحمتها وتقويض تماسكها التاريخي. وفي مقابل هذين التيارين يستند تيار ثالث إلى مثال مرجعي هو المقاومة، التي أثبتت أنها قادرة على أن تكون الأساس الصلب لتجربة تجمع بين الحرية والتحرر والوحدة.

بتعبير آخر، يمكن القول إنّ الصراع الحالي هو بين منطقين، أحدهما يحاول العودة بعقارب الساعة إلى الوراء لاسترداد الوضع السابق أو لتحقيق هوامات

عدمية وفتاكة، وآخر يعتمد على نقاط الارتكاز القوية والتجارب الناجحة للمضي قُدماً إلى الأمام. ويلامس المنطق الثاني الحاجة إلى مقاربة شاملة تتناول في آنٍ معاً قضايا تداول السلطة والحريات والعدالة الاجتماعية والنمو والرفاه من ناحية، ومسائل السيادة الوطنية والتضامن الإقليمي والمصالحة بين مكوّنات الهويّة الجامعة من ناحية ثانية. ولا بد من الإشارة في السياق نفسه إلى أنّ الانعطافة الراهنة في النظام الدولي، الذي تحوّل خلال عقدين من الأحادية القطبية إلى التعددية الواسعة أو حتى اللاقطبية، تعطي المنطقة العربية وجوارها فرصة أن تكون ممثلة فيه وحاضرة في معادلاته.

وعلى العموم لا يأتي هذا التقرير في معرض تقديم تفسير شامل ومتمايز للأحداث، أو سدّ النقص المعرفي المحيط بحاضر أزماتنا ومستقبل منطقتنا، لكنه يطمح، من خلال استعراض آراء طيف متنوّع من الباحثين والمفكرين من داخل العالم العربي وخارجه، إلى أن يساهم في إطلاق نقاش هادىء ومتزن بشأن التحوّلات العربية الراهنة، مع تركيز مقصود على التفاعل الإقليمي معها. يأتي ذلك انطلاقاً من الفرضية التي ارتكز عليها التقرير وهي الآتية: بقدر ما كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية بما فيها من عدم مساواة وفقر وتمييز هي المحرك المباشر للأحداث، بقدر ما كانت أسبابها العميقة والغائرة تنتمي إلى الحقل الجيوسياسي القائم على صفائح إقليمية ناشطة، بما فيها من صراعات ومنافسات وموازين قوى وتطلّعات ومفاهيم وأفكار ومبادئ. ولذلك نرى أثر العامل الإقليمي يتسع مع مرور الوقت ويتجذر باستمرار وذلك على حساب العوامل الأخرى المحلية أو العالمية.

عبد الحليم فضل الله

رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

مدخل

قاسم عز الدين*
باحث في الشؤون الاستراتيجية.

تتوالى التحولات في المنطقة العربية منذ أربع سنوات على امتداد الجغرافيا السياسية الإقليمية، ولكنه وقت غير كافٍ لبلورة قراءةٍ متكاملة للظواهر التي رافقت المتغيرات المتسارعة. وفي هذا الخضم لا حيد عن ملاحظة بعض الخلل الذاتي في مناهج البحث عن المدلولات والأبعاد، ويتجلّى ذلك في الأدوات المستخدَمَة التي تطغى عليها أحياناً كثيرة تقنيات الخبَر والتحليل السياسي المتحوّل، في معرض حقل معرفي هو بداهة حقل بحث في العوامل المسبّبَة لا في نتائجها الظاهرة.

لقد أخذ كثير من الباحثين في التحوّلات العربية المعقّدة والمتشابكة مقاربات تلامس رأس جبل الجليد بقطع النظر عن التراكم المولّد للأحداث تحت السطح. فقادهم البحث إلى تغليب عامل آحادي كعامل استبداد الحكم على باقي العوامل الأخرى التي تؤلّف مع شكل الحكم كلاً متكاملاً في نظام سياسي واجتماعي ـ اقتصادي وجيو ـ سياسي لا ينفصل إلى عناصر متفرّقة.

وفي هذا الإطار جرى تناول مسار الأحداث في كل بلد بفصله عن المجرى العام في المحيط الإقليمي، وفق جغرافية سياسية «وطنية» نشأت إثر الحرب العالمية الثانية، وهي جغرافية وليدة عمرها قصير جداً قياساً على الحقبات التاريخية السابقة واللاحقة. لقد أسقطت هذه المقاربة بمعظمها، العوامل التاريخية المؤسسة للأزمات الراهنة وأهملت في السياق نفسه عامل التبعية «للمنظومة الدولية» التي تتحكم فيها مصالح الدول القوية ومطامحها بحقوق الدول الضعيفة وآمالها. فقطعت في ذلك حبل تراكم الاستمرارية مع مناهج

* مدير التحرير

البحث السابقة، التي قرأت التحولات التاريخية الكبرى بجذورها المسبّبة وآفاقها المتكاملة، منذ الثورة الفرنسية (عام ١٧٨٩) حتى الثورة الإسلامية في إيران (عام ١٩٧٩). وطغت على مناهج البحث المحدَثَة مقاربة تتمحور حول مسألة السلطة من دون الأبعاد الأخرى في مسائل منظومة الدولة. وعلى هذا الجذر الأساس جرى اتخاذ عناصر السلوك السياسي والثقافة السوسيولوجية قواعد بحث في نهوض الدول أو انهيارها.

ثم إن إطلاق تسمية الربيع العربي تشير إلى منحى لإدراج الأحداث في المنطقة العربية في سياق دولي يتمثل في ما أطلق عليه اسم «ربيع براغ» في القرن الماضي، أو ما سُمّي «الثورات الملوّنة» في البلدان التي انهارت أنظمتها السياسية إثر انهيار التوازن بين معسكري الحرب الباردة، فآلت هذه البلدان إلى التقسيم والتجزئة والانضمام إلى الحلف الأطلسي في كثير من الأحيان. وعلى خلفية ذلك، تأثر خطاب بعض نخب «الربيع العربي» ببعض التيارات الآيديولوجية الفاعلة في الغرب التي قسمت العالم بشكل تعسّفي إلى فسطاط خير مطلق هو فسطاط «الديموقراطية والازدهار والحرية»، في مقابل فسطاط «التخلّف والجهل والاستبداد». وبحسب هذا الفكر السياسي جرى تناول التحوّلات التي انفجرت في تونس ومصر وليبيا من أعلى رأس السلطة، بمعزل عن تاريخ البلد وجغرافيته السياسية، أو أمنه القومي والاجتماعي والغذائي، وبمعزل عن المحيط الإقليمي الذي جعلته «المنظومة الدولية» محط استراتيجياتها ومصالحها الخاصة.

بيد أن هذا المستوى الجيو- سياسي جعل مصير كل بلد عربي جزءاً من استراتيجية الدول المنتَصِرة في الحرب الكونية الثانية، والتي تتوّجت بتقسيم النفوذ والصراع على الثروات والأسواق العالمية، كما رُسمت في السياق نفسه حدود البلدان في انفتاحها على «السوق الدولية» وانغلاقها على محيطها الإقليمي. وفي هذا المجرى وُلدت في كل بلد «مستقل» جغرافية سياسية معتلّة بتشويه خلقي بالولادة، ثم تفاقمت معظم الأزمات اللاحقة على أزمة التأسيس الأساس، سواء في شكل الحكم أم في غيره. وكان اغتصاب فلسطين، وقت «استقلال» البلدان العربية وإزالة الاستعمار، عنصراً حاسماً في تقويض هذا

الاستقلال وإلحاقه بمصالح واستراتيجيات الدول الغربية، وتوليد بيئة عدم استقرار اجتماعي وأمني وجيوسياسي في المنطقة.

وفي هذا المنحى العام ذي الصلة القريبة بالأزمات التي انفجرت في بلدان الثورات العربية اتجهت البلدان الغربية منذ سبعينيات القرن الماضي للقضاء على تجربة الحركات الاستقلالية العربية التي حاولت قطع حبل الإلحاق والتبعية بقليل من النجاح وكثير من التعثّر والإخفاق. وبالحرب والغزو دعمت الدول الغربية قاعدتها العسكرية في فلسطين المحتلّة من خلال إنهاء المقاومة في الأردن واحتلال بيروت، وسعت لإجهاض الثورة الإسلامية في إيران عبر حدائقها الخلفية في دول النفط والغاز، ثم ضربت عليها طوق حصار ما زال مستمراً حتى الآن. وكان الاحتلال الأميركي للعراق مدخلاً لمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، بل لما سمّاه صقور «النيوليبرالية» النظام العالمي الجديد.

لم تقف هذه التحوّلات الجيو- سياسية الكبرى على أبواب وحدود تونس ومصر وليبيا وغيرها، وبمقدار ما كانت أزمة التبعية السياسية والدفاعية والاقتصادية تصيب البلدان العربية كانت تصيب نموذج الحكم القائم على الإلتحاق بمصالح واستراتيجيات الدول الغربية. فقد غرقت المجتمعات منذ منتصف السبعينيات في هوّة فراغ مزدوجة، إحداها ترتبط بما يسمى «استراتيجية السلام»، والأخرى تعبر عنها سياسات «الانفتاح» على السوق الدولية التي لحق بها «تسونامي» التحولات «النيوليبرالية» في منتصف التسعينيات. وفي غضون عقدين تخلّت الدولة في البلدان العربية عن دورها الخارجي ووظائفها الداخلية لصالح «مراكز القوى» التي وضعت يدها على الثروة العامة، واستولت على عصب الدولة في القطاع العام وصناعات الأمن الاقتصادي من الغذاء والصناعات التحويلية (صناعة الدواء، النسيج، التعدين...). وأخذت الفئات المرتبطة بسلطة الحكم حصتها الوازنة من فُتات النهب، لقاء توقيعها على اتفاقيات «المؤسسات الدولية» في ما يسمّى «الإصلاحات الهيكلية» والخوصصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلخ... وكذلك الاندماج في سياسة التطبيع و«السلام» بذريعة توفير المناخ الأمني الملائم لوعود «الاستقرار والازدهار». وقد تلازمت هذه السياسات التي أخذتها سلطات الحكم على عاتقها مع تشديد القبضة الأمنية لقمع الاحتجاجات الوطنية والاجتماعية ومطالب الحقوق والحريات العامة والخاصة. وفي هذا المجرى، استفحل استبداد الحكم مستفيداً من اهتراء الدولة وتعميم الفساد الذي أتاحه نموذج التبعية الذي كان من نتائجه التخلّي عن الأمن القومي وتهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وفي المحصلة، كانت الأزمة التي انفجرت في البلدان العربية أزمة تراكمية تغذت من مجمل الأزمات الجيو- سياسية والوطنية والاقتصادية- الاجتماعية، فيما بني طموح التغيير الثوري الذي تحلت به من تراكم تجارب مقاومات سياسية واجتماعية طويلة في داخل البلد ومحيطه،

ومن تجارب المقاومة المسلّحة في فلسطين والمنطقة ولا سيما المقاومة في لبنان، التي أحدثت في انتصارها على الغزو الإسرائيلي نقلة نوعية في معادلات الحقل الجيو- سياسي الإقليمي و«المنظومة الدولية»، فتحولت بها من الإحباط اليائس إلى ثقل وازن يتيح التحرّك والأمل حيث «ولّى زمن الهزائم». فالمقاومة التي لم تكن على صلة مباشرة بانفجار الثورة «لإسقاط النظام»، أزاحت عن إطارها العام في الحقل الإقليمي الإحباط واليأس في الاستسلام لقهر منظومة «أوهن من بيت العنكبوت».

على أن مسار الأحداث في البلدان العربية سرعان ما انحرف عن مسألة تغيير الأنظمة القائمة إلى احتراب على السلطة بين القوى المعارضة للأنظمة القائمة،كما أفضى إلى انفجار فوضى أمنية أتاحت صعود جماعات تكفيرية همجية تسعى لملء الفراغ على أساس استراتيجية بث الرعب وذبح الأبرياء وتدمير معالم الحضارة العربية- الإسلامية، بالتقاطع مع مصالح الدول الغربية وبعض الدول الإقليمية التي ما لبثت أن انشقت إلى جناحين حول محور واشنطن.

في هذا التقرير حاولت مجموعة من الأكاديميين والباحثين العرب والأجانب قراءة أسباب الأحداث والتحولات الحاصلة في المنطقة العربية،وتسليط الضوء على أبعادها ومآلاتها.

- الخبير الاقتصادي الدولي ووزير المالية اللبناني السابق الدكتور جورج قرم يبحث "العوامل الاجتماعية والاقتصادية وراء الثورات العربية"، مبيّناً ما أطلق عليه تسمية "النمو السيّىء" الذي يفسّر الأبعاد الاقتصادية - الاجتماعية في انفجار الأزمة. ففي ظل هذا النموذج "للنمو السيّىء" ازدهرت الرشوة وعلاقات الفساد متعددة الأوجه بين المؤسسة السياسية وعالم الأعمال. ويدرس الباحث بخبرته الفكرية المعهودة الخلفيّة الحياتية التي ولّدت الانفجار، مبيّناً سبُل التحوّل من هذا النموذج إلى ما يصفه بـ"النموذج الصالح". ويوضّح في هذا الميدان بالشرح والتعليل ست سياسات يراها ضرورية لتغيير الاقتصاد الريعي باقتصاد إنتاجي، في إطار أهداف وطنية ترتكز على تملّك العلم والتقانة وتوفير شروط كرامة إنسانية أفضل لكل مواطن.

- الخبير في الشؤون الدولية والباحث باتريك هنري يدرس تجربة وفكر "الإخوان المسلمين" في مصر، في إطار تمثيلهم إحدى القوى الرئيسية التي أخذت زمام الأمور الانتقالية بعد سقوط رأس السلطة في البلدان العربية. أجرى الباحث تحقيقاً مسهباً بالمقابلات الخاصة بالبحث ومدعّم بالارقام والمعلومات والشواهد لقراءة رؤية الإخوان أثناء حكم الرئيس السابق في مصر. يتوقف الباحث على ما رآه تقرّب الإخوان من عالم رجال الأعمال في مشروع السلطة حيث يظهر الإخوان أمام المجتمع الدولي أنهم حزب النظام. كما يتحدث الكاتب عن تشكيل كتلة ضغط ضمن جماعة الإخوان حول خيرت الشاطر وأسامة فريد وحسن مالك والمستشار

عبد الحميد الغزالي وغيرهم. ويرى في خلاصته أن من عوامل انكفاء تجربة الإخوان في مصر أنهم لم يقدّروا العمل السياسي حق قدره.

ـ الدكتور طلال عتريسي يرصد في "أولويات حزب الله الاستراتيجية تجاه الثورات العربية" ثوابت المقاومة وموقعها في التحوّلات العربية. فالحزب الذي يناصر حق الشعوب في انعتاقها من الاستبداد والمظلومية من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية يضع هذا المسار في إطار استراتيجي محوره ثورة المستضعفين للتحرر من الاستكبار العالمي، وبوصلته فلسطين. من هذه الزاوية أخذ حزب الله يترقب مآلات التحولات العربية نحو آفاقها، أكثر من اهتمامه بالمتغيرات الداخلية في كل بلد التي يراها خاصة بالأطراف المحلية سواء اتفق مع هذا أو اختلف مع ذاك. لكن الحزب يحرص على عدم تعرّض أي بلد عربي لتدخّل الأطلسي والتحالف الغربي، حرصه على عدم الانهيار في فوضى الاقتتال المسلّح والفتنة المذهبية بشكل خاص. لذا عارض التدخّل في ليبيا على الرغم من اختلافه مع نظام معمر القذافي. ومن هذا الباب تدخّل الحزب في سوريا بعد استفحال التدخّل الغربي بدعم إقليمي ودولي ومشاريع الفتنة التكفيرية في أرجاء المنطقة التي رآها الحزب استكمالاً لحرب الكيان الصهيوني على المقاومة بوجوه وأساليب أخرى.

ـ الباحث والخبير الاستراتيجي في الشأن السياسي الإيراني حسن بهشتي بور يطرح مقاربة منهجية في تفسير الأزمات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط معتمداً على نظرية الفوضى. وفي هذا السياق يشير إلى وجود شكل من النظام في رَحِم الفوضى الظاهرة للعيان في ما تشهده المنطقة من أحداث ويحاول أن يلتمس مآلاتها.

ـ الدكتور مصطفى اللبّاد يدرس في بحثه «مصر ودول المربّع الاسلامي» علاقات مصر مع كل من تركيا والسعودية وإيران. ويتناول بالعرض والتحليل هذه العلاقات في خضمّ التحوّلات التي عاشتها مصر أثناء حكم الإخوان المسلمين وبعدها مدخلاً لتوقعات خريطة التحالفات والتباينات المقبلة بين دول المربع الاسلامي. يخلص الباحث في توقعاته إلى أن تركيا ستكون الخاسر الأكبر في المرحلة المنظورة بين التوازنات التي تميل إلى تعزيز العلاقات المصرية ـ الخليجية. لكن إيران تظل، كما يبيّن في بحثه، ضلعاً هاماً من أضلاع المربّع الاسلامي وهدفاً مصرياً لتنويع العلاقات الإقليمية وتوسيع هامش المناورة.

ـ الباحث وليد نويهض يدرس في «دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة» ست موجات من المتغيرات حكمت سياسات السعودية الإقليمية وعلاقتها الخاصة مع واشنطن. ويبيّن أن المتغيرات التي عصفت في المنطقة أدخلت مجلس التعاون الخليجي في قنوات متغيرات المحيط المفتوحة على احتمالات فوضى وارتدادات يمكن أن تغيّر خريطة الخليج وجغرافية بعض الدول.

ـ الدكتور فؤاد إبراهيم يستطلع في «السعودية : الرؤية والخيارات» أثر التحولات العربية على السعودية في رصده متغيرات بنيوية يراها بداية زمن جديد بمرجعية مختلفة. فالسعودية

تحاول أن تأخذ بمقاربات تبدو متناقضة مع الخصائص المؤسِّسة لدولة محافظة. لكنها لم تنجح بمشاغلة الخصوم من أجل إبعاد المخاطر عن حدودها. كما أن مقارباتها تهتز على مقربة من حدودها تحت تأثير تحوّلات المنطقة، وعلى وقع اختلافات استراتيجية واشنطن.

ـ الدكتور محمد نور الدين المختص بالشؤون التركية يبحث في "متغيرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية والإقليمية" موقع سياسة الحزب الحاكم في المتغيرات التي حدثت في المنطقة، وانتقال استراتيجية تركيا الإقليمية من "صفر مشاكل إلى صفر جيران" باستثناء قطر. ويدرس أبعاد هذا الانتقال في انهيار "دور الوسيط" الذي كان أهم مفاتيح تركيا في محيطها الإقليمي لتوسّع نفوذها ومصالحها مع إيران وسوريا وباقي البلدان العربية. لكنها بخسارة هذا الدور خسرت دول محور المقاومة كما خسرت تباعاً دول الاعتدال، فمراهناتها يمكن أن تدفع إلى تقليص موقعها الإقليمي الذي يعرّضها إلى ارتدادات محتملة.

ـ الدكتور سيف دعنا يتناول في بحثه «إسرائيل في مواجهة العاصفة: القلق الإستراتيجي» رؤية الكيان الصهيوني لنفسه وسط هذه التحوّلات. ويبيّن أن مصدر قلق هذا الكيان هو إمكانية تأثير التحوّلات على الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، وذلك في إطار التراجع الأميركي إلى ما يوصف "بالانكفاء" عن التدخل العسكري المباشر. وفي خلفية القلق الإسرائيلي يبدو إدراك «إسرائيل» أن مصيرها مرتبط بالحالة الإقليمية ـ الدولية، بقدر ارتباطه بالحالة الداخلية. هذا الأمر يحفّز «إسرائيل» على عدم الاكتفاء بالمراقبة وعدم الفعل في بيئة الأزمات المحيطة حيث يهدّد القعود مصيرها.

ـ الباحث المختص بالشؤون الإسرائيلية حلمي موسى يرى في بحثه "التهديدات والمخاطر التي تخشاها إسرائيل" أنها تهتم بمتابعة المتغيرات في مصر وأثرها على الجبهة المصرية، لكنها ترى أن المخاطر الأكثر تهديداً تأتي من إيران في حضورها الإقليمي المتزايد، وفي الملف النووي الخاضع للتفاوض مع واشنطن والدول الغربية. وبشكل مباشر تتحرّك «إسرائيل» على مؤشرات ارتفاع قدرات المقاومة وجاهزيتها القتالية في فلسطين. يرصد الباحث هذه المؤشرات والمتغيرات الإسرائيلية التي تحاول تخفيف مقاومة حزب الله الذي زاد عديده وعتاده، وزادته الأزمة في سوريا فعالية من حيث الحركة والقدرة على اتخاذ المبادرة.

ـ الباحث في الشؤون الاستراتيجية الدكتور فصيح بدرخان يتناول في بحثه "روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية" متغيرات الإستراتيجية الروسية في ضوء الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية وتطور العلاقات مع واشنطن. يدرس الباحث تحوّل روسيا في المنظومة الدولية مع انفجار الأزمة في سوريا متبنّية منهجاً في العلاقات الدولية استخلصته من تجربتها القاسية التي طبعت علاقتها بالدول الغربية طيلة الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي. ويرى

الباحث أن روسيا وقعت ضحية افتقارها إلى إيديولوجيا. وبناء على هذه الخلاصة تسعى روسيا إلى استعادة حضورها السياسي، وتبنّي فكرة الخبير الجيو ـ سياسي ألكسندر دوغين بشأن "الحضارة الأوراسية". لكن روسيا لن تذهب إلى "الحرب الباردة" بل تعود إلى إطار الأمم المتحدة والهيئات الدولية.

ـ الباحث في الشؤون الدولية سعد محيو يتناول "استراتيجية الاستدارة شرقاً" التي أعلنتها الإدارة الأميركية في محاولة مواكبتها للمتغيرات الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي الدولي في آسيا. يستعرض الباحث انقسام المؤثرين في قرار الإدارة الأميركية إلى قسم يتصف بالدعوة إلى «الانسحاب» من التدخّل المباشر وتحمّل الأعباء، وقسم آخر «هجومي» يدعو إلى ما يسمى «الاستمرار بتحمّل المسؤولية الكونية للولايات المتحدة». وبحسب ما ترجح كفة باراك أوباما ينبغي التراجع إلى مواقع جديدة أكثر تواضعاً خشية أن تفرض عليها متغيرات الانتقال من الأطلسي إلى الهادىء الانحدار المؤلم. لكن آثار هذا التراجع تعزّز الاعتماد على سياسة الحروب بالوكالة.

ـ الباحث في الشؤون الاستراتيجية د. ليونيل فيرون يتناول في بحثه "أميركا – الصين آفاق إستراتيجية" أبعاد التحولات التي طرأت على متغيرات النظام العالمي. ويعرض التدابير التي اتخذتها واشنطن لتطويق الصين والتدابير الصينية المقابلة. يخلص الباحث إلى فرضيات متعددة منها حدّة الصراع على الزعامة أو اتجاه النظام العالمي إلى استقطاب للقوّة محوره الصين ودول أخرى.

ـ الدكتور عبد الحليم فضل الله يتطلّع في بحثه "الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة" إلى "نموذج عربي بديل". ويتناول مؤشرات الأزمة التي حملها "إجماع واشنطن" في وجهته الاقتصادية نحو تحرير الأسواق والتجارة. وفي المقابل يعرض "الروابط الجدلية بين نموذج اقتصادي وإصلاح سياسي" بشأن احتمالات الخروج من الأزمة في الانتفاضات العربية. وفي البدائل المقترحة يرى ضرورة استبدال الأفكار النمطية، ومساهمة السياسات الاقتصادية في الحدّ من التبعية السياسية والاقتصادية، إضافة إلى تأمين الاستقرار والمساواة والاستدامة.

ـ الدكتور منير الحمش يدرس في بحثه "مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقاتها بالاقتصاد العالمي" الظاهرة المعروفة بالمرض الهولندي بحسب التسمية التي تطلق على عوارض غلبة الاقتصاد الريعي على الاقتصاد الإنتاجي. ويخلص إلى جملة من المقترحات أبرزها تجميع الجهود القُطرية والانطلاق كمجموعة عربية تتشابك فيها المصالح والمنافع المتبادلة، ويرى إمكانية تجاوز مأزق التعثّر في تحقيق التنمية بعمل المجموعة وبانتهاج سياسة تنموية ذات بُعد إقليمي.

العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية

د.جورج قرم
خبير اقتصادي دولي ووزير مالية لبناني سابق.

قليلة هي الأبحاث الجدّية في العالم العربي كما الغربي، التي تبحث في الأسباب الاقتصادية- الاجتماعية التي ساهمت في ولادة الثورات العربية، وأقلّ منها الأبحاث في تحول المنظومة الاقتصادية- الاجتماعية السابقة إلى منظومة مستقلّة عن النموذج النيوليبرالي.

وقد غاب عن تحليل مجريات الأمور الثورية أي إشارة إلى طرق ووسائل الوصول إلى نمط تنموي متجدد، مستقل عن النموذج النيوليبرالي الذي تفرضه مؤسسات التمويل الدولية، كما الإقليمية العربية أو الإسلامية. وهذا ليس بالقضية السهلة نظراً لعمق تجذّر الاقتصاد الريْعي غير المنتج في كل أنحاء الوطن العربي، بالإضافة إلى اتكال الاقتصادات العربية إما على زيادة أسعار النفط وإما على التحويلات المالية التي يقوم بها الملايين من المغتربين العرب لذويهم في الوطن، وكذلك المساعدات الغربية، سواء بشكل قروض أو هبات، والمساعدات الآتية من الدول النفطية في شبه الجزيرة العربية. وحسب علمنا فلم نرَ حزباً سياسياً، إسلامياً كان أم مدنياً، قد ركّز في برامجه وشعاراته على هذه القضية المركزية لكي تصل الثورات العربية إلى برّ الأمان. ما شهدناه هو فقط وعود بتحسين مستويات المعيشة، تجسّدت بشكل مُجزأ وفوضوي بزيادات أجور هنا وهناك تحت ضغط العمال ونقاباتهم، دون أن تقابلها أية خطة للنهوض الإنتاجي بغية كسر حلقة الاقتصاد الريْعي. إنَّ هذه الحلقة السلبية الأثر هي التي تحول منذ عقود دون الدخول في عالم الإنتاج والعلم والمعرفة، وبالتالي في نموذج اقتصادي على غرار دول شرق آسيا يمكن أن يوفّر فرص العمل الكافية لاستيعاب كل العاطلين من المساهمة في الإنتاج لكي تدخل الاقتصادات العربية في حالة تنافسية حقيقية في الأسواق الدولية.

اللافت للنظر أنَّ الدول الغربية والمجتمعة في مجموعة الثماني قد أعلنت نفسها في شهر أيار/ مايو 2011 «شريكة الثورات العربية» في اجتماعها في مدينة «دوفيل» بحضور صندوق النقد الدولي الذي قدم ورقة حول المبالغ التي قد تحتاج إليها كل من مصر وتونس لتقوية اقتصاديهما في المرحلة الانتقالية الصعبة. وقُدِّرَت المبالغ التي يجب توفيرها بـ35 مليار دولار، يمكن أن تُقدَّم كقروض من الصندوق مقابل رزمة من الإصلاحات النيوليبرالية كالعادة. وقد تبع هذا الاجتماع اجتماع آخر في مدينة «مرسيليا» في شهر حزيران/ يونيو 2011، بوجود وفود من أعلى المستويات من مصر وتونس والأردن، مكوَّنة من العناصر الجديدة التي استلمت مقاليد الأمور المحلية بعد

انهيار حكم الاستبداد في تونس ومصر. وفي غياب أي طرح بديل من قبَل الحكومتين المصرية والتونسية كانت الدلالة واضحة: إنَّ السياسات الاقتصادية ستمضي قدماً على الأسس القديمة نفسها التي كانت هي أحد الأسباب الرئيسية وراء انفجار الغضب الشعبي. وهذا أمر غريب فعلاً يدل على أنَّ من تسلَّم مقاليد الحكم بعد زوال النظام الديكتاتوري لم يكن لديه أي تصوّر لسياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بديلة من تلك السياسات النيوليبرالية التي كرَّست وعمَّقت نظام الريْع والفساد والإفساد وتركّز الثروات في أياد قليلة وتوسيع رقعة البطالة، وهي بالذات القضايا الأساسية التي أدت إلى موجة الانتفاضات العربية من المحيط إلى الخليج.

وإذا كانت دول الخليج قد تمكّنت من إسكات حركات الانتفاضة لديها عبر مزيج من قمع الشرطة، ومن منح زيادات كبيرة في الرواتب والأجور والمنافع الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً، فإنَّ الحكومات الجديدة في كل من مصر وتونس لم تطور أهدافاً تنموية بديلة من شأنها أن تؤمِّن فرص العمل المفقودة. ومثل هذه السياسات يجب أن تركز على إستراتيجية لتوطين العلم والتكنولوجيا لدى كل الفئات الاجتماعية، بما فيها بالأولوية الفئات الريفية والفئات المدينية الفقيرة. وهذا ما فعلته دول شرق آسيا واليابان كأولوية في سياساتها التحديثية الهادفة إلى تطوير قدرة إنتاجية، مستقلة نسبياً عن مصادر العلم والتكنولوجيا الغربية، لكي تتمكن من بناء نشاطات اقتصادية حديثة الطابع تنتج السلع والخدمات المطلوبة على النطاق الدولي بقدرة تنافسية من ناحية السعر والجودة. كما أنَّ حكومات تلك البلدان صاغت ورسمت الأهداف المرحلية والقطاعية في العملية هذه بشراكة قوية بين كبار المسؤولين عن الدولة ومنظمات أرباب العمل، وكذلك في بعض الأحيان الجامعات ومعاهد التعليم المهني والتقني. وقد تم في هذه العملية تكريس الموارد المالية اللازمة من قروض طويلة الأمد وميسّرة ومن مساعدات مباشرة من قبَل الدولة لتشجيع الأبحاث والتطوير والابتكار والريادة في الأعمال الصناعية والخدماتية الحديثة الطابع (إلكترونيات، برنماجيات، معلوماتية، اتصالات سلكية ولاسلكية، إلخ...) كما في الصناعات الثقيلة التقليدية أيْ صناعة التجهيزات الرأسمالية ووسائل النقل كالسفن والسيارات والطائرات في حالة الصين والبرازيل.

> الذين اخذوا بمقاليد الأمور بعد سقوط السلطة السابقة لم تكن لديهم رؤية لسياسات بديلة.

غير أنَّ التجارب التي تطبّق بالتدريج منذ عقود في الاقتصادات العربية لم تغير شيئاً في حجم بقع الفقر العملاقة ولا في حجم البطالة، خاصةً لدى العنصر الشاب المتعلّم. ذلك أنَ سياسة محاربة الفقر الوحيدة الناجحة تكمن في عملية توطين العلم والتكنولوجيا والدخول في عالم الإنتاج المكثف للسلع والخدمات المطلوبة في الاقتصاد المعوْلَم، الذي أصبح سوقاً واحداً محرراً إلى حد بعيد. أما من يتخلف عن ذلك فمحكوم عليه البقاء في اقتصاد الريْع وفي الاتكال على المساعدات الخارجية، مع كل ما يستتبع ذلك من قيود سياسية لمصادر المساعدات (سواءً كانت مساعدات من دولة إلى دولة أو مساعدات من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية)، بالإضافة إلى الاتكال على تحويلات المغتربين والحركة السياحية في حالة العديد من الاقتصادات العربية.

ولا عجب أن الاقتصادات العربية التي تأثرت بالانتفاضات الشعبية وبالتغييرات السياسية تعاني من مزيد من التبعية المالية تجاه المصادر الخارجية ومن زيادة

البطالة بدلاً من تراجعها، نظراً لما يسبّبه عدم الاستقرار السياسي وانعدام تام لرؤية تنموية بديلة من إقفال مؤسسات اقتصادية أو تسريح عمال وعدم الإقدام على الاستثمار، الداخلي كما الخارجي، حتى في القطاعات الريْعية الطابع مثل التطوير العقاري أو المرافق السياحية. وبالتالي تقع الحكومات الجديدة في تبعية أكثر شدة بالنسبة إلى مصادر التمويل الخارجي، نظراً لغياب صياغة سياسات عامة اقتصادية واجتماعية بديلة وتنفيذها بشكل متسارع من أجل استنفار كل القدرات الجماهرية وكذلك قدرات الفئات الوسطى وأصحاب المهارات والكفاءات، التي يجب انخراطها في عملية تبديل المسار التنموي والدخول الجدي في عالم الإنتاج خارج آليات الاقتصاد الريْعي الطابع؛ وبالتالي النجاح في القضاء التدريجي على النموذج الاقتصادي الاجتماعي السائد، وهو الذي يحول دون مثل هذا الاستنفار وهو عنصر رئيسي في عملية التغيير الجوهري لا الشكلي.

في حالة مصر على سبيل المثال، وهي كانت في بداية الستينيات أغنى من دول عديدة في شرق آسيا مثل تايوان وكوريا الجنوبية وتايلندا، يبدو بالفعل مستغرباً أن يظل الجيش المصري بحاجة إلى تلقي مساعدات سنوية متواصلة منذ توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» من الولايات المتحدة؛ كما أنَّه من المستغرب أن لا تكون مصر قادرة على إنتاج الآلات والتجهيزات الترسملية الضرورية في إنتاج النسيج والألبسة، بل هي ما تزال مضطرة إلى استيرادها من اليابان أو من ألمانيا، وذلك بالرغم من أنَّ إنتاج القطن يعود إلى عهد محمد علي باشا في بداية القرن الـ 19. وإذا لم تقدم مصر على تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتعليمية لكسر حالة الكسل الجماعي، العلمي والتكنولوجي فإنها ستعيد إنتاج النظام الريْعي بواجهة شكلية أكثر ديموقراطية، ولن تتمكن من تغيير الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية السائدة في المنطقة منذ نهاية الستينيات والتي تتعمّق أكثر فأكثر على مر العقود. وكما هو معلوم فإنَّ المنطقة العربية تتميز سلبياً عن غيرها من مناطق العالم بمستويات بطالة مرتفعة للغاية، وقلة مساهمة المرأة في سوق العمل وضخامة جيوب الأمية في بعض الدول العربية الرئيسية، ونزف هجرة الأدمغة المتعاظم. لذلك يتوجب علينا أن ننظر إلى مكونات الأداء الاقتصادي في الدول العربية بمنظور مختلف تماماً عن المنظور السائد حالياً، الذي ينبع بشكل شبه حصري من مؤسسات التمويل الدولية التي تغيِّب تماماً قضية السياسات العامة التي يجب تطبيقها من أجل الخروج من الكسل والسكون العلمي والتكنولوجي، وذلك بإعادة توجيه الاستثمارات، الداخلية والخارجية، إلى القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية التي تتطلب المهارات التقنية والعلمية. غير أنَّ هذه المهارات تهاجر حالياً خارج الوطن، بسبب انعدام وجود فرص العمل بدلاً من البقاء فيه منخرطة في استنفار مجتمعي شامل في عملية التغيير الاقتصادي الاجتماعي.

> الاقتصادات العربية تعاني المزيد من التبعية نظراً لعدم الاستقرار.

والجدير بالذكر هنا أنَّ الولوج إلى مجتمع العلم والتكنولوجيا وتوطينه والمساهمة في ابتكارات جديدة هو عمل جماعي يجب أن تنخرط فيه كل الفئات الاجتماعية من أدناها إلى أعلاها. فالنجاح في التكنولوجيا لا يمكن في ظروف اليوم أن يكون نجاحاً فردياً، بل النجاح الفردي هو نتاج بناء وتنظيم القدرات الجماعية. والفشل الذريع في الاقتصادات العربية هو في تجاهل هذه الناحية في عملية التنمية وتجزئة موضوع التنمية إلى قطاعات منفصلة بعضها عن بعض وكأن لا شأن للواحد منها بالآخر.

فعلى الرغم من أنّ دراسات عدّة لاقتصاديين عرب عرضت لتدهور الأوضاع الاقتصادية في المناطق الريفيّة وظهور مدن الأكواخ في ضواحي المدن العربية، وعلى الرغم من توافر المعطيات حول تفاقم أزمة البطالة وهجرة الأدمغة ذات التأثير السلبي على إنتاجية الاقتصادات الحقيقية، تركز الاهتمام الغربي في شكل حصري على التوازنات الماكرو اقتصادية وعلى نزعة اللبرلة. وفي شكل عام لم تتبنّ المؤسسات الماليّة العربيّة مثل صندوق النقد العربي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اتجاهاً مغايراً، باستثناء التركيز على الفقر في الأرياف وعلى تزايد الفجوة التجارية في المنتجات الغذائية بين تصديرها واستيرادها.

الولوج الى مجتمع العلم يجب أن تنخرط فيه كل الفئات من أدناها إلى أعلاها.

وفي الواقع، فإنّ التاريخ الاقتصادي للعالم العربي في الفترة الأخيرة هو تاريخ لنموذج «النمو السيئ» المتنامي الذي لم ينتبه إليه سوى القلة، وهو الذي يفسر إلى حد كبير البعد الاقتصادي- الاجتماعي الهام للثورات العربية. ففي ظل هذا النموذج ازدهر الفساد ونشأت العلاقات غير الصحية المتعددة الوجه بين المؤسسة السياسية ومؤسسة الأعمال. ولقد ساد الصمت المطبق حول هذه الظاهرة سواء في الإعلام أو في البحث الأكاديمي أو في التقارير التقنية للمنظّمات الماليّة الإقليمية أو الاتحاد الأوروبي أو المنظمات المالية الدولية العربيّة.

في هذه الدراسة نبحث في القسم الأول عناصر هذا النمو السيئ ثم نبحث في القسم الثاني سبل التحوّل من النمو السيئ إلى النمو الجيد.

الخصائص الرئيسية لنموذج النمو العربي السيئ

إتّسم النمو الاقتصادي العربي والأداء الاجتماعي، مقارنة بالبلدان الناشئة الناجحة، بمعدل منخفض من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (وذلك باستثناء البلدان العربية المصدرة للنفط ذات العدد القليل من السكان)، ومعدّل مرتفع جداً من تزايد البطالة على الرغم من وفرة المواد الطبيعية. ويمكن أن نشير هنا إلى ثمانية مؤشرات على الأداء الضعيف للاقتصادات العربية.

(1)- أدنى نسبة من السكان العاملين إلى العدد الإجمالي للسكان

تظهر إحصاءات منظمة العمل الدولية أنّ نسبة السكّان العاملين إلى العدد الإجمالي للسكان في البلدان العربية والتي تبلغ في المتوسط 45٪ تتعارض في شكل حاد مع المعدل العالمي الذي يبلغ 61.2٪ ومعدل شرق آسيا الذي يصل إلى 70٪. إلى ذلك، فإنّ إحصاءات العمالة في البلدان العربية تظهر انخفاضاً كبيراً في معدل مساهمة النساء في أسواق العمل ونسبة عالية جداً من العمل غير الرسمي التي تنتج عائدات ضئيلة جداً. وتبلغ هذه النسبة 70٪ من مجموع العمالة في المغرب و 48٪ في مصر[1].

(2)- أعلى معدل بطالة بين السكّان العاملين في سن العمل

إذا كان معدّل البطالة الإجمالي في العالم العربي لا يبدو مرتفعاً جداً (نحو 10٪ رغم أنه الأعلى في العالم (باستثناء إسبانيا وأوروبا الوسطى)، فإنّ معدل البطالة بين الشباب (بين 15 و 35 سنة) هو أعلى بكثير (نحو 25٪ فيما تراوح هذه النسبة في أماكن أخرى من العالم

1- Global Employment Trends 2011, ILO, Geneva, 2011.

النامي بين 8.9٪ و15.7٪. ومن الخصائص الأخرى لبطالة الشباب في البلدان العربية النسبة العالية جداً من البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي والثانوي. وهكذا قفزت نسبة العاطلين من العمل بين ذوي التعليم العالي من 3.8٪ في 1994 إلى 17.5٪ في عام 2006 فيما ارتفعت نسبة الباحثين عن عمل من ذوي التعليم العالي من 23٪ في عام 2001 إلى 55٪ قي عام 2007، فيما كانت نسبة عروض العمل أدنى كثيراً من ذلك. وتقدّر نسبة غير العاملين من ذوي التعليم الثانوي في مصر بنحو 80٪ من مجموع العاطلين عن العمل. وهي تبلغ في المغرب 29،6٪ وتبلغ 37،8 في الجزائر و 42،5٪ في تونس[2].

(3)- ركود الأجور الحقيقية ومؤشرات الفقر

أضف إلى ذلك أنّ منظمة العمل الدولية تقول إن الأجور الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا لم ترتفع إلاّ قليلاً، هذا إذا كانت قد ارتفعت أصلاً. وذلك فضلاً عن أنّ إنتاجية العمال التي يُستند إليها في تحديد الأجور الحقيقية ارتفعت بنسبة أقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أي مكان آخر في العالم باستثناء أوروبا الوسطى وآسيا الوسطى اللتين خضعتا لإعادة بناء اقتصادي شامل، فالحد الأدنى الرسمي للأجور في عيّنة من خمسة بلدان: أربعة عربية وتركيا (الجزائر والأردن والمغرب وسوريا وتركيا) منخفض في شكل حاد. إذ يراوح بين 164 دولاراً أميركياً شهرياً في سوريا و 425 دولاراً في تركيا، فيما يبلغ الحد الأدنى للأجور للعمل غير الزراعي في المغرب 235 دولاراً ولا يتعدى 152 دولاراً للعمل الزراعي[3].

نموذج الفساد هو نتيجة النمو السيء والعلاقات بين السياسة والأعمال.

ويقدر مصدر إحصائي آخر أنّ المعدل السنوي للدخل الفردي في المناطق الريفية في البلدان العربية لا يزيد عن 320 دولاراً في عام 2008 في حين بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد للعام نفسه (بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية) 5858 دولاراً[4]

إلى ذلك، فإنّ الإحصاءات المتوافرة حول الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تؤكد أن عدد الناس الذين يعيشون في حال الفقر قد غولي كثيراً في التقليل من حجمه. ذلك أنّ حصة الناتج المحلي الإجمالي مقابلة باستهلاك الفرد يومياً محسوباً بالدولار الأميركي تظهر مدى الفقر على المستوى الوطني في بلدان عربية عدة، فهي تراوح بين 2،34 دولار في موريتانيا و 11،05في الأردن، على الرغم من أن الاستهلاك اليومي للفرد يبلغ نحو 5 دولارات في معظم الحالات (باستثناء لبنان الذي يصل فيه إلى 22،36 دولار بسبب النسبة المرتفعة» لتحويلات المغتربين في الناتج المحلي الإجمالي).

ولقد ذكر تقرير حديث يعرض للتقدم في تحقيق أهداف التنمية الألفية في البلدان العربية[5] أنه على رغم كون نحو

2- بحسب المعطيات المنشورة في MENA Development Report. The road not travelled: Education reform in the Middle East and North Africa, World Bank, Washington, 2008.

3- Politiques et institutions du marche du travail. Avec focus sur l'inclusion, l' egalite des chances et l'economie» informelle», ILO, Geneva, February 2010.

4- Unified Arab Economic Report, published by the pan-Arab financing institutions AND THE General Secretariat of the League of Arab States, Kuwait, Septembe 2009

5- Charting the progress of the Millenium Development Goals in the Arab region. A Statistical portrait, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Beirut, 2010.

5 في المئة فقط من السكان في العالم العربي يقعون ضمن تصنيف الفقر المدقع إذا عنينا بذلك من يقل دخلهم عن 1،25 دولار يومياً فإنّ الرقم يصل إلى 21٪ إذا أخذنا بتعريف للفقر يشمل أولئك الذين يقل دخلهم عن دولارين يومياً. إلى ذلك، فإنّ 22٪ من السكان في هذه المنطقة لا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية أو على التعليم أو على مستوى معيشة محترم. وأشار التقرير نفسه إلى أنّ سوء التغذية لدى الأطفال لا يزال مرتفعاً وعلى ذلك فإن أهداف التنمية للألفية لا تزال بعيدة من التحقيق. وعلى الرغم من تحقيق تقدم جوهري في التعليم الابتدائي والثانوي فإن تمكين النساء لا يزال هدفاً بعيد المنال. وعلى الرغم من تقليص وفيات الأطفال في شكل كبير، فإن الإحصاءات الأخيرة تظهر نسبة تنذر بالخطر في وفيات الأمهات والولادة قبل الأوان.

إنّ معدلات الفقر هذه مروّعة لأنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست غنية جداً بالموارد النفطية والفوسفات فحسب، بل لأنها أيضاً تملك أراضي خصبة شاسعة وموارد مائية (الجزائر ومصر ولبنان والمغرب والسودان وسوريا وتونس).

(4)- معدل نمو مرتفع يعتمد في شكل كبير على المتغيرات الخارجية

باتت البلدان العربية تعتمد في شكل كبير على المتغيرات الخارجية للحفاظ على معدلات النمو. وهذه المتغيرات هي:

- أسعار النفط
- تساقط الأمطار
- عائدات السياحة
- تحويلات المهاجرين.

وهذا ما يجعل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي شديد التقلب. وقد باتت التغييرات في أسعار النفط (والفوسفات والمواد الكيماوية بشكل هامشي) المحدد الرئيسي لمعدلات النمو الإجمالية في المنطقة. ويعود ذلك إلى أنّ البلدان المصدرة للنفط تعتمد في شكل مهم على الدول العربية الأخرى لتأمين اليد العاملة، والى أن الطلب على العمالة المهاجرة يزداد مع ارتفاع أسعار النفط وينخفض بانخفاضها. وهكذا فإنّ الازدهار في البلدان العربية المصدرة للنفط بفعل ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط يؤدي الى الاستثمار الخارجي المباشر للأغنياء العرب من هذه البلدان. وبالتالي فإنّ معدلات النمو في البلدان العربية غير المصدرة للنفط باتت تعتمد على الاستثمارات العربية الخارجية المباشرة، وعلى تحويلات المغتربين التي تأتي أيضاً من المهاجرين العرب في أوروبا والولايات المتحدة وكندا.

إلى ذلك، فإنّ غياب البنية التحتية المائية الملائمة والإدارة المائية في البلدان ذات الإمكانات الزراعية مثل المغرب وسوريا وتونس (إضافة إلى مصر والسودان) جعل الدخل الزراعي يعتمد على الكمية السنوية لتساقط الأمطار. أخيراً، تعدّ السياحة الجماهيرية من أوروبا ومن البلدان العربية الغنيّة المصدّرة للنفط هي أيضاً مصدراً هاماً للدخل يعتمد إلى حد كبير على الاستقرار السياسي الداخلي وعلى تقلّب الناتج الإجمالي المحلي في البلدان التي يقدم منها السيّاح. وفي الواقع، فإنّ المحرك الرئيسي للنمو في البلدان العربية ليس محلي المركز (التجديد الصناعي، التنويع الاقتصادي، الخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة التي يمكن تصديرها) بل هو يعتمد إلى حد كبير على متغيرات خارجيّة لا علاقة لها بالدينامية الاقتصادية المحلية .

(5)- الهجرة ونزوح الأدمغة كمؤشر رئيسي على النمو القاصر

تنجم الهجرة عن ارتفاع معدل البطالة، بيد أنّه في حالة بعض البلدان العربية ارتبطت الهجرة بالاعتماد على تحويلات المغتربين التي أصبحت كبيرة جداً. وبحسب دراسة لمنظمة العمل الدولية، فإنّ تدفق المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخصوصاً البلدان الواقعة جنوب المتوسط، هو أحد الأعراض الرئيسيّة للنمو السيئ وما نتج من ذلك من تشويه لأسواق العمل. إذ يبلغ مجموع المهاجرين من الدول الخمس المذكورة سابقاً (الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس) 8،1 ملايين نسمة. ويتوزع هؤلاء المهاجرون كالآتي: ٪55،44 في أوروبا (وفي شكل رئيسي في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا) و٪23،76 في البلدان العربية المصدرة للنفط والتي توظف العمال غير المهرة والمديرين والكوادر الإدارية.(انظر أدناه) و٪7،33 في بلدان الاغتراب التقليدية (أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة) أمّا الباقون فهاجروا إلى بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء أو بلدان في أميركا الوسطى والجنوبية[6].

والجدير بالذكر أنّه بين عامي 1998 و 2007 تضاعف عدد المهاجرين من البلدان العربية الخمسة بالرغم من الإجراءات التقييديّة التي اتخذها عدد من الحكومات الأوروبية. فارتفع العدد من 90،800 مهاجر في عام 1998 إلى 195،600 في عام 2007 وبلغ العدد الإجمالي من المهاجرين الجدد في خلال هذه السنوات 1،550،000 منهم نحو 100 ألف من البلدان الخمسة إضافة إلى العراق، والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً منهم (قدّر مؤخراً بـ ٪54) لا يعودون إلى بلدانهم. والحقيقة أنّ هذه الطفرة تكتسب في شكل متزايد شكل هجرة الأدمغة واليد العاملة المؤهلة. ولقد أدى ذلك إلى مزيد من الانحدار في الإنتاجية وإلى أن تصبح (الهجرة) واحدة من ملامح النمو السيئ موضع اهتمامنا[7].

وبالطبع ليست البلدان العربية هي الوحيدة التي تواجه مثل هذه الظاهرة، فهي موجودة أيضاً في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا الوسطى والجنوبية وآسيا. ولقد تحدث العديد من الدراسات في شكل إيجابي عن مزايا الهجرة وعن الدور الإيجابي لتحويلات المهاجرين لبلدانهم الأصلية في الحدّ من مشاكل الفقر والبطالة. ولكن بات جلياً الآن أنّ البلدان التي شجعت بل حتى نظّمت الهجرة الكثيفة لمواطنيها لكي تستفيد من تحويلاتهم لم تكن اقتصاداتها هي التي نمت أسرع من غيرها. وفي واقع الأمر فإنه في 11 بلداً معنّياً بشكل خاص بحركة المهاجرين (الجزائر وبنغلادش ومصر والهند ولبنان والمغرب ونيجيريا والفيليبين وسيريلانكا والسودان وتونس) ازداد إجمالي تحويلات المهاجرين ٪800 ووصل إلى 800 مليار دولار بين عامي 1990 و 2007 في حين أنّ معدل زيادة الناتج الإجمالي المحلي للفرد لم يتعد ٪170 وكان لا يزال في 7 من هذه البلدان

> الطلاب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم بشكل عام.

6- انظر (Magration foe decent work. Economic growth and development, ILO, Geneva, 2010 (unpublished.

7- حول هجرة الأدمغة وكلفتها على بلدان المهاجرين، انظر G. Corm: «Faits et m'efaits de l' emigration des competences", contribution to a seminar on highly qualified migration from, towards and through the countries to the east and south of the Mediterranean and sub-Saharan Africa, organized by the University of Saint-Joseph, Beirut, 27-28 September 2010.

أقل من 2000 دولار في السنة في عام 2008؛ وفي 5 منها أقل من 1000 دولار[8]. وبالتالي فإن هذه الإحصاءات تظهر بوضوح غياب أي تأثير إيجابي للهجرة في البلدان المصدرة.

وفي الفترة نفسها، تلقّت مجموعة الدول التي صدّرت الموارد الطبيعية والبشرية ما يزيد عن 190 مليار دولار كمساعدات تنموية، أي أنها استفادت بين عامي 1990 و 2008 من نحو 1000 مليار دولار من الموارد الخارجية من دون أن يدخل أي منها في دائرة حميدة من تنمية قائمة على سياسة ديناميّة لتملك التكنولوجيا، وذلك بخلاف الدول الآسيوية التي، بدلاً من أن تشجع الهجرة، اعتمدت على سياسة تعبئة فاعلة للموارد البشرية المحلية واستفادت من انتشار العولمة بتنمية قدرتها على تصدير السلع والخدمات ومن ثم تلبية الطلب المحلي.

إنّ حالتي نيجيريا التي بلغت حصة الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي 1370 دولاراً في عام 2008 والجزائر التي ارتفع نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4845 دولاراً في العام نفسه بعد جمود على مستوى أدنى من 2000 دولار على مدى 10 سنوات قبل أن يعود إلى الزيادة أخيراً بفعل ارتفاع أسعار النفط.... إنّ هاتين الحالتين تعبّران بشكل مأساوي عن فشل نموذج اقتصادي مبني على تصدير مواد أولية ويد عاملة، ذلك أنّ أيّاً منهما لم يتمكن من رفع مستوى المعيشة في شكل جوهري، على الرغم من تدفق الموارد المالية من قطاع الطاقة وذلك بخلاف بلدان أخرى لم يكن لديها مثل هذا الدخل ذي القاعدة الريعية. وأندونيسيا هي أيضاً مثال على ذلك، فعلى الرغم من كونها مصدراً رئيسياً للبترول والخشب وعلى الرغم من مواردها الطبيعية الهائلة، فإنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990 و 2003 كان منخفضاً إلى حد أنه راوح بين 640 و1000 دولار. وكما في الحالة الجزائرية، فإن نصيب الفرد الأندونيسي من الناتج المحلي الإجمالي لم يرتفع بشكل جوهري إلا بعد الطفرة المذهلة في ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2005، ما رفع دخل الفرد إلى مستوى الـ 2246 دولاراً في عام 2008. وعلى سبيل المقارنة، فإنّه في العام 2008 كانت ثلاثة اقتصادات، لا تملك أي موارد طبيعية، إلاّ أنّها لم تشجع هجرة مواردها البشرية، تحظى بمتوسط سنوي لحصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يفوق كثيراً تلك التي ذكرناها أعلاه، والبلدان الثلاثة المعنية هي: جمهورية كوريا الجنوبية حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو 19،115 دولاراً وسنغافورة بمستوى 37،597 دولاراً للفرد وتايوان بـ16،988 دولاراً للفرد.

وفي الواقع، فلقد تلقّت بلدان عربية في شرق المتوسط وجنوبه بين عامي 1970 و2009 ما يعادل 396 مليار دولار. وازداد تدفق تحويلات المهاجرين في شكل متواصل خلال السنوات العشر الأخيرة. فارتفعت من 10 مليارات سنوياً في عام 2000 الى 27 ملياراً في عام 2009. أصبحت تمثّل جزءاً متزايداً على نحو مطّرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المعنيّة إذ بلغت نحو 20٪ في لبنان و6٪ في مصر و9٪ في المغرب وذلك بحسب إحصاءات البنك الدولي.

إلى ذلك' فإنّ البيانات المتوافرة حول استخدامات تحويلات المهاجرين تظهر أنّها عندما لا تستخدم في زيادة

8- أنظر قاعدة بيانات البنك الدولي: World Development Indicators.

الاستهلاك فإنّها تتجه إلى امتلاك أو إشادة المساكن أو إلى الأعمال التجارية، الأمر الذي يزيد من تركز الاستثمار المحلي في قطاع العقارات أو في قطاع التجارة المحلية[9].

أمّا هجرة الأدمغة فإنّها تتشكل غالباً من الطلاب الذين يدرسون في الخارج ولا يعودون إلى بلادهم الأصلية. إضافة إلى عدد من أصحاب المهن الحرّة غير العاملين، أو غير الراضين عن ظروف عملهم (كالأطباء والمهندسين وعلماء الأحياء...) ممّن يقرّرون مغادرة بلدانهم. ولقد قدّرت مؤخراً مؤسسة للتوظيف تعمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومتخصصة في العمالة المؤهلة أنّ 54٪ من الطلاب العرب في الخارج لم يعودوا إلى بلادهم وأنّ 70 ألف خريج جامعي يهاجرون من البلدان العربية كل عام[10]. وممّا له دلالته أنّ 120،602 طالب عربي تسجلوا في جامعات أجنبية في عام 1999 وهو رقم أعلى من عدد الطلاب الصينيين (106،036) أو الهنود (52،932)[11]. وكذلك يقدّر عدد العلماء والأطباء والمهندسين العرب الذين يغادرون العالم العربي ولا يعودون إلى بلادهم بـ 100 ألف سنوياً، ما يكلّف الدولة مليار دولار سنوياً[12]. وتشير دراسة أخرى إلى أنّ هجرة 450 ألف "دماغ" من العالم العربي قد كلّفت البلدان التي هاجروا منها أكثر من 200 مليار دولار[13].

(6)- التمركز العالي للاستثمار في قطاعات قليلة بما يعيق تنويع الاقتصاد

على الرغم من النمو الكبير للاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية فإن هذا النمو لم يؤد إلى تسارع نمو اقتصادات المنطقة، بل إنّ هذه الاستثمارات ظلّت أقل من مثيلاتها في الاقتصادات الناشئة الأخرى. إلى ذلك، فإنها شجعت على تركز الاستثمارات في عدد قليل من القطاعات، بعضها ذو قيمة مضافة متدنية ومخاطره ضئيلة (النفط، الغاز، القطاعات البتروكيميائية، الأبنية الفخمة والسياحة). وهذا يبدو واضحاً من البيانات المتوافرة حول بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى سبيل المثال، يلاحظ تقرير للـ أسكوا في عام 2008 أنّ القطاعات التي جذبت أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية هي قطاعات الطاقة والصناعات المرتبطة بها وقطاع الخدمات (وخصوصاً الخدمات المالية) وقطاع العقارات[14].

ففي ذلك العام (2008) جذب قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة بها في المملكة العربية السعودية 41،2٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مقابل 20،8 لقطاع العقارات و25،5 في قطاع الخدمات و 6،9 في الأنشطة الأخرى. ولقد جذبت الصناعات الأخرى فقط 5،6 من إجمالي الاستثمارات. وفي الإمارات العربية المتحدة

9- انظر Study on improving the eefficiency of workers' remittances in Mediterranean countries, European Investment Bank, FTF /REG /01 /2005, Final Report الذي جاء فيه: «فيما يتصل باستخدام العائدات في البلدان المتلقية، يبدو أن التحويلات استهدفت، في شكل رئيس، الاستهلاك، وهي يمكن أن تحسن التعليم والصحة وشروط السكن. إلا انه لا توجد أدلة على استخدامها في الاستثمار الإنتاجي المباشر، وذلك على رغم وجود بعض الأمثلة المثيرة للاهتمام"

10- http: / /talentrepublic.net /NewsDetails.aspx ?ID=2.

11- انظر UNESCO Science Report, Paris, 2005.

12- http: / / talentrepublic.net /NewsDetails.aspx ?ID=2; reference is made to statuistics of the Arab League, ILO and UNESCO.

13- http: / / www.scidev.net /en /news /brain-drain-threatens-future-of-arab-science.html.

14- انظر ESCWA: Foreign direct investment report, U United Nations, New York, 2009; and UNCTAD: FDI in brief: Morrocco, and World Investment Directory, Vol. X, Africa 2008, available at site www.unctad.org.

كانت بنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تمركزاً. ففي العام 2006 ذهب ٪60 من الاستثمارات إلى قطاعين فقط: قطاع البناء (٪29) والوساطة المالية والتأمينيّة (٪34،4). وفي ذلك العام لم يتعدّ ما توجّه إلى القطاع الصناعي الـ ٪10. أمّا في لبنان فقد ذهب ٪50 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع العقارات فيما جذبت السياحة والخدمات المالية ٪33. ولقد جذب قطاع النفط في مصر ٪57 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2008. وجذب قطاع الفنادق في العام نفسه في الأردن ٪36 وجذبت المناطق الصناعية الحرة ٪56. أمّا في المغرب فكان القطاع الذي جذب إليه الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام 2001 هو قطاع البريد والاتصالات (٪81) وذلك بسبب خصخصة هذا القطاع وإطلاق نظام الهاتف الخلوي فيما جذب قطاع العقارات٪31 في عام 2002. وقد حدث الأمر نفسه في تونس، إذ أدت خصخصة قطاع الهاتف إلى جذب ٪45،2 من المجموع المتراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 2002 و 2006.

ومن الواضح أنّ الظاهرة نفسها تكرّرت بالنسبة إلى تدفق تحويلات المهاجرين. فبينما تركزت الاستثمارات الأجنبية في شكل كثيف على القطاعات الريعية، تركّزت تحويلات المهاجرين على الاستهلاك. وعلى الرغم من أنّ ذلك قد خلق فرص عمل وخصوصاً في قطاعي الهاتف الخلوي والسياحة إلاّ أنّ الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر لم تفعل شيئاً لحل مشاكل سوق العمل.

(7)- المستوى المنخفض جداً للبحوث والتطوير وغياب نظام الابتكار القومي

يعاني معظم الدول العربية من المستوى المتدني للبحوث والتطوير(R&D) ومن تشتت أنظمة تملّك التكنولوجيا والعلوم وتوطينها وتمثلّها في مجتمعاتها. كذلك فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتميز بنموها السيئ في مجال الابتكار حيث تظهر مؤشرات عدة أنه يسجل أكثر معدلات الإنتاجية انخفاضاً. ويبدو ذلك بشكل خاص من خلال النظر إلى عدد براءات الاختراع المسجلة من قبل أفراد أو شركات في بلدان دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بهذا العدد في بلدان أخرى. فبين عامي 1963 و2009، بلغ العدد الإجمالي المسجل من الاختراعات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 568 براءة فيما سجلت جمهورية كوريا الجنوبية 66،729 اختراعاً وسجلت تايوان 77،285 اختراعاً. وإذا أخذنا في الاعتبار أن كل هذه الدول كانت في المرحلة نفسها من النمو قبل 50 سنة فقط فإن هذه الأرقام تظهر مدى ضآلة الابتكار في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كذلك يعكس المستوى المتدني من الإنفاق على البحوث والتطوير مدى ضآلة الابتكار، إذ يبلغ هذا المستوى ٪0،5 من الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان هذه المنطقة ونسبة ٪1،9 و٪2،5 في البلدان الأكثر دينامية وتجديداً. ويظهر ذلك أيضاً في العدد القليل من المجلات والمنشورات العلمية في منطقة الشرق الأوسط.

و هذا ما يفسّر أسباب انخفاض المحتوى التكنولوجي في صادرات المنطقة، فهو يراوح بين ٪0،3 و٪7 من إجمالي صادرات المنطقة، وهو بالتالي يتباين في شكل حاد مع نسبة الصادرات التكنولوجية الكورية (٪32) والماليزية (٪47،1) والسنغافورية (٪49،1) والتايلاندية (٪26،2)[15].

15- المعلومات مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي، World Development Indicators.

ثمة دليل آخر على مدى افتقار المنطقة إلى الابتكار يتمثل، كما أوضحنا سابقاً، في "هجرة الأدمغة". ولقد كان هناك وعي واهتمام بهذه المشكلة منذ سنوات إلّا أنّ تشجيع الهجرة في السنوات الأخيرة عبر السياسات العامة التي قدمت بوصفها وسيلة لمكافحة البطالة بين الخريجين الجامعيين والسياسة التي اتبعها العديد من الحكومات العربية ساهم في تقليل الاهتمام بهذه المشكلة أو التغافل عنها.

ولقد خلصت دراسة لهذه المسألة إلى أنّ دول جنوب المتوسط وشرقه، باستثناء تركيا جزئياً، لا تملك إستراتيجية لتعبئة الرأسمال البشري بما ينمي بعض القطاعات التكنولوجية وخصوصاً تلك التي تشكل القوة الدافعة خلف العولمة الاقتصادية.

هذا النقص في العلوم والتكنولوجيا لا يعود إلى عدم وجود جامعات. فالمنطقة لديها العديد من المؤسسات التعليمية والجامعية وبعضها من مستوى رفيع، بل إلى عدم انخراطها في نظام ابتكار وطني يحظى بدعم الدولة القوي. ولقد وفر العديد من الدراسات والتقارير التي أجريت مؤخراً حول التأخر العلمي والتكنولوجي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدلة كثيرة على أنّ مؤسسات العلوم التكنولوجية القائمة هي ذات طاقة إنتاجية ضئيلة[16]، فهي جميعاً معزولة عن بعضها بدلاً من أن تشكّل شبكة متطورة مندمجة في كل أقسام الاقتصاد بحيث توفر له القدرة على الابتكار.

إلى ذلك، فإنه نظراً إلى عدم وجود أهداف علمية وتكنولوجية قومية محددة وسياسات عامة لدعمها على أي حال، يبدو أنّ تشتّت مؤسسات العلوم والتطوير يعيد توليد نفسه بشكل دائم. وهكذا، فإنّ فائدتها لا تظهر بشكل مباشر والموازنات التي تتوفر لها هي بالتالي منخفضة. إلى ذلك، فإنّ التواصل شبه منعدم بين المؤسسات التعليمية وجمعيات وأرباب العمل ونقابات أصحاب المهن الحرة والنقابات العمالية، كما أنّه لا توجد آلية للتشاور بين الدول وأرباب العمل وجمعيات أصحاب المهن الحرة ونقابات العمال والفلاحين. ويمكن أن يعزى ذلك إلى غياب هدف وطني يتمثل في امتلاك التكنولوجيا الصناعية ونشرها وعدم وجود إستراتيجية صناعية شاملة وسياسة بحوث وتطوير لتحقيق هذه الأهداف.

براءات الاختراع في العالم العربي لا تذكر بالمقارنة مع بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان.

وعلى سبيل المثال، لفت التقرير السنوي لليونسكو حول حال العلم في العالم 2005 الانتباه إلى الفجوة المعرفية في العالم العربي كما يتبين من المؤشرات التالية: المستوى المنخفض لترجمة ونشر المقالات والكتب العلمية، والغياب شبه الكامل لاستشهاد المنشورات العلمية الأخرى بمقالات علمية من العالم العربي وانعدام الابتكار التكنولوجي كما يعكسه العدد الضئيل جداً من براءات الاختراع المسجلة في العالم العربي والإنفاق الضئيل على البحوث والتطوير، ما جعل المنطقة الأقل اهتماماً بالبحوث والتطوير في العالم، وخصوصاً عندما يقارن ذلك بالإنفاق العسكري، والكمية الضئيلة المنفقة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم العالي. كما يوضح ذلك انعدام استقلالية الجامعات وجمود البرامج التعليمية غير الملائمة لاقتصاد معولم قائم على المعرفة

16- انظر Arab Knowledge Report 2009. Towards productive intercommunication for knowledge, UNDP, Dubai, 2010; as well as UNESCO Science Report 2005, UNESCO, Paris, 2005; and Education for employment: REALIZING Arab youth potential, International Finance Corporation and Islamic Development Bank, Washington D.C., 2011.

وعدم ربط المستويات المختلفة من التعليم بالخبرة المهنية وبتطوير الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص، والعدد الكبير جداً من الأميين، والتوزيع السيئ للطلاب الجامعيين على الفروع المعرفية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والمستوى المتدني لتعليم اللغات الأجنبية.

وركز تقرير اليونيسكو لعام 2010 على وصف هذا الخلل في أنظمة العلم والتكنولوجيا. فكشف أنّه على الرغم من أن بعض البلدان العربية أنشأت مؤسسات علم وتكنولوجيا ما أن حصلت على الاستقلال، فإنّه ليس لديها أي سياسة أو إستراتيجية وطنية في هذا الحقل. وعلى الرغم من وجود سياسات قطاعية للزراعة والمياه والبيئة، إلاّ أنّ الموازنات المخصّصة لتنفيذها نادراً ما تكون كافية. إلى ذلك، وبحسب هذا التقرير، فقد أنشأ العديد من البلدان العربية مدناً صناعية ذات بنية تحتية جيدة، إلاّ أنّ 7 منها فقط لديها أكاديمية علوم. يعود ذلك، كما يقول التقرير إلى «أنّ اللامبالاة التي أظهرها صانعو القرار إزاء العلوم والتكنولوجيا تشكل مساهماً رئيساً في حالة السبات والخمول الحالية في مجالي العلم والتكنولوجيا».

وأشار تقرير اليونيسكو لعام 2010 مرة أخرى إلى العدد القليل لبراءات الاختراع المسجلة في المنطقة العربية، وإلى العدد الضئيل من الأعمال والمقالات المنشورة وإلى العدد الكبير من الأميين والمستوى المتدني من الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي، وإلى أن تطوير أنظمة التعليم الجامعي يتحكم العرض فيه أكثر كثيراً من الطلب. ولقد حلل التقرير مواطن الخلل في هذه الأنظمة والأهداف المتناقضة التي يفترض أنها تسعى للتوصل إليها. وخلص إلى أنه على الرغم من أنّ معظم البلدان العربية تملك عناصر متفرقة من العلوم والتكنولوجيا وأنظمة الابتكار منذ أربعة عقود على الأقل، «لم يتغير سوى القليل على مستوى تأثير العلوم والمؤسسات العلمية في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية أو في توليد المزيد من المعارف''. ويخلص التقرير إلى أنّ ثمّة حاجة لجهد هائل للحاق بما حققته على مستوى العلوم والتكنولوجيا دول أخرى كانت قبلاً على المستوى نفسه من تطور البلدان العربية في هذا المجال كالبرازيل والصين والهند وأيرلندا والمكسيك والجمهورية الكورية. أما القطاع الخاص فيشير التقرير إلى ضآلة اهتمامه بالعلوم والتكنولوجيا وأنّه أكثر انجذاباً إلى التجارة بالبضائع والخدمات منه إلى الأنشطة الإنتاجية الفعلية.

أخيراً، وكما ورد في تقرير 2005 أو استنتاجات التحليل الذي قام به أنطوان زحلان، أشار تقرير اليونيسكو لعام 2010 مرة أخرى إلى مشكلة تشتت أنظمة العلوم والتكنولوجيا في البلدان العربية وأنّ تطويرها منوط بجهد أفراد وليس مؤسسات. ويحض التقرير القارئ على أن يبقي في ذهنه أنّ الاقتصاد الريعي عامل رئيسي في الجمود العلمي والتكنولوجي في المنطقة.

كذلك تجدر الإشارة إلى التقرير الدوري عن حال المعرفة في العالم العربي الذي نشرته مؤخراً مؤسسة محمد بن راشد المكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[17]. وكان التقرير الأول لعام 2009 قد أجرى تحليلاً معمقاً حول المعوقات السياسية والمؤسسية الرئيسة التي تحول دون التراكم المعرفي في البلدان العربية.

ولقد عرض التقرير للمؤشرات والموضوعات المعروفة المتعلقة بالجمود العلمي والتكنولوجي في المنطقة واقترح طرائق ووسائل لتعويض العجز المعرفي في العالم العربي بما يحدث تغييراً في الحال المروعة للعلم والتكنولوجيا في

17- Arab Knowledge Report 2009. Towards productive intercommunication for knowledge, UNDP, Dubai, 2010.

المنطقة. كذلك احتوى التقرير على ملحق إحصائي موثق على نحو جيد حول المؤشرات ذات الصلة.

وأخيراً، فإنّ مؤسّسة التمويل الدولية نشرت مؤخراً تقريراً مشتركاً مع بنك التنمية الإسلامي حول بطالة الشباب وتكييف أنظمة التعلّيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحسب مقتضيات التنمية. ويقدّر التقرير كلفة بطالة الشباب في المنطقة بنحو 50 مليار دولار في السنة[18].

(8)- العجز في التجارة الخارجية عارض رئيسي آخر من عوارض النمو السيئ

يشير تحليل للتجارة الخارجية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إحدى النتائج المهمة الأخرى للخلل في نموذج النمو والتنمية السيئة التي نجمت عنه. ويمكن أن يشاهد ذلك من خلال العجز البالغ نحو 67 مليار دولار في الميزان التجاري المجمّع للعام 2009 لسبع دول عربية (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس)، وذلك على الرغم من صادرات النفط التي بلغت 57 مليار دولار في السنة نفسها. وبكلمات أخرى إذا لم تحسب صادرات الطاقة فإنّ العجز في هذه المجموعة من البلدان يصل إلى 127 مليار دولار، أي ما يساوي 675 دولاراً للفرد سنوياً.

ويظهر تحليل دقيق لتجارة هذه المجموعة من البلدان أن قطاعاتها الصناعية تعتمد بشكل كامل على بلدان أخرى، ذلك أن عجزها في مجال التجارة الصناعية يتعدى الـ 82 مليار دولار، فيما لا يتعدى معدل تغطية الواردات الصناعية الـ 35٪. وهو رقم سينخفض أكثر إذا استُثنيت المنتجات المحولة من الموارد الطبيعية والصناعات المرتبطة بها، مثل المنتجات الكيميائية غير العضوية والأسمدة التي تقدّر صادرتها بـ 5 مليارات دولار. وذلك فضلاً عن كون جزء كبير من صادرات السلع المصنعة لهذه البلدان ناتجاً من أنشطة العقود من الباطن (23،9 مليار). وهذه السلع هي أساساً الملابس والسلع الملحقة بها والأحذية والنسيج والأقمشة والآلات والأدوات الكهربائية وأدوات التجميل.

أما التبعية الأكثر خطورة فهي العائدة إلى النسبة المتدنية جداً لتغطية تبادل المنتجات الطبية والأدوية مع الخارج إذ إن نسبة الصادرات في هذه السلع والمواد لا تتعدى 19.3٪ من الاستيراد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى آليات ومعدات النقل حيث تبلغ نسبة التغطية 17،8٪. أمّا المعدات المهنية والعلمية فتبلغ تغطيتها 18،6٪ فيما تبلغ تغطية الأجهزة الفوتوغرافية والسلع البصرية والساعات 13،1٪. كما يمكن الإشارة إلى اعتماد كبير في المواد البلاستيكية في شكلها الأولي ذلك أن تغطيتها لا تزيد عن 14،8٪. وذلك فضلاً عن الاعتماد الكبير نسبياً في قطاع مركبات الطرق (تغطية بنسبة 6،7٪) والآلات والأدوات المتخصصة (5،4٪) وآليات وأدوات صناعة المعادن (3،4٪) وغيرها من التجهيزات الصناعية وقطع الغيار (6،5٪) وآلات ومعدات توليد الكهرباء(10،5٪).

العجز في الميزان التجاري مرتفع على مستوى المنتجات الغذائية.

كذلك فإنّ العجز في الميزان التجاري للبلدان موضوع التحليل مرتفع جداً على مستوى المنتجات الغذائية (12،16 مليار دولار) وبالنسبة إلى الزيوت الحيوانية والنباتية والدهون والشموع (1،64 مليار دولار)، وذلك على الرغم من غنى المغرب ومصر وتونس وسوريا ولبنان بالموارد الزراعية.

18- Education foe employment: Reading Arab youth potential, International Finance Corporation and Islamic Development Bank, Washington D.C., 2011.

ومن المثير للاهتمام أن نقارن هذا الأداء السلبي مع أداء الاقتصادات الأربعة في جنوب شرق آسيا التي اتبعت سياسات صناعية دينامية وإبداعية. وهذه البلدان هي الجمهورية الكورية وماليزيا وسنغافورة وتايوان. ولقد تمكنت هذه البلدان الأربعة التي يبلغ عدد سكانها معاً 104،8 ملايين نسمة (وهو عدد يساوي تقريباً عدد سكان المشرق العربي: مصر والأردن ولبنان وسوريا) من تحقيق فائض صافي في الميزان التجاري بلغ 127مليار دولار، (بلغ مقدار الفائض الذي حققته المنتجات الصناعية 257 مليار دولار) في مقابل عجز مقداره 80 مليار دولار لدى الدول العربية السبع. وبلغ ما حققته البلدان الآسيوية المذكورة في تجارة آليات ووسائل النقل من فائض 187 مليون دولار في مقابل عجز بنحو 46 مليار دولار لدى البلدان العربية السبعة. وسجلت البلدان الآسيوية الأربعة في الوقت نفسه عجزاً قدره 99 مليار دولار في تجارة الوقود في مقابل فائض بـ 33 مليار لدى البلدان السبعة العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهكذا فإنّ مجمل الفائض في الميزان التجاري بلغ في المحصلة العامة لدى الدول الآسيوية الأربع 127 مليار دولار في مقابل عجز بقيمة 67 مليار دولار في الدول العربية السبع بالرغم من الفائض في صادرات الوقود.

وتظهر كل هذه المؤشرات والمقارنات بين أرقام التجارة الخارجية مدى ضآلة التصنيع في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الأمر الذي يجعل من غير المفاجئ أن يكون التبادل التجاري بين هذه البلدان منخفضاً جداً. ثم إنّ نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية العربية لا تزال ضئيلة وتراوح بين 8 و9٪ للصادرات و10 و 13٪ للواردات (بما في ذلك النفط والغاز) وفي بعض البلدان نجد أن نسبة الصادرات أكبر كثيراً، فهي تبلغ في لبنان 47٪ في عام 2008 وفي الأردن 41،7٪ وفي سوريا 40،1٪ بينما لا تبيع تونس إلى الدول العربية الأخرى إلا 9،7٪ من إجمالي صادراتها فيما لا تزيد صادرات الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب الى الدول العربية الأخرى عن 3،7٪ [19].

أمّا في ما يتعلّق ببنية التجارة العربية البينية فإنّ نسبة التجارة في منتوجات الطاقة تكاد تناهز الـ 60٪ من إجمالي الصادرات في مقابل 13٪ للصادرات الغذائية، و9 إلى 10٪ في المنتجات الكيميائية و 12 إلى 13٪ للسلع المصنّعة و 4 إلى 5٪ لآليات ومعدات النقل [20]. وهكذا فإنّ مستوى التبادل التجاري البيني متدن جداً وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار إنشاء منطقة التبادل الحر العربية. وهذا ما يظهر أنّ جمود الهياكل الاقتصادية الذي وصفناه أعلاه هو عائق رئيسي في وجه نمو إنتاجية هذه البلدان وتنويعها.

الاقتصادات الريعية والنظم الديمقراطية متعارضان

يمكن لهذا التشخيص المختصر أن يتلخص في السمة الغالبة على الاقتصادات العربية المتمثلة بقاعدتها الريعية التي تحول دون الدينامية والتنويع الاقتصادي والتصنيع الحقيقي وأنشطة الخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وليس من السهل التخلص من مصيدة النمو السيئ الذي يعتمد أساساً على عائدات ريعية دولتية وفردية تتمحور حول تصدير المواد الأولية، والسياحة، والعقارات، والاستيراد وأنشطة التجارة المحلية. ولقد ساهمت هذه الأنشطة في جمود البنية الاجتماعية الاقتصادية المتّسمة

19- الإحصاءات مستقاة من Unified Arab Economic Report 2009، مصدر مذكور.

20- المصدر نفسه.

بانعدام الدينامية والتنويع وبالتفاوت في الدخل بين المناطق المختلفة في البلد الواحد. ويظهر هذا التفاوت في الدخل الهوة المتزايدة بين سكان المناطق الريفية التي ما زال يعيش فيها قسم كبير من السكان وبين العائلات الميسورة مادياً في المراكز المدينية الكبيرة.

ولقد أظهر التاريخ أن الاقتصادات ذات القاعدة الريعية قد أنتجت على الدوام أنظمة سياسية استبدادية، تعتبر النخب الحاكمة فيها الموارد الطبيعية والبشرية إقطاعاً لها تستطيع التصرف به كما يحلو لها. ولقد كان صعود الديمقراطية في أوروبا عبارة عن مسيرة طويلة على طريق تفكيك الدولة الوراثية (الباتروموينالية) وتغيير ثقافتها الاقتصادية والسياسية لوضع أسس الحريات الفردية ومساءلة النخبة الحاكمة من قبل مواطنيها.

وما حدث مؤخراً في العالم العربي من ثورات شعبية شاركت فيها شرائح المجتمع كافة وكل الفئات العمرية يشكل لحظة تاريخية مهمة تفسح في المجال أمام الانتقال من النمو السيئ إلى النمو الجيد ومن الدكتاتورية إلى النظم الديمقراطية.

وسنحاول أن نرى الآن كيف يتم التحول من نموذج اقتصادي إلى آخر جديد مبني على الدينامية والتنويع والتعبئة الكاملة للموارد البشرية المهمة. إنّ مستقبل الثورات العربية على مستوى بناء نظم ديمقراطية يعتمد على إمكان انتقالها من نموذج نمو قاصر قائم على الريع إلى نموذج صالح يعتمد على الابتكار والدينامية والعدالة والتنمية المستدامة. وكما سنرى فإنّ المهمة ليست سهلة.

- التحول من النمو السيئ إلى النمو الصالح.

قبل أن نبحث في ماهية التغييرات المطلوبة على صعيد السياسة الاقتصادية الإجمالية والسياسات القطاعية للتخلص من النظام ذي القاعدة الريعية يجب أن ننظر في شكل مختصر إلى العقبات التي تواجهنا.

1- البيئة العالمية الصعبة

يمكن تحديد العديد من العوامل السلبية التي تعيق التحول من نموذج إلى آخر.

أ- المقاربة المستمرة للإصلاحات الاقتصادية على قاعدة العقيدة النيوليبرالية

على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العميقة التي أثّرت في الاقتصادات الغربية، وصانعي القرار على مستوى مجموعة السبع وإلى حد ما مجموعة العشرين (بما في ذلك الدول الناشئة الجديدة)، فإن المقولات الرئيسية للنيوليبرالية لم تتزعزع. ذلك أن الوثيقة الأخيرة التي صدرت عن قمة «دوفيل» لمجموعة الثماني المنعقدة في أيار/ مايو 2011 لدعم حركة «الربيع العربي» -اعتمدت مذكرة صندوق النقد الدولي التي تحدد مدى الدعم المالي الذي يحتاج إليه النظامان الجديدان في كل من مصر وتونس- لم تشهد أي تغيير في النموذج الاقتصادي النمطي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية. فهي تدعو إلى مزيد من لبرلة الأسواق والمزيد من مرونة العمل والمزيد من الخصخصة والمزيد من تخفيض دعم الدولة للسلع الأساسية. وقد تولى السلطة على أثر الثورات من النخب العربية الجديدة من كان يعمل في المؤسسات المالية الدولية، وهم مقتنعون بأنّ المشكلات الرئيسية في الاقتصادات العربية تكمن في عدم بذل ما يكفي من جهد في خلق مناخ أفضل للأعمال، وتقليص أنشطة الدولة والقطاع العام والتدخل في الاقتصاد، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة.

إنّ هذه المقاربة النيوليبرالية التقليدية جداً أهملت تماماً كل دروس التاريخ الاقتصادي وخصوصاً تجارب الدول المتأخرة صناعياً التي نجحت في اللحاق بالدول الأكثر تقدماً، سواء ألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر أو كوريا الجنوبية وتايوان والصين وسنغافورة والبرازيل وغيرها في القرن العشرين، التي دعمت فيها الدولة رجال

الأعمال ووجهتهم نحو التمكن من التكنولوجيا ونحو الابتكار والتعبئة الكاملة للموارد البشرية والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي الملائم للمنافسة الشرسة في التجارة الدولية. ولم يطبق أي من هذه النماذج في العالم العربي إلاّ في فترات زمنية قصيرة جداً (محمد علي في مصر في القرن التاسع عشر والرئيس جمال عبد الناصر في مصر أيضاً في القرن العشرين). أمّا في العقود الأخيرة فلم تحاول أي دولة عربية أن تحذو حذو البلدان الناشئة الجديدة في جنوب شرق آسيا.

ب- إرتفاع العجز في الموازنة وفي الحسابات الجارية

إذا أخذنا في الاعتبار الاضطراب السياسي الناشئ عن الحركات الثورية والحاجة إلى التجاوب جزئياً مع المطالبة بالعدالة الاجتماعية نجد أن الحكومات لم تستطع أن تتفادى زيادة الدعم لبعض السلع الأساسية وأحياناً زيادة مستوى الأجور والرواتب، الأمر الذي أدى حتماً إلى زيادة في عجز الموازنة. إلى ذلك، أدى الاضطراب إلى انخفاض حاد في الأنشطة السياحية وبالتالي انخفاض الإيرادات من العملات الأجنبية. كذلك انخفضت الصادرات بفعل الطلب الضعيف في الأسواق الأوروبية وانخفاض الإنتاج نظراً إلى عدد الأيام التي شلّت فيها الاحتجاجات الحياة الاقتصادية وهو عدد كبير. أمّا الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد انخفضت ذلك أنّ المستثمرين الأجانب سينتظرون استقرار الأوضاع السياسية والأمنية ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تدهور في تدفقات ميزان المدفوعات. وكان لهذه التطورات السلبية القصيرة المدى تأثيرها في الأسواق المحلية.

ج- الطبيعة المضاربة للأسواق وسلوك وكالات التصنيف وصندوق النقد الدولي

تمتاز أسواق الأسهم والعملات الأجنبية المحليّة بتقلّبها الشديد، فيما يعمد المستثمرون، كما في أي مكان آخر، إلى التدخل مضاربين لدى سماعهم أي خبر سيئ. ولقد أوهنت الثورات العربيّة الأسواق وأخذ الأغنياء يحولون أموالهم إلى الخارج عبر قنوات رسميّة أو غير رسميّة، ما أدى إلى استنزاف احتياط العملات الصعبة. وفي مثل هذا الوضع فإنّ وكالات التصنيف الائتمانية يمكن أن تسارع إلى تخفيض المكانة الائتمانية للشركات الكبيرة ولسندات الدولة ما يؤدي إلى اشتداد «خوف الأسواق". وكذلك فإنّ أي تغيير واسع في السياسات الماكرو- اقتصادية الذي قد تقدم حكومة جديدة على تبنيها قد يصطدم بانتقادات شديدة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، مما يؤثر أيضاً في الأسواق وفي «ثقة المستثمرين».

وفي شكل عام، يتّخذ المستثمرون في السوق قراراتهم بناء على اعتبارات قصيرة المدى ونادراً ما تكون لديهم مقاربة بعيدة المدى على قاعدة تغييرات اقتصادية إيجابية قد تحدث بعد الاستقرار السابق.

لذلك كلّه، نحن بحاجة إلى أن ننظر في هذه المقاربة البعيدة المدى والمتطلبات التي تمكّن إصلاحات عدّة من تحرير طاقات مكبوتة بفعل نظام الاقتصاد الريعي ونموذج النمو السيئ الذي حلّلنا معالمه.

- ست سياسات للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي

أ- مكافحة الفساد وتشجيع المساءلة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

كشفت الثورات العربيّة حجم الفساد المرتبط بطبيعة الأنظمة السياسيّة عبر توزيع الريع على دائرة مغلقة من رجال الأعمال المحظيين. ولا يمكن أن يكافح الفساد بالاكتفاء بتحميل مسؤوليته للمسؤولين في الدولة. ذلك أنّ كل صفقة يشوبها الفساد لا بدّ من أن تكون بين شريكين: رجل أعمال من جهة ومسؤول حكومي من الجهة الأخرى. لذلك فقد بات من الضروري أن نركّز

على الطرفين وأن نسنّ القوانين التي تسمح باكتشاف، ومن ثمّ معاقبة، أي سلوك مسيء من قبل رجال الأعمال في القطاع الخاص المقرّبين من بعض الدوائر الحكوميّة والذين ينتهزون ذلك للحصول على امتيازات خاصّة أو معلومات سريّة. إن هذا لا يشكّل انتهاكاً لمبدأ المنافسة العادلة فحسب، بل إنّه يسبّب أيضاً هدراً اقتصادياً ويبقي وتيرة الإنتاجية منخفضة.

وكذلك يجب أن يعمل القطاع الخاص على تحسّس مسؤوليّاته الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أنّ إدارة مؤسّسة أعمال لا تقتصر على امتلاك «آلة ربح» وزيادة أرباحها إلى أقصى حد ممكن. فشركات القطاع الخاص هي أيضاً جزء من المجتمع وتدين له بالعمل من أجل منفعته في ما يتعلق بنوعية المنتج والخدمات وفي ما يتعلّق أيضاً بتدريب الموارد البشرية وتوفير فرص العمل اللائقة. ويجب عليهم ألا يدفعوا الموارد البشرية والطبيعيّة في البلاد إلى التقهقر بتبخيس ثمنها والمساهمة في تدهور البيئة، وذلك عبر توفير وظائف ورواتب محترمة لموظّفيهم وعمّالهم.

ويجب أن يصبح القضاء في البلدان العربيّة متدرباً وقادراً على إصدار الأحكام في انتهاك قواعد المنافسة النزيهة أو التعدي على الموارد الطبيعيّة والبيئة وسوء استخدام النفوذ عبر علاقات خاصة مع المسؤولين الحكوميين.

إنّ سلوكاً أفضل للقطاع الخاص وتحملاً لمسؤولياته الاجتماعية من شأنه أن يحسّن كثيراً من إنتاجيّة الاقتصاد وأن يقلّل إلى حد كبير من ممارسات الفساد بين كبار المسؤولين ورجال الأعمال الأغنياء.

ب- تنويع الاستثمارات والحد من هجرة الأدمغة

وهذا شأن ملح آخر لا بدّ من معالجته. وقد أشرنا فيما سبق إلى التمركز الشديد في الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة في عدد قليل من القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأرباح المرتفعة وذات القيمة المضافة المتدنية والقدرة التوظيفيّة الضئيلة (السياحة، العقارات، المصارف، تجارة التوزيع على المستوى المحلي، إضافة إلى قطاعات الطاقة والبتروكيماويات التقليديّة). وبالتالي فإن تنويع الاستثمارات في العديد من الأنشطة الإنتاجية الأخرى سيؤدي إلى الحد من البطالة وهجرة أصحاب المهارات والمؤهلات العلميّة والمهنية العالية. وهناك العديد من الحقول يمكن للقطاع الخاص أن ينشط فيها بدعم من الدولة كما في نموذج النمو في شرق آسيا ونذكر منها على سبيل المثال:

* إنتاج الطاقة البديلة والمتجدّدة (الشمسيّة والريح والماء).
* إنتاج المعدّات الخاصة باستغلال مصادر الطاقة البديلة (ألواح شمسيّة) أو لمعالجة النفايات أو لتنقية المياه.
* استقطاب عقود من الباطن (In sourcing) للبحوث والتطوير من دول أخرى متطوّرة تكنولوجياً قي قطاعات تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات.
* تنمية المناطق الريفية والمنتجات الغذائية الماكروبيوتيكيّة.
* تنمية الصناعات الميكانيكيّة والمعدّات والتجهيزات بغية تقليص الاعتماد الكلّي على استيرادها من الخارج.
* مكافحة التصحّر عبر إعادة التحريج.

> الريفيون في العالم العربي لم يشهدوا أي تحسّن في وضعهم.

ج- دمج القطاع اللا شكلي في القطاع الحديث

هناك أيضاً حاجة ملحّة لأن تدعم الاقتصادات العربية التكامل بين المؤسسّات اللاشكلية والعائليّة الصغيرة والشركات العاملة في القطاع الحديث عبر التعاقد معها على القيام بأجزاء صغيرة من عمليّة الإنتاج مثلما تمّ بنجاح في العديد من البلدان الأخرى. ويتطلب هذا من

الشركة المحليّة الحديثة أن تحدّد أي أجزاء من الإنتاج يمكن إسنادها إلى المؤسسات الصغيرة وما هي التدريبات والمعدات التي يتعيّن توفيرها لها.

وإذا أخذنا في الاعتبار حجم القطاع اللاشكلي والدور الذي يضطلع به في التوظيف، تبدو هذه المهمة ملحّة: وهي تتطلّب سياسة جد فاعلة تخطّط لها جمعيّات الأعمال الرئيسيّة (جمعيّة الصناعيين، غرفة التجارة والزراعة). إضافة إلى نقابات المهن الحرّة كنقابة المهندسين.

د- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعريف الأهداف الوطنيّة للتمكّن من مجموعة من التكنولوجيّات

تحتاج البلدان في زمن العولمة الاقتصادية إلى التقدّم في التمكن من العلوم والتكنولوجيات في حقول رئيسيّة من الصناعات والخدمات الحديثة لكي تستطيع القيام بالتنويع الاقتصادي والتوظيف الكامل لمواردها البشريّة المؤهلّة. ويتطلّب ذلك تحديد الأهداف الوطنيّة في مجالي العلوم والتكنولوجيا عبر التوافق بين الدولة والقطاع التربوي والقطاع الخاص. كذلك يجب أن يتم وضع نظام وطني للابتكار يموّله القطاعان العام والخاص في آن.

وبالنظر إلى التأخر في مجالي العلم والتكنولوجيا في المجتمعات العربية كافة وغياب الترابط بين التعليم والمهارات التقنيّة والابتكار أو تشظي أنظمة الابتكار ومؤسّسات البحوث والتطوير، فإنّ هذا الحقل يتطلّب اهتماماً وتمويلاً كبيرين. ذلك أنّ تحقيق إنتاجية الاقتصاد والزيادة في تصدير السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية يتطلّبان أن تسارع الاقتصادات العربية إلى تبنّي هذه السياسات.

هـ- القضاء على جيوب الأميّة والاهتمام بتنمية المناطق الريفيّة

لعلّه من المشين حقاً أن يكون العالم العربي لا يزال يعاني من وجود جيوب واسعة من الأميّة في بعض البلدان المهمة كمصر والمغرب واليمن والسودان وموريتانيا. وعلى الدول المعنيّة أن تتبنّى خطة تمحو فيها الأميّة في خلال سنوات قليلة. ويمكن أن تكلّف المنظمات غير الحكوميّة المعنية بمكافحة الفقر بتطبيق هذه الخطة.

والجدير بالملاحظة أن الأميّة تتركز في المناطق الريفية ما يشكّل سبباً إضافياً لدفع الدول العربية إلى أن تكون أكثر فاعلية في تبنّي سياسات فاعلة لزيادة الاستثمارات في هذه المناطق وتحسين وضعها. فالسكان الريفيّون في العالم العربي لم يشهدوا أي تحسّن في وضعهم الاقتصادي الاجتماعي في العقود الأخيرة. ولقد حدّ ذلك من ديناميّة النمو الإجماليّة في العالم العربي.

و- مراجعة النظام الضريبي بما يساوي في معدلات الربح بين القطاعات التكنولوجية التي سيتم تطويرها والقطاعات التقليديّة ذات الربح المرتفع.

تعدّ الأنظمة الضريبيّة العربية غير ملائمة لكي تقضي على السمات السلبية الرئيسيّة للاقتصاد الريعيّ. ولا توجد تقريباً أي ضريبة على الأرباح الرأسمالية الماليّة والعقاريّة. أمّا الضرائب على العوائد الريعيّة من الاستثمار في الأسهم أو السندات فهي منخفضة.

فتحت غطاء قوانين الاستثمار تعطى إعفاءات ضريبية إلى أنواع من الأعمال لا تتطلّب أخذ أي مخاطرة اقتصادية أو تكنولوجيّة. وفي البلدان العربية الغنيّة المصدّرة للنفط في الجزيرة العربية لا توجد ضرائب دخل أو هي موجودة في المملكة العربية السعودية على شكل زكاة فقط.

ولا توجد في البلدان العربية أي ضريبة دخل على المؤشرات الخارجيّة للثروة كملكيّة العقارات وعدد السيارات واليخوت أو الطائرات الخاصة، وذلك فيما أعداد أصحاب الملايين والمليارات في ازدياد مطرد.

لذلك يجب أن تتجدّد النظم الضريبيّة في شكل كلّي

بما يدفع الشركات الخاصة والأجنبية إلى الاستثمار بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية الجديدة والإنفاق على البحوث والتطوّير في سياق الأهداف الوطنيّة ونظام متكامل للابتكار يعدّ وينفّذ في إطار التعاون بين القطاعين العام والخاص.

خلاصة:

إن الطريق الذي يتعيّن المضيّ فيه للقضاء على نموذج النمو السيئ والتحول إلى نموذج النمو الصالح في الدول العربية طريق طويل.

ليس هناك أي شك في أن التحدّي الأكبر الذي تواجهه الثورات العربيّة هو تغيير نموذج النمو السيئ القائم على الاقتصاد الريعي. ذلك أنّه يشكّل قاعدة الفساد المعمّم والدولة الباتريمونيالية (Patrimonial) والأنظمة السياسيّة الاستبدادية. هذا النموذج السيئ للنمو هو الذي أدخل ومارس عدداً من السلوكات الاجتماعية– السياسيّة المتعارضة مع الإنتاجيّة والمنافسة النزيهة والتنويع الاقتصادي والقيام بالمشاريع الريادية والابتكارية.

إن هيمنة التفكير النيوليبرالي لم تمنع حتى الآن أي تحليل معمّق للنموذج الريعي فحسب، بل يمكن أيضاً القول إنّ طريقة تطبيق إجماع واشنطن في معظم الاقتصادات العربية عبر برامج مساعدات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي هي على الأرجح مسؤولة– أقلّه جزئياً– عن الزيادة في الفساد والتهميش الاجتماعي لقطاعات كبيرة من السكان المدنيين والريفيين وعن هدر ضخم للموارد الطبيعيّة والبشريّة. لذلك فإنّ الاستمرار في قبول المساعدات المالية المشروطة بتحقيق المزيد من المرونة في سوق العمل وتخفيف القيود القانونية وعدم حماية الموارد الطبيعيّة والبشرية إنما هو وصفة لمفاقمة الصعوبات قد تؤدي إلى أن تنحو القطاعات المهمّشة من السكان إلى التطرف السياسي أو الديني والمذهبي. وفي هذا السياق، يجب أن توضع جانباً وثيقة صندوق النقد الدولي التي تمّ تبنيها في اجتماع مجموعة السبع في «دوفيل» في أيار/ مايو 2011 كدليل للمساعدة الماليّة المشروطة بإصلاحات جديدة نيوليبراليّة الطابع.

ويجب تطوير أساليب جديدة من التفكير حول الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على قيام تحوّل حقيقي إلى الديمقراطية ودولة القانون وذلك كبديل عن التفكير النيوليبرالي التقليدي الجامد والمجرّد. إنّ تحليل النمو السيئ الذي أجريناه في هذه الدراسة، وكذلك المقترحات التي تقدّمنا بها لتحوّل حقيقي في نموذج النمو العربي يساهمان في مساعدة المواطنين العرب على الحصول على حياة أفضل تُستنفر فيها عقولهم ومواهبهم وطاقاتهم في سبيل القيام بالتنويع الاقتصادي، عبر توزيع إنتاجي لمصادر الريع المختلفة، وتشجيع قطاعات الأعمال المبدعة والمنتجة في إطار الأهداف الوطنيّة لتملك العلم والتكنولوجيّات، وتوفير شروط حياة أفضل لكل مواطن.

> تطبيق "إجماع واشنطن" في العالم العربي أدّى الى زيادة الفساد وهدر الموارد الطبيعية والبشرية.

وفي التحليل الأخير، فإنّه لا يمكن تطوير حياة ديمقراطية حقيقيّة في البلدان التي تقوم قاعدتها الاقتصادية على التدفّقات الريعيّة غير الموزّعة بشكل صحيح وغير المستثمرة في الاقتصاد مما يحول دون تعزيز العدالة الاجتماعية والعمالة الكاملة على قاعدة الإنتاجيّة وتنويع القدرات في إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية
(قراءة في تجربة السلطة وما قبلها)

باتريك هنري
خبير في شؤون الحركات السياسية الإسلامية.

استبعدت الحركة الإسلامية أي تفكير جدي في علاقتها بالواقع الاقتصادي، ونتيجة لذلك عُومِلتْ هذه العلاقة بطريقة حاسمة.

من جهة، نجد أن الفرضيات الاقتصادية (الحركة الإسلامية تتقدم، لأنها تعبّر عن مشاعر الحرمان لدى الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا)، والمعادلة «الخاطئة» بين الضواحي (أو الأطراف)، ومغازلة بعض الحركات والشخصيات الإسلامية للعولمة البديلة، تعتمد رؤية عامّية للحركة الإسلامية.

ومن الجهة الأخرى، نجد أن أقليّة من اليسار والأوساط النقابية تتخذ من الحضور الطاغي للحركة الإسلامية في كنف الطبقات الوسطى دليلاً على أن هذه الطبقات ما هي إلا عناصر ثابتة ساكنة في «حركة بورجوازية قوامها التربية الأخلاقية ولا تعود بأي فائدة على النضالات الاجتماعية»[1].

وبعد سنتين على بداية الربيع العربي بات بالإمكان الإجابة بمزيد من التفصيل عن السؤال حول علاقة الإخوان المسلمين المصريين بالمسألة الاجتماعية.

إن فرضيتنا هنا هي أن الإخوان كانوا بصدد التحوّل إلى حزب نظام الستاتيكو، غير أن هذا التحوّل لا ينبع من خيار عقائدي (يرى قسمٌ من اليسار أن الحركة الإسلامية تنحاز إلى اليمين عقائدياً لأنها تقوم على خطاب جماعي عاجز عن التفكير في مسألة صراع الطبقات بغير مصطلحات الفتنة)[2] ولا من انتساب طبقي (الإخوان بوصفهم حركة طبقات وسطى ميالون إلى الليبرالية الاقتصادية)[3].

لا، إذا ما كانت حركة الإخوان المسلمين قد انعطفت نحو اليمين فما ذلك عن سابق قصد بقدر ما هو نتيجة ضغوط مختلفة خضعوا لها كحزب حاكم، وعلى الأخص نتيجة لعبة التحالفات التي قاموا بها لتثبيت المنظومة السياسية وتحت ضغط الضرورات المالية للدولة. وبتعبير أدق، لم يكن التموضع إلى اليمين بناء على إرادة سياسية

1- مقابلة مع جمال البنّا.
2- هذه إحدى الفرضيات التي نتناولها مع بعض الفوارق الدقيقة في: http: / religion. Info / pdf / 2009-05-fm-social.pdf
3- اطروحة يتبناها حسام تمّام: http: / /www.al-akhbar.com /ar /node /69890
http: / /www.almanaraljadid, com /show,asp?mewid=326918,pageid=24

بل هو نتاج ديناميتين اثنتين، إحداهما تتعلق بالحَوْكَمة والأخرى بالحاكمية.

على مستوى الحَوْكمة كان يتعيّن على الإخوان أن يؤمّنوا على وجه السرعة السيولات المالية العاجلة، وسياستهم في هذا الخصوص دولية ومحلية في آن. لكن ذلك يدفعهم بوجه عام إلى مضاعفة مبادرات الانفتاح على رجال الأعمال من النظام القديم، وهي مبادرات سهلة نظراً إلى أنّ قسماً من الإخوان المسلمين ينتمون إلى عالم الأعمال نفسه، وبذلك أصبح للإمساك بزمام الإدارة السياسية حاشية، إن لم تكن جماعة ضغط (لوبي) مكّونة من رجال الأعمال لا تقابلها جماعات ضغط منبثقة من العالم النقابي. وهذا الأمر يُسهّل انفتاحهم على المسرح الدولي الذي لم يكن (الانفتاح) من صنع الحرس القديم في التنظيم، بل من عمل جيل جديد من أعضاء الحزب النافذين المتحدرين في معظمهم من وسط الأعمال.

لم يعترض الإخوان على تعديل دستور ٢٠٠٦ نحو اقتصاد السوق.

إن هيمنة رجال الأعمال هذه تتضح من خلال منطق أكثر انغماساً بالسياسة يتعلق بلعبة التحالفات التي حاول الإخوان بواسطتها تثبيت المنظومة السياسية وتعزيز سلطتهم: لما كان الإخوان يعتبرون أن الحاكمية تتعلق أساساً بالمواجهة مع الدولة العميقة (أو الدولة داخل الدولة)، ولا يميزون غالباً بين الثورة المضادة والمقاومات المهنية النقابية، تراهم يهملون المسرح السياسي، الذي لا يلبث، كله أو معظمه، أن ينقلب عليهم، في حين أصبحت المواجهة في الشارع تدور بين شبيبة ذات تفكير جذري إلى هذه الدرجة أو تلك (ويتم تحريكها إلى هذا الحد أو ذاك) وتحركات عمالية لا مثيل لها في السابق من جهة، وبين سلطة سيظهر فيها الإخوان وقسم من المؤسسات الأمنية أمام المجتمع الدولي وأمام شعبهم على أنهم حزب النظام من جهة ثانية.

أما البلدان الغربية فهي تراهن على الإسلام السياسي كعامل للاستقرار في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، غير أنها تنتقد تجاوزاته المحتملة على صعيد الحريات الفردية من دون أن تتعرّض للشراكة الإستراتيجية التي باتت تربطها بالقوة الرئيسية للإسلام السياسي اليوم.

غير أن هذه التوجهات المحافظة والمُعَولمة ستكون غير مفهومة من دون عودة إلى الوراء للنظر في الرؤية الاقتصادية للإخوان وعلاقتهم بالمسألة الاجتماعية.

الإخوان والاقتصاد: معالم تاريخية

مغازلة الحركة الإسلامية لعالم الأعمال

تاريخياً، كان الإخوان أكثر تركيزاً على مسألة الهوية منهم على المسألة الاجتماعية. غير أن قيادة الجماعة، وإن كانت قليلة الكلام على المسألة الاقتصادية، عملت تدريجياً منذ نهاية حكم عبد الناصر على تكوين رؤية ليبرالية، نتوقف عند بعض ذرواتها.

بادىء ذي بدء، أيّد الإخوان الخروج من سياسة «كل شيء للدولة» الناصرية، ودعموا سياسات الانفتاح الاقتصادي، وتحرير الأسواق وخطط الإصلاح أو الضبط البنيوي التي مَشَى بها خليفتا الرئيس عبد الناصر، أنور السادات وحُسني مبارك.

وإذا ما كان الإخوان يلحّون على الدور الاجتماعي لرأس المال، وما يجب عليه من فريضة الصدقة أو الإحسان، وكانت لهم تحفظات جدية على برامج الخصخصة، فهذه التحفظات كانت ذات طابع وطني (يخشى الإخوان من سيطرة رأس المال الأجنبي على الصناعة المصرية) وأخلاقي (الفساد الملازم لتنفيذ هذه البرامج) أكثر من كونها استجابة لاعتبارات اجتماعية (مخاطر عدم ضمان العمل).

في عام 1997، وعلى خلفية انتفاضات فلاحية، أيّد الإخوان إعادة الأراضي المؤمّمة في عهد جمال عبد الناصر إلى ملاّكها القدامى. واستناداً إلى الحق الديني في الملكية الخاصة، وعلى الرغم من إفقار بعض الفئات الهامشية من سكان الأرياف، أعلن الإخوان الخُلَّص آنذاك أنه بفضل هذا الإصلاح أو الضَّبْط البنيوي النموذجي الموصى به من قِبل صندوق النقد الدولي «عدنا إلى شرع الله»[4].

فضلاً عن ذلك ليست حلول صندوق النقد الدولي غريبة على الإخوان، ولا سيّما التقليص الجذري للإدارة في الدولة. وهكذا كان عبد الحميد الغزالي، المستشار الاقتصادي للإخوان المسلمين، يؤكد على وجوب "إعادة هيكلة اليد العاملة الحكومية لكي تتطور، وأن بإمكان الدولة أن تعمل بِثُلث مستخدميها وتتخلّى عن الثلثين الآخرين. بذلك يمكن خفض النفقات العامة وتأمين عدد مرتفع من اليد العاملة للقطاع الخاص"[5].

هذا الموقف تؤكده التوجهات المبدئية للجماعة: عام 2006، أثناء مناقشة تعديل الدستور، أيد الإخوان إلغاء النص الذي يشير إلى الطابع الاشتراكي للدولة، ولم يبدوا أي اعتراض على التعديلات المكرِّسة للتحوّل نحو الاقتصاد الرأسمالي للسوق.

وعلى الرغم من عملية الإفقار الجارية، وفي المقام الأول تدهور أوضاع الطبقات التي سبق تهميشها، وفي مجتمع "لم يبقَ فيه سوى طبقة مفقرة تمثل غالبية الشعب ونخبة مرتبطة بالدولة" يفضّل محمد حبيب، نائب الأمين العام آنذاك[6]، التصويب على الطابق الأعلى، ويرشح نفسه، في سياق تكييف أولوياته، لمهمة "النهوض مجدداً بالطبقة الوسطى".

ويذكر أحد الإخوان السابقين أن مثل هذا التوجه ولّد "قطيعة بين الجماعة والطبقات الفقيرة".

بشأن هذا التموضع، لا بد أولاً من أن نطرح جانباً تلك النظرة إلى حركة الإخوان المسلمين باعتبارها الناطق المفوّض باسم المنسيّين والمنبوذين خلال ثلاثين سنة من الليبرالية الاقتصادية.

قبل كل شيء، لم يكن الإخوان جزءاً من طبقة العوامّ (حتى وإن كان لشبكاتهم الخيرية بعض السيطرة على الفئات الدنيا من الشعب، فالجماعة ضعيفة الحضور كعناصر فاعلة في الأحياء الفقيرة و/ أو العمالية التي يسيطر عليها السلفيون)، وليس هذا فحسب بل توجد على رأسهم طبقة من رجال الأعمال استفادت كثيراً من الليبرالية الاقتصادية ولها تأثير قوي على رؤيتهم الاجتماعية والاقتصادية.

والحال أن علاقة الإخوان بعالم المشاريع والأعمال كانت إيجابية منذ البداية. وكان حسن البنّا قد دعا إلى إقامة سلسلة من المشاريع الاقتصادية الإسلامية تندرج في سياق المعركة من أجل بناء رأسمالية وطنية مستقلة، وابتغاء تأطير طبقة عاملة تحرّكها نقابات معادية لرؤية الإخوان. وهكذا أبصرت النور شركات إخوانية خالصة في الأربعينيات من القرن الماضي مثل «شركة الإخوان للصحافة» و«الشركة العربية للمقالع والمناجم» و«شركة الإخوان للطباعة» وخلال سنوات المنفى التالية إبّان حقبة القمع الناصري نشأت طبقة إخوانية من رجال الأعمال في بلدان الخليج التي كانت في أوج ازدهارها الاقتصادي. وحمل راية الجماعة في الميدان الاقتصادي، ولا سيّما في

4- ذكر في: شارل، أندريه أودري، وأولا حمدي، «فلاحون ضد ملاك الأراضي»
centre tricontimental,29 juillet 2008,accessible en ligne: http: / /www.cetri.be /spip.php?article757lange=fr

5- ذكر في: سامر، سليمان «الأخلاق موحدة لكن الاقتصاد منقسم» الأهرام الأسبوعي، 12/ 7/ 2005.

6- مقابلة أجريت عام 2009.

قطاعي البناء والاستيراد والتصدير، رجال أمثال يوسف ندا وعبد العزيز لُقمة وحلمي عبد المجيد ومصطفى مؤمن.

بعد أفول الناصرية، ومع الانفتاح المزدوج الذي قام به أنور السادات على الإخوان وعلى اقتصاد السوق، عاد رأس المال الإخواني إلى مصر، وجرى توظيفه بكثافة في قطاع البناء والعقارات، والصحة، والتعليم، والنقل.

ولما كانت الجماعة محظورة كان رأس مال الإخوان يُستثمر بواسطة أشخاص من التنظيم يتمتعون بقدر كبير من الاستقلالية حيال الجماعة.

أتاح ذلك تشكّل نسيج اقتصادي إخواني في المجالات التي تركت خالية من قِبل دولة في طور إزالة التضخم الوظيفي (التعليم، الصحة، العقارات، النقل)

برز في الجماعة رجال أعمال مثل يوسف ندا وحلمي عبد المجيد ومصطفى مؤمن.

كما سمح بمشاركة الإخوان في وضع البرامج الخاصة بتحرير الاقتصاد التي قام بها خليفتا عبد الناصر، السادات ومبارك.

غير أن ذلك ساعد على حدوث نوع من الطلاق بين قضية الإخوان السياسية والمصالح الاقتصادية لممثليهم في أوساط الأعمال: استقلالية ذاتية نحت في بعض القطاعات نحو انفصال الرأسمال الإخواني عن قضية التنظيم. وكذلك الأمر في حالة الشركات التي يديرها إخوان في قطاع البناء والتي انطلقت في عملية إنشاء مجموعة للقرى السياحية في سيناء، مساهمة بذلك في صناعة تنظر إليها العقيدة الإسلامية للإخوان بتحفظ إن لم تقابلها بالرفض (بينما كان الإخوان في السبعينيات حاضرين في قطاع السياحة، لكن في مجال السياحة الدينية المرتبطة أساساً بتنظيم رحلات الحجاج).

ثم إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يملكها الإخوان أخذت تميل تدريجياً إلى تفضيل المنطق الاقتصادي على القضية النضالية. وأصبحت الالتزامات تُعقَد بناء على كفاءة المنافسة لا بمقتضى التدّين، والمنتجات تتبع قانون السوق وليس الأهداف المرسومة في استراتيجيات الإرشاد الديني كما في حالة عالم الطباعة والنشر[7].

وفي النهاية شكّلت جماعة ضغط (لوبي) مكوّنة من رجال الأعمال في وسط قيادة الإخوان مُتحلقة حول أشخاص أمثال خيرت الشاطر وأسامة فريد وحسن مالك، والمستشار الاقتصادي للإخوان عبد الحميد الغزالي.

وبعيداً من أن تشكّل هذه المواقف، وبعضها يدعو إلى خفض النفقات، نوعاً من المروق أو الضلال، بالنسبة إلى فكر الإخوان، فإنها تعبّر عن تمكُّن العقلية الرأسمالية وإدارة الأعمال لدى فريق الإخوان المندمج في عالم المشاريع وقيمه. ولا يُخفي مطلّع مُقرّب من الإخوان دهشته من أن "الإسلاميين الجدد لا يتكلمون مطلقاً عن العدالة الاجتماعية أو إعادة توزيع الثروة (...) ودعواهم أن عليهم أن يصبحوا أغنياء لكي يكونوا مسلمين صالحين، من دون أن يعكسوا أبداً الحجة ليقولوا: إن المسلمين الصالحين هم أولئك الذي يعملون من أجل العدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع"[8].

هذه النزعة المتولّدة من عالم المشاريع في وسط الإخوان هي التي سوف تُسهم في ضمان انتشار ثقافة إدارة الأعمال في

7- أطروحة محمد مُسعد عبد العزيز مليئة بالأمثلة على انفصال النشاط الاقتصادي للإخوان عن الحيوية النضالية
Mohamed Mosaad Abdel Aziz, islam and post modernity. The New Islamic discourse in Egypt
أطروحة دكتوراه، الجامعة الأميركية في القاهرة 2004.

8- مصدر سابق ص 102.

مصر، بواسطة الترجمة المكثفة وإعادة كتابة النصوص المؤسسة لأدب إدارة الأعمال الأميركي والمؤثرة في العديد من كتابات الإخوان الرئيسية، الأساس المعياري لـ"عقلية رأسمالية جديدة" تتميز بتثمين آلية عمل الشبكات، ونهاية التدرّج الهرمي، والمرونة.

إن ثقافة إدارة الأعمال هذه هي التي سوف تُحدث تأثيراً عميقاً في بعض الكتابات الرئيسية لقادة الإخوان في التسعينيات من القرن الماضي. كما أن هذه النزعة هي التي سوف تتبنّى أُسس العقيدة الليبرالية التي يدافع عنها الإخوان.

الحركة الإسلامية والعالم العمالي أو مُعضِلة المسألة الاجتماعية

هذا الإدراك المهني للعلاقات الاجتماعية يتضح في التفاوت المتنامي بين رؤية الإخوان والواقع الاجتماعي المصري الموسوم بتفاقم الحدّة في علاقات العمل وتوكيد العمل النقابي المستقل عن السلطة والمستعد للصدام منذ عام 2005.

آنذاك وقع الإخوان في شرك حركة مزدوجة: من جهة، اندفاع الإخوان نحو النقابات لاكتساب ولائها، بعد أن تجاهلوها قرابة عشرين عاماً. لكنهم من جهة ثانية وجدوا صعوبة هائلة في تأييد حركات الاحتجاج الاجتماعي التي اجتاحت مصر عامة والوسط العمالي خاصة منذ عام 2007.

والحال أن «خسارة الإخوان للشعب» كانت أقل من خسارتهم «قضية الشعب»[9]. علماً أن الحركة النضالية لدى الإخوان لم تكن على ما يرام تقليدياً في عالم المصنع حيث، كما يقول جمال البنا: "لم يتمكن الإخوان أبداً من تقنيات النضال النقابي، لا بل كانوا ينظرون إلى النقابات باعتبارها عملية شيطانية يقودها زعماء شيوعيون"[10].

ثقافة إدارة الأعمال أحدثت في التسعينيات تأثيراً عميقاً في كتابات قادة الإخوان.

وتكشف صورة أَحْفَل بالتفاصيل الدقيقة أن ما كان يحدث إبّان العصر الذهبي للحركة العمالية الإسلامية، أي من نهاية الثلاثينيات إلى بداية الخمسينيات من القرن الماضي، ما هو إلا فعالية عمالية متدنية المستوى. وفي الواقع، إذا ما كان الإخوان بوجه عام يشجبون الاحتجاجات العمالية، التي يعتبرونها "مخالفة لتعاليم الإسلام"، لا بل تعاونوا مع القصر لكسر الإضرابات في الأربعينيات من القرن الماضي[11]، فإنهم يتضامنون أحياناً مع قضايا المضربين.

فضلاً عن ذلك، يوجد نوع من كفالة العمال: العمل على التوعية السياسية، دفاع منتظم عن بعض مصالحهم، ضغوط ظرفية لصالح أجورهم، ضد التسريح من العمل أو ضد محاباة العمال الأجانب. غير أنهم لم يعترضوا أبداً على منطق المنظومة نفسه ولم يمارسوا ضغوطاً أقوى[12].

9- على حد تعبير الصحافي كزافييه ترنيسيان في كتابه: «الاخوان المسلمون» باريس، فايار 2005،

10- الاستشهادات المغفلة مستخلصة من مقابلاتنا الخاصة مع الأشخاص المذكورين.

11- حسام الحملاوي

Hossam al-hamalawy,»comrades and brothers», middle east report, no242, printemps2007. Disponible en ligne: http: / /www.merip.org /mer242 /hamalawy.html.

بحسب المؤلف تابع الإخوان المسلمون عملياتهم المعادية لحركات الاحتجاج في بداية العقد الأول من هذا القرن مانعين، على سبيل المثال، الطلاب اليساريين من الخروج من الحرم الجامعي للتظاهر في الشارع.

12- «الإخوان المسلمون والدفاع عن العمال»...

«les frères musulmans et la defense des ouvriers»,lkhwanonline, 30 /01 /06 16 voir joel berinin, Zachary lockman, workere on the nile, nationalism, communism, islam and the Egyptian working class, (1882-1954), auc press, 1998.

والسائد هو النظر إلى العالم العمالي على أنه ميدان للتبشير الديني، وتقريباً على صورة الهدف الذي حدده الفرع العمالي من تنظيم الإخوان الذي أُنشئ بعد الحرب مباشرة، وهو "بث الدعوة في النفوس لكي تصبح حافزاً لحماسهم حيال التعاليم الدينية".

لم يكن أمراً مفاجئاً، والحالة هذه، أن تبدأ إعادة هيكلة تنظيم الإخوان، بعد مرحلة القمع الناصري، في الجامعات والاتحادات المهنية وليس في النقابات العمالية.

وكان لا بد من انتظار عام 1998، كما يقول عبد الحميد، وهو برلماني ونقابي، لحصول "ترتيب أولويات دفعنا نحو النقابات المهنية والبرلمان أولاً ثم نحو عالم العمال خلال التسعينيات من القرن الماضي". وفي الواقع أراد الإخوان، منذ عقد من الزمن، وبعد عشرين سنة من النضالات المركزة أساساً في عالم الاتحادات المهنية أن ينفذوا إلى العالم العمالي.

بعد تجربة أولى ناجحة في عام 1998 حيث تقدم الإخوان بمئتي مرشح انتخبوا جميعاً قرروا المضي في اندفاعهم. ونظراً إلى افتقارهم إلى الكفاءات والرجال في العالم العمالي (من هنا دخولهم الخجول في عام 1998 بنسبة 1 ٪ تقريباً من 20 ألف مركز متنافس عليه). فقد كرّس الإخوان السنوات التالية لتكوين الكوادر العمالية وقدموا حوالي 2000 مرشح في عام 2002، أصبح عددهم 2200 مرشح في عام 2006، فما كان من النظام إلا أن عرقل مساعيهم ومنع، كالمعتاد في الاستحقاقات الانتخابية، ترشيحات الإخوان. غير أن الإخوان نجحوا في تأمين حضور حقيقي لهم في وسط العالم العمالي.

بدأت إعادة هيكلة تنظيم الإخوان في الجامعات والاتحادات المهنية.

ذلك أن هذا الاهتمام المستجد بالعالم العمالي يترافق ومقاربة مهنية للعمل النقابي تناقض الثقافة السياسية الخلافية والاجتماعية التي ينتهجها قادة العمال اليساريون الذين بعثوا الحيوية مجدداً في العالم العمالي خلال السنوات الأخيرة.

من هذا المنظور الثاني، يتعيّن على الحركة النقابية أن تقوم، كما يقول البرلماني والنقابي عبد الحميد، بدور "هيئة للتوفيق بين مصالح رأس المال ومصالح العمال" بدلاً من الفعالية النقابية التقليدية "المختصة بالصراخ العالي". ويذكر إخواني شاب أن الاحتجاجات الاجتماعية، على الرغم من صحة المطالب التي ترفعها، لا تزال في نظر الجماعة بمثابة "وسيلة بيد الشيوعيين".

وفي الواقع يُعتبر الإضراب عملاً مرفوضاً من قِبل العديد من الشخصيات الدينية مثل الشيخ يوسف بدري، الذي يعلن عدم شرعية الإضراب باسم الحفاظ على إنتاجية الأمة، أو من قِبل أولئك الدعاة السلفيين الذين نعتوا القادة العماليين بزارعي "الفتنة" أو "الخوارج".

إن الطريقة الوحيدة لكي يكون المرء نقابياً وإسلامياً هي تبنّي شكل معيّن من الأبوّة يكون قُدوة دينية مهنية، ومن ثم التفاوض من أجل ظروف عمل فضلى. ويرى هذا النقابي الإخواني من الإسكندرية أن دعوة الإخوان في العالم العمالي من ثلاث شُعب هي بحسب الأولوية: تثقيف العمال، وتكوينهم المهني، والدفاع عن الأجور وعن وقت العمل.

العامل عندئذٍ خاضع للقانون بالتأكيد، غير أنه موضوع ضمّ وإرشاد. وهكذا يعلن محمد حبيب، نائب المرشد العام للإخوان السابق، أن الهدف كان تأطير العمّال وليس الانتفاضات العمالية.

ويذكر خالد حمزة، رئيس تحرير الموقع الإلكتروني للإخوان بالانكليزية «ikhwanweb"، أن 80٪ من القادة النقابيين المنتمين إلى الإخوان هم أشخاص يدينون

بشعبيتهم لنشاطهم الدعوي وليس لنضاليتهم العمالية. وعنده أن «خطابهم لا يندرج إلا على الهامش في العالم العمالي».

إن ترددات الإخوان حيال الإضراب العام يوم 6 نيسان/ أبريل 2008 والتحركات التالية له، تبرز بوضوح المشكلة التي تمثلها لهم المشاركة في الإجراءات الاحتجاجية.

ثم إن «يوم الغضب» وهو الاسم الذي اختاره منظمو الإضراب العام في السادس من نيسان/ أبريل عام 2008، الذين كانوا يعتزمون التحرك بصورة شاملة ضد البطالة، والاعتقالات السياسية، وغياب الحرية، وغلاء المعيشة، لم يكن، أو قليلاً ما كان، يوماً إسلامياً.

في البداية، وأثناء زيارة قام بها فريق من «حركة شبيبة السادس من إبريل» إلى مكتب الإرشاد، كرّر مسؤولو الإخوان عن التنسيق مع القوى الوطنية رفضهم المشاركة في الإضراب، وعلى خلفية الانتقادات العنيفة التي تعرّضوا لها جرّاء سلبيتهم شاركوا بخجل في الإضراب العام الثاني يوم 4 أيار/ مايو. وخلافاً لما جرى في الإضراب العام الأول حيث كانت مشاركة العمال، ولا سيّما عمال مصانع المحلة الكبرى، قوية جداً، مُني الإضراب الثاني بالفشل. وفي مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى للإضراب، في السادس من أبريل/ نيسان 2009، رفض الإخوان في البداية المشاركة مرة أخرى، غير أنهم لم يدينوا الإضراب ولم يؤيد الإضراب إلا واحد من أعضاء مكتب الإرشاد هو عبد المنعم أبو الفتوح. ولم تخفف قيادة الإخوان من تصلّبها إلا قبل أسبوع من موعد الإضراب عندما أعلنت أن طلاب التنظيم سيشاركون وحدهم. ثم إن الإخوان مضوا قُدماً في هذه الاندفاعة وأصدروا في الثاني من نيسان بياناً دعوا فيه الشعب إلى التظاهر «سلمياً».

يرى مثقف قريب من الإخوان أن وراء ترددات قادتهم عوامل عدة بعضها تكتيكي، مثل ذلك التردد في نسج تحالفات سياسية مع ناشطين معروفين على شبكة التواصل الاجتماعي أكثر منهم في الشارع، والبعض الآخر من هذه العوامل ذو طابع إستراتيجي مرتبط بذلك الخوف من عفوية الجماهير (في السادس من نيسان 2008 مُزّقت صور للرئيس المصري حسني مبارك، ودمّرت مبانٍ حكومية). وهناك دائماً تلك الخشية من ذوبان القضية الإسلامية كقضية كلّية في حركات احتجاج متفرقة ومرتبطة بمصالح خاصة بفئات اجتماعية مختلفة.

> حوَّلت الثورة الإخوان إلى حزب حُكم في ظرف انتقالي يتميّز باضطراب اجتماعي قوي.

بعد الثورة... دينامية تحالفات الإخوان

حوّلت الثورة الإخوان إلى حزب حُكم في ظرف انتقالي يتميز باضطراب اجتماعي قوي، وأزمة اقتصادية، وهشاشة مؤسساتية، فيما تلوح في الأفق أزمة سيولة مالية لا مثيل لها في السابق، إضافة إلى المقاومات الإدارية المتغيرة على مستوى السلطة السياسية للإخوان.

ولم تعد العلاقة بالمسألة الاجتماعية/ الاقتصادية نتيجة اعتبار عقائدي أو طبقي، لكنها تتشكل بالأحرى في سياق استمرار إدارة للسلطة أقل هيمنة وأكثر تشوشاً[13]

13- إن الإخوان الرازحين تحت وطأة متطلبات قاهرة يتصرفون بمقتضى الحدث الراهن في إطار سياسة طوارىء حيث يتبعون سبيل رد الفعل على تطورات اللحظة وليس تطبيق إستراتيجية جيدة الإعداد أو عقيدة. وفي ذلك يقول أحد كوادر الإخوان «نحن نتعامل يوماً بيوم، من دون تطبيق سياسة واضحة مقررة. لقد أخذتنا الثورة على حين غرة: كنا عاكفين كلياً على عمل يستهدف المجتمع وها نحن على رأس دولة». ويتحدث آخر عن «سياسة بقاء» في وصفه للإخوان. ويقول ثالث: «إن الإخوان يستندون إلى الإسلام ويعتقدون أن هذا هو الحل، لكن الإسلام مرجع، وليس برنامجاً».

موسومة بعاملين مهمّين: على مستوى الحوكمة، احتاج الإخوان إلى السيولة المالية والى النظام، وهم على مستوى الحاكمية مضوا في تحالف يدفعهم نحو توجه يتميز بالمحافظة الاجتماعية والتهيب الجيوستراتيجي حيال مسألة العلاقة مع الغرب وإسرائيل، والليبرالية في المسألة الاقتصادية.

في مواجهة الطبقة الحزبية: تبديل إستراتيجية التوافق

بحث الإخوان على الدوام عن حلفاء في مواجهة نظام يسعى إلى عزلهم. لكن بينما بدأت تجربة قيام ائتلاف من أجل التغيير ذي أفق إستراتيجي، نجد أن التقاربات التي قام بها الإخوان بعد الثورة تنعقد في إطار تفاهمات مناسبة تهدف إلى بلوغ أهداف على المدى القصير أكثر مما ترمي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية. وفي هذه السنوات الأخيرة كان انفتاح الإخوان على الساحة الحزبية سابقاً على الثورة. وقبيل قيام الثورة نظموا «اللقاءات من أجل مصر» التي كانت تضم إلى الإخوان أحزاب المعارضة الرئيسية وكانت مساحة للحوار تهدف إلى إيجاد نقاط التوافق وتحديد منهج من أجل الإصلاح السياسي[14]. وفي هذا السياق يندرج انخراط الإخوان في حملة دعم ترشيح محمد البرادعي للرئاسة.

وفي أثناء الثورة سعى الإخوان إلى أن يبدوا بمثابة مكوّن في حركة أوسع بكثير ولا يريدون على الخصوص "أسلمة الثورة" على حد تعبير أحد كوادرهم.

وعندما بدأت المرحلة الانتقالية استأنف الإخوان منطقياً إستراتيجيتهم التوافقية. هذه الإستراتيجية التوافقية سوف تتمأسَس في شكل ائتلاف، هو "التحالف الديمقراطي" الذي يضم إلى الإخوان، حزب الوفد، ومختلف الفصائل الناصرية، وحزب الغد بزعامة المحامي والمرشح الرئاسي السابق أيمن نور، وعدداً من الأحزاب المرتبطة كثيراً أو قليلاً بالنظام القديم دُعيت لإحداث "تأثير قوي" على حد تعبير منسّق التحالف وحيد عبد المجيد "كان يتعيّن، في مواجهة هذا التصدّع، معارضة دينامية الاستقطاب بإستراتيجية توافقية لكي يشمل التحالف المكونات الرئيسية للمجتمع والدولة"[15].

لكن التحالف، بدل أن يتسع ليضم التشكيلات السياسية الأخرى، أخذ يضيق مع الوقت. وما لبث أن انهار على ثلاث مراحل وبعد ثلاثة انشقاقات: أحدها ثوري، والثاني خاص بالهوية، والثالث يتعلق بالسياسة الانتخابية.

الاستقطاب حول مسألة الهوية

نشأ الاستقطاب وقت إجراء الاستفتاء في 19 آذار/ مارس 2011. وجاء الاستفتاء في ختام عمل لجنة الإصلاح الدستوري التي اقترحت تعديلاً خجولاً على النص الدستوري الموجود ولم يُرض قسماً كبيراً من القوى غير الإسلامية التي كانت تؤيد إجراء قطيعة أوضح وتطالب بجمعية تأسيسية، وفي المقابل سارعت غالبية القوى الإسلامية إلى تأييد التعديلات المقترحة[16]. وكان حساب الإخوان هو الدفاع عن هذا الدستور لا من أجل مضمونه بل من أجل خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية التي فرضها الدستور وتسمح، في نظرهم، بضمان عودة العسكر إلى ثكناتهم مع تجنب الوقوع في الفراغ الدستوري[17]. في

14- مثل الوفد، والتجمع، والجبهة الديمقراطية، والناصريين، وقد عقدت 6 اجتماعات في السنوات السابقة على الثورة.
15- مقابلة مع وحيد عبد المجيد، القاهرة، 7 آب 2011.
16- ليس الإخوان المسلمون وحدهم، بل أيضاً السلفيون وأول حزب إسلامي مستقل وهو حزب الوسط.
17- مقابلة مع حلمي الجزار، عضو مجلس الشورى، القاهرة، آب 2011.

مواجهة هذه الإستراتيجية وجدِت الأحزاب التي سوف تشكل في ما بعد المعسكر المسمّى بـ"الليبرالي" (يعني: غير الإسلامي) في سياق ثوري (المطالبة بتشكيل جمعية تأسيسية) يرفضه الإسلاميون لأنهم مهتمون باستمرارية مؤسساتية واستقرار اقتصادي، وكان خيرت الشاطر يعتبر منذ سقوط مبارك أن من المهم والجوهري اتباع الجيش بالحد الأدنى بوصفه المؤسسة الرسمية الوحيدة التي لا تزال شرعية، وليس من الأقل أهمية بالتالي احترام الميل المحافظ للمجتمع الذي يعتبر عودة النظام وعجلة الأعمال إلى الدوران أمراً جوهرياً: "هناك ملايين العمال المياومين الذين باتوا محرومين وعائلاتهم من أي دخل بسبب غياب الأمن الاجتماعي الناجم عن المزايدة الثورية"[18].

غير أن حملة الإخوان المسلمين والسلفيين من أجل الاستفتاء كانت أكثر تركيزاً على الهوية منها على الطابع المحافظ، وكانت تهدف إلى الدفاع عن المادة 2 من الدستور التي تنص على أن الشريعة مصدر أساسي للقوانين أكثر من سعيها للمحافظة على مؤسسات الدولة والدستور، وكانت مدعومة بخطاب ديني رنّان[19]. مقابل هذا الانحراف وجد المعسكر الثوري نفسه مجبراً على التموضع في ميدان الهوية أيضاً. وهكذا يرى محمد غنيم، القائد المستقل في المعسكر الليبرالي، "أنه في سياق هذا الصعود القوي للإسلاميين، مدعومين بقوى مدنية قديمة في مواجهة قوى مدنية حديثة لم تُتَح لهم الفرصة بعد للخروج وتأكيد حضورهم، لا بد من اعتماد سياسة الدفاع عن المبادىء الأساسية، أي القتال من أجل علمانية الدولة وتأجيل قضايا العدالة الاجتماعية والمسائل السياسية العادية في سبيل التركيز على مسألة الهوية".

آلت هذه الدينامية إلى نشوء الجبهة الديمقراطية. في البداية كانت هذه الجبهة القائمة على أساس الهوية (نقيض الحركة الإسلامية) عبارة عن تجمّع من أحزاب متباينة تبدأ من حزب المصريين الأحرار بقيادة رجل الأعمال القبطي نجيب ساويروس إلى الحزب الشيوعي المصري مروراً بالحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي من يسار الوسط، وكانت تطالب بـ"ضمانات فوق دستورية"[20] يراها المعسكر الإسلامي مضادة للديمقراطية. في مواجهة هذه الدينامية رد الإسلاميون بتظاهرة ضخمة يم 29 تموز/ يوليو 2011 نظمها الإخوان والحركات السلفية في ميدان التحرير. وكانت هذه التظاهرة عرضاً للقوة في وجه المعسكر «الليبرالي» كما كانت رسالة موجّهة في الوقت نفسه إلى ائتلافات الشبيبة المستمرة في التحرك على نهج القطيعة وإلى الليبراليين الذين يعارضون خارطة الطريق التي اتفق عليها العسكريون والإخوان.

إئتلف الإخوان مع السلفيين في رهانات الهوية وأصبحا متنافسين انتخابياً.

في البداية تردد الإخوان قبل أن يقرروا المشاركة في تلك التظاهرة. وكان ذلك بدافع الرغبة في السيطرة على التظاهرة أكثر من اقتناعهم بها. لكن الحشد السلفي تجاوزهم. وارتفعت هتفات مؤيدة لابن لادن، وجرى التلويح بإعلام القاعدة، مما زاد الضغط على ما تبقى من

18- مقابلة مع خيرت الشاطر نيسان 2011.

19- يصف محمد حسين يعقوب الانتصار الانتخابي بغزوة الصناديق. أما حملاوي فيتحدث عن الاستفتاء كواجب شرعي.

20- من بعض ما يخشاه الليبراليون أن يصار إلى تعديل المادة 2 بحيث تصبح متشددة من وجهة نظر إسلامية وذلك بأن تحل محل العبارة القديمة (مبادىء الشريعة) عبارة جديدة ذات طابع معياري أقوى (تعاليم الشريعة) تاركة مجالاً أضيق للتأويل (مقابلة مع سامر سليمان، أحد كوادر الحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي، القاهرة، آب 2011)

أداة لسياسة التوافق التي اصطنعها الإخوان: التحالف الديمقراطي. وبعد مرور بعض الوقت على تلك التظاهرة قرر حزب التجمع الانسحاب من التحالف.

إن تحوّل التحالف إلى ائتلاف انتخابي منذ بداية التحضيرات للحملة الانتخابية في خريف العام 2011 أخضع الإخوان المسلمين لعذاب المفاوضات على مستوى السياسة السياسوية وتسبب في انسحاب حزبي الوفد- العلماني- والنور- أهم الأحزاب السلفية- اللذين عجزا عن إيجاد تفاهم مع الإخوان على الحصص التي يطالب بها كل منهما[21].

إذا ما بدت العلاقة بين الإخوان والسلفيين من حزب النور مذبذبة وتتطور بصعوبة فإن طريقة عملها ثابتة في المقابل: يأتلف الإخوان والسلفيون في الرهانات المتعلقة بالهوية (الدفاع عن إسلامية الدولة والسلطة) ويصبحان متنافسين في الرهانات الانتخابية. هكذا تحالفا أثناء الاستفتاء الدستوري الأول، وتحالفا مجدداً عند صياغة نص الجمعية التأسيسية[22]، وانقلبا متنافسيَن في الانتخابات البرلمانية، ومتعارضَين في الانتخابات الرئاسية، وعادا حليفين في الدفاع عن الإعلان الدستوري للرئيس مرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 على خط الدفاع عن سلطة أصبحت إسلامية[23]، وارتدّا متعارضين أثناء التعديل الوزاري الذي لم يعزز حضور السلفيين في الحكومة.

ظلت العلاقة مع السلفيين ملتبسة ومتقلّبة.

في المقابل استمر تضاؤل رأسمال الإخوان من الثقة في تعزيز فكرة السلفيين في أنهم سوف يتمكنون ذات يوم من البروز كبديل للإخوان. ثم إن ارتياب السلفيين من الإخوان الذين يعتبرونهم مُهيمنين سياسياً، ويحاولون اللعب على انقسامات السلفيين الداخلية ساعين في المقام الأول إلى فرض هيمنة لا تدع لهم إلا حيزاً بسيطاً[24]، هذا الارتياب قوّى خيارهم في انتهاج سياسة واقعية دفعتهم إلى التحالف مع الإسلاميين الليبراليين (مع عبد المنعم أبو الفتوح أثناء الانتخابات الرئاسية) أو التقارب مع جبهة الخلاص (جرت سلسلة لقاءات بين الرئيس الجديد لحزب النور، يونس مخيون، ومسؤولين من تلك الجهة).

من التوافق على الهوية إلى حزب النظام

بعد المخاوف المتعلقة بالهوية، جاءت المخاوف من الميول التسلطية للإخوان الذين يُعتقد أنهم ينفّذون مشروعاً للسيطرة على المؤسّسات. وكانت خشية الليبراليين عندئذ من هيمنة فريق لا من فرض مرجعية.

هذا التخوف بلغ ذروته مع الإعلان الوزاري لمرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ووجد ترجمته في اضطرابات دامت حوالي شهر حيث رأى الإخوان معارضة قوية مُحَّركة ومتحرِّكة على نحو مدهش تسلك سبيل الشارع في إطار مواجهات متكررة سواء في ميدان التحرير أو أمام القصر الرئاسي. غير أن هذا الخوف من «أخْوَنة الدولة» الذي عمّ الطيفَ السياسي لم يُسفر عن قطيعة بين الإخوان والسلفيين.

والحال أن العلاقات بين الإخوان والسلفيين كانت علاقات ملتبسة ومتغيرة. في الواقع، وبمعزل عن مسألة الهوية، يتلاقى الإخوان والسلفيون على محور

21- يلاحظ أحد كوادر الإخوان أنه لعدم وجود تجربة انتخابية سابقة، كان من الصعب حتى ذلك الحين قياس قوة كل من الإخوان وحزب النور.
22- جدير بالذكر، حسب أحد المشاركين الأقباط في الجمعية، أن الإخوان كانوا أقل رغبة في أسلمة الدستور منهم في ابتغاء رضا السلفيين.
23- أن الرغبة في إطاحة مرسي تعد بمثابة تجربة مشروع ليبرالي يهدف إلى إسقاط رئيس إسلامي.
24- مقابلة مع كوادر من حزب النور، تشرين الثاني 2012.

ثانٍ كممثلين لهاجس النظام (الذي يلقى قبولاً واسعاً وشعبية كبيرة). وهذا ما يفسّر انضمام القسم الأساسي من مكوّنات الطيف الإسلامي إلى اللهجة القوية التي استعملها الرئيس محمد مرسي أثناء إعلانه الوزاري في تشرين الثاني/ نوفمبر[25].

في مواجهة التحرك الجديد للشارع ضد ما كان يُنظر إليه، حتى من قِبل قُدامى المقرّبين من الإخوان، على أنه مشروع هيمنة أو "تهديد للديمقراطية" (طارق بشري)، مبني على مبدأ "السمع والطاعة" الذي يلتزم به المسؤول الجديد، والذي يهاجم شفوياً الأشخاص الذين انسحبوا من الجمعية التأسيسية، ملوّحاً بشبح الفوضى، وشاجباً الهجمات على المؤسسات العامة.

إن هذا الائتلاف من أجل الاستقرار هو بجلاء، وبتعبير حزبي صرف، ائتلاف إسلامي (وسط- إخوان- نور)، وهو ينمّي الاستقطاب المحيط محوّلاً إياه عن موضوعه المعتاد: إن الاستقطاب لم يعد قائماً على المسائل المتعلقة بالهوية (الدستور، الشريعة) بل على المسألة الاجتماعية. وفي الواقع نجد أن السلفيين، مثل الإخوان، يتبنون منطقاً مدافعاً عن الاستقرار، وعودة النظام، وإعادة عجلة الاقتصاد إلى الدوران.

وعلى ذلك أصبح لهذا المحور عدو منطقي هو التحركات الاجتماعية، أكانت سياسية (حركات الاحتجاج "الثورية") أم اقتصادية (التحركات النقابية).

سياسات الإخوان الطبقية

يتأكد هذا المحور قياساً على «سياسة طبقية» ينتهجها الإخوان تتمثل في تعامل غير متساوق جذرياً مع الاحتجاج العمالي ومع أوساط الأعمال، وكلاهما يعتبران مهددين لأنهما يشكلان التحالف الموضوعي في قلب الثلاثي المؤسس للمشروع المضاد للثورة: الحركات العمالية يحرّكها اليسار ويموّلها رجال الأعمال من النظام السابق[26].

مجابهة وسيطرة: سياسة الإخوان العمالية

يستعيد الإخوان إذاً موقفهم التقليدي المتوجّس من التحركات العمالية، وفي هذا الإطار كان إعلان الرئيس عن الإعداد لقانون جديد يهدف إلى «إعادة النظام»، وفي هذا القانون، قال الرئيس: «لن يكون هناك مجال لإغلاق الطرقات وعرقلة الإنتاج».

علاوة على ذلك اشتهر الإخوان بسعيهم إلى الضغط على الفعالية النقابية: في البرلمان عرقلوا القانون الجديد بشأن الحريات النقابية الذي أعدّه قادة النقابات

25- سمحت الأحكام المنصوص عليها بالضغط على الثوريين، وعلى وسائل الإعلام أيضاً. وبحسب الناشط في مجال حقوق الإنسان جمال عيد، فاق عدد الدعاوي المرفوعة بتهمة إهانة الرئيس في رئاسة محمد مرسي عددها في سنوات حكم مبارك. كذلك تضاعف عدد الدعاوى بتهمة الإساءة إلى الإسلام، ما أثار قلق منظمات حقوق الإنسان مثل المبادرة المصرية من أجل حقوق الشخص التي أشارت إلى «تدهور كبير ومستمر لحالة حرية التعبير والحريات الدينية ي مصر»، داعية الحكومة، في بيان صادر في 5 حزيران، إلى أن تكون أكثر وضوحاً مذكرة إياها بتعهدها رسمياً بضمان الحرية الدينية وحرية التعبير.

.http: / /eipr. Org /primt /pressrelease-2013 /06 /05 /1727

في إحدى ضواحي القاهرة، حث الإمام حسن الشربطلي المؤمنين على القبول بالمرسوم الجديد للرئيس مرسي ضد السلطة القضائية لأن «النبي والخلفاء كانوا يعزلون القضاة من دون أن يلقوا معارضة، وبناء عليه من حق مرسي أن يفعل الشيء نفسه (مستخلص من الصحف).

26- وهكذا يرى هذا النقابي القديم، العامل في صناعة النسيج في ضاحية شبرا الخيمة الصناعية الواقعة في شمال غربي القاهرة «أن الإضرابات وعدم الاستقرار الاجتماعي ليست حركة مشروعة للطبقة العاملة وإنما هي مشروع لزعزعة الاستقرار يقوم به اليسار المموّل من رجال الأعمال التابعين للنظام القديم وأجهزة المخابرات الأجنبية، وأن الحلقات الدراسية للتدريب وتوعية العمال هي خطط لزعزعة الاستقرار وأن وضع العمال يتحسّن إلا أنهم يتصرفون كالأولاد المدللين...».

المستقلة الأولى، علماً بأن الدستور يمنع التعددية النقابية.

إبّان النزاعات الاجتماعية المختلفة دأب الإخوان على تعبئة الكوادر والمستخدمين ضد الاحتجاجات مشيعين خطاباً ينكر الاحتجاج، الذي يقوم به، كما يقول أحد قادتهم، «عمال نزِقون عاجزون عن التحلي بالصبر ومعرفة التحسُّن الذي طرأ على وضعهم منذ قيام الثورة»[27].

استعاد الإخوان موقفهم التقليدي المتوجّس من التحركات العمالية.

هذه النزعة الكامنة في المراهنة على النظام أضْفي عليها الطابع الرسمي في نهاية العام 2012.

قبل ذلك كان القمع قائماً لكنه كان عمل أجهزة الأمن والجيش لا نتيجة لسياسة الإخوان بحَصْر المعنى.

مع ذلك حاول الإخوان في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر أن يتكفلوا لا بالقمع بل بالتحكُّم في التحركات العمالية.

من أجل ذلك تم اعتماد إستراتيجيتين هما: تجريم التظاهرات والسيطرة على المنظمات النقابية.

أولاً، بصدد تجريم التظاهرات ففي اليوم نفسه الذي أذيع فيه الإعلان الدستوري الذي أضفى فيه الرئيس مرسي الحصانة على المؤسسات السياسية القائمة (الرئاسة، مجلس الشورى، الجمعية التأسيسية) ضد كل مساءلة قضائية، صدّق الرئيس على القانون 96 لعام 2012 المسمّى "قانون حماية الثورة"[28].

هذا القانون يقوم أساساً على الخلط بين فئتين من الأعمال: تجاوزات قوى الأمن والاحتجاجات الشعبية. في الواقع، إذا ما كان هذا القانون يهدف في البداية إلى إنشاء محكمة خاصة مكلّفة بالنظر في الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين، فإن المادة 4 من القانون نفسه تضيف إلى هذه المحكمة مسؤولية النظر في تُهم تندرج في سياق الرغبة في تجريم الشارع السياسي إن على مستوى حرية التعبير أو لجهة التجمّع، وكذلك النص المتعلق بالاحتجاج السياسي مثل "إهانة السلطات ومقاومتها، وتدمير الملكية العامة، وعرقلة وسائل النقل، والترهيب".

كذلك يجرّم القانون نفسه "إهانة الرئيس والمؤسسة العسكرية"[29]، ثم إنّ المادة 6 لا تقل إشكالية وتنص على أنه "في حالة قيام خطر يهدد ثورة 25 يناير/ كانون الثاني، أو حياة الأمة وأمنها، أو الوحدة الوطنية، أو يمنع حُسن سير مؤسسة عامة، يمكن للرئيس أن يتخذ الإجراءات الضرورة للتعامل مع هذا الخطر كما يحدده القانون".

وقد اعتبرت منظمة «هيومن رايت ووتش» "أن اللغة الغامضة والفضفاضة لهذا النص تستدعي تلك التي ترد في المادة الأولى من القانون رقم 62 قانون الطوارئ المصري السيّء السمعة النافذ لمدة 30 عاماً خلال حُكم مبارك، والذي ينص على الآتي: إعلان حالة الطوارئ مسموح به حالما يكون هناك تهديد للأمن والنظام العام على أراضي الجمهورية أو في أحد أقاليمها"[30].

وقد أشاعت هذه الأحكام القانونية جواً من الضغط المعنوي والقانوني غالباً[31].

27- لقياس مدى تعبئة المؤسسات التابعة للإخوان في هذا المشروع الخاص بـ «إعطاء الأولية لاستئناف العمل» على المطالبة بالحقوق، يذكر أن نقابة الأطباء، التي يسيطر عليها الإخوان، عارضت الحركة الاجتماعية في فروع الصحة العامة (يتقاضى طبيب ذو خبرة مدتها ثلاث سنوات راتباً شهرياً قدره 700 جنيه مصري أي حوالي 120 دولاراً. هنا تبدو المطالبة مشروعة على الأقل).

28- النص الكامل متوفر على http://www.almasryalyoum.com/1261176.

29- http://www.hrw.org/news/2012/11/26/egypt-morsy-decree-undermines-rule-law.

30- http://www.hrw.org/news/2012/11/26/egypt-morsy-decree-undermines-rule-law

31- http://www.hrw.org/news/2012/11/26/egypt-morsy-decree-undermines-rule-law

وكانت الركيزة الثانية في سياسة النظام التي انخرط فيها الإخوان بقوة هي المرسوم 97 الذي صدر بعد ثلاثة أيام من الإعلان الدستوري وقانون حماية الثورة. وأول ما قضى به هذا المرسوم هو إحالة المسؤولين في اتحاد النقابات العمالية المصري ممن بلغوا سنّ الستين على التقاعد. ونص على أن يحل مكانهم خلفاؤهم الفائزون في انتخابات عام 2006. أما المرشحون الفائزون بالتزكية فقد أعطي وزير اليد العاملة، خالد أزهري، المنتمي إلى حزب العدالة والحرية، صلاحية تعيين خلفائهم. وقد أتاح هذا المرسوم التعويض عن ضعف نفوذ الإخوان في العالم العمالي بتولية العديد من أتباعهم مناصب قيادية: احتل 150 إخوانياً مقاعد لهم في المكاتب التنفيذية[32] لمختلف الفروع القطاعية للاتحاد التي تضم حوالي 500 مقعد، بينما، بعكس الاتجاه السائد لإنشاء نقابات مستقلة، لا تضم المكاتب التنفيذية سوى ثلاثة مدافعين عن التعددية النقابية.

ويرى جويل بينين[33] أن الإخوان يحاولون كبح ظهور حركة نقابية مستقلة، بالرغم من، أو بسبب، انخراطهم في غالبية الجبهات النضالية الكبرى المدافعة عن القضية العمالية بعد قيام الثورة: معارك عمال النقل العام- باصات ومترو الإنفاق- في القاهرة، عمال مصانع الفولاذ، وصناعة السيراميك، الخ...

إن هدفهم هو الاستبدال والسيطرة: يستبدلون الآخرين ويضعون رجالهم، ولأنهم لا يمتلكون الموارد البشرية الكافية يتحالفون مع رجال النظام القديم وبذلك يعيدون إنتاج أساليب السيطرة العائدة لما قبل الثورة.

إن الدستور هو الوسيلة التي يستخدمونها بوجه خاص في سعيهم إلى الحيلولة دون انبثاق تعددية نقابية أصبحت بحكم الواقع حقيقة تتجلّى في ظهور نحو ألف نقابة مستقلة منذ الثورة قامت بأكثر من 4 آلاف تحرّك عمالي احتجاجي بين عامي 2011 و 2012، حسب المركز المصري من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الواقع، إذا ما كانت المادة 52 تضمن حرية تأليف نقابات فإنها تضع لذلك شرطاً هو احترام القانون 35 لعام 1976 الذي يعطي اتحاد النقابات المصري الامتياز الحصري في تنظيم النقابات.

في هذا السياق تشكو النقابات من سياسة إدارة أمنوية قاسية (اعتقالات، تعرّض المتظاهرين للضرب المبّرح، صرف من العمل يطاول النقابيين بدرجة أكبر مما كان يحصل في عهد مبارك)[34] يؤكدها عدم وجود رغبة في إصلاح من شأنه السماح بتوسيع طيف الحريات النقابية، ولا سيما إصلاح القانون 35 لعام 1976 الذي تمنع أحكامُه التعدديةَ النقابية وحق الإضراب معاً. وقد كان أمراً كاشفاً أن مصر، الموضوعة منذ زمن طويل على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية، كانت قد استفادت من التفاتة تعاطف من قبل المنظمة التابعة للأمم المتحدة على إثر إعلان مبادىء أصدره وزير اليد العاملة المصري السابق، أحمد البُرعي، في 12 آذار/ مارس 2012 حول الحريات النقابية، متعهداً بنوع خاص نشر قانون جديد بشأن الحريات النقابية. غير أن عدم الاستجابة من قِبل الحكومة المصرية، والإبقاء على قانون

تجريم التظاهر في الإعلان الدستوري وإرساء حصانة على المؤسسات السياسية القائمة.

32- Dina bishara, «Egyptian ;labor between morsi and Mubarak» the middle east channel,28-11-2012

33- Joel beinin «all unionized and nowhere to go» sada analysis on arab reform, Carnegie endowment for international peace, 8.1.2013.

34- حسب كمال عطية، في مقابلة مع «البوابة نيور» جرى تسريح 65 نقابياً في السنوات الخمس السابقة على الثورة عام 2011.

1976 كما هو من حيث تجريم الإضراب والنقابات المستقلة، دفع المنظمة الدولية إلى إعادة النظر في موقفها، وذلك أثناء اجتماعها السنوي في عام 2013، فقررت أن تضع مصر مجدداً على قائمتها السوداء التي تضم الدول التي لا تحترم الاتفاقات الدولية ولا سيما اتفاقيتي 87 و 98 الخاصتين بالحريات النقابية[35].

إن الإخوان الذين تتملكهم رغبة مزدوجة في التجريم والسيطرة لم يعكسوا وجهة سياسة عمالية موسومة بالارتياب الإيديولوجي، واعتقال عشرات المناضلين، وغياب الإصلاح القانوني.

وإذا ما كان للارتياب الإيديولوجي دور في هذا الموقف، فإن الخيار الليبرالي للإخوان (إطلاق عجلة الإنتاج وإعادة مأسسة اللعبة السياسية)، والرغبة في طمأنة المستثمرين، وضرورة تطهير الجبهة الاجتماعية في إطار مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، هي أمور ملزمة لحَوْكمة تدفع الإخوان إلى اعتماد سياسة مجابهة وسيطرة مع العمال.

وعلى العكس من سياسة المجابهة والسيطرة هذه المطبّقة حيال العالم العمالي، تطغى سياسة التسوية والمصالحة على العلاقة بين الرئاسة والإخوان وعالم الأعمال.

تسوية ومصالحة: إدارة العلاقة مع عالم الأعمال

كانت العلاقة مع رجال الأعمال أقل حِدّة بسبب التقارب الطبقي أو الضرورة الإدارية على السواء. وتاريخياً كانت للإخوان قدم راسخة في عالم المشاريع التي كان ينظر إليها الأب المؤسس حسن البنا بعين الرضا. وليس رجال الأعمال بقلة في قيادة الإخوان ابتداء برجل الجماعة القوي خيرت الشاطر نفسه.

ولما كان الإخوان مدفوعين سياسياً بالرغبة في تحييد أولئك الذين يرون فيهم عنصراً من عناصر القوة الرئيسية للثورة المضادة[36]، وعلى عجلة من أمرهم اقتصادياً لملء خزائن الدولة، وهو ما يحملهم على انتهاج سياسة ليبرالية تقليدية لجذب المستثمرين، فقد سارعوا إلى القيام بمحاولات إغراء في جميع الاتجاهات لطمأنة رجال الأعمال من النظام القديم مكثرين من التسويات واتفاقات التراضي مع أرباب المال بصورة إفرادية أحياناً وعبر المفاوضات الجماعية على المستوى المحلي مثل لقاءات الإسكندرية[37] أحياناً أخرى. وشكلوا فريق حوار لطمأنة رجال الأعمال الأقباط خاصة.

وقام بإدارة المفاوضات والصفقات مع رجال الأعمال المرتبطين بالنظام القديم "لجنة التواصل"، ونادي الأعمال المصري الذي أنشأه حسن مالك، أحد رجال الأعمال المنتمين إلى الإخوان، والذي ضمَّ عدداً من رجال الأعمال الإسلاميين (أسامة فريد) ورجال أعمال من النظام القديم مُعتَبرين من أهل الثقة والنزاهة مثل محمد فريد خميس، أو صفوت ثابت، أو منصور عامر، مع فاعلين ليس لهم حضور معتبر إلا أنهم معروفون على شبكات التواصل الاجتماعي.

35- http://www.anhri.net/?p=78146

36- إن كوادر الإخوان مقتنعون بأن المال السياسي لرجال الأعمال يلعب دوراً رئيسياً في عدم الاستقرار السياسي. وهكذا يرى رجل الأعمال هذا المنتمي إلى الإخوان «أن 200 إلى 300 من رجال الأعمال الذين يملكون بضعة مليارات من الدولارات، ولم نتوصل بعد إلى استمالتهم بواسطة التسويات، يمكنهم بمساعدة بعض الشبكات في الجهاز الأمني أحياناً العمل على خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بغية جعل النظام السياسي والمؤسساتي أكثر هشاشة والتشجيع على أن يتولى الجيش زمام الأمور وهو المستعد لذلك إذا ما أُحرج.

37- في الإسكندرية على سبيل المثال، ينظم حسن مالك سلسلة من اللقاءات مع حوالي 60 من رجال الأعمال في المدينة، بعضهم من الإخوان وآخرون أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي. والحوار يهدف إلى حث رجال الأعمال على الاستثمار في المدينة وتحريك موارد لإنشاء مشاريع ذات منفعة عامة، الأمر الذي أفسح المجال لحصول مزايدات في تقديم الهبات من قبل المشاركين. http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=06032013&id=e974055a-e361-47d6-9e00-6a8536506818

بذلك تمكنوا من عقد ترتيبات مع عائلة ساويرس، وياسين منصور، وحميد الشيتي، أو مع حسين سالم أيضاً[38]، وأمكن لهؤلاء أن يعودوا من المنفى مقابل خطط مختلفة لسداد المتأخرات الضريبية[39] وضمانات متنوّعة تتعلق بوضعهم القانوني وسير أعمالهم. كذلك استمرت المفاوضات مع شركات مجموعة منير جبر، ومحمد منصور، وأحمد المغربي، وأحمد عِز[40].

وفيما بقي رجال الأعمال على حذرهم، مضت دينامية الامتصاص في سبيلها قُدماً، حتى في مجال تحصيل الضرائب.

من جهة، هناك رجال أعمال يميلون إلى القبول بالنظام. وهكذا يمكن لعمرو صبور، رئيس الجمعية المصرية لرجال الأعمال الشبان، أن يعتبر أن "هيمنة الإخوان على البرلمان لا تخيفنا بصفتنا رجال أعمال، لأن كثيراً من الإخوان هم رجال أعمال ناجحون ولا يتخذون قرارات مؤلمة. إن قطاع السياحة وحده هو الذي يخشى من الإخوان، لكنهم أعلنوا أنه لن يكون هناك لا تغييرات ولا تقييدات لحرية السياحة وهو ما طمأن المستثمرين[41]".

ومن جهة ثانية، يرى الإخوان أن "المصالحة مع رجال الأعمال المرتبطين بالنظام القديم خطوة جيدة لتحريك عجلة الإنتاج والإفادة من ثرواتهم[42]، ويذهب حسن مالك إلى حد القول أنه "لا يوجد رجال أعمال "فلول" (من بقايا النظام القديم) أو مرتبطون عضوياً بالنظام القديم، حتى وإن كانت لهم مصالح مشتركة معه"[43].

غير أن التقارب لم يمرّ من دون إثارة الشكوك لدى المتواطئين الجدد. هكذا يرى خالد علم الدين، المستشار السابق لرئيس الجمهورية وقيادي في حزب النور السلفي، "أن الإخوان والرئاسة تخلوا عن جميع الشخصيات الثورية والوطنية البارزة الذين دعموهم وأتاحوا لهم الفوز في الانتخابات، لكي يندفعوا في المصالحة مع وجوه النظام القديم ورجال الأعمال"[44] لكن التقارب يحقق نجاحاً بوجه عام.

المادة ٥٢ تضمن حرية تأليف نقابات بشرط احترام الامتياز الحصري لاتحاد النقابات في تنظيمها.

ولا يقتصر الأمر على بدء تنفيذ إجراءات التطبيع وخطط سداد المتأخرات الضريبية، بل ثمة مشاريع شراكة تبصر النور[45].

إن حاشية الرئاسة تُبرز بوضوح الأولويةَ المعطاة للحَوْكمة على السياسة والصعود القوي لرجال الأعمال في دوائر القرار الإخوانية.

في الواقع نجد إلى جانب أوائل المستشارين الإعلاميين الحاضرين قبل كل شيء "في إطار إستراتيجية تواصل" بحسب خبير في الحركة الإسلامية قريب من الإخوان، الحاشيةَ الحقيقية للرئيس المؤلفة من فريق أقل ظهوراً،

38- http://alhayat.com/details/510232 المبالغ ضخمة فقد تعهد نجيب ساويروس وحده بإعادة 7,1 مليار جنيه على خمس سنوات.

39- http://alhayat.com/details/510232 بعد أن تعرض رجل الأعمال القبطي هذا الحملة إعلامية شعواء استقبل بحفاوة لدى عودة أسرته من المنفى، وقدم له ممثل للرئاسة باقة من الأزهار، يراد بها كما قال الناطق باسم الرئاسة «توجيه رسالة إيجابية، مفادها أن مصر سوف تستقبل جميع رجال الأعمال المستعدين لخدمة الأمة ولا يتأخرون في ترتيب أوضاعهم مع الدولة ويفتحون آفاقاً جديدة للاستثمار من أجل انبعاث الاقتصاد الوطني»

40- http://www.almasryalyoum.com/1261176.

41- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=810078&eid=810

42- http://www.almasryalyoum.com/print/1744141

43- الوطن، حسن مالك، لا وجود لرجال أعمال «فلول» حتى وإن كانت لهم مصالح خاصة مع النظام، 2/3/2013، 2.

44- http://www.almasryalyoum.com/print/1744141

45- مثل ما بين مجموعة مستثمرين من الاخوان وعائلة ساويروس في «المشروع المثير للجدل، التنمية قناة السويس» في المقال نفسه يعلن الموقع الالكتروني ذو الاتجاه السلفي «المصريون» عن مشاركة بين رامي لقح والإخوان. http://www.elmesryoon.com/permalink/129867.html

مركّز حول كوادر إخوانية شابة تؤلف الحرس السياسي المقرّب لِخَيرت الشاطر وكانوا محرّكي حملته الرئاسية قبل أن يعلن القضاء عدم أهليته للترشح، وهم شبان يتكلمون الانكليزية بطلاقة، وتلقوا تعليمهم في الخارج غالباً، ولا سيما في الولايات المتحدة وكندا، وهم متضلعون في علوم إدارة الأعمال أو تنمية الموارد البشرية وعلى اتصال بدوائر الأعمال العالمية.

يتجسّد هذا الميل بصورة خاصة في الشخصية الأصلية المُعَولمة لعصام حداد، المستشار الأول للرئيس، وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الطب من إنكلترا، ومؤسس مشارك لمنظمة الإغاثة الإسلامية العالمية، وعضو في المجموعة العربية للتنمية، واتحاد المعارض العربية، ومنتدى الأعمال العالمي، وغرفة الصناعة والتجارة الألمانية- العربية، كما أسس شركة البناء البيني المصرية أكبر معرض في مصر لصناعة البناء[46].

إن هشام قنديل ينتمي إلى الفصيلة نفسها وقد أدهش على الفور الدبلوماسيين الأجانب بأسلوبه: "كنا مندهشين، يقول دبلوماسي فرنسي عنه، لرؤية أحد الإخوان يقترح علينا بلغة إنكليزية ذات لُكنة كاليفورنية رؤية اقتصادية تنسجم تماماً مع الخط الذي يدعو إليه صندوق النقد الدولي"[47].

وإذا ما كان رجال الأعمال قد نجحوا بسرعة، عبر جمعيتهم، في تشكيل قُطب نافذ حول الإخوان والرئاسة فالجدير بالذكر أن لا وجود لأي قطب معادل قيد التشكل في العالم العمالي. وما بين تشكل جماعة ضغط مكّونة من رجال الأعمال، وخطاب ديني مُعادٍ لكل شكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعي بوصفه ممزّقاً لوحدة الأمة المسلمة، وكوادر سياسية معولمة مختصة غالباً في علوم إدارة الأعمال، يبدو "المنحدر الاقتصادي" للإخوان مقدراً له سلفاً أن يميل إلى اليمين.

إن علاقة الإخوان بمؤسسات الدولة تؤكد هذا الميل كل التأكيد.

معركة الدولة داخل الدولة

أخفق الإخوان في إستراتيجيتهم التوافقية: إن الاستقطاب حول الهوية، وصعوبة التفاهم مع التيار السلفي المنشط بقدراته على الحشد في الاستحقاقات الانتخابية، والمخاوف المتزايدة لدى القوى الليبرالية وكذلك لدى قسم من السلفيين من «أخونة» الدولة، كل ذلك دفع الإخوان منذ صيف 2012 إلى اعتماد إستراتيجية السيطرة على أجهزة الدولة، معتبرين أن المعركة الحقيقية لن تكون مع الأحزاب[48]، بل مع "الدولة داخل الدولة" (أو الدولة العميقة) التي تقود "ثورة مضادة" ضد الإخوان.

هذه المعركة الجديدة خاضها الإخوان وحدهم، معتبرين الأحزاب الأخرى ضعيفة- أو منبثقة من مسرح سياسي "غير ناضج" على حد تعبير موظف مقرّب من الرئيس يرى أن "البنية التحتية للدولة هي التي تبقي مصر مجتمعة. وكل بديل آخر يعني الفوضى"

46- سيرته الكاملة على صفحات washington institute: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/whos-who-in-the-muslim-brotherhood#essamalhaddad.

47- يشار إلى أن صعود مديري المؤسسات وتقدمهم على العقائديين بات سِمة مميزة للسلفيين كما للإخوان. وهم يحملون رؤية براغماتية أو عملية تلتقي ورؤية الإخوان. يقول محمد نور: «كنا نظن أن الشريعة هي برنامج فإذا بنا نكتشف أنها ليست سوى مرجع»

48- في تشرين الأول 2012، كان أحد زعماء الإخوان يرى أن الحوار إذا ما حصل فيجب أن يكون مع مراكز السلطة في إدارات الخدمة العامة.

في المواجهة مع مؤسسات الدولة وازن الإخوان بين استراتيجيات التوتر والبحث عن نقاط تفاهم تبعاً للنزاعات المفترضة، وقد وضعت لذلك عدة مخططات:

قبل كل شيء، سعى الإخوان حيث أمكنهم ذلك، إلى تعيين موظفيهم بحسب درجة الممانعة التي تبديها الإدارات المعنية. لكنهم يفتقرون إلى موظفين أكفاء لبسط سيطرة واسعة فيضطرون إلى عقد صفقات مع شبكات النظام القديم.

وبالتالي حيث تكون الممانعة قوية، لكنها لا تكلّف كثيراً على صعيد الحكم، فإنهم يستسلمون (ما يجعلهم بوجه خاص قليلي الرغبة في الاشتباك مع الأجهزة الأمنية).

أخيراً، حيث تكون المقاومات قوية، لكنها مرتفعة الكلفة على صعيد الحوكمة، فإنهم يفتحون باب النزاع (مع القضاة، لأن القضاة يمتلكون دستورياً الوسائل لخلق فراغ دستوري).

في دوائر المؤسسات العامة الضعيفة: أخونة الدولة

حيثما تكون الممانعة ضعيفة (وسائل الإعلام الرسمية) أو حيث يكون التفاهم العميق مع الإخوان قوياً (وزارة الأوقاف) تصبح استراتيجيات السيطرة حقيقية.

إن مصطلح الأخونة، وهو تعبير تحقيري، (يطلقه معارضو الإخوان) لا يسمح بفهم كامل العلاقة التي تربط الإخوان بالدولة، لكنه يتيح بالتأكيد فهم علاقتهم بالمؤسسات العامة الضعيفة.

في قطاع الإعلام، مارس وزير الإعلام ضغطاً قوياً على وسائل الإعلام الرسمية. وجرى تطبيق ثلاث استراتيجيات لوضع اليد على وسائل الإعلام قامت كلها على صيغة في دفع الأجور موروثة من عهد مبارك:

أولاً، اللجوء إلى التحكم في مكافآت العمل، التي تمنح علاوة على الأجور. وفي هذا المجال ألغى الإخوان مكافآت لبعض الصحافيين كبيرة التفاوت.

ثانياً، تجديد عقود العمل في الوظيفة العامة لبعض المديرين الذين تجاوزت أعمارهم الستين سنة.

حيثما أمكن تطبيق الإستراتيجية الخاصة بهذه الفئة من الموظفين (في الصحافة، والجهاز القضائي، والنقابات العمالية) «نجد الإستراتيجية نفسها المطبّقة في الجيش: التدريب لتعزيز عنصر الشباب، إحالة القدماء على التقاعد. وقد سمح ذلك للإخوان بالتخلص من أركان النظام القديم، وتعزيز حضور الشباب، والتفاوض مع بعض الموظفين دون الآخرين»[49].

ثالثاً، منع النشر، وقد أصاب هذا الإجراء بعض الصحافيين والمثقفين[50].

هكذا تمكن الإخوان، من دون أن يفرضوا سيطرتهم، من بسط نفوذهم على الصحف الرسمية وتلفزيون الدولة. وفي هذا الصدد تقول مقدمة برامج ثقافية في القطاع العام: "بعد الثورة، صرنا نرى تدريجياً لدى بعض الموظفين ميولاً إسلامية. ولاحظنا بوجه خاص أن بعض المديرين بدأوا يمارسون الضغوط لفرض ممثلين عن الإخوان في جميع البرامج حتى وإن لم تكن لتلك البرامج أي صلة بالدين أو السياسة".

في المؤسسات الدينية (وزارة الأوقاف) جرى وضع اليد على قدم وساق، حيث نشطت حركة المناقلات والإجراءات المحافظة (ضد الصوفية). وكانت حقيبة وزارة الأوقاف قد أُسندت إلى سلفيّ، هو نائب رئيس سابق لمنظمة "شرعي" التي تعنى بالقوانين والإصلاح، وموظف كبير في الجمعية الشرعية.

49- مقابلة مع أحد الكوادر الشابة من الإخوان.

50- مقابلة مع نبيل عبد الفتاح.

وكان أول ما قام به الوزير الجديد، بالاتفاق مع الإخوان، هو صرف عشرة من كبار الموظفين في الوزارة، بينهم ضابطان كبيران في الجيش، وحل مكانهم مستشارون أمثال محمد الشُجير، رئيس الكتلة النيابية لـ "حزب البناء والتنمية" (أسسه جهاديون سابقون).

كما استعان بالشيخ سلامة عبد القوي، وهو عضو في تنظيم الإخوان المسلمين، كناطق باسم الوزارة ومسؤول عن ملف الحج. وعيّن الشيخ محمد حسين نوفل، وهو نائب سلفي من حزب النور، وإمام مسجد في أسيوط، مديراً عاماً لإدارة الأوقاف في الوادي الجديد.

في المقابل، نُقل الشيخ أحمد عبد المنعم، إمام كفر الشيخ، الذي كان قد انتقد الإخوان والسلفيين، إلى عمل إداري من دون أي تحقيق إداري أو نقاش فقهي. ويعاني الشيخ صبري عبادة، وهو خصم آخر للإخوان والسلفيين، من مشاكل إدارية جدية، وكذلك الشيخ سالم عبد الجليل الذي يرى أن الإدارة الجديدة متعصبة جداً وغير وسطية.

وقد حظر الوزير، أو جمّد، الاحتفال بأعياد الأولياء، أو المؤتمرات الصوفية، متذرعاً باحترام القواعد المتعلقة بالانحرافات (الخزعبلات)، واختلاط الجنسين، والتقاليد المسيئة إلى الدين.

ويؤكد الشيخ محمد عثمان البسطاويسي، رئيس نقابة الدعاة المستقلين (ألف عضو حسب قوله) أن الإخوان يمارسون الرقابة على الدعوة في وزارة الأوقاف. ويقول إنه لا يعارض "تجديد الهيئات القيادية" لكن لا يجب أن يكون هذا التجديد ذريعة للسَلْفَنة أو الأخونة[51].

في دوائر الدولة القوية: دوام الدولة داخل الدولة

قامت في الأجهزة الأمنية تفاهمات تؤكد استمرار بعض شبكات النظام القديم، و ذلك أن وزير الداخلية، جمال الدين، هو أحد الجنرالات الذين كانوا يشكلون الحرس المقرّب لوزير الداخلية السابق حبيب العادلي «الذي كان رئيس أمن أسيوط عندما انفجرت الثورة، وهو الرجل نفسه الذي جرّ بعنف زوجة المرشد العام في شوارع أسيوط بتاريخ 26 كانون الثاني/ يناير»[52].

أما القائد الجديد للحرس الثوري، الجنرال محمد زكي، فهو الرئيس السابق لوحدات المظليين، ومتورّط مباشرة في قمع المتظاهرين أمام مجلس الوزراء أثناء المناوشات التي أسفرت بوجه خاص عن مقتل الشيخ الأزهري عماد عِفّت.

وأما نائب رئيس الوزراء، خالد جرابا، فكان قائد الشرطة في الإسكندرية عندما قُتل سعيد بلال، أول "شهيد" سلفي، وأثناء قمع تظاهرات 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

والحال أن المؤسسة الأمنية بقيت على حالها إلى حد بعيد، تستمد أركانها من حاشية الرؤساء السابقين لهذه المؤسسة، وترفض أي انخراط جدي على صعيد الإصلاح المؤسساتي: "في الواقع عمد البرلمان إلى وضع رجله في أي مسألة ارتبطت بإعادة هيكلة وزارة الداخلية و"العدالة الانتقالية"[53].

ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى استخدام الإخوان الإطار الشرعي لإنتاج نوع من التسلُّط: هكذا عمد وزير

51- http://arabist.net/blog/2012/12/1/in/ttranslation-dismantling-the-brothere-evolutionary-self-j-html.

52- Ibid.

53- https://www.facebook.com/karim.ennarah/posts/10151281717320914

العدل أحمد مكي إلى ممارسة ضغط قوي لِسنّ قانون طوارىء جديد لإعطاء الشرطة هامشاً أوسع للمناورة في مجال القمع "أحمد مكي مقيم دائماً في الأمن الجنائي. عندما كنا نحاول تنظيم مؤتمر أكاديمي عن إصلاح "جهاز العدل الجنائي"، بالتعاون مع وزارة العدل، رفض استعمال كلمة "إصلاح" عدا عن استعمال كلمة "تطهير" وأخبرنا: "لنطهِر أنفسنا من كره (جهاز) الأمن" (هذا الاقتباس بحرفيته)[54].

وقد خوّل المرسومُ الرئاسي الجيش سلطة التوقيف القضائي للمدنيين حتى إجراء الاستفتاء الدستوري (كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد طلب في عام 2011 هذه الصلاحيات مثيراً ردة فعل معادية من القوى السياسية والإخوان). ويندرج هذا التدبير في سياق ميل متزايد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تعزز المؤسسات الأمنية.

مع الجيش، تمكن الإخوان من الإفادة من التفاوت بين الأجيال واختلاف الرؤى لنسج نوع من تفاهم الحد الأدنى مشوب بالحذر الدائم من الجهتين لكنه متين بما يكفي لتجنب نزاع يرغب كلا الطرفين في تلافيه مهما كان الثمن.

كانت العلاقة بين الإخوان والجيش تتسم بالارتياب مسبقاً. في بداية الثورة كان الإخوان يرون في الجيش دعامة للحفاظ على استمرارية مؤسسة الدولة[55]. ثم إن الإخوان يشاركون الجيش في اهتمامه بالنظام[56] ويريدون مراعاته: وهم مع نفيهم وجود أي اتفاق مع الجيش[57] كانوا يذكّرون في كل مرة باتفاقهم على احترام اتفاقات كامب ديفيد[58]، أو حقيقة أنهم لن يتقدموا بمرشح في الانتخابات الرئاسية.

> أدهش هشام قنديل الفرنسيين في دفاعه عن وصايا صندوق النقد الدولي.

غير أن عرض القوة الذي قام به الإسلاميون أثناء التظاهرة الضخمة التي جرت في تموز/ يوليو 2011 أقلق المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفي غمرة الاستقطاب حول الهوية مالت القيادة العسكرية إلى التلاقي مع الليبراليين ضد الإسلاميين. وهكذا أعلن سامي عنان، رئيس أركان الجيش المصري، أثناء لقاء عقده مطلع آب مع مجموعة من المثقفين، أن "البُعد المدني للدولة هو قضية أمن قومي يجب التمسك بها"[59].

ثم إن العسكريين تجاوزوا من جهتهم خطاً أحمر رسمه الإخوان عندما اختاروا فرض مبادىء فوق دستورية[60]

54- يقول خيرت الشاطر عن الجيش: «هو المؤسسة الأحرص على مؤسسات الدولة. هذه المؤسسة التي اختارت ألا تطلق النار على أحد إبان الثورة، قررت أن تفضل بقاء الدولة على دوام النظام».

55- إن الإخوان الحريصين على مراعاة العسكريين، وعلى ومسايرة أكثرية صامتة غير ثورية يهمها قبل كل شيء عودة الهدوء واستئناف النشاط الاقتصادي (مقابلة مع خيرت الشاطر، القاهرة، نيسان 2011) سرعان ما عدلوا عن تضامنهم مع ائتلافات الشبيبة الثورية الذين يعتقدون أن «الوسيلة الوحيدة للحصول على تنازلات من قبل الجيش هي لجوئنا إلى ساحة التحرير» (مداخلة في ندوة لأحد زعماء الائتلافات الثورية، القاهرة، تشرين الأول 2011)، هكذا قام الإخوان بتنازلات عدة لتجنب الإخلال بالنظام العام، (ومن ذلك مثلاً تراجعهم للمرة الأولى عن تنظيم تظاهرات إحياء لذكرى النكبة). كما أنهم لا يؤيدون التظاهرة الرامية إلى ممارسة الضغط على الجيش (مثل التظاهرة المفتوحة في 8 تموز 2011 (...) أو تظاهرة 9 كانون الأول المطالبة بإبطال اللجوء إلى المحاكم العسكرية.

56- Ahram Online، 28 أيلول 2011.

57- مقابلة مع محمد مرسي، القاهرة نيسان 2011.

58- مقابلة مع خيرت الشاطر، القاهرة، نيسان 2011.

59- ذكر في:المصري اليوم، 18 آب 2011

60- تولى الإعلان عن إقرار المبادئ فوق الدستورية نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية السياسية علي السلمي.

فيما كان الإخوان يرفضون صياغة دستور ما لم يكن ثمرة العمل الحر المتخلص من أي عراقيل الذي تقوم به جمعية تأسيسية منتخبة من قبل البرلمان.

وهكذا أصبحت العلاقة مع العسكريين بالغة التوتر، وظل الإخوان حتى صيف 2012 يخشون وقوع انقلاب عسكري.

لكن فيما كانت العلاقات بين الإخوان والقوى السياسية الأخرى ماضية في التدهور، أعلن الرئيس مرسي إحالة كل من المشير حسين طنطاوي، وزير الدفاع، ونائبه الجنرال سامي عنان، على التقاعد، وتعيين ضابط من الحرس الشاب هو الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع بدلاً من طنطاوي.

تمت هذه التنحية على خلفية توتر داخلي في وسط الجيش، وفي ظل الرغبة الأميركية في الحفاظ على تفاهم جيد بين شريكها الاستراتيجي بامتياز الذي يبقى متمثلاً في المؤسسة العسكرية وبين الإخوان الذين بات البيت الأبيض ينظر إليهم باعتبارهم القوى الفضلى، أو الأقل سوءاً، القادرة على ضمان الاستقرار في البلاد التي يجتاحها الاضطراب السياسي مع الربيع العربي.

التفاهم مع الجيش جرى على أساس حماية امتيازاته بتوجّه أميركي.

قبل كل شيء، كان من شأن الإعلان الوزاري لمرسي، الذي كانت شعبيته تتآكل بتأثير النزاع المتكرر مع المؤسسة العسكرية، أن كرّس تفاهم الحد الأدنى، وليس التحالف، بين الرئاسة والحرس الشاب من ضباط الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي. وقام هذا التحالف على نقاط عدة: أولاً، حقيقة أن الجيش يأخذ في الاعتبار أن بوسع الإخوان أن يكونوا قوة استقرار، ثم حقيقة أن الجيل الجديد من الضباط خلف عبد الفتاح السيسي يرون أن الانخراط في العملية السياسية كان خطأً[61].

وأخيراً، إن تكرار الالتزامات أو المواجهات غالباً مع الشبيبة الثورية أنهك الجيش ونال جدياً من رصيده عند الشعب.

والحال أن التفاهم بين الإخوان وهذا الجيل من الضباط قام على أساس الإرادة المشتركة في تأمين فك ارتباط الجيش مع العملية السياسية في مقابل الحفاظ على استقلالية الجيش وامتيازاته (وهو ما كرّسه الدستور الجديد الذي حصّن ميزانية المؤسسة العسكرية واضعاً إياها تحت مراقبة مجلس الدفاع الوطني بمنأى عن كل مراقبة برلمانية. كما تم الاحتفاظ بالمحاكم العسكرية للمدنيين).

وكان هذا التفاهم ممكناً بسبب براغماتية التوجه الأميركي والغربي حيال الحركة الإسلامية باعتبارها القوة الحقيقية الوحيدة القادرة على تثبيت الاستقرار في المنطقة، والتي تلبّي مقتضيات الخطوط الحمراء الثلاثة التي كانوا قد رسموها (ليبرالية اقتصادية، احترام إجرائي للديمقراطية التمثيلية، احترام الالتزامات الدولية التي عقدها المسؤولون السابقون)

ثم إن الأميركيين الذين ما زالوا يعتبرون العسكريين شركاءهم الاستراتيجيين الحقيقيين كانوا في حاجة إلى تفاهم حد أدنى بين الجيش والإخوان.

لكن، إذا ما تلاقى الإخوان والجيش على رؤية مشتركة بخصوص الأمن الداخلي (الثورة باتت منجزة، ومصر تحتاج إلى النظام قبل كل شيء، والأولوية هي لتحريك

61- لطنطاوي وعنان شبكات كثيرة في وسط الكوادر العليا في الجيش، ويريدان البقاء في موقع يخولهما إدارة العملية السياسية كما يدل على ذلك الإعلان الدستوري الذي يفوّض الجيش إدارة الشؤون السياسية.

عجلة الاقتصاد، والثوريون هناك من يحرّكهم ومطالبهم غير شرعية أو باطلة)، فإنهم يفترقون عند نقاط مختلفة تتعلق بالأمن القومي، والحق أن الإخوان قاموا باختراقات لرؤية إلى الأمن القومي راسخة في منطق الدولة المصرية وتتعلق بقطاع غزة وقناة السويس وقضية الحدود.

كان الجيش يبدي تحفظات على موقف مرسي من الخلاف الحدودي مع السودان (حول مدينتي حلايب وشلاتين)، كما كان يرى في موقفه من مشروع قناة السويس، وهو مشروع طموح للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية في ثلاث محافظات مجاورة لقناة السويس (السويس، لإسماعيلية، بور سعيد) يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، نوعاً من المساس، ولو من وجهة نظر قانونية على الأقل، بالسيادة المصرية على سيناء[62].

وفي ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية أثار قرار الجيش بتدمير الأنفاق بين غزة ومصر ردة فعل قوية من قبل الرئاسة والإخوان.

ومن نقاط الخلاف الأخرى: الاتهامات التي يوجهها الجيش إلى "حماس" حول مسؤوليتها عن مقتل 16 جندياً مصرياً في رفح في آب/ أغسطس 2012.

كذلك يكشف موقف وزارة الدفاع المتشدد من منح الجنسية المصرية للأولاد من أبوين أحدهما فلسطيني والآخر مصري عن توتر بين الجانين لما يبديه الإخوان من تضامن عربي- إسلامي ولرغبة الجيش في إبقاء منطق الحدود على حاله.

هكذا نرى أن الجيش إذا ما التقى مع الإخوان على اهتمام عام بالنظام فإنهما يميلان إلى الاختلاف على رهانات عدة تتعلق بمسألة الأمن القومي.

إن الجيش، من دون أن يقطع حتى حزيران/ يونيو 2013 مع الأخوان "مال إلى اعتبار أن ثمة تفاوتاً بين حكم الإخوان ومنطق الدولة. وبناء عليه، قام الجيش في تحجيم سيطرة الإخوان على مؤسسات الدولة.

عدم الخلط بين ثورة مضادة ورد فعل مهني

النزاع مع القضاة

يُبرز النزاع مع القضاة على نحو ساطع أحد الالتباسات الأساسية التي تكتنف سياسة وضع اليد التي ينتهجها الإخوان: ينظر الإخوان إلى عدم ولاء أجهزة الدولة إلى الإخوان على أنها استراتيجيات مضادة للثورة تهدف إلى إفشال تجربة الحكم التي يقومون بها. على الجانب الآخر، إذا أمكن لهذا الميل أن يوجد في بعض الأماكن فإن المقاومة غالباً ما كانت ذات طابع مهني في مواجهة ما كان يُعتبر وضعَ يدٍ لكن تحت وصاية مؤسسات عامة «إسلامية»

أما الهيئة القضائية فبقيت معارضة للإخوان على نطاق واسع (أعلنت الغالبية العظمى من القضاة مقاطعتها للإشراف على الانتخابات)[63]. وكان قرار القضاة بحل الجمعية التأسيسية منتظراً منذ سنة. ولهذا القرار قراءتان، إحداهما للإخوان وهي قراءة سياسية مُفادها أن القضاة

62- حسب القانوني الإسلامي المقرب إلى الإخوان سابقاً، طارق البشري:"يتضمن القانون ثلاثين مادة تستثني المنطقة من التنظيمات المعمول بها في مصر. وهذه التنظيمات لا تقدم أي بديل لتنظيم النشاطات في هذه المنطقة. (الشروق، 2013/ 5/ 13)

63- هنا أيضاً تعمل المهنية عملها، حيث نرى، قياساً على مواقف مختلف الهيئات القضائية، تلك التي أعلنت أنها ستراقب الاستفتاء (المجلس الأعلى للقضاء (لقضاة المحاكم العادية)، مجلس الدولة (محاكم إدارية)، دعاوى الدولة، المحكمة الإدارية. في المقابل نجد أن نوادي القضاة مع المحاكم العادية، ومجلس الدولة والمحكمة الإدارية، دعت إلى المقاطعة. نلاحظ إذاً أن المؤسسات الرسمية أذعنت لتعليمات الدولة، بينما عارضتها الجمعيات الاحترافية الممثلة للمهنة.

هم أحد أقطاب الثورة المضادة ويريدون إفشال تجربة الإخوان في الحكم بخلق فراغ دستوري يسمح، على خلفية عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، بإحكام الجيش قبضته على البلاد.

والقراءة الثانية مهنية مفادها أن القضاة كانوا منذ انتخاب البرلمان الجديد موضع اتهام من قبل النواب الإسلاميين. وقد تجاهلت الرئاسة قراراتهم (حاول مرسي إعادة البرلمان المنحل)، وتسعى السلطة الجديدة إلى إضعافهم (جرت محاولات لعزل عبد المجيد محمود من منصبه، مما هدد مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل، وتالياً استقلالية القضاء. وجرى تخفيض عدد أعضاء المجلس الدستوري الأعلى من 19 إلى 11 عضواً في مشروع الدستور الجديد) وتعمل على ترهيبهم.

القضاء كان عرضة لهجوم الإخوان بصفته تنظيماً مهنياً مستقلاً.

كان القضاة إذاً معادين بقوة للإخوان لا لأنهم كانوا كذلك سياسياً منذ البداية بسبب قربهم من النظام فحسب ولكن أيضاً لأنهم شعروا بأنهم عُرضة للهجوم، بوصفهم أهل مهنة، من قبل الرئاسة (يذكر أن كثيراً من القضاة الإسلاميين شجبوا الإعلان الدستوري الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، وهنا أيضاً تغلّب التضامن المهني على الولاء السياسي (أيدت التيارات الإسلامية الرئيسية هذا الإعلان).

ثم إن القضاة هم، من وجهة نظر دستورية، "استقلاليون" ولطالما دافعوا منذ ثمانينيات القرن الماضي عن مبدأ المساواة بين المرشحين المستقلين ومرشحي الأحزاب، واحتراماً لهذا المبدأ أبطلوا قوانين انتخابية مخالفين في ذلك رأي النظام (عام 1987). وكان الإخوان منذ الإعلان عن قانون الانتخاب، أي قبل الانتخابات النيابية، على علم بأن اللجوء إلى المحكمة الدستورية سوف يبطل طريقة الاقتراع.

والحال أن قانون الانتخاب سمح بانتخاب أعضاء البرلمان (مجلس الشعب) ثم مجلس الشورى. ولما كان أعضاء الجمعية التأسيسية معيّنين من قِبل البرلمان كان المجلس مرتبطاً بهذا القانون بصورة غير مباشرة: وعلى ذلك فالإعلان أن هذا القانون غير دستوري يطعن في وجود ثلاث مؤسسات سياسية أساسية في عملية الانتقال، وجميعها تحت سيطرة الإسلاميين.

في هذا السياق كانت المحكمة العليا مصدر الخطر الأكبر على الإخوان خصوصاً في الظرف الراهن الحافل بالاضطرابات الجارية حالياً (تعبئة ثورية مستمرة، وتعبئة اجتماعية قوية مع 1030 إضراباً في الأشهر الثلاثة الأخيرة) والقادمة (المصادقة على قرض صندوق النقد الدولي) وفي ذلك يقول أحد الإخوان "لقد اكتشفنا أن الدولة داخل الدولة" البيروقراطية أخطر من الدولة داخل الدولة الأمنوية".

لقد خاصم الإخوان معظم القوى السياسية لكنهم نجحوا في المقابل في نسج تفاهمات طبقية (مع طبقة رجال الأعمال وضد الطبقة العمالية) مستردين في الوقت نفسه ومحيّدين قوى أخرى، أو متفاهمين مع بعضها بفضل تنازلات مهمة أحياناً (للأجهزة الأمنية والجيش) وهم بالتالي ليسوا معزولين.

غير أن الجبهة لم تعد هي نفسها جبهة الإستراتيجية الأصلية واختلفت المقاصد: لقد تم العبور، خلسة من دون تنظير ولا تخطيط، من إستراتيجية التوافق إلى الائتلاف حيث لم يعد الرهان هو إصلاح المؤسسات السياسية بل إبقاء الاقتصاد عائماً.

من إستراتيجية التوافق إلى الائتلاف من أجل الضبط البنيوي

إن الإخوان الذين يركزون على إطلاق عجلة الأعمال في البلاد، مؤسسات ومجتمعاً، يريدون حكماً جيداً. من

أجل ذلك يبدو الحوار مع الأحزاب مشكلة. وفي الواقع ليست الأحزاب المعتبرة غير ذات أهمية لا خصماً حقيقياً لمشروع النهوض الاقتصادي ولا حليفاً محتملاً لهذا المشروع، ثم إن تجزئة المجموعات المنشقة عن الإخوان[64]، وخمول الائتلافات الثورية وانقلابها الجذري على الإخوان مصحوباً باستقطاب متزايد للأحزاب غير الإسلامية ضد الإخوان[65]، كل ذلك يؤكّد حدس هؤلاء: أن القوى الوحيدة ذات الشأن هم السلفيون من جهة، ومختلف أقطاب السلطة في وسط الإدارات، والأجهزة الأمنية، والجيش، والأعمال، من جهة ثانية.

أما السلفيون، المتذبذبون بين تنافس انتخابي ودعم إستراتيجي (دعم موقف مرسي الهجومي[66]، الدفاع عن سياسة لا تنازعية مع العسكريين، التفاهم على صيغة غير ليبرالية للدستور) فيلتقون مع الإخوان في توجههم الاستراتيجي الذي يفضّل الحوكمة والنظام على إصلاح آلية عمل السلطة. هكذا نجد أن قرض صندوق النقد الدولي، الذي سبق أن واجه رفضاً مزدوجاً من قبل الإخوان (باسم السيادة الوطنية ورفض الفائدة) لم يلق تأييداً في الساحة السياسية المصرية إلا من القوى الإسلامية (إخوان، سلفيو حزب النور وحزب الوسط الذي يضم إخواناً سابقين تحالفوا مع هؤلاء): أصدر مفتي الإخوان، الذي سخر منه الليبراليون، فتوى توضح أن هذا القرض ليس قرضاً بفائدة لكنه قرض مع "نفقات إدارية" وتابعه في هذا الاتجاه ياسر برهمي. وسيستند آخرون إلى حجة الضرورة الفقهية (التي تبيح المحظور).

مضى الإخوان قُدماً في منحدر دائم ينطلق من الرغبة الحقيقية في بناء نوع من الكتلة التاريخية، أو ائتلاف توافقي للمرحلة الانتقالية، نحو عزلة متفاقمة على المسرح الحزبي قبل أن يجدوا أنفسهم مجدداً في تحالف إستراتيجي ثابت مع قسم من السلفيين.

هذه الكتلة الإسلامية عملت على تجزئة الدولة داخل الدولة المصرية، في ضمّ جزء منها (قسم من رجال الأعمال، الجيل الجديد من الضباط، المؤسسات الدينية) فيما عززت تدريجياً مقبوليّتها على المسرح الدولي (الحكومات الأوروبية والولايات المتحدة)[67]. لتشكيل ائتلاف جديد من أجل الضبط البنيوي الذي يحبذه كلٌّ من الإسلاميين، وصندوق النقد الدولي، وأوساط الأعمال، والمجتمع الدولي.

إن عرض القوة الذي قام به مرسي (الإعلان الدستوري في 22/ 11) لم يكن بداعي الخشية من فراغ دستوري قد ينجم عن مشروع محكم التنسيق لثورة مضادة تقودها دولة داخل الدولة رأينا أن جزءاً منها انضم إلى الإخوان، بقدر ما يندرج في سياق إجراء طارىء مرتبط مباشرة بمسألة الضبط البنيوي: أن يصار، ولو عن طريق القوة، إلى تأمين انتظام مؤسساتي واجتماعي- نقابي لتسويغ القُرص المرّ الذي لا بد من ابتلاعه مستقبلاً والمتمثل في الضبط البنيوي المرتبط بقرض صندوق النقد الدولي (بقدر ارتباطه برؤية الإخوان الاقتصادية).

64- منضوية في أربعة أحزاب من دون رؤية واضحة قادرة على تمييزهم عن الإخوان، ومنقسمون على قاعدة التنافس الشخصي.

65- لم يفلحوا في التحول إلى حزب سياسي ورؤيتهم السياسية تقوم على تحرير الفرد من كل سلطة، وقدرتهم على التعبئة لا تزال قائمة غير أنهم يشغلون حيزاً في محيط سكاني معاد لهم.

66- يخشى السلفيون من هيمنة الإخوان، غير أن أولويتهم هي إجهاض "إعادة تشكيل الحلف القديم بين الدولة العميقة (الدولة داخل الدولة) وقسم من اليسار والليبراليين ضد التيار الإسلامي".

67- http: / /www.youtube.com /watch?v=6gx-3uijzho.

عندما لا تكفي الحَوْكمة

يحظى أداء الحكم بأولوية مطلقة عند الإخوان. ومقارنة بمشهد حزبي يعتبر «غير ناضج» ولا مشروع آخر لديه غير إفشالهم، بقي الإخوان القوة السياسية الوحيدة القادرة على قيادة المرحلة الانتقالية.

اعتقد الإخوان، عن صواب جزئياً، أن الشعب الذي أرهقته الاضطرابات، وعدم الاستقرار، والحراك الثوري، يقف إلى جانبهم. ويدركون أيضاً أن بوسعهم الاعتماد على «الصبر الاستراتيجي» للدول الغربية المدركة هي أيضاً أن الإخوان المهتمين بالنظام يخشون الفوضى والحركات الجهادية، وتعتقد أن الإخوان هم أفضل شريك لتلافي التطرّف والفوضى[68].

غير أن الإخوان، في انشغالهم بالتطبيع، راهنوا بكل شيء على الحكم، والانتعاش الاقتصادي والبحث المحموم عن السيولة المالية. ومثالهم الأعلى هو "العودة إلى العمل"، والاستقرار وعودة الهدوء، ومن أجل ذلك يحتاجون إلى إطار مؤسساتي وإلى حد أدنى من الاستقرار. لكن الاستقرار لا يُنظر إليه من منظور الحاكمية، أي أن بالإمكان تحقيقه بواسطة التشاور والانفتاح على الطبقة السياسية، وإنما يُرى من منظور الحوكمة فقط.

وكان من أثر ذلك أن الإخوان، المستقوين منذ صيف 2012 بالتفاهم الجديد مع العسكريين، رفضوا مراراً الوساطات والمحاولات الرامية إلى وضع برامج حوارية مع القوى السياسية الأخرى، بما في ذلك تلك الصادرة عن المؤسسة العسكرية (كانون الأول/ ديسمبر 2012)، والشخصيات السياسية التوافقية، أو بعض المؤسسات الخاصة.

وفي ما عدا السلفيين، نظر الإخوان باستعلاء إلى الطبقة السياسية وكأنها زبد متموّج على السطح لا تأثير له على التيارات العميقة التي تسري في الأحشاء السياسية للدولة داخل الدولة.

حتى وإن كانت النظرة الأبوية التي يلقيها الإخوان على المسرح السياسي، "غير الناضج" في رأيهم مثيرة للقلق، فإن مشكلتهم الأساسية لا تكمن في نزعة الاستبداد التسلطية بل في مراهنتهم بكل شيء على الحكم وبأقل مما يجب على الحاكمية، فالاستقرار ليس قضية سيولة مالية وأرقام نموّ فحسب وإنما هو أيضاً ثمرة اعتراف بتطلعات أعمق. لقد ظنّوا أن السياسية تتلخّص في الدولة داخل الدولة، والغريب أنهم على ما يتصفون به من واقعية أو براغماتية لم يقدّروا السياسة حق قدرها.

أولاً، في معركتهم مع الدولة داخل الدولة ركزوا كثيراً على الجيش وقلّلوا من أهمية رد الفعل المهني من قبل القضاة ولم يروا فيه إلا أنه مؤامرة وعمل مضادّ للثورة.

كانوا يعتقدون أن الأكثرية الصامتة، الباحثة عن الاستقرار الاجتماعي والنهوض الاقتصادي، تقف إلى جانبهم. هنا أساء الإخوان تقدير عنصر جوهري في المكتسبات "الثقافية" العائدة لشهر كانون الثاني/ يناير 2011: وهو أن عودة الاستبداد باتت من الصعوبة بمكان، وبين الحاجة إلى النظام ورد الفعل المضاد للاستبداد، يتغلب هذا الأخير، على الرغم من الأزمة، وجزئياً بسبب الأزمة، التي تُلقى مسؤوليتها على الإخوان من الآن فصاعداً.

والخلاصة أننا إذا ما تأمّلنا تطوّر الإخوان في مرحلة ما بعد الثورة نجد أنفسنا أمام هذه المفارقة المتمثلة في حزب عقائدي يميل إلى اليمين نتيجة براغماتيته المُفرِطة، لأن حسابات الحكم تتغلب عنده على مقاربة أشمل للحاكمية.

68- إذا كانت الحكومات الغربية تأسف للتراجع على صعيد الحريات فإنها أخذت في الاعتبار أيضاً وجوب التحلي بـ"الصبر الاستراتيجي" حيال الإخوان، على حد تعبير دبلوماسي أوروبي.

أولويّات حزب الله الإستراتيجية تجاه "الثورات العربية"

د. طلال عتريسي
عميد المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الاجتماعية -الجامعة اللبنانية.

لم تكن المتغيرات العربية (الثورات) التي بدأت في تونس ثم انتقلت إلى بلدان أخرى وخصوصاً إلى مصر في حسبان كثير من القوى والأحزاب والمحللين في بلدان المنطقة أو في خارجها. صحيح أن عوامل الانفجار كانت كثيرة وتتراكم سنة بعد سنة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً... لكن لم يكن من المتوقع أن يحصل الانفجار الكبير وأن يطيح بمثل تلك السرعة برؤساء تربعوا عقوداً عدة على رأس أنظمة مستبدة وخانقة.

كانت موازين القوى الداخلية وحسابات المحاور الإقليمية على حالها في السنوات القليلة التي سبقت "الثورات العربية". وإذا كانت شعوب مصر وتونس واليمن قد انشغلت بعد تلك الثورات بأولويات التغيير الداخلي وبترتيب سبل انتقال السلطة الجديدة...إلا أن القوى الإقليمية والدولية كانت مشغولة بحجم التغييرات المحتملة خصوصاً بعد سقوط رأس الهرم في مصر..وبعد اتساع دائرة هذا التغيير إلى قلب "المعسكر الخليجي".

محور الاعتدال ومحور المقاومة

إن جردة حساب في منظور الأرباح والخسائر الإستراتيجية بالنسبة إلى المحاور الإقليمية تبين لنا أن المرحلة الأولى من نتائج الثورات كانت في مصلحة محور المقاومة مباشرة. فغياب زين العابدين بن علي، ثم حسني مبارك،ثم علي عبد الله صالح، أضف إلى ذلك حركة الاحتجاج التي اندلعت في البحرين، كانت كلها بالنسبة إلى محور المقاومة الذي تقوده إيران خسائر محققة في جبهة الطرف المقابل لها: أي في "محور الاعتدال" الذي تقوده المملكة السعودية إلى جانب مصر.

يختلف "محور الاعتدال" اختلافاً جذرياً مع "محور المقاومة" حول الرؤية الإستراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي. ففي حين تؤيد إيران على سبيل المثال مبدأ المقاومة ضد إسرائيل وتقدم الدعم لهذه المقاومة في لبنان وفلسطين، وتعتبرها السبيل الوحيد لاسترجاع الأرض، وتدعو إلى استمرارها، فإن «محور الاعتدال» بالمقابل يرى في التفاوض طريقاً وحيداًلحل هذا الصراع، وهو يدعم

السلطة الفلسطينية ورئيسها أبو مازن الذي يقوم بهذا التفاوض. وينبغي أن نذكر كيف أن مؤتمر القمة العربية تقدم بتأييد مباشر من المملكة السعودية في عام 2002 بمبادرة سميت «المبادرة العربية للسلام» لحل الصراع وللاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها ولكن شرط موافقة هذه الأخيرة على تأسيس الدولة الفلسطينية.

اختلاف جذري في الرؤية الإستراتيجية بين محور المقاومة ومحور الاعتدال.

و"محور الاعتدال" في الوقت نفسه هو حليف الولايات المتحدة الأميركية منذ عقود. وتؤكد هذا الأمر وتحرص عليه التصريحات العلنية للطرفين. أما مصر تحديداً فكان رئيسها بالنسبة إلى إسرائيل كما قالت بعد سقوطه «كنزاً استراتيجياً».

لم تكن تسمية محوري الاعتدال والمقاومة (الممانعة) سوى انعكاس للاختلاف بين إستراتيجيتين في التعامل مع القضايا الإقليمية ومع المقاومة والتسوية وما تفترض كل منهما من تحالفات إقليمية ودولية،مع روسيا والصين من جهة أو مع الولايات المتحدة من جهة ثانية[1].

كان كل محور يحاول إضعاف المحور الآخر بالوسائل كافة المباشرة وغير المباشرة. وقد عدّت المواقف المصرية والسعودية حزب الله مسؤولاً عن الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو 2006، عندما اعتبرت أن الحزب قام بـ«مغامرة غير مسؤولة» أدت إلى اندلاع تلك الحرب. وكان المقصود من ذلك الاتهام الموافقة الضمنية على القضاء على أحد أهم أطراف محور الممانعة وأحد أهم حلفاء إيران في المنطقة. وعندما شنت إسرائيل الحرب عام 2008- 2009 على قطاع غزة ضد حركة حماس كانت تحاول مجدداً أن تضرب ركناً آخر من أركان محور المقاومة وحليفاً لإيران وسوريا.

كانت المواجهة بين المحورين علنية حيناً وصامتة حيناً آخر. ولم تنج سوريا من هذه المواجهة فقد تعرضت لنوعين من المحاولات لجذبها بعيداً عن "محور المقاومة والممانعة" وبالتالي عن إيران. الأولى من خلال التطويق والاتهام المباشر باغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري(2005). والثانية من خلال الوعود والإغواء بدل التهديد أو التطويق. هكذا بات المطلوب، بعد تقديم الوعود بكل أنواع الدعم الاقتصادي والسياسي، أن تبتعد سوريا طوعاً عن إيران. والهدف هو نفسه، تفكيك محور المقاومة[2]..

موقف حزب الله من الثورات العربية في المرحلة الأولى

لم يتردد حزب الله في تأييد هذه المرحلة من الثورات العربية من تونس إلى مصر واليمن والبحرين وصولاً إلى ليبيا، خصوصاً أن ما نتج عن الثورات عموماً وعن ثورة مصر خصوصاً، كان في مصلحة الحزب وفي مصلحة المحور الذي ينتمي إليه. ولقد عبّر الحزب عن اهتمام أكبر بما

1- في حديث مصارحة في غرفته في أحد فنادق دمشق، تحدث داود أوغلو عن أهمية سورية لتركيا والشرق الأوسط... ومما قاله: عندما طلب الغرب من تركيا عزل سورية وحصارها قلنا لهم إن هذا غير ممكن لأن فيه عزلاً لتركيا أيضاً. فالحدود التركية- السورية هي الأطول جغرافياً- تمتد إلى حوالي ٩٠٠ كيلومتر- وعلى جانبيها عائلات مقسمة بين البلدين، أي روابط قربى وتاريخ مشترك واقتصاد متبادل، كما أن تركيا كانت أغلقت حدودها مع أرمينيا بسبب الخلاف القديم معها حول احتلال أرمينيا مناطق أذربيجانية (إقليم قره باخ عام ١٩٩٣). والحدود التركية البرية مع إيران جبلية والحركة على جانبيها غير نشطة، والحدود التركية مع شمال العراق يشوبها وجود حزب العمال الكردستاني هناك مما يحد من التواصل عبرها. تبقى لتركيا حدودها مع سورية، فإن هي سعت إلى عزل سورية فإنما تكون- تركيا- قد سعت في الواقع إلى عزل نفسها عن محيطها الشرق أوسطي.. (**الحياة الاثنين**, 25 **مايو/ أيار** 2009)

2- أكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية فيليب كراولي، أثناء زيارة الملك عبد الله إلى سوريا في نهاية يوليو 2010 : "أن واشنطن قلقة من العلاقة بين دمشق وطهران، وقال إن على سوريا توسيع علاقاتها مع دول المنطقة والابتعاد عن إيران (قناة العالم الإخبارية ،٢٩ يوليو/ تموز ٢٠١٠

جرى في مصر. نظراً لموقع مصر الاستراتيجي وأهمية دورها في الصراع العربي- الإسرائيلي. ولذا اعتبر سماحة السيد حسن نصر الله: «أن في مصر تحولات كبيرة اهتزت لها إسرائيل وكلنا نتطلع بأمل إلى مصر» معتبراً: «أن أي تبدل في مصر سيضع إسرائيل في مأزق وجودي وتاريخي وهذا هو التحدي أمام القوى السياسية التي ستفوز في الانتخابات المصرية، وأملنا ورهاننا أن الشعوب العربية لن تخدع بكل النفاق الأميركي، وعندما تتجاوز محنتها ستعود إلى موقعها الطبيعي من أجل مواجهة القضية المركزية (6/ كانون الأول/ ديسمبر 2011). أي أن الأمين العام لحزب الله رأى في التحولات المصرية رهاناً على عودة مصر إلى ساحة المواجهة مع العدو الصهيوني (القضية المركزية).

كما راهن الحزب من جهة ثانية على العلاقة الإستراتيجية مع الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون) التي وصلت إلى السلطة بعد تلك الثورة، خصوصاً أن حزب الله كان قد واجه سياسات عدائية مباشرة من النظام السابق (حسني مبارك) في حرب تموز/ يوليو 2006، وتجاه الأوضاع الداخلية في لبنان بوقوفه علانية إلى جانب خصوم المقاومة في قوى الرابع عشر من آذار. بالإضافة إلى حملة إعلامية قاسية ضد الحزب واتهامه بتهديد الأمن القومي المصري. وتعبيراً عن هذا الاهتمام الخاص بما جرى في مصر أكد السيد نصر الله في "المهرجان الشعبي لدعم الثورة المصرية وتعزيزاً لنهج المقاومة" في 7 شباط/ فبراير 2011 أي قبل أيام من إعلان تنحي الرئيس مبارك: "إن الثورة المصرية ستغير معادلات المنطقة والعالم". أي أن حزب الله كان يدرك تماماً ما يجري حوله من تغيرات، ويتطلع على المستوى الاستراتيجي إلى مستقبل أفضل لمحور المقاومة بعد سقوط حسني مبارك وبعد تراجع محور الاعتدال الذي شكل الرئيس المصري أحد أعمدته إلى جانب المملكة السعودية.

المرحلة الثانية من «الثورات» هي مرحلة «الثورة السورية». في هذه المرحلة انتقل «محور الاعتدال» إلى الهجوم. فقد شعرت المملكة السعودية بعد سقوط مبارك أنها باتت تقف على قدم واحدة، وأن رياح التغيير من حولها باتت تهدد نفوذها الإقليمي. لذا انتقلت السعودية، في مقابل كل الأرباح الإستراتيجية التي حصدها محور المقاومة في المرحلة الأولى من الثورات (سقوط بن علي ومبارك وتهديد النظام في البحرين)، إلى الهجوم من خلال التدخل العسكري المباشر في البحرين، ومن خلال تأجيج الاحتجاج الداخلي السوري، وتقديم الدعم المالي والعسكري والإعلامي للمعارضة في سوريا. وقد احتشدت في هذا الجانب قوى إقليمية انقلبت على النظام السوري مثل قطر وتركيا وقوى دولية (الولايات المتحدة) لأهداف ومطامح تتقاطع من جهة وتفترق من جهة ثانية. فتركيا تريد توسيع نطاق نفوذها الإقليمي بوصول حلفائها الإسلاميين (الإخوان) إلى السلطة في سوريا، وقطر تريد أن تلعب دوراً إقليمياً كبيراً يوازي حجم الدور الذي لعبته قناة الجزيرة وينافس المملكة السعودية، والولايات المتحدة تتطلع إلى توجيه ضربة إستراتيجية إلى إيران. وقد التحق السلفيون الجهاديون والتكفيريون بهذا الحلف لأهداف مذهبية وطمعاً في إمارة إسلامية في بلاد الشام واجتمع كل هؤلاء على إسقاط النظام في سوريا.

سوريا في معادلة تطويق المقاومة

تعدّ سوريا حليفاً استراتيجياً لإيران منذ انتصار الثورة عام 1979 وأحد أركان "محور الممانعة". وفاعلية هذا المحور وقضيته هي المقاومة ضد إسرائيل قبل أي قضية أخرى. وهذا يعني أن أي تغيير قد يحصل في سوريا لا يمكن أن تنظر إليه المقاومة في لبنان إلا من خلال تأثيره السلبي أو الإيجابي على هذه العلاقة الإستراتيجية، وعلى مستقبل هذا المحور. وقد عبرت قيادة المقاومة (بلسان

السيد نصر الله نفسه) في أكثر من مناسبة، وخصوصاً في ذكرى التحرير، أو ذكرى شهداء المقاومة، عن الشكر لسوريا لدورها المركزي وفاعليته في دعم المقاومة طوال مرحلة جهادها ضد الاحتلال وخصوصاً في أثناء حرب تموز 2006. ولذا لم يكن من الممكن ولا من التبصر بالنسبة إلى المقاومة التعامل مع ما يجري في سوريا وكأن لا شأن لها به، أو أن عليها أن تنتظر لتعرف نتائجه. لذا سنلاحظ كيف ستختلف مواقف حزب الله مما يجري في سوريا (بما هي امتداد للمقاومة وعمقها الاستراتيجي) عن مواقفه مما جرى في مصر. فما يجري في الأولى تهديد وما جرى في الثانية فرصة. وسيتعامل الحزب مع هذه المتغيرات بأداء إعلامي وسياسي وميداني مختلف تماماً عن تعاطيه مع ما جرى في مصر أو في تونس أو في البلدان العربية الأخرى.

حلف غربي- إقليمي التحق به تكفيريون لإسقاط النظام في سوريا.

تكاملت رؤية المقاومة للتهديد القادم من سوريا مع رؤية الجمهورية الإسلامية في إيران باعتباره محاولة، بوسائل جديدة، لإخراج سوريا من محور المقاومة ومن التحالف مع إيران، وكذلك مع المخاوف الروسية من هذا التهديد،ولكن لأسباب تتعلق برؤية الروس لأمنهم القومي ولمواجهة النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من التفاوت في أسباب المخاوف من هذا التهديد بالنسبة إلى كل من إيران والمقاومة من جهة وروسيا من جهة ثانية إلا أن الأطراف الثلاثة شكلوا محوراً لمواجهة المشروع الأميركي التركي الخليجي لإسقاط النظام في سوريا. لذا أكدت إيران بوضوح وصراحة رفضها إسقاط النظام ودعت إلى الحوار والحل السياسي الداخلي. في مقابل الدعوات التركية والخليجية والغربية لتنحي الرئيس الأسد. ولم يعد سراً أن الصراع تحول في سوريا إلى صراع إقليمي دولي على مستقبل سوريا وعلى موقعها في الإقليم بعد التحولات التي نتجت عن الثورات العربية وعن وصول الإسلام السياسي في مصر وفي تونس إلى الحكم، وبعد الرهان على النموذج التركي لهذا الإسلام السياسي.

لم يكتف الروس بالربط بين ما يجري في سوريا وبين النظام الإقليمي الذي سيتمخض عن نتائج التغيرات المحتملة في دمشق. بل ذهبوا أبعد من ذلك إلى اعتبار ما يجري في سوريا "المعركة التي سترسم معالم النظام العالمي الجديد" بحسب ما قاله وزير الخارجية سيرغي لافروف في حزيران/ يونيو 2012. وقد ربطت كذلك معظم التحليلات الغربية بين معركة سوريا وبين استهداف حزب الله وإيران. وهذا ما ذهب إليه روبرت فيسك على سبيل المثال في مقالته عن "حرب الأكاذيب والنفاق في سوريا" في صحيفة «الاندبندنت أون صنداي» في 30 / 2012/ 7 عندما قال:«.. إن نهاية اللعبة في سوريا تعتبر خبراً سيئاً، تحديداً بالنسبة لإيران وحليفها اللبناني حزب الله. لقد كانت سوريا حليف إيران الأساسي منذ أوائل الثمانينيات، عندما تعاونت الدولتان على إنشاء حزب الله بعد غزو إسرائيل للبنان عام 1982... لقد كانت سوريا المصدر الرئيس لصواريخ حزب الله منذ العدوان الإسرائيلي عام 2006. الرئيس بشار الأسد هو الداعم المتحمس لحزب الله، وما سيأتي بعد الأسد أمر لا يمكن معرفته اليوم... كما أن الإخوان المسلمين الذين قادوا ثورة حماه في العام 1982 ويؤدون دوراً كبيراً في التمرد الحالي قد يهيمنون على الحكم. ومن المرجح تقريباً أن أي نظام ممكن سيخلف الأسد سيكون

معادياً لحزب الله وإيران. وستجد سوريا العدائية في لبنان الكثير من الحلفاء المتحمسين للانقلاب على حزب الله[3].

انطلاقاً من التغيرات الإستراتيجية المحتملة ومن التقديرات السياسية الغربية التي تربط بين إسقاط النظام وبين توجيه ضربة إلى المقاومة والى إيران، لم يتعامل حزب الله مع ما يجري في سوريا باعتباره معركة داخلية فقط، ولا كما يعتقد البعض بتبسيط لخلفيات طائفية. فثمة هدف مهم له الأولوية في هذه المعركة هو: "منع تحقيق انتصار استراتيجي على محور المقاومة من خلال سوريا". وهذا ما تحدث عنه صراحة حتى المعلقون والمحللون ودوائر صنع القرار في الغرب[4].

عندما طرقت "الثورات" أبواب سوريا شعر حزب الله بالقلق. كان الوضع في البداية مربكاً، ولم يكن متوقعاً. مثل ما كان الأمر بالنسبة للنظام السوري نفسه.

فقبل اندلاع المواجهات في سوريا كان مسار "الثورات" يسير بلا أي عقبات في مصلحة المقاومة والمحور الذي تنتمي إليه. لذا اعتبرت إسرائيل إيران هي المستفيد من الثورات العربية. وحذر نتنياهو قائلاً: «لا بد من مواجهة ذلك. لأن الأنظمة الديكتاتورية تتهاوى أمام التأثير الإيراني»[5].

أما بعدما اقتربت النار من الحليف الاستراتيجي السوري فقد بات على المقاومة وعلى إيران إعادة حسابات الأرباح والخسائر من الثورات في المنطقة، وكذلك تحديد أدوات وسبل مواجهة مشروع إسقاط هذا الحليف. ولم يكن هذا الأمر يسيراً في ظل موجة التأييد العارم للثورات وفي ظل ماكينة إعلامية ضخمة تحرّض على إسقاط النظام.

إن محددات موقف المقاومة وتقديراتها الإستراتيجية لما يجري في سوريا لا يمكن فهمها إلا على ضوء رؤيتها لكيفية حماية مشروع المقاومة من جهة، ولمواجهة أي مشروع للقضاء عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جهة ثانية. خصوصاً أن مواقف المعارضة السورية والمواقف الإسرائيلية مما يجري في سوريا كانت تؤكد مخاوف حزب الله من استهدافه ومن استهداف محور المقاومة. "فقد رأى وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية موشي يعلون أن سقوط الرئيس بشار الأسد سيشكل ضربة شديدة لمحور الشر. وأن سقوط الأسد هو ضربة شديدة للنظام الإيراني وحزب الله... وحزب الله ليس في وضع يجعله يستفز إسرائيل بسبب هذه الضغوط". أما رئيس الأركان الإسرائيلي السابق غابي أشكينازي فرأى أن سقوط الأسد سيحسن وضع إسرائيل من الناحية الإستراتيجية[6].

ويؤكد مارتن أنديك هذا الاستهداف بقوله: «سعت الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى إحضار سوريا إلى معسكر السلام مع إسرائيل لتدعيم مصلحتين إستراتيجيتين أساسيتين: الاستقرار في منطقة متفجرة إنما حيوية؛ وأمن إسرائيل. وفي هذا السياق فإن قطع القناة السورية التي تستخدمها إيران لتعزيز حالة اللا استقرار على حدود إسرائيل من خلال وكيليها حزب الله وحماس أمر استراتيجي ملحّ»[7].

3- "ما الذي سيأتي بعد الأسد في سوريا؟" 20 تموز 2012 The Daily Beast
راجع أيضاً مقالة أخرى لروبرت فيسك حول الموضع نفسه: «المعركة لن تنتهي قريباً»، الاندبندنت البريطانية 2012/ 8/ 21

4- "(التقرير الأمني الثالث عن الشرق الأوسط، المعارضة السورية المسلحة، جوزيف هوليداي، معهد دراسات الحرب (ISW) آذار، 2012)

5- تقدير استراتيجي رقم 30 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/ 4/ 30

6- الأخبار، لبنان، 2012/ 8/ 25 ص 21

7- مارتن انديك "الخطوات التالية في سوريا" (شهادة أمام لجنة استماع العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ) معهد Brookings 1 آب، 2012)

موقف حزب الله من الأزمة السورية

تعامل حزب الله مع الأزمة السورية من خلال مستويات ثلاثة: الأول هو الدعوة إلى الإصلاح وقبول الحل السياسي، والثاني هو الدفاع عن النظام وتبيان إيجابياته ودوره تجاه حركات المقاومة، والثالث هو إعلانه قبل انخراطه الفعلي في القتال (معركة القصير) أن محور المقاومة لن يسمح بإسقاط سوريا. ترافق ذلك مع التحذير من تداعيات الأزمة السورية على دول المنطقة، ومن المخاوف من تراجع الاهتمام بالقضية المركزية قضية فلسطين. وتعكس هذه المستويات من تعامل حزب الله مع الأزمة السورية طبيعة التطورات والتحولات الميدانية الداخلية، وطبيعة التحولات الإستراتيجية الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية. أي أن حزب الله حاول أن يستجيب في مواقفه السياسية وفي سلوكه الميداني لطبيعة التهديد الذي تتعرض له سوريا ويتعرض له النظام وتأثيراته المحتملة على المقاومة.

على المستوى الأول

رأى حزب الله أن بالإمكان إطفاء النار السورية من خلال الدعوة المباشرة للحل السياسي بعد قبول الإصلاحات التي قام بها النظام السوري. وقد تزامن موقف الحزب مع تطور المواجهات في الداخل السوري واشتداد الضغوط الخارجية عليه وتتالي التصريحات والمواقف العربية والغربية ضد النظام وخصوصاً من الحلفاء السابقين مثل قطر و(قناة الجزيرة) وتركيا.

لم تكن المواجهات العسكرية قد اتسعت في تلك الفترة ولم يكن التدخل الخارجي في الأزمة السورية بتلك القوة التي أصبح عليها في ما بعد .لذا كان موقف الحزب هو تكرار الدعوة، وعلى لسان أمينه العام، إلى ضرورة التفاهم بين المعارضة والنظام. يقول السيد نصر الله:» نحن موقفنا منذ اليوم الأول موقف واضح، نحن مع الإصلاح ونقف إلى جانب نظام مقاوم، فنعم للإصلاحات التي قبلت بها القيادة السورية "والرئيس الأسد اعترف في خطابه الأول بأخطاء ارتكبها النظام وأبدى نية حقيقية للإصلاح وأثبت جدية في تطبيق ذلك". ولكن هناك من لا يريد في سوريا لا إصلاحات ولا حوار. ويستند السيد نصر الله في تأييد الحوار أيضاً إلى «الأغلبية الساحقة من الشعب السوري التي تؤيد الإصلاحات»، وبذلك يتحقق تطابق المعيار الذي يحدد به حزب الله موقفه من الثورات مع إرادة الشعب السوري الذي طالما ساند نظامه في دعم المقاومة (25/ 10/ 2011). «ونحن منذ بداية الأحداث كانت لنا اتصالات دائمة مع القيادة السورية وتحدثنا كأصدقاء عن أهمية إجراء الإصلاحات. وأنا وجدت عند الرئيس الأسد شخصياً استعداداً كبيراً للقيام بإصلاحات جذرية مهمة» (18/ 4/ 2012).

وانسجاماً مع منطق الدفاع عن الإصلاحات يسأل السيد نصر الله: "ما أقدم عليه حتى الآن الرئيس بشار الأسد والقيادة السورية من إصلاحات وما اتخذ من قرارات وأجري من تعديلات، هل أقدم عليه أو يمكن أن يقدم عليه ملك أو أمير أو شيخ أو رئيس في أي نظام عربي حالي؟"...(3/ 6/ 2012). لكن ما يؤخر الإصلاحات أو يمنع القبول بها بالنسبة إلى حزب الله: «أن هناك من يريد أن يدمر سوريا. هناك من يريد أن يعوّض عن هزيمته في العراق وبالأخص أن سوريا هي مشاركة في الانتصار الذي تحقق في العراق». ويضيف السيد نصر الله: «أن الموضوع الأساسي هو استهداف حركات المقاومة في المنطقة فالمطلوب في سوريا ليس إصلاحاً» بل المطلوب في سوريا نظام خيانة عربي. ونحن في المقابل ندعو إلى الحوار في سوريا وإلى إدارة الأمور بهدوء». (6/ 12/ 2011).

وقد كرر السيد نصر الله هذا الربط بين ما يجري في سوريا وبين استهداف النظام المقاوم والممانع لإضعاف المقاومة في المنطقة لأن المطلوب كما شدد في مناسبات عدة "هو الاستسلام للإرادة الأميركية" (25/ 10/ 2011).

في هذه المرحلة أيضاً اشتد التحريض المذهبي الإعلامي والسياسي. ولم يقتصر الأمر على خطاب الجهاديين التكفيريين في سوريا، أو على الاستفزازات المذهبية في لبنان، بل امتد هذا التحريض حتى إلى بلدان الثورات العربية. وحصلت جرائم قتل بدوافع مذهبية في مصر. وقد شكل هذا الأمر خطراً كبيراً على الثورات العربية وعلى التغيير الذي حصل. وعلى تجربة "الإسلام الساسي". فقد تبيّن أن هناك من يسعى لدفع "الربيع العربي" باتجاه الاقتتال السني الشيعي، أي الإطاحة بكل منجزات التغيير الذي حصل، والانتقال إلى الحروب الأهلية التي تحوّل أولويات الأمة إلى أولويات الصدام الداخلي ما يشكل بدوره خطراً كبيراًعلى مشروع مقاومة الاحتلال الصهيوني ومشروع مقاومة الهيمنة الأميركية. لذا بدأ السيد نصر الله التحذير من شرق أوسط جديد «يقوم على تقسيم المنطقة إلى أقليات ودويلات مذهبية وطائفية متناحرة لتبقى إسرائيل القوة الوحيدة في المنطقة» ومن التيارات التكفيرية التي ستشكل تهديداً حتى للأغلبية السنية. «ونحن خائفون على سوريا من التقسيم والفوضى وإضعافها». (16/ 3/ 2012) وهناك من يسعى لإثارة الفتن وإلى وضع الحواجز النفسية بين العرب وغير العرب، بين والشيعة والسنة وبين الشعوب العربية وفلسطين. وهناك من يعمل في العالم العربي والإسلامي ليقدم إسرائيل صديقاً ويقدم إيران عدواً» (25/ 11/ 2012)

ويرى السيد نصر الله في هذا المجال: «أن أخطر ما تواجهه منطقتنا وأمتنا في هذه المرحلة وخصوصاً في السنوات الأخيرة هو مشروع إعادة تقسيم المنطقة، أي تقسيم المقسم إلى دويلات صغيرة على أساس طائفي ومذهبي أو عرقي وجهوي. حتى البلد الذي دينه واحد ومذهبه واحد سيقسمونه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً...» (4/ 1/ 2013). لذا يرى السيد نصر الله "أن المنطقة بحاجة إلى تحالف إسلامي مسيحي ليقف بوجه ثالوث الخطر الصهيوني الأميركي والتكفيري" (25/ 10/ 2011).

على المستوى الثاني

المستوى الثاني من رؤية حزب الله للأزمة في سوريا ترافق مع توسع المعارضة المسلحة وتزايد أعمال التفجير، ومحاولات إسقاط العاصمة دمشق، وتوسع القتال والمواجهات إلى حلب... وانخراط دول المنطقة (تركيا والسعودية وقطر) علانية في مشروع إسقاط الأسد ومحاصرة النظام. في هذه المرحلة تحول حزب الله إلى ما يمكن أن نسميه الدفاع عن إيجابيات النظام وعن مواقفه القومية تجاه لبنان وفلسطين وحركات المقاومة. فقال السيد نصر الله في (25/ 6/ 2011): "إن موقفنا من سوريا ينطلق من عدة عناصر:

لم يتعامل حزب الله مع الأزمة في سوريا بصفتها أزمة داخلية فحسب.

- أن سوريا منعت التقسيم في لبنان، وسوريا أوقفت الحرب الأهلية، وسوريا ساندت لبنان ودعمت مقاومته فكان التحرير وصولاً إلى 25 أيار. وإلى الصمود والمعجزة في حرب تموز 2006... وما أنجزته سوريا للبنان كان تاريخياً.

- موقف سوريا من القضية الفلسطينية وصمودها أمام التهويل، والنظام في سوريا وقف إلى جانب المقاومة ولم يتنازل أمام الضغوط الأميركية والإسرائيلية. إذاً هو نظام يخدم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني...

«كان المطلوب من نظام الأسد تسليم خالد مشعل والمقاومة في لبنان.» (17/2/2012) "وإن لهذه القيادة السورية الفضل في صيانة القضية الفلسطينية ومنع تصفيتها وإن بقاء هذا الموقف السوري شرط أساسي لبقاء القضية الفلسطينية (27/8/2012)

- موقف سوريا من مشروع الشرق الأوسط الكبير

- إن إسقاط النظام في سوريا مصلحة أميركية وإسرائيلية... وكل هذه العناصر تفرض علينا كلبنانيين عموماً، وكحركة مقاومة في مواجهة إسرائيل، أن نكون حريصين على أمن سوريا واستقرارها...(1/6/2012) "إن مساعدة السوريين على إقامة الحوار مسؤولية تاريخية بالاعتبار الديني والقومي والأخلاقي. وإن أي أمر آخر ليس من مصلحة سوريا وشعبها ولا من مصلحة فلسطين وهو من باب مصلحة إسرائيل ومصلحة من يريد إدخال المنطقة بالفوضى الشاملة التي يريدها الأميركي." (30/3/2012)

في مقابل دعوات تركيا وقطر والسعودية، دعت إيران إلى الحل السياسي.

ولا يخفي السيد نصر الله ما بذله الحزب من جهود لإنجاح حوار المعارضة مع النظام. فيقول:"اتصلنا بجهات في المعارضة من أجل أن نشجعها ونسهل عملية الحوار ولكن هذه الجهات رفضت الحوار.. هناك نظام مستعد للقيام بالإصلاحات ومستعد للحوار. ولكن هناك معارضة ليست مستعدة للحوار. وكل ما تريده هو إسقاط النظام وهذه مشكلة."

ويتساءل السيد نصر الله في معرض تفسير وقوف الحزب إلى جانب النظام: «هناك بعض الأنظمة وقفت ضد المشروع الصهيوني فهل من العدل أن نساوي بينها وبين الأنظمة التي أخلصت وخدمت هذا المشروع؟ (17/2/2012). وقال: "من يطالب النظام السوري بأنه لم يفتح جبهة الجولان هل هو حارب إسرائيل وفتح الجبهات ضدها أم أنه منع حتى المقاومة في فلسطين ضد العدو؟ وما قام به الرئيس الأسد والنظام السوري من إصلاحات حتى الآن، هل قام به أي من الأنظمة العربية التي تطالب بإسقاط النظام السوري؟"(17/2/2012)

إن المخاوف على النظام في سوريا والدفاع عنه، هي بالنسبة إلى حزب الله مخاوف على مستقبل المقاومة قبل أي أمر آخر. لذا يرى حزب الله أن قرار إسقاط النظام هو: «قرار أميركي، إسرائيلي، غربي، عربي» (على مستوى دول الاعتدال العربي). (8/2/2012)

ينطلق حزب الله في الدفاع عن سوريا وعن النظام من موقع المخاوف أيضاً من تجزئة سوريا. يتساءل السيد نصر الله: "من يريد دخول قوات الناتو أيعمل لمصلحة سوريا؟ وهل الذين يدعون إلى تعصب طائفي ومذهبي هم مع سوريا؟ إن هؤلاء يريدون سوريا كلبنان مجزأة وطائفية وإن من يحرّض في سوريا ويحرك النعرات الطائفية يريد تفتيتها خدمة لمشروع الشرق الأوسط الجديد. ولذا يجب بالنسبة إلى السيد نصر الله: «أن نقف مع سوريا كي لا تتنازل وكي تتمكن من تحقيق الإصلاحات.» (27/8/2012)

على المستوى الثالث

المستوى الثالث كان بعد أكثر من سنتين على الأزمة وعلى المواجهة بين المجموعات المسلحة وبين النظام. وتجلى هذا المستوى في تغيير استراتيجي في تعامل حزب الله مع ما يجري في سوريا. فقد انتقل الحزب إلى القتال المباشر خصوصاً في القصير. وكانت نتيجة هذا القتال بداية تغيير في موازين القوى العسكرية.

قبل أن يتحول حزب الله إلى هذا المستوى الميداني الحساس في التعامل مع الواقع السوري المعقد كانت قراءته لهذا الواقع قد تمحورت بعد أكثر من سنتين من تجربة الثورات العربية ومن الصراع المسلح، حول أربعة تهديدات إستراتيجية متشابكة ومتداخلة تتلخص في ما يسميه الحزب: سقوط سوريا، ومحاصرة الفتن المذهبية، ومواجهة المشهد التكفيري، ومصير المقاومة.

يقول السيد نصر الله بالنسبة إلى تدمير سوريا: «إذا أخذنا بعين الاعتبار ما حصل خلال عامين نصل إلى استنتاج قاطع: إن الهدف مما يجري في سوريا لم يعد فقط إخراج سوريا من محور المقاومة ومن معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي، وأيضاً لم يعد الهدف فقط اخذ السلطة بأي ثمن من النظام الحالي بل يمكن القول إن هدف كل الذين يقفون خلف الحرب في سوريا هو تدميرها كدولة وشعب ومجتمع وجيش ويريدون أيضاً تدمير سوريا لتشطب من المعادلة الإقليمية، ومن التأثير الإقليمي. ما يجري في سوريا يحمل الكثير من الأخطار والتحديات والأذى لسوريا وللقضية الفلسطينية، وينعكس على لبنان والمنطقة في ما تستنفر إسرائيل لتأخذ زمام المبادرة، وتجني الثمار على مرأى من الجميع». (1/5/2013)

إن ما يخشاه حزب الله من سقوط الرئيس الأسد هو النظام المقبل في سوريا. أي: إلى أي محور سينحاز هذا النظام؟ إن كل مستويات التحليل تؤكد أن أي نظام مقبل لن يكون مثل النظام الحالي في علاقته مع إيران، أو في التحاقه بمحور الممانعة. وقد أكد ذلك مبكراً رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون عندما أعلن أن بلاده بعد الأسد لن تكون لها العلاقات نفسها لا مع إيران ولا مع حزب الله ولا مع حماس ولن تبقي على الطريقة نفسها في التعامل مع إسرائيل. وهذا يعني خسارة مؤكدة للمقاومة. كما يشير الكثير من المعلومات التي تنشرها الصحف والتقارير الغربية إلى صلات قوية بين بعض رموز المعارضة السورية وبين الأجهزة السياسية والاستخبارية الأميركية ليس فقط لدعم هذه المعارضة في مواجهة النظام السوري الحالي، بل وللبحث في طبيعة تشكيل النظام السوري المقبل. ويشير "شارلي سكيلتون" في مقالته في الغارديان البريطانية إلى هذه العلاقة بين قادة المعارضة وبين الأجهزة الاستخبارية والسياسية الغربية: «في الواقع، إن عدداً من الشخصيات الأساسية في حركة المعارضة السورية هم من الموجودين في المنفى منذ مدة طويلة وممن يتلقون تمويلاً من الحكومة الأميركية لتقويض حكومة الأسد وذلك قبل وقت طويل من اندلاع الربيع العربي. ورغم أن سياسة الحكومة الأميركية لم تصرّح بعد بالإطاحة بالأسد بالقوة فإن هؤلاء الناطقين يؤيدون بشكل صاخب تدخلاً عسكرياً خارجياً في سوريا[8]. ليس ذلك فقط بل كانت الولايات المتحدة علانية هي القوة التي تشكل أو تعيد تشكيل "الهيئات السياسية" للمعارضة السورية. وها هي هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية السابقة تؤكد الدعوة إلى تشكيل "الائتلاف السوري المعارض" بدلاً من "المجلس الوطني". تقول كلينتون: «إن الولايات المتحدة تريد "مساعدة" المعارضة السورية لتوحيد صفوفها.. لم يعد من الممكن النظر إلى المجلس الوطني السوري على أنه الزعيم المرئي للمعارضة. "أما مجلة «فورين بوليسي» فكانت أكثر وضوحاً في الحديث عن طبيعة هذا التدخل الاميركي في تشكيل المعارضة السورية. إذ جاء في تقرير لها على موقعها الإلكتروني الخاص:"إن وزارة الخارجية الأميركية تلعب دوراً

8- جريدة الأخبار، 1/ 11/ 2102

نشطاً في تشكيل المجلس الجديد...“[9]. كما أكد وزير الخارجية جون كيري الدور الأميركي نفسه في التعامل مع المعارضة السورية بقوله:“مساعدتنا للمعارضة ضخمة“ (**الأخبار 18/ تموز 2013**)

رفض المواجهة بين السنّة والشيعة

يعبّر حزب الله عن رفضه أي مواجهة بين السنة والشيعة يعمل لها البعض. يقول السيد نصر الله: «هناك من يدفع لبنان بشكل متسارع جداً إلى اقتتال طائفي، وهناك من يعمل في الليل وفي النهار كيلا يريح البلد ويدفع الأمور باتجاه اقتتال طائفي ومذهبي وخصوصاً اقتتال يأخذ طابعاً سنياً - شيعياً. نحن مختلفون على الموقف من سوريا، لكن هذا ليس نزاعاً سنياً شيعياً، هناك جزء كبير من السنة في سوريا موقفهم مثل موقفنا. أيضاً هناك جزء كبير من السنة في لبنان موقفهم مثل موقفنا، يوجد جزء كبير من السنة في العالم العربي والعالم الإسلامي موقفهم مثل موقفنا. وهذا خلاف سياسي، لماذا تريدون تحويله إلى خلاف سني شيعي؟» (28/ 2/ 2012).

المشهد الجهادي / التكفيري

تُعدّ «القاعدة في العراق» المصدر الأساس لتصدير الجهاديين إلى سوريا. «لقد كسبنا خبرة بقتال الأميركيين وسنكسب المزيد منها في الثورة السورية»، يقول أحد مقاتلي «القاعدة» في الحويجة قرب كركوك العراقية لمراسل «ذي نيويورك تايمز» الأميركية. «أملنا هو إنشاء دولة سوريا- العراق الإسلامية ثم إعلان الحرب على إيران وإسرائيل وتحرير فلسطين» يضيف الجهادي.

الأمر «ليس مفاجئاً» وسوريا اليوم «هي مغناطيس جاذب لكل تلك المجموعات المتطرفة التي تحاول بناء قواعد لها في ظلّ الفوضى والأزمة المحلية». أضف إلى ذلك أن «الشحن الديني المذهبي بلغ ذروته، والسلاح مؤمّن كالمال». كما في الصومال والشيشان ومالي واليمن والعراق»، يعدّد المحللون نماذج عن أرضيات خصبة استغلها «الجهاديون» ليثبتوا وجودهم فيها و«يقلبوا نزاعاً محلياً لصالحهم.... وقد رووا لوكالة الأنباء الفرنسية «أنهم جاءوا من كل أرجاء العالم من الشيشان، وفرنسا، والسويد، والجزائر وغيرها“[10].

9- ”في شباط 2005 انهارت العلاقات الأميركية- السورية، واستدعى الرئيس بوش سفيره من دمشق. وهناك الكثير من مشاريع المعارضة يعود تاريخها إلى هذه الفترة. ”بدأت الأموال الأميركية للمعارضة السورية تتدفق بظل حكم الرئيس جورج دبليو بوش بعدما جمَّد علاقاته السياسية مع دمشق في العام 2005“، تقول الواشنطن بوست.

وفي أيلول 2005، تم تسليم بسمة قضماني منصب المدير التنفيذي لـ ” مبادرة الإصلاح العربية“ (ARI)– برنامج أبحاث استهلتها مجموعة اللوبي الأميركي القوية، أي ” مجلس العلاقات الخارجية CFR)).

إن ”مجلس العلاقات الخارجية“ (CFR) هو من نخبة مراكز أبحاث السياسة الخارجية الأميركية، وقد وُصفت ” مبادرة الإصلاح العربية“ على موقعه الإلكتروني على أنها ” مشروع CFR“. وبشكل أكثر تحديداً، لقد تم إطلاق ”مبادرة الإصلاح العربية“ (ARI) من قبل مجموعة داخل CFR تدعى ”مشروع أميركا/ الشرق الأوسط“– هيئة من كبار الدبلوماسيين، ضباط الاستخبارات والممولين، والهدف المعلن لها هو الشروع بـ ” تحليل سياسة“ إقليمية لـ ” منع الصراع وتعزيز الاستقرار“. ويواصل ” مشروع الشرق الأوسط“ العمل على هذه الأهداف بظل توجيه من لجنة دولية برئاسة الجنرال (المتقاعد) برنت سكوكروفت. وبالعودة إلى العام 2005، نكون قد حصلنا على جناح رفيع من المؤسسة الاستخبارية/ المصرفية التي اختارت قضماني لإدارة مشروع أبحاث الشرق الأوسط. وفي أيلول من ذاك العام، عينت قضماني مديراً متفرغاً للبرنامج. وفي وقت سابق من العام 2005، عينت CFR ”مركز الإصلاح الأوروبي “ (CER) ”للإشراف المالي“ على المشروع.

10- القدس العربي عن صحف عبرية 29/ 7/ 2012.

وقد كشفت صحيفة "الجمهور" اليمينة نقلاً عن "مصادر قبلية" عن عملية استقطاب واسعة ليمنيين من قبل المملكة السعودية بغرض تجنيدهم للقتال في سوريا إلى جانب المعارضة المسلحة .(**الأخبار 18/ تموز/ 2013**) و"الجهاديون" القادمون إلى سوريا، والذين يقاتلون على أرضها، لهم أجندة خاصة تختلف عن أجندة قوى المعارضة السياسية الأخرى. هؤلاء "الجهاديون» لا يريدون إسقاط الأسد لأنه غير ديمقراطي أو لأنهم يريدون الحريات في سوريا، بل يريدون إسقاط "نظامه الكافر" وتأسيس الإمارة الإسلامية وقتل كل مخالفيهم كما فعلوا ذلك ونشرته في ما بعد الكثير من مواقع التواصل الاجتماعي.

لذا يرى حزب الله أن "إعلان حركة طالبان الباكستانية إرسال مقاتلين إلى سوريا هو الفصل الجديد من تحوّل سوريا إلى مركز الجهادية العالمية بالمعنى الذي كانت عليه أفغانستان في الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم. وهي تسقط الآن للمرة الثالثة مع تحولّها الخطير جداً، أي تحوّل كل سوريا، إلى "جوهرة" تاج الإرهاب التكفيري... (**النهار 16 تموز / 2013**). هذا ما دفع السيد نصر الله إلى التأكيد: "أننا نحن مع كل سعي جاد لتحقيق حل سياسي وتسوية سياسية في سورية، ومنع سقوط سورية في يد أميركا وإسرائيل والتكفيريين» (10 /5 /2013)

مصير المقاومة

يقول السيد نصر الله: «إن الأميركيين والإسرائيليين يعملون على محاصرتنا في كل العالم وفي الإقليم. وهناك جهود أدت إلى وضع حزب الله على لائحة الإرهاب الأوروبية. وهناك قرارات أميركية لمنع أي نشاط أو حركة في أميركا اللاتينية. وهناك عمل في العالم العربي والإسلامي لشيطنة المقاومة في لبنان، وعلى الثأر من هذه المقاومة التي هزمت إسرائيل وأحرجت الحكام والأنظمة العربية، بل أحرجت الكثير من القوى التي تدعي المقاومة في هذه الأمة... اليوم بدأوا يناقشون في أميركا وإسرائيل ما هي تأثيرات الأحداث في سوريا على مستوى التسليح لدى حزب الله ولدى المقاومة في لبنان، يقومون بالتدقيق: هل ما زال هناك نقل للسلاح أو توقف؟ هذا المخزون بدأ يتراجع أم لم يبدأ بالتراجع. ما هو أفق هذا المخزون في المستقبل؟ يعني شغلهم الشاغل هو أن ننهي هذه الإمكانية للقوة في لبنان.. أن نحاصرها وأن نعزلها، وأن نحاربها، وأن ننهيها..» (4 /1 /2013)

تحصين لبنان والمقاومة مسؤولية الجميع

يعبّر السيد نصر الله في الوقت نفسه عن خيبة أمله من بعض جوانب الربيع العربي. ويقارن بين التوقعات من هذا الربيع وبين ما حصل بعده تجاه القضية الفلسطينية فيقول: «يجد العدو أن النظام الرسمي العربي اليوم أكثر استعداداً للتنازل عن الحقوق بعد الربيع العربي للأسف الشديد. خلال حراك الربيع العربي أو الصحوات الشعبية كان العدو في حالة انهيار، رعب، ارتباك شديد. وكان توقع الشعب الفلسطيني الذي علق آمالاً كبيرة على الربيع العربي وكذلك حركات المقاومة ومنها نحن (حزب الله) أن الربيع العربي سوف يؤسس لدول تجعل الموقف الرسمي العربي أقوى وأفعل. وأشد حضوراً، وأكثر تمسكاً بالحقوق، وأقل استعداداً للتنازل. ولكن للأسف الشديد مظهر ذلك العدد من وزراء الخارجية العرب يتوسطهم وزير خارجية الولايات المتحدة ومن بينهم وزراء في دول الربيع العربي ويتقدمون بتنازل خطير يعني القضية الفلسطينية والأراضي الفلسطينية، أليس هذا وألا ينبغي أن يكون محزناً للصديق ومفرحاً للعدو». (10 /5 /2013)

بالنسبة إلى السيد نصر الله، ثمة إمكانية استغلال هذه اللحظة للاستفراد بالمقاومة في لبنان، أو يمكن لأحد أن يخطئ التقدير ويعتبر أن المقاومة في لبنان هي الآن في لحظة ضعف أو في لحظة ارتباك، وبالتالي يظن أن الفرصة مؤاتية للقيام باعتداء.. ومن اعتداء إلى عدوان، إلى حرب... (17/ 2/ 2013)

دفعت هذه المخاوف الإستراتيجية حزب الله إلى الإعلان عن الانتقال إلى مرحلة جديدة في مقاربة الأزمة السورية، يعبّر عنها السيد نصر الله بقوله: ''نحن الآن أمام مرحلة جديدة بالكامل بدأت الآن. مرحلة جديدة اسمها تحصين المقاومة وحماية ظهرها وتحصين لبنان، وحماية ظهره وهذه مسؤولية الجميع...'' ما هي هذه المرحلة؟ وكيف يمكن أن تتحقق؟ يجيب السيد نصر الله تأكيداً لهذا الانتقال إلى المرحلة الجديدة وشرحاً له بالقول : «إن حزب الله لا يمكن أن يكون في جبهة توجد فيها أميركا وإسرائيل والتكفيريون. إن سوريا هي ظهر المقاومة وسندها. وإن المقاومة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء كسر ظهرها،لأن سقوطها يعني ضياع فلسطين. وحزب الله من خلال موقفه هذا يدافع عن لبنان وسورية وفلسطين... وإن محور المقاومة لن يسمح بإسقاط سوريا». ويعتبر السيد نصر الله أن: «سيطرة جماعات مسلحة على سورية أو على محافظات سورية محددة وخصوصاً تلك المحاذية للبنان هي خطر كبير على كل لبنان وعلى كل اللبنانيين.. وأن المقاومة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي ويكشف ظهرها ويكسر سندها وألا نكون أغبياء». «الغبي هو من يقف ويتفرج على الموت والمؤامرة تزحف إليه وهو يتفرج. والمسؤول هو من يتصرف بكامل المسؤولية... إذا سقطت سوريا في يد الأميركي والإسرائيلي والتكفيري وأدوات أميركا في المنطقة فستحاصر المقاومة وستدخل إسرائيل إلى لبنان لتفرض شروطها وتحيي أهدافها من جديد، وإذا سقطت سوريا ضاعت فلسطين وضاعت المقاومة في فلسطين وغزة والضفة الغربية والقدس الشريف وشعوب منطقتنا مقبلة على عصر قاس ومظلم.» (25/ 5/ 2013)

إنها مرحلة التدخل العلني والمباشر لحزب الله في القتال في سوريا (معركة القصير) التي سمحت للجيش السوري باستعادة المدينة من المجموعات المسلحة وأحدثت تغييراً استراتيجياً في موازين القوى ميدانياً ومعنوياً. وقد أدى هذا الإعلان عن المشاركة في القتال والنتائج التي ترتبت عليه إلى شن حملة شعواء سياسية وإعلامية ضخمة ضد حزب الله من مختلف الأوساط اللبنانية والإقليمية المؤيدة للمجموعات المسلحة والمعادية للنظام في سوريا، والمعادية أصلاً لحزب الله. وستتوج هذه الحملة بوضع الاتحاد الأوروبي ما سماه جناح حزب الله العسكري على لائحة الإرهاب في (23/ 7/ 2013)

بعد أكثر من ثلاث سنوات على الثورات العربية وجد حزب الله نفسه أمام تحد كبير وخطير. فما أن انقضت المرحلة الأولى من الثورات التي اعتبرها الحزب انتصاراً ''للمقاومة ولفلسطين'' حتى واجه الحزب المرحلة الثانية التي رآها تهديداً للمقاومة ولفلسطين من خلال التهديد بإسقاط النظام السوري. وانتهى حزب الله إلى خياره الاستراتيجي التالي:

- «المقاومة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي ويكسر ظهرها»
- «محور المقاومة لن يسمح بسقوط سوريا»
- «حزب الله لن يكون في جبهة يوجد فيها أميركا وإسرائيل والتكفيريون.»

حزب الله والتحولات العربية

* حسام مطر

مع سقوط نظام بن علي في تونس ولاحقاً نظام مبارك في مصر، وجد حزب الله في هذه التحولات فرصة تاريخية خاصة لما يشكله نظام مبارك بالنسبة لأمن «إسرائيل» والمشروع الأميركي. وكان تأييد حزب الله لهذه الثورات ينطلق من بعدها الشعبي الذي أسقط أنظمة استبدادية عميلة للغرب، مع الأمل أن هذه الشعوب ستقيم أنظمة جديدة داعمة لمشروعه في المقاومة أو غير معادية له على الأقل، لا سيما في ظل الروابط التاريخية مع القوى الثورية الأساسية ولا سيما الإسلامية والقومية منها.

لإستبيان موقف حزب الله من تلك التحولات في بدايتها، يمكن الرجوع إلى خطاب الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله في المهرجان الخطابي الذي أقامه الحزب تحت عنوان «الاحتفال التضامني مع الشعوب العربية»[5] وبالتحديد في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا. أعلن السيد نصر الله بوضوح موقف الحزب بقوله لهذه الشعوب « نحن معكم، ندعمكم، نؤيدكم... وحاضرون لنمدّ يد العون والمساعدة في كل ما قد تقتضيه مصلحتكم ومصلحتنا وقدراتنا وإمكاناتنا أن نكون إلى جانبكم». بداية ركز السيد على نفي أن تكون واشنطن هي المحركة لهذه الثورات لأنها قامت ضد أنظمة «منسجمة مع أميركا، أنظمة قدمت وتقدم خدمات للمشروع الأميركي، أنظمة لا تشكل أي تهديد للسياسة الأميركية»، لذا ليس منطقياً أن تزيلها واشنطن في ضوء معرفتها بالموقف السلبي والمعادي لها في الرأي العام العربي. أما لو أن تحركات كهذه وقعت في أنظمة معادية لواشنطن لكان من الممكن أن تكون واشنطن هي من تسببت بها.

ركز حزب الله في هذه المرحلة أيضاً على التحذير من الدور الأميركي الساعي للتأثير على لحظة التحول لا سيما في ظل ترداد واشنطن احترامها لمطالب الشعوب وحقوقها السياسية. وقد أوضح السيد نصر الله في خطابه أن واشنطن حاولت بداية منح بعض الوقت لحلفائها للتخلص من الثورة ثم عندما فشلوا تخلت عنهم، وبحسب السيد نصر الله هناك «خلفيات أخرى للتدخل الأميركي من أجل تحسين الصورة، من أجل إدارة الأزمة، من أجل ضمان مجيء بدائل مناسبة للمشروع الأميركي حيث تسقط الأنظمة التابعة أو طمعاً في حقول النفط». وكرر السيد موقفه القائل بأن على الشعوب العربية لتحكم على صدق الإدعاءات الأميركية أن تنظر إلى سياسة واشنطن تجاه القضية الفلسطينية حيث تنحاز واشنطن بالكامل "لإسرائيل" ومصالحها.

شكل اندلاع الأزمة في سوريا التحدي الأبرز لحزب الله في التحولات العربية، كون النظام السوري هو حليف استراتيجي للمقاومة فضلاً عن التماس الجغرافي، فسوريا هي مرتكز أساسي في محور المقاومة وتؤمّن عمقاً إستراتيجياً لها وهي طريق إمداد وداعم سياسي في المنطقة. لذلك سارع بعض المحللين الأميركيين منذ الأيام الأولى لاندلاع الأحداث للحديث عن الفرصة التاريخية للانقضاض على سوريا لإخراجها من محور المقاومة «ولإحداث تغيير في البلد الذي يتحالف بشكل مستمر ضد واشنطن».

كان موقف الحزب في البداية أن للمتظاهرين مطالب محقة يمكن النظر إليها من خلال الحوار والابتعاد عن العنف. وقد كشف الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله في وقت لاحق أن الحزب حاول القيام بوساطة بين الطرفين ولكن المعارضة رفضت ذلك بإصرارها على إسقاط النظام.

وبعد شهرين من بداية الأزمة أكد الحزب أن موقفه من أي تحرك شعبي يستند إلى شرطين، هما بحسب السيد نصر الله:

أولاً، موقف وموقع هذا النظام العربي من مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي ودوره في قضية الأمة المركزية فلسطين. ثانياً، عدم وجود أي أفق وأمل في الإصلاح على المستوى الداخلي. وعليه "وإنطلاقا من هاتين الحيثيتين نحن نتخذ موقفنا، نحن معاييرنا واضحة، ومكيالنا واضح، لا نكيل بمكيالين، وليست لنا معايير متفاوتة". ثم حدد السيد نصر الله بشكل خاص منطلقات موقف الحزب مما يجري في سوريا بالآتي: دعم سوريا للبنان والمقاومة والقضية الفلسطينية، وموقف سوريا من المشروع الأميركي ومن «إسرائيل»، انعكاس ما يجري في سوريا على لبنان، ومقررات اتفاق الطائف، والأهم أنه ما زالت هناك أغلبية شعبية واضحة داعمة للنظام. وبناء على هذه المنطلقات أكد السيد نصر الله على وجوب الحرص على سوريا نظاماً وشعباً وجيشاً، ودعا السوريين لإعطاء فرصة للقيادة للقيام بالإصلاحات عبر الحوار، وأن لا يتدخل اللبنانيون بالصراع إلا إيجاباً إن أمكن، ثم رفض العقوبات الغربية على سوريا.

استمر موقف حزب الله بعد مرور أكثر من سنة ونصف السنة على حاله، وحاول خلال هذه الفترة تحييد لبنان عن تداعيات الانفجار السوري، وعليه تفهّم الحزب مبدأ "النأي بالنفس" الذي أقرته حكومة ميقاتي التي كان جزءاً منها. واقتضى هذا المفهوم بأن لا يكون لبنان ممراً أو مقراً للسلاح والمقاتلين إلى سوريا، وأن لا يتخذ لبنان موقفاً إشكالياً في المحافل الدولية والإقليمية بشأن الأزمة السورية. ولكن رغم الالتزام الرسمي النسبي بهذا المبدأ استمرت القوى السياسة المعادية لسوريا (قوى 14 آذار وحركات سلفية) بتهريب السلاح والمقاتلين من لبنان إلى الداخل السوري طوال فترة الأزمة.

الخطاب الذي ألقاه السيد نصر الله في الثلاثين من نيسان/ أبريل 2013 مفصلاً أساسياً في موقف الحزب من الأزمة السورية إذ أعلن أنه «خلال عامين وما حصل فيهما من أحداث ومواقف دولية وأميركية وأوروبية وإسرائيلية وإقليمية ومعارضة سورية وغيرها، وصلنا إلى استنتاج قاطع هو أن الهدف مما يجري في سوريا لم يعد فقط إخراجها من محور المقاومة كما قلنا في البداية... بل الهدف وبشكل قاطع هو تدمير سوريا كدولة وشعب ومجتمع وجيش». وقال بشكل واضح « إن لسوريا في المنطقة والعالم أصدقاء حقيقيين لن يسمحوا لها أن تسقط بيد أميركا «وإسرائيل» أو الجماعات التكفيرية، وهذه معلومات وليس تكهنات». وكان سبق الخطاب لقاء مع مساعد وزير الخارجية الروسي السيد بوغدانوف في ظل تصاعد التنسيق والتعاون بشكل ملحوظ بين روسيا وحزب الله من باب الأزمة السورية بالتحديد.

وبمرور الوقت تدرّج موقف حزب الله تجاه الأزمة السورية بفعل تبلور صورة الصراع وماهيّة اللاعبين وأهدافهم، وهو ما دفع الحزب للتدخل تدريجياً في الأزمة السورية إلى أن أصبح الآن جزءاً أساسياً من المعادلة الميدانية. وكان الحزب يسعى بتدخله الميداني إلى هدف رئيسي وهو فرض ميزان قوى على الأرض لدفع المعارضة وداعميها نحو طاولة المفاوضات في مؤتمر جنيف2 والتوقف عن المراهنة على إمكانية إسقاط النظام بالقوة العسكرية.

خلاصة

إنطلق حزب الله في مواقفه تجاه التحولات العربية من ثوابت واضحة منسجمة مع طبيعته ومشروعه وهي: حق الشعوب في الحريات وضرورة الإصلاح السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والأولوية للحوار والوسائل السلمية، ورفض التدخل الخارجي، ودرء المخاطر التي يمكن أن تهدد مشروع المقاومة في المنطقة. فرغم كل التطورات التي تعصف بالمنطقة أكد حزب الله مراراً على أولوية الصراع مع «إسرائيل» ودعا الأنظمة العربية الجديدة إلى دعم خيار الشعوب في المقاومة لا سيما الشعب الفلسطيني وإعطاء هذه القضية أولوية في الخطاب والممارسة، على المستويين الشعبي والرسمي. كل ذلك لأن التبعية للمشروع الأميركي هي أصل المفاسد في أنظمة المنطقة، ولذا تعامل الحزب بناء على أن حماية مشروع المقاومة في ظل التحولات هي أولوية تخدم مصالح الشعوب المنتفضة، فلا حريات ولا كرامة ولا سيادة، ولا رفاه ولا كفاية اقتصادية ولا أمن واستقرار في ظل الهيمنة والاحتلال في الشرق الأوسط.

المصدر: Journal of Eurasian affaires, vol1,no 1, sep 2013

مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط

د. مصطفى اللبّاد

رئيس مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية - القاهرة.

تملك مصر نظرياً القدرة على تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط عبر التأثير في أنماط التحالفات بين القوى الأربع الكبرى فيه، بالرغم من الضائقة الاقتصادية التي تمر بها الآن. وفق ذلك المقتضى تصبح تطورات مصر الداخلية مسكونة بإمكانية التأثير على الديناميكيات الإقليمية. وقد لعبت مصر في تاريخ الشرق الأوسط الحديث دوراً إقليمياً منفرداً في الفترة الواقعة بين عامي 1955و1967، وذلك بالمعايير العلمية لتعريف أدوار القوى الإقليمية. لكن منذ أفول الدور المصري في أعقاب عدوان العام 1967 لم تستطع أية دولة في الشرق الأوسط الوصول إلى مكانة القوة الإقليمية، بسبب عدم انطباق المؤهلات اللازمة للقيام بهذا الدور، على العكس من مناطق جغرافية أخرى من العالم. ولأن المنطقة تعرف أربع قوى إسلامية كبرى تتوافر فيها بعض المؤهلات وتفتقر إلى أخرى يظل التنافس على القيادة الإقليمية في الشرق الأوسط محسوماً بين هذه الدول الأربع وهي: إيران وتركيا والسعودية ومصر. وبالتالي فالأقرب إلى التحقق موضوعياً وعملياً أن يظهر تحالف ضمن هذا «المربّع الإسلامي»– كما تطلق هذه الورقة على الدول الأربع–، للعب دور الرافعة الإقليمية الجديدة في المنطقة. بذلك نستثني دولة الاحتلال الإسرائيلي لأنها دولة احتلال أجنبي في المنطقة، ولأنها تفتقد الى شروط جوهرية هي: أولاً المقبولية الشعبية لقيادة البلد المعني من شعوب المنطقة، ثانياً العلاقات التاريخية التي تجمع ذلك البلد بشعوب وثقافات المنطقة، ثالثاً الكتلة السكانية الوازنة في الإقليم. وبالتالي فمهما امتلكت دولة الاحتلال الإسرائيلي من سلاح نووي ورغبة في العدوان واختلال في موازين القوى العسكرية لصالحها مع دول الطوق، لا تستطيع –الدولة الصهيونية– بالرغم من ترسانتها العسكرية لعب دور إقليمي قائد في المنطقة. لذلك تبقى المنافسة على القيادة الإقليمية محصورة بدول "المربّع الإسلامي" التي تملك كل منها بعض المحفزات للعب دور القوة الإقليمية القائدة وتفتقر إلى أخرى.

تركز هذه الورقة على علاقات مصر الإقليمية مع كل من السعودية وتركيا وإيران للخروج بتوقعات حول مضمون وطبيعة هذه العلاقات الثنائية في الفترة المقبلة، وبالتالي المساهمة في تقدير خريطة التحالفات والتوازنات الراهنة في الشرق الأوسط. تبدأ الورقة باستعراض العلاقات المصرية مع كل دولة من الدول الثلاث

السعودية فتركيا ثم إيران، بتسلسل تاريخي يمر بحكم الرئيس المخلوع حسني مبارك (1981–2011)، ثم حكم المجلس العسكري الأعلى (2011–2012)، ومن ثم حكم جماعة "الإخوان المسلمين" والرئيس المعزول محمد مرسي (2012–2013)، وانتهاء بمستقبل كل من هذه العلاقات الثنائية على المدى القصير في ضوء الخبرة التاريخية وموازين القوى الراهنة في مصر.

١ـ العلاقات المصرية - السعودية: لمحة تاريخية

تفرض الجغرافيا السياسية توازناً بين السعودية ومصر الدولة العربية الأكثر سكاناً وتأثيراً، والتي لا يفصلها عن السعودية سوى البحر الأحمر. وتملك السعودية مع مصر ذاكرة مريرة تعود إلى حكم محمد علي باشا (1805–1820)، الذي قضى على الدولة السعودية الأولى قبل مئتي عام تقريباً. وجرت مياه كثيرة في نهر النيل منذ زيارة الاقتصادي المصري الكبير طلعت باشا حرب إلى السعودية عام ١٩٣٣، والتي دشن خلالها عدداً من المشاريع الاقتصادية المصرية مثل إنشاء فرع لبنك مصر في السعودية، وافتتاح خط طيران تجاري بين جدّة والقاهرة، كما نفذت مصر وقتها عدداً من المشروعات العمرانية في السعودية. وقدّمت مصر خلال تلك الفترة وما تلاها إلى السعودية مساعدات اقتصادية وتنموية. وتصادم البلدان– كما هو معروف– في الخمسينيات والستينيات وتواجها في حروب بالوكالة إبّان حكم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، الذي وضع السعودية، بمشروعه القومي وسياساته الشعبية، أمام أصعب التحديات في تاريخها. ومع تقلّب الأيام والفورة النفطية في سبعينيات القرن الماضي (خلال وبعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973)، انقلبت المعادلة تماماً. خرجت السعودية ودول الخليج رابحة سياسياً من التحولات الدولية والإقليمية التي تلت الحرب، إذ أمالت الموارد المالية، المتحققة للرياض من ارتفاع أسعار النفط، ميزان القوى العربي والإقليمي لمصلحتها. وفي الوقت نفسه خرجت مصر منهكة من حروبها مع إسرائيل تعاني من ضائقة اقتصادية. ومع التحولات السياسية الكبرى لمصر في عهد الرئيس الراحل أنور السادات أصبحت ورقة «المساعدات المالية» السعودية ورقة هامة بيد الرياض في إدارة علاقاتها مع مصر.

العلاقات المصرية – السعودية في عصر مبارك

تفاقم هذا الوضع في عصر الرئيس المخلوع حسني مبارك، الذي كان أول حاكم مصري يسلم للسعودية بزعامة العالم العربي. وتمثل حجر زاوية السياسة السعودية في عصر مبارك في منع مصر، منافسها التقليدي على الزعامة العربية، من امتلاكها هامش مناورة خاصاً بها، بحيث لا تتمكن من تغيير التوازنات الإقليمية الراهنة، ومن ثم مقايضة هذا الهامش بما يسمّى «المساعدات المالية السعودية». واستمر مبارك في مقايضة الدور الإقليمي بالعطايا السعودية، لأنها على المدى القصير ستخفف العجز في الموازنات المصرية بسبب عوامل كثيرة يتقدمها الفساد وعدم الكفاءة وغياب الاستثمارات. هكذا انخرطت مصر مبارك في "محور الاعتدال" الذي قادته السعودية، في مقابل "محور الممانعة" الذي قادته إيران. وشكلت العلاقات الإستراتيجية مع واشنطن، والمتميزة مع الرياض، والتعاونية مع "إسرائيل"، مثلث السياسة الإقليمية في عصر مبارك.

العلاقات المصرية – السعودية في ظل المجلس العسكري

استمرت سياسة توظيف «المساعدات المالية السعودية» للتأثير على القرار السياسي المصري بعد 25 يناير/ كانون الثاني 2011، وإدارة المجلس العسكري للبلاد بعد

الإطاحة بمبارك، عبر وعود بمساعدات تبلغ أربعة مليارات دولار لم يصل منها إلى مصر إلا حوالي نصف مليار دولار فقط، مقابل ستة تريليونات دولار (ستة آلاف مليار) تستثمرها السعودية في الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً.أي أن مصر حصلت في عام 2011 من السعودية على مساعدات مالية تمثل واحد من إثنى عشر ألفاً من مجموع الاستثمارات السعودية في الخارج.

يبلغ حجم العمالة المصرية في السعودية حوالي مليون شخص، وفي المقابل يعيش في مصر 400 ألف سعودي وتعد السعودية أكبر شريك عربي تجاري لمصر، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٠ حوالي ملياري ونصف مليار دولار، ولكن مع عجز في الميزان لصالح السعودية ناهز المليار دولار. كما تأتي السعودية كثاني أكبر مستثمر في مصر حيث يقدر حجم استثماراتها بعدة مليارات من الدولارات، إلا أن أغلب هذه الاستثمارات يتم في الأنشطة الخدمية والتجارية، التي لا تطور هيكلية الاقتصاد المصري بقدر ما تعيده على السعودية من فوائد مالية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك يمول الرأسمال المصري- وفق أرقام هيئة الاستثمار السعودية- أكثر من ألف مشروع في السعودية، بإجمالي تمويل قدره ثلاثة أرباع مليار دولار (750 مليون دولار). ويبلغ الإنفاق السعودي في السياحة المصرية نصف مليار دولار سنوياً، ولكن في مقابل مبالغ أكبر يدفعها المصريون سنوياً إلى السعودية لقاء زيارتهم إلى الأماكن الإسلامية المقدسة في مكة والمدينة المنورة في مواسم الحج والعمرة[1]. وتعاني العلاقات المصرية- السعودية من عطب أساسي مفاده أن التلويح بما يسمى «المساعدات المالية السعودية» لانتزاع انصياع مصر إلى كامل الشروط والرغبات السعودية أصبح المعلم الأساسي لهذه العلاقات في العقود الثلاثة الماضية. من ناحية أخرى تدفع الإمكانات الاقتصادية لكلا الطرفين المصري والسعودي إلى الدخول نظرياً في علاقة تكاملية، بحيث تتضافر الفوائض المالية السعودية مع الأيدي العاملة المصرية والموقع الجغرافي المتميز لخلق فوائد متبادلة للطرفين، وهو ما لم يحدث بالقدر الكافي حتى الآن. فلا مبارك كان قادراً على إحداث تنمية اقتصادية في مصر، ولا السعودية كانت راغبة في ذلك للأسباب التي شرحناها. والدليل على ذلك أن الاستثمارات السعودية في مصر مثلت أقل من كسور ضئيلة (أقل من واحد بالعشرة آلاف) من مجمل استثماراتها في العالم. وفي النهاية لم يتمكن المجلس العسكري أثناء توليه إدارة مصر خلال عامي 2011 و2012 من تغيير الديناميكيات في علاقات مصر مع السعودية، وظلت قدرته محدودة على اجتراح واقع مغاير يترجم موازين القوى العربية والإقليمية بعد 25 يناير/ كانون الثاني 2011 خصوصاً، و«الربيع العربي» عموماً.

المساعدات المالية السعودية معلم أساسي للعلاقة مع مصر

العلاقات المصرية-السعودية في مرحلة "الإخوان المسلمين"

احتفظت جماعة «الإخوان المسلمين» بعلاقات تاريخية وثيقة مع السعودية، وتصاعدت هذه العلاقات في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر الذي مثل خصماً

1- http://www.mfa.gov.eg/Arabic/EgyptianForeignPolicy/EgyptianArabRelation/BilateralRelations/SaudiaArabia/Pages/EconomicRelations.aspx

وكذلك: سعودكابلي،»العلاقات السعودية- المصرية في ميزان التحولات الإقليمية «،مجلة «شرق نامه»،العدد الرابع عشر، ربيع 2012

سياسياً للطرفين. ومع ذلك تراجعت هذه العلاقات في العقود الثلاثة التي حكمها حسني مبارك، وذلك لتوافر مجموعة من الأسباب. أولها الموقف غير الحاسم للجماعة فيما يخص الحرب العراقية-الإيرانية، في حين أيدت السعودية العراق بوضوح. ثانيها الموقف ذاته من قضية احتلال الكويت، وثالثها العلاقات الممتازة التي جمعت حسني مبارك بالسعودية؛ ورابعها طموحات جماعة «الإخوان المسلمين» المتزايدة وأحلام الخلافة الإسلامية، التي أثارت مخاوف السعودية التي ترى نفسها زعيمة للعالم الإسلامي. ومع انتخاب الدكتور محمد مرسي رئيساً للجمهورية كانت السعودية أول دولة يزورها بعد استلام السلطة لتخفيف التوتر معها[2]. كما زار محمد سعد الكتاتني رئيس البرلمان السعودية أيضاً[3] للاعتذار عن التظاهرات أمام السفارة السعودية بالقاهرة، ولكن التوتر بين العاصمتين بقي على حاله.

قدّمت مصر هدية للسعودية في الاصطفاف الإقليمي لم تدفع ثمنها.

كانت عودة مصر إلى المعادلات الإقليمية ستعني اكتسابها رصيداً كبيراً في العالم العربي، بما تملكه من مقدرات، وبالرصيد التاريخي الذي راكمته في عقود خلت، ما يفقد السعودية موقع القيادة الذي تولته خلال العقود الثلاثة الماضية بموافقة ومبايعة مباركية واضحة. وفي حال تبني القاهرة الجديدة لفكرة «تصدير ثورتها» إلى العالم العربي، عبر ظهور خطاب سياسي مصري يدعو إلى التغيير، لن تكون السعودية في منأى من انتقال «الربيع العربي» إليها. وقد وضع الدكتور محمد مرسي، خلال زيارته إلى السعودية، مصر في موقع «الحامي للمسلمين السنة»، في حين نصب السعودية «راعياً» لهم، «مع ما للحماية والرعاية من نسب وأصهار»، حسبما قال. صحيح أن البلاغة اللفظية طغت على مفردات الرئيس المصري طيلة السنة التي حكمها إلا أن المفردات لها أهمية فائقة في السياسة الخارجية. فوضع مرسي مصر مجدداً في الاصطفاف المذهبي الذي تفضله السعودية، مقدماً بذلك هدية كبرى لم تدفع السعودية ثمناً سياسياً أو اقتصادياً لها. إن وضع الأمور في هذا السياق المذهبي الصرف، من شأنه أن يؤدي إلى أن تتصارع مصر مع تركيا على المركز الثالث في «المعسكر السني»، بعد السعودية وباكستان. والخيار الآخر هو إمكانية توجه مصر نحو مشروع وسطي، وأداء أدوار إقليمية متدرجة في حالتها الراهنة؛ عبر قيادة عملية الحوار السني-الشيعي، ما يؤدي إلى نتيجة مختلفة تماماً. ستضع هذه العملية– إن حدثت- مصر في الصف الإقليمي الأول مباشرة، وتكسبها قوة، ولن تكلفها أثماناً باهظة لقاء ذلك. هنا بالتحديد مكمن الخلل في الأداء المصري في عهد "الإخوان المسلمين"، إذ زار مرسي السعودية في ظرف دقيق وحساس مصرياً وعربياً زيارة طمأنة ليس من المهم كثيراً الاستغراق في مناقشة مبرراتها. وشد مرسي الرحال إلى السعودية وهو رئيس منتخب لأكبر دولة عربية في ظروف سعودية معقدة بعد وفاة ولي العهد الأمير سلطان، والأمير نايف، وقلق العائلة الحاكمة بشأن الخلافة وميكانيزمات انتقالها بين أكبر الأعضاء سناً، وهو ما أعطاه وقتذاك مزية سياسية فريدة. ولكن مرسي أضاع- بتصريحاته حول هوية مصر المذهبية- الفرصة على بلاده لتوسيع هامش المناورة الإقليمية، فاقترف بذلك خطأ استراتيجياً فادحاً يتجاوز بكثير الجدل حول توقيت الزيارة ورمزيتها وملابساتها.

2- تمت الزيارة في 11/ 7/ 2012.

3- تمت الزيارة في 3/ 5/ 2012.

مستقبل العلاقات المصرية - السعودية على المدى القصير

تأتي السعودية في مقدم الرابحين من سقوط جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر، بعد أن كانت في مقدم الخاسرين بالمرحلة الأولى من «الربيع العربي». وقد ساهمت السعودية– وما زالت– مع دول الخليج العربية في إسناد الميزانية المصرية وسد العجز في جوانب حاسمة منها بقروض وهبات وودائع لطفت كثيراً من حالة التدهور الاقتصادي التي عرفتها مصر في الفترة الأخيرة. ويكفي لتبيان المكاسب السعودية من سقوط "الإخوان المسلمين" فقط أن نعرف الخسائر التركية الشديدة والإيرانية النسبية ولم تعد السعودية تخشى ضغطاً معنوياً عليها من حكومة مصرية ثورية، ولا تحالفاً ممكن نظرياً مع إيران لتطويقها، أو تحالف فعلي مع تركيا وقطر–كما فعلت جماعة "الإخوان المسلمين"– يقلص هامش المناورة الإقليمي للسعودية إلى حده الأدنى. كما تأمل السعودية عبر تحالفاتها الأيديولوجية في المنطقة– السلفيين– أن تواصل حملتها الضارية لحصار خصومها الإخوان، لا سيما بعد تصنيفهم "جماعة إرهابية" في السعودية. وبعد سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر بحجة دعمها للجماعة ربما تعمد الرياض إلى توسيع عضوية "مجلس التعاون الخليجي" ليضم دولاً أخرى، وبالتالي تصليب الرؤى السعودية بشكل مؤسسي. ومن الواضح من الآن أن القاهرة ستكون في مقدم المرشحين لعضوية التجمع الإقليمي الجديد الذي ترعاه السعودية. على أن الاقتصاد هو المعضلة الرئيسية بعد ثلاث سنوات من خلع مبارك. فهل سيجبر الاقتصاد و"المساعدات المالية" السعودية القاهرة على التضحية بهدف تنويع علاقاتها الإقليمية وتوسيع هامش مناورتها أم تستطيع التوفيق بين الاثنين؟ الإجابة برسم المدى المنظور.

العلاقات المصرية-التركية:

لمحة تاريخية

استقرت العلاقات بين القاهرة وأنقره في مستويات اعتيادية في أغلب فترات التاريخ الحديث، إلا أنها لم تصعد أبداً إلى مستوى «التحالف الاستراتيجي» منذ قيام الجمهورية التركية على أنقاض الدولة العثمانية عام 1923 وحتى "الربيع العربي". صار التباين في الرؤى والمواقف علامة على علاقات البلدين لعقدين من الزمان، مع توجه تركيا نحو الغرب، والتغيير السياسي في مصر بعد 1952. من ناحيتها انضوت تركيا، في سياق موقعها الجغرافي المركزي وتحالفها مع المعسكر الغربي، في «حلف بغداد» الذي أراد ترتيب الشرق الأوسط وفق المصالح الغربية في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي. وتكرّس التباين مع انضواء تركيا في التحالف الغربي، واقتراب مصر المتزايد من الاتحاد السوفياتي السابق وتحالفاته وزاد العلاقات المصرية– التركية ابتعاداً أن القاهرة تبنت وقتذاك الأفكار القومية العربية، التي خاصمت تركيا على خلفيات سياسية وتاريخية سابقة. وعاد التوتر في العلاقات المصرية– التركية ليشهد تحولاً نوعياً بعدما اعتبرته دمشق ارتفاعاً في وتيرة التحركات العسكرية التركية على حدودها منذ نهاية العام 1957، حيث ارتفع طردياً التوتر الإقليمي في المنطقة. حينذاك اتجهت النخبة العسكرية السورية بغالبيتها الساحقة إلى القاهرة طلباً للوحدة بين مصر وسوريا، التي تحققت بالفعل في فبراير/ شباط 1958. وازنت الوحدة المصرية– السورية الثقل التركي على الحدود التركية– السورية، ولكنها دفعت بالتنسيق بين أنقره وتل أبيب إلى مستوى عال من العلاقات لم يبلغه من قبل. ومع احتدام الحرب الباردة تبلور اصطفاف إقليمي– دولي في الشرق الأوسط بين الدول العربية الراديكالية، مصر وسورية والعراق، التي احتفظت بعلاقات مميزة مع الاتحاد السوفياتي السابق،

في مقابل اصطفاف إقليمي- دولي ضم تركيا وشاه إيران وإسرائيل والدول العربية المعتدلة بغطاء أميركي واضح. باختصار تواجهت القاهرة وأنقره تاريخياً على خلفية ثلاثة أسباب: التباين في التحالفات الدولية، والاختلاف الأيديولوجي الكبير، وتحالف أنقره مع تل أبيب. شكلت هذه الأسباب الثلاثة أعمدة البناء الصراعي بين مصر وتركيا، واستمر هذا البناء شاخصاً طيلة عقدين من الزمان (الخمسينيات والستينيات). واستمرت تركيا، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، في توجهها الأساسي نحو الغرب، حيث نظرت إلى الشرق الأوسط كمصدر للاضطرابات وسوق لتصريف المنتجات، دون رغبة في لعب أدوار في المنطقة.

توجت «معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية» 1979 استدارة القاهرة في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق، وصولاً إلى تدشين تحالف جديد بين مصر والولايات المتحدة الأميركية. هنا اختفت موضوعياً التصادمات في التحالفات الدولية للطرفين المصري والتركي، وأصبح هناك قاعدة لعلاقات جديدة بينهما. كما أن التغير في السياسة المصرية حيال «إسرائيل» كان مواتياً للمصالح التركية، التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع «إسرائيل» وتخشى من استمرار تصنيفها «خصماً» في المنطقة. وفتح سقوط المعسكر الشرقي، الذي قاده الاتحاد السوفياتي السابق في بداية التسعينيات من القرن الماضي،آفاقاً جديدة للأطراف الإقليمية المتحالفة مع واشنطن في لعب أدوار جديدة. عندئذ شهدت علاقة الطرفين عنصرين للتقارب بينهما: السقف الدولي المشترك (الولايات المتحدة الأميركية والغرب) والعلاقات مع «إسرائيل». ولكن العلاقات بينهما راوحت مكانها مع ذلك لغياب عنصرين هامين لتطوير العلاقات إلى مستوى متميز: غياب الرؤية المشتركة لكلا الطرفين لمستقبل الشرق الأوسط، وافتقاد الطرفين لوجود «أخطار مشتركة» عليهما.

الوحدة العربية بين مصر وسوريا وازنت الثقل التركي على الحدود السورية التركية.

العلاقات المصرية-التركية في عصر مبارك

استمرت وتيرة العلاقات المصرية-التركية تحت أسقف منخفضة طيلة فترة الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن الموقف تغير ابتداء من النصف الثاني من التسعينيات. كان أربكان قد صك فكرة الدول «الثماني الإسلامية الكبرى» التي تضم كل من: تركيا وإندونيسا، وماليزيا، وباكستان، وبنغلادش، وإيران، ومصر ونيجيريا بغرض ترسيخ وضع تركيا المؤسسي داخل العالم الإسلامي. وبسبب تدني رغبة وقدرة نظام مبارك على لعب أدوار إقليمية، وانحسار نشاطه الإقليمي في «التوسط» بين إسرائيل والفلسطينيين، وتحفّظ مبارك من التوجهات الإسلامية لرئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان، فقد أغلقت بإحكام نافذة الفرصة لرفع مستوى العلاقات المصرية- التركية.

توسطت مصر في نهاية التسعينيات من القرن الماضي في النزاع الناشب آنذاك بين تركيا وسورية حول إيواء دمشق لزعيم حزب «العمال الكردستاني»، عبد الله أوجلان، ونجحت في نزع فتيل الأزمة عبر إقناع دمشق بالتخلي عن إيوائه. كانت القاهرة تملك وقتذاك ما تبقى من علاقات عربية مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، وكانت تركيا في عصر سليمان ديميريل ما زالت بعيدة نسبياً عن المنطقة وتوازناتها. ومع بداية الألفية الجديدة كانت المنطقة تشهد تغييراً تركياً داخلياً ذي مغزى (وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى السلطة 2002)، وآخر إقليمياً عميق الدلالة (احتلال العراق 2003). نظرت القاهرة بعين الريبة إلى حزب «العدالة والتنمية» وتحفظت على مرجعيته الإسلامية، وكان واضحاً أن عنصراً ثالثاً أضيف إلى عوامل كبح العلاقات المصرية- التركية، وهو

التباين في المرجعيات والقيم المؤسسة لكلا الطرفين. وإذ تغيرت البيئة الإقليمية مع احتلال العراق، حيث خرجت تركيا ومصر خاسرتين جراء ذلك الاحتلال، إلا أن الطرفين فشلا في تعديل تلك النتيجة في السنوات القليلة التي أعقبته. ومع تبدل متزايد في الموازين وصعود النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة بعد حرب لبنان عام 2006، وانفتاح سوريا على تركيا، وتحسن العلاقات التركية- الإيرانية، لم تعد تركيا محاطة بدول معادية مثلما كانت في السابق، وتحولت الدول المجاورة لتركيا، إيران والعراق وسورية، من «تهديد محتمل» إلى «فرصة محتملة». وفي الوقت الذي كانت فيه تركيا تدشن سياسة «صفر مشاكل» مع الجيران وتتوسط بنجاح بين دول المنطقة، كانت مصر محكومة عملياً بسياسة «صفر أدوار». وفق هذا المقتضى وافقت القاهرة على إقامة «حوار استراتيجي» مع أنقره عام 2007، إلا أن الموضوع بقي شكلياً ولم يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية، تلك التي بقيت محكومة باشتراكهما في سقف دولي واحد وعلاقات مع إسرائيل، في ظل أدوار تركية صاعدة وتراجع مصري متزايد عن الإقليم.

ومثل العدوان الإسرائيلي على غزة 2008/2009 نقطة فارقة في العلاقات المصرية-التركية، فقد جاء العدوان في وقت ظهرت فيه تركيا مدافعة عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، الذي حاصرته القاهرة بالإشتراك مع تل أبيب. وأتاح الموقف التركي ظهوراً شعبياً غير مسبوق لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، في مقابل انكشاف موقف حسني مبارك من مشاركته في الحصار المفروض على غزة. وفاقم هذا الأمر من التوتر الذي أخذت القاهرة تبديه حيال أنقرة، وعزز الريبة التي شعر بها الرئيس المخلوع من زيادة الانخراط التركي في شؤون المنطقة.

لم يكن مستغرباً إذن أن تحبط كل من القاهرة والرياض «مبادرة الجوار العربي»، التي أطلقها الأمين العام السابق للجامعة العربية، عمرو موسى، حيال كل من تركيا وإيران. كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان حاضراً للقمة العربية في سرت- ليبيا في مارس/آذار 2010، ووافق فوراً على مبادرة الجامعة العربية، إلا أن قبوله لم يلق حتى استحساناً شكلياً، فخسر العرب الحوار قبل أن يبدأ. وكان أن انتقدت وسائل الإعلام المصرية المبادرة رافعة، على السطح، شعار عدم الانفتاح على إيران، في حين رفضت القاهرة في العمق الانفتاح على تركيا أيضاً. وتفاقم الأمر مع الصعود المدوي لأردوغان في الشارع العربي بعد حادثة «أسطول الحرية» مايو/أيار 2010، ساعتها ظهر بوضوح أن تركيا الناشطة إقليمياً والرابحة لتعاطف شرائح واسعة من الشارع العربي قد أصبحت خصماً لدوداً لمبارك، وأن تدهوراً مقيماً قد حل على العلاقات المصرية- التركية بشكل جعل الهوة التي فصلت مواقف الطرفين عصية على التجسير.

العلاقات المصرية - التركية في مرحلة المجلس العسكري

كانت تركيا من أوائل الدول الداعمة بوضوح للانتفاضة الشعبية في مصر، وتمثل ذلك بوضوح في الخطاب العلني الشهير لرئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، مخاطباً الرئيس المخلوع مبارك ومطالباً إياه بالتنحي. كان الرئيس التركي، عبد الله غول، أول رئيس دولة أجنبية يزور مصر بعد سقوط مبارك. وبالرغم من الزيارات المتكررة لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو، والزيارة الهامة لأردوغان عام 2011، فقد ظلت العلاقات المصرية- التركية تراوح مكانها. وفي خريف 2011 تتوج الانفتاح التركي على القاهرة بإعلان وزير الخارجية التركي رغبة بلاده في إقامة تحالف استراتيجي بين مصر وتركيا في صعود واضح لسقف التوقعات التركي من العلاقات مع مصر.

وبالرغم من التحسن المطّرد في صورة تركيا، وموقفها الداعم للانتفاضة الشعبية المصرية، وتكرار زيارات المسؤولين الأتراك على أعلى مستوى إلى مصر، ووضوح الأغراض التركية من قيام تحالف استراتيجي مع مصر، لم ترد الأخيرة، سلباً أو إيجاباً، بسبب المرحلة الانتقالية التي تعيشها مصر وعدم تبلور تصور واضح للسياسة الإقليمية المصرية حتى الآن. وكان الأسلم للمجلس العسكري تحجيم مستوى العلاقات مع أنقره، نظراً للتوجس التاريخي من منافسة تركيا لمصر على الأدوار من ناحية، وللطابع الأيديولوجي الإسلامي لحزب العدالة والتنمية التركي من ناحية أخرى.

العلاقات المصرية-التركية في ظل حكم «الإخوان المسلمين»

كان واضحاً منذ اندلاع "الربيع العربي" أن جماعة "الإخوان المسلمين" هي الخيار المفضل لتركيا في مصر وكامل المنطقة العربية، ومع فوز الجماعة وأحزابها في مصر وتونس بكتل معتبرة في البرلمان فقد وضعت العلاقات مع تركيا على سكة نوعية جديدة. وفاقم من التفاؤل التركي بأدوار أكبر في المنطقة ذلك السياق الإقليمي الناشئ وقتذاك عقب نجاح حزب «النهضة» في تونس، وحزب «العدالة والتنمية» في المغرب بالانتخابات البرلمانية، بالتوازي مع الحضور الواضح للإسلاميين في المشهد الليبي، معطوفاً على المراهنة على جماعة «الإخوان المسلمين» في أروقة القرار في سورية بعد تغيير النظام. وزاد من تفاؤل الجماعة في مصر أن هناك أسباباً جيدة للتفاؤل في ضوء التشابهات بين البلدين، ومصالحهما المشتركة وعلى خلفية التقارب الأيديولوجي- نسبياً- بين حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا وجماعة «الإخوان المسلمين». هنا تتعامل المصالح الوطنية والتوازنات الإقليمية، باعتبارها منتجاً ديناميكياً، مع أسباب القوة ووسائل إدارتها؛ بما يحقق المصالح الوطنية بالتعاون مع بعض الأطراف الإقليمية وفي مواجهة أطراف إقليمية أخرى. وإذ لا ينطلق هذا المنتج الديناميكي من فرضيات وأحكام مسبقة، على النحو الذي تقوم به الأيديولوجيا، إلا أن الأخيرة تؤدي مع ذلك دوراً مساعداً على التقارب والتعاون. كانت دوافع القاهرة من التقارب مع تركيا واضحة ومتنوعة، إذ إن التعاون مع تركيا يمكنه تجسير الفجوة بين الطموح السياسي والواقع الاقتصادي، وذلك لأن تركيا تملك -نظرياً- القدرة على تحديث فروع بعينها في الاقتصاد المصري. كما يمكن لتركيا أن تسهل لمصر العودة إلى توازنات الإقليم عبر خريطة تحالفات جديدة بين مصر وتركيا لرسم النظام الإقليمي الجديد. وزاد من جاذبية التعاون مع تركيا من المنظور الإخواني توافر معادلة العائد/ الثمن فيها، حيث لا يتطلب التعاون والتنسيق مع تركيا ثمناً خارجياً باهظاً، بسبب كونه ضمن النظام الدولي وتوازناته. هكذا تم توقيع اتفاق توأمة بين حزب «العدالة والتنمية» التركي وحزب «الحرية والعدالة» الإخواني في مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2011، أي قبل الانتخابات البرلمانية المصرية التي فاز بها الإسلاميون. وكانت زيارة أردوغان إلى مصر في أيلول 2011 دالة على حجم التنسيق الإخواني- التركي، إذ كان على رأس مستقبلي أردوغان وفد من جماعة «الإخوان المسلمين» شكله المرشد شخصياً في انفراد من حزب سياسي بالتنظيم. ولأن الزيارة كانت في المرحلة الانتقالية، أي قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فقد كان «الإخوان المسلمون» مجرد تيار سياسي من ضمن تيارات، وليسوا أغلبية بأية حال، ولم يكن لهم وزير واحد في التشكيلة الوزارية المصرية حينذاك. وبالتوازي مع استقبال المطار وحشد الشباب الإخواني فقد انتشرت صور ضخمة لرئيس الوزراء التركي على أعمدة الإنارة ولافتات الإعلانات الضخمة في شوارع وجسور القاهرة، بتنسيق وتدبير من «الإخوان المسلمين». وقامت

شركة تركية مقربة من حزب «العدالة والتنمية» التركي بمساعدة حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية لجماعة «الإخوان المسلمين» في الانتخابات البرلمانية، وذلك عبر تقديم الاستشارات والخبرات الإعلامية، وعاد الأمر ذاته ليتكرر مع المرشح الإخواني وقتها محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية.

ولكن مع انتصار التيار الإسلامي في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أعقبت «الربيع العربي» في مصر، وما شهدته من بروز التيار السلفي، فقد أخذ التيار الإسلامي يروّج لصورة مغايرة، ليست إيجابية بالضرورة، للنموذج السياسي الذي تقدمه تركيا. وفي حين رأى رموز من «الإخوان المسلمين» في مصر مثلاً أن التجربة التركية مفيدة في الجانب الاقتصادي أو في جانب السياسة الخارجية، إلا أن هذه التجربة في السياسة الداخلية لا تتفق مع «موازين القوى» القائمة في البلاد العربية. بمعنى آخر، رأى بعض رموز التيار الإسلامي في مصر أن حزب «العدالة والتنمية» التركي قدم تنازلات كثيرة بقبوله لدستور علماني بسبب التوازنات الداخلية، في حين أن الأمر لا يجب أن يكون بهذا الشكل في مصر؛ باختصار تحول "النموذج التركي" عملياً إلى حجة ثانوية لدى التيارات الإسلامية المصرية.

على صعيد التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا احتكرت الجمعية المصرية لتنمية الأعمال هذا التعاون وهي تضم أبرز رموز «الإخوان المسلمين»، إذ يرأس هذه الجمعية حسن مالك (المستشار الاقتصادي لحزب «الحرية والعدالة» الإخواني وهو منذ سنوات طويلة وكيل شركة الأثاث التركية الشهيرة "استقبال" القريبة من حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا). أما نائب رئيس الجمعية فهو القيادي الإخواني عصام الحداد (مستشار محمد مرسي للشؤون الخارجية). هكذا تمت خصخصة العلاقات الخارجية مع تركيا في عهد الدكتور محمد مرسي لمصلحة جماعة "الإخوان المسلمين"، مثلما حدث في عهد حسني مبارك لمصلحة حفنة قليلة من رجال الأعمال القريبين من النظام يتقدمهم أحمد عز. وظهر واضحاً أن القدرة الاقتصادية التركية نسبية في موضوع رفد الاقتصاد المصري بالمساعدات الاقتصادية، على العكس من الوفرة المالية التي امتلكتها السعودية ولعبت دوراً حاسماً في توجيه الأمور لغير مصلحة تركيا في مصر والإقليم.

مستقبل العلاقات المصرية-التركية على المدى القصير

فقدت تركيا حليفها الاستراتيجي الأهم في العالم العربي بعد سقوط حكم جماعة «الإخوان المسلمين»، ما يجعلها في مقدم الخاسرين من الموجة الثورية الثانية في مصر. ولا تقتصر الخسارة التركية على مجرد سقوط شريك سياسي أو أيديولوجي فحسب، وإنما تمتد لتطال جوانب متعددة في إستراتيجية تركيا الشرق أوسطية. وستستمر تداعيات الخسارة التركية في مصر في التأثير سلباً على صورة تركيا وحضورها الإقليمي لفترة مقبلة، خصوصاً أن مكونات التركيبة السياسية الجديدة في القاهرة تنظر إلى تركيا باعتبارها منافساً إقليمياً، لا شريكاً استراتيجياً على أية حال. ويعني ذلك كله أن تركيا التي كانت في مقدم الرابحين من «الربيع العربي»، الذي أوصل في مرحلته الأولى جماعة «الإخوان المسلمين» إلى مقاعد السلطة في مصر وتونس، قد أصبحت الآن في مقدم الخاسرين بعد سقوط الدكتور محمد مرسي في مصر.

تتحرك أربع قوى فاعلة رئيسية على الأرض المصرية الآن بعد سقوط مرسي وهي على الترتيب: المؤسسة العسكرية، وجهاز الدولة ومؤيدو النظام السابق، والسلفيون، والقوى الثورية والديموقراطية. يقود تقليب النظر في مواقف الفاعلين الأربعة إلى نتيجة مفادها أن أيا منهم لا يرغب ولا يستطيع، كل فاعل منهم لأسبابه الخاصة، أداء دور الشريك الاستراتيجي لتركيا، مثلما كانت جماعة

«الإخوان المسلمين». تنظر المؤسسة العسكرية المصرية إلى تركيا باعتبارها جاراً بحرياً وشريكاً في تحالف دولي واسع، ولكن من دون وجود «هوية مشتركة» معها مثلما كانت جماعة «الإخوان المسلمين» تعتقد. وتزداد الرؤية حدة مع تقدير المؤسسة العسكرية المصرية لحزب «العدالة والتنمية» باعتباره خصماً سياسياً وشريكاً للجماعة، فضلاً عن أن المثال التركي في تحجيم المؤسسة العسكرية هناك عبر التحالف مع واشنطن يعد في نظر المؤسسة العسكرية المصرية نموذجاً خطراً على حضورها ومصالحها.

وبدوره ينظر الفاعل الثاني، أي جهاز الدولة المصرية وفلول النظام السابق، تاريخياً إلى تركيا، كمنافس إقليمي يذكر بتجارب مصر في مواجهة تركيا. وحتى نظام حسني مبارك المنضوي بإخلاص في التحالف الغربي، مثله مثل تركيا، لم يندفع في العلاقات مع أنقره بأي شكل، على خلفية التنافس الإقليمي التاريخي بين البلدين.

لا يرى الفاعل الثالث في التركيبة المصرية الجديدة، أي السلفيون، في تركيا «هوية إسلامية» بما يكفي، ويعدون نموذجها، المهادن مع العلمانية بأكثر مما ينبغي، غير صالح أصلاً للاحتذاء. باختصار،لا تتقاطع نظرة السلفيين إلى المنطقة والعالم بأي شكل مع رؤية «حزب العدالة والتنمية» التركي.

أما الفاعل الرابع في التركيبة المصرية الجديدة، أي القوى الثورية والديموقراطية، فلم يخف تعاطفه الواضح مع «انتفاضة تقسيم» في مواجهة تعنت أردوغان وحزبه، حتى قبل سقوط مرسي. يرى الفاعل الرابع في تركيا تجربة اقتصادية ناجحة، لكنها تعاني من «صندوقراطية» صارخة، تصادر الآخر وحرياته تحت شعار «إرادة الصندوق»، وهو ما كانت تجربة مرسي في مصر تمثل صداه الأكثر وضوحاً. بمعنى أن الحشد التصويتي في الانتخابات على خلفية صراع هويات يفلح ربما في اقتناص غالبيات عددية ضئيلة، لكنها لا تخوّل حائزها إلغاء الآخر واحتكار السلطة وتعديل النظام السياسي من طرف واحد، حتى ولو امتلك نصف الأصوات. مارس مرسي ذلك بطريقة فجة في مصر، مقابل طريقة مماثلة ولكن أقل فجاجة في تركيا. ويزيد من الصورة التركية قتامة في عيون القوى الثورية والديموقراطية تحالف أنقرة الواضح مع «الإخوان المسلمين» وتنديد أنقرة بالموجة الثانية من الثورة واعتبارها «انقلاباً عسكرياً»، بالرغم من الإرادة الشعبية المصرية الواضحة في خلع مرسي من الرئاسة. باختصار، لا يرغب أي من القوى المصرية الفاعلة الأربعة في التركيبة السياسية الجديدة، كل لأسبابه، في «شراكة إستراتيجية» أو حتى علاقات متميزة مع أنقرة، وهو ما سيدفع بالعلاقات المصرية- التركية إلى درجة عالية نسبياً من البرودة ستستمر حتى إشعار آخر.

خسائر تركيا التكتيكية والإستراتيجية

دشن سقوط مرسي في مصر نهاية لما يسمى «النموذج التركي» في المنطقة، ذلك القائم على استلهام النخب السياسية الحاكمة في دول «الربيع العربي» لتجربة حزب «العدالة والتنمية» التركي في الحكم. فالنموذج يحتاج إلى من يتبناه حتى يصير نموذجاً، وما تمر به مصر راهناً يشبه في الواقع تركيا في العام 1997 وليس في العام 2003، وخروج مصر من حالة اقتباس النموذج يجعل الأخير مجرد فكرة نظرية غير متحققة. استفادت أنقرة من فكرة «النموذج التركي» لترتقي في عيون الغرب، باعتبارها الأقدر على ترويض «الإخوان المسلمين» من خلاله، وبالمقابل استخدمت الجماعة «النموذج التركي» لتبني جسوراً مع الغرب وكوسيلة للمقارعة مع معارضيها في مصر. فقدت تركيا بسقوط «الإخوان المسلمين» في مصر أكبر حليف عربي في المنطقة، ولا يبدو في الأفق إمكانية

لتعويضه بشريك آخر. ولما كان حصار غزة، الوسيلة الممتازة لعودة تركيا إلى توازنات المنطقة منذ «أسطول الحرية» في العام 2010، عبر اشتباكها اللغوي والرمزي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، يمثل فقدان الشريك المصري غياباً لمدخل تركيا الوحيد إلى غزة. ويمكن القول من الآن إن حلم أردوغان بزيارة غزة قد انتهى هو أيضاً، لأن التركيبة السياسية الجديدة في مصر لن تسمح له بزيارة القطاع في أي وقت مقبل. وتزداد الخسائر الجيو-سياسية لتركيا عند النظر إلى علاقاتها المتردية مع حكومة بغداد وعداوتها للنظام السوري، بحيث يعد فقدان الشريك المصري نهاية فعلية لسياسة «صفر مشاكل»؛ التي صكها وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو. باختصار، يبقى لتركيا على طول حدودها الجنوبية علاقتان جديتان فقط، واحدة جيدة مع حركة «حماس» في غزة وأخرى مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهي نهاية مفجعة لأحلام تركية عراض في القيادة الإقليمية.

التأثير التركي على الأحداث في مصر متدن جداً، إذ لا تملك أنقرة أي علاقة سياسية متميزة مع أطراف التركيبة الجديدة. وعلى الجانب الاقتصادي، يبدو الأمر أكثر فداحة لتركيا بحيث تملك مصر أوراق ضغط على تركيا لا العكس، وذلك على خلفية ثلاثة أسباب. يتلخص الأول في طبيعة الميزان التجاري بين البلدين البالغ حجمه 5،2 مليارات دولار، بمعنى أن تركيا تصدر إلى مصر بما قيمته 3،9 مليارات دولار أكثر مما تستورد منها، أي ما يناهز 1،3 مليار دولار، وبالتالي يهدد تردي العلاقات بين البلدين الشركات التركية أكثر من مثيلاتها المصرية. يتمثل السبب الثاني في القدرات التنافسية المتدنية نسبياً للسلع التركية عموماً، فلا هي الأجود مقارنة بمثيلاتها الغربية، ولا هي الأرخص مقايسة بمثيلاتها الصينية والآسيوية، وبالتالي يمكن للمستورد المصري الاستعاضة عنها بسلع بديلة في وقت قياسي. ثالثاً تعتمد تركيا على الموانئ المصرية حصرياً في تصدير سلعها بحراً إلى دول الخليج وأفريقيا، خصوصاً بعد إغلاق الأراضي السورية أمام شاحنات التصدير التركية براً إلى دول الخليج.

ستستمر تركيا لفترة مقبلة في التنديد بـ«الانقلاب العسكري» في مصر، لأغراض تركية، مثلما ستواصل مساعيها من وراء الستار لتأليب الأطراف الغربية والعربية المتحالفة معها على الأوضاع الجديدة في مصر. ومع ذلك من المتوقع ان تضطر تركيا في النهاية إلى الرضوخ للأمر الواقع كي تقلل حجم خسائرها في مصر، خصوصاً أنها لا تملك نظرياً وفعلياً القدرة على تغيير التوازنات الجديدة في القاهرة. ومع طرد القاهرة للسفير التركي منها وسحب السفير المصري من أنقره تتأرجح العلاقات المصرية-التركية على شفير الإنهيار. باختصار طالما استمرت التركيبة السياسية المصرية الحالية في السلطة وأردوغان وحزب العدالة والتنمية كذلك، سيكون السقف الأعلى لهذه العلاقات هو منعها من الإنهيار.

العلاقات المصرية-الإيرانية:

لمحة تاريخية

تعد العلاقات المصرية-الإيرانية، بالمعايير الدبلوماسية، واحدة من أكثر العلاقات الثنائية عراقة في التاريخ الحديث، إذ إن تاريخ التمثيل الدبلوماسي بين البلدين يعود إلى العام 1856، حين افتتح مكتب لتمثيل المصالح الإيرانية في القاهرة. وكان حاكم مصر المملوكي، قانصوه الغوري، قد تحالف في القرن السادس عشر، مع الشاه إسماعيل الصفوي ضد الدولة العثمانية. وبالإضافة إلى عراقة العلاقات، فقد تميزت العلاقات المصرية-الإيرانية بمد وجزر كبيرين، فقد تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين في النصف الأول من القرن الماضي، حين وقعت مصر وإيران معاهدة صداقة في العام 1928. وبلغت العلاقات المصرية- الإيرانية ذروة جديدة بعد

زهاء عقد من الزمان بمصاهرة ملكية، بين ولي العهد الإيراني وقتذاك محمد رضا بهلوى، والأميرة فوزية، شقيقة ملك مصر السابق فاروق الأول. استمرت الزيجة الملكية، والتي أنجبت الأميرة شهناز، حوالي عشر سنوات (1939-1949)، ولم تتأثر العلاقات سلباً بانفصالهما، في حين كانت «دار التقريب بين المذاهب الإسلامية» ومقرها القاهرة قد ظهرت إلى الوجود عام 1947. ولكن الطلاق بين البلدين وقع فعلاً مع قيام «حلف بغداد» عام 1955، حين رمت إيران بثقلها تجاه الحلف الذي هدف إلى محاصرة المد الاستقلالي في المنطقة، وتدعيم الوجود الأميركي فيها لوراثة بريطانيا، في الوقت الذي التزمت فيه مصر الناصرية موقفاً مناهضاً للحلف وأهدافه. وترسخ النفور بين مصر وإيران في الستينيات من القرن الماضي، حين اتهم الشاه السابق، القيادة المصرية بأنها تقف وراء أحداث «ثورة خرداد 1963» ضد الشاه، وفق ما جاء في مذكرة اتهام قادة الجبهة الوطنية الإيرانية «جبهة ملي» التاريخيين: مهدي بازركان وآية الله السيد محمود طالقاني، بالعمالة للرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

سكب مرسي في قمة عدم الانحياز ماء بارداً على حرارة العلاقات الإيرانية- المصرية.

جاءت سنوات السبعينيات لتنقلب العلاقات الصراعية بين مصر وإيران إلى علاقات تعاون وصداقة في عهد الرئيس الراحل السادات، وفي ظل انضواء سياسة البلدين- بشكل أو بآخر- في المعسكر المعادي للاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة. تدشنت علاقات التعاون في السبعينيات بزيارة السادات الأولى لإيران في خريف العام 1971، وزيارة الشاه الثانية لمصر في العام 1975، وبزيادة العلاقات الاقتصادية والإعلامية والروابط السياسية بين البلدين. وكان أن هوت العلاقات الثنائية، بعدما استضافت مصر الشاه المخلوع إبان الثورة الإيرانية، وما تلاها من قطع إيران لعلاقاتها الديبلوماسية مع مصر احتجاجاً على «معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية».

العلاقات المصرية-الإيرانية في عصر مبارك

عادت العلاقات الصراعية المصرية- الإيرانية منذ ثمانينيات القرن الماضي بملامح متجددة، فمن ناحيتها دأبت السياسة المصرية على اتهام إيران بدعم جماعات الإسلام السياسي المصرية وتمويلها، في حين كان النظام المصري السابق هدفاً مفضلاً للساسة الإيرانيين ووسائل الإعلام الإيرانية. توجهت إيران بعد انتخابات الرئاسة الإيرانية 1997 وفوز الرئيس السابق محمد خاتمي بها إلى تمتين علاقاتها العربية وحصر الخلافات مع دول المنطقة، عبر محطة رئيسة تمثلت فى التقارب مع السعودية ومحاولاتها للتقارب مع مصر، ولكنها نجحت في الأولى ولم تنجح في تذويب الجليد مع الثانية. ومع انتخاب الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد للمرة الأولى عام 2005 وحتى اندلاع "الربيع العربي" لم تنقطع محاولاته لإعادة العلاقات مع مصر، وكلها بقيت محاولات لم تكلل بالنجاح. وبقى ملاحظاً أن القاهرة في العهد السابق لم تغلق الباب نهائياً أمام إيران، وإنما استخدمت موسمياً ورقة العلاقات مع إيران درءاً لضغوطات محتملة، أو لتحصيل منافع إقليمية. والدليل على درء الضغوط المحتملة هو توقيت الإعلان عن تدشين خط جوي بين القاهرة وطهران في أكتوبر/ تشرين أول 2010، قبل الانتخابات البرلمانية المصرية في نوفمبر/ تشرين ثاني 2010، والتي شهدت تزويراً واسعاً تمهيداً لتوريث السلطة لنجل الرئيس المخلوع، في محاولة للمقايضة مع واشنطن على ورقة العلاقات مع إيران باعتبارها «ورقة استباقية». أما الدليل على استخدام النظام

السابق لورقة إيران بغرض تحصيل منافع إقليمية، فيمكن ملاحظته في توقيت زيارة علي لاريجاني، رئيس البرلمان الإيراني، إلى القاهرة واجتماعه مع الرئيس المخلوع في 20/12/2009، قبل يوم واحد من بدء الأخير لجولة خليجية قادته إلى السعودية والكويت والإمارات في 21/12/2009، لمناقشة التعاون الاقتصادي معها.

كانت إيران– في العموم- هدفاً هجومياً مفضلاً للنظام المصري السابق، وعلى شمّاعتها علّق الرئيس المخلوع أخطاء سياساته. لم يكن انتقاد إيران إعلامياً أمراً مكلفاً، بل على العكس كان حتى مربحاً كونه يستميل قوى إقليمية ودولية تعادي إيران لمصلحة نظام مبارك بوصفه من «ركائز الاستقرار في الشرق الأوسط». ومثّل النموذج الذي قدمه الرئيس السابق مبارك – من حيث لم يحتسب- أحد أفضل المساعدات لإيران على الظهور الإقليمي، ومن ثم الانتصار في صراع النماذج الذي دار في المنطقة خلال العقدين الماضيين. ففي حين قدم مبارك نموذجاً متراجعاً ومتهاوياً في الحكم (توريث السلطة في الجمهوريات مقترناً بفساد هائل وفقدان كامل للاستقلال الوطني)، فقد دشنت إيران انتصارها في صراع النماذج بتقديم نموذجها الخاص (معاداة دولة الاحتلال الإسرائيلي عطفاً على مشروع وطني كبير وأيديولوجيا تقارع قوى الإستكبار العالمي) مستقطبة شرائح لا يستهان بها في الشارع العربي

العلاقات المصرية-الإيرانية في ظل المجلس العسكري

قرأت إيران بعمق التحولات في المنطقة العربية عموماً وفي مصر خصوصاً بفعل «الانتفاضات الشعبية»، وتحسبت من فقدانها لقوتها الناعمة في المنطقة. لذلك عمدت طهران إلى وصف «الانتفاضات الشعبية» العربية ضد حكامها بأنها «إسلامية». تزحزت العلاقات المصرية- الإيرانية نسبياً بعد 25 يناير/كانون ثاني 2011،حيث قدمت إيران طلباً إلى السلطات المصرية بعبور سفينتين حربيتين لقناة السويس لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة عقود. كان الطلب الإيراني «اختباراً» للقيادة المصرية الجديدة، ومحاولة لاستشراف موقفها من مسألة العلاقات مع إيران. سمحت السلطة المصرية الجديدة للسفينتين الإيرانيتين بالعبور، مظهرة اختلافاً ملحوظاً عن نهج النظام السابق في التعاطي مع إيران. وجاءت تصريحات وزير الخارجية الأسبق نبيل العربي بشأن «إعادة النظر» في علاقات مصر مع إيران لتستقطب الانتباه الإقليمي والعالمي، حيث قال «الهدف من الاتصالات الحالية بين مصر وإيران هو تطبيع العلاقات في وقت ما»، موضحاً أن مصر لم تقطع العلاقات مع إيران، وإنما إيران هي التي قطعتها عام 1979. ولكن في نفس اليوم الذي أطلق فيه نبيل العربي تصريحاته الإيجابية حيال إيران أعلن «المجلس العسكري الأعلى»، في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف الرسمية المصرية: «مصر لن تكون في يوم من الأيام إيران أو غزة»، في إشارة رسمية واضحة إلى المسافة التي تقفها القاهرة بعيداً عن طهران.

تسبب قطع العلاقات بين مصر وإيران منذ عام 1980 في انخفاض التبادل التجاري بين البلدين إلى مستويات متدنية جداً، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى إيران 126 مليون دولار في عام 2010، وهو ما مثل نصف في المائة من قيمة الصادرات المصرية إلى دول العالم التي بلغت 26،4 مليار دولار في العام نفسه. وتستورد إيران من مصر الفواكه والملابس والأقمشة وغيرها، بينما تستورد مصر من إيران مواد كيماوية وأسمدة وسيارات، والملاحظ أن السلع محل التبادل بين القاهرة وطهران هي سلع غير إستراتيجية يمكن للجانبين الاستعاضة عنها بسهولة مع شركاء تجاريين آخرين، وبالتالي لا حجم

التبادل التجاري بين البلدين ولا نوعيته أمكنهما التأثير في القرار السياسي المصري. بكلمات أخرى، ظل التبادل التجاري بين البلدين هامشياً للغاية بحيث يعجز عن أن يصبح رقماً في حسابات الجدوى لإعادة العلاقات بين البلدين.

العلاقات المصرية-الإيرانية في زمن "الإخوان المسلمين"

ازدهرت بورصة التوقعات بخصوص العلاقات المصرية- الإيرانية مع وصول جماعة "الإخوان المسلمين" إلى السلطة في مصر، نظراً للروابط التاريخية الجيدة التي جمعتها بطهران. تعد جماعة «الإخوان المسلمين» أكبر منظمة سياسية سنية في العالم، وحرصت إيران تاريخياً على نسج الروافد معها، قبل أن يصل الدكتور مرسي إلى السلطة. وتعود الأهمية من المنظور الإيراني إلى القدرة النظرية لجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر على تحقيق مصالحة سنية-شيعية، خصوصاً وأن الأزهر الشريف هو الراعي التاريخي لتراث التقريب بين المذاهب في العالم العربي. وبلغت هذه التوقعات المتفائلة ذروتها مع زيارة الدكتور محمد مرسي إلى طهران وحضوره مؤتمر قمة عدم الانحياز في نهاية شهر أغسطس/ أب 2012. وظهر واضحاً في القمة أن الرئيس المعزول استغل منبر عدم الانحياز لتوجيه رسائل سياسية دولية وإقليمية وعربية ومصرية، سكبت في مجملها ماءً بارداً على الأشواق الإيرانية في قرب عودة العلاقات مع مصر. ترك محمد مرسي فرصة رفع العلاقات المصرية-الإيرانية إبان زيارته

> بذلت إيران جهوداً كبيرة للوصول إلى إعادة تحديد الصراع العربي-الإسرائيلي.

إلى طهران تفلت من يديه عمداً، وظهر أن المقصود من الزيارة كان توسيع هامش المناورة الإقليمية المصرية مع البقاء تحت سقف عودة العلاقات. ومن ثم تقديم ذلك الامتناع عن إعادة العلاقات كهدية إلى التيارات السلفية في مصر والدول العربية الخليجية التي عارضت الزيارة، وتعارض بالنتيجة رفع مستوى العلاقات مع إيران. بمعنى آخر أرادت الإدارة المصرية الحاكمة لعب ورقة إيران بحساب لتحسين وضعها الإقليمي، عبر تقارب محسوب مع إيران، يرفع مستوى العلاقات شكلياً معها، ولكنه يبقيه تحت سقف عودة السفراء.

أرادت إيران تحصيل أربعة أهداف رئيسية من تحسين علاقاتها مع مصر: أولاً يفتح التقارب مع مصر بوابة عربية كبرى أمام إيران ويمنحها هامشاً أكبر من المناورة في مواجهة الدول العربية الخليجية، ثانياً: يلطف التقارب المصري- الإيراني من حدة الالتهاب الطائفي السني-الشيعي وهو ما تريده إيران لتحسين صورتها في المنطقة، ثالثاً: تمنح العلاقات مع مصر إيران باباً إضافياً للولوج إلى المبادرات الإقليمية في المنطقة حول سوريا، رابعاً: تثبت العلاقات مع القاهرة أن كل محاولات حصار إيران والتضييق عليها إقليمياً قد باءت بالفشل، وأن طهران تمدد حضورها الإقليمي. بالمقابل تبدو الورقة الإيرانية أكثر من هامة عند التخطيط الاستراتيجي المفترض للسياسة الإقليمية المصرية بعد الانتفاضة الشعبية 2011، كون العلاقات الثنائية المصرية-الإيرانية تحمل في طياتها قابلية كسر التوازنات القائمة في المنطقة. وتبدو العودة المصرية المباشرة إلى لعب أدوار إقليمية أمراً صعباً ومعقداً، كون الحضور المصري في الإقليم قد تراجع في العقود الثلاثة الأخيرة كما لم يتراجع في التاريخ الحديث. يتمثل المدخل الأساس لتحسين المواقع المصرية في تنويع علاقات مصر

الإقليمية، فلا يعقل أن تدعي مصر كونها قوة إقليمية ولا تحتفظ بعلاقات مع كل القوى المؤثرة في المنطقة، وهنا بالتحديد أهمية ثانية لإعادة العلاقات مع إيران. أما الأهمية الثالثة المترتبة على حقائق غياب الدور المصري في العقود الثلاثة الماضية فهي أن التنسيق والتعاون مع إيران يفتح الأفق للدخول إلى معادلات السياسة في المنطقة الجغرافية الواقعة من العراق وحتى لبنان (مصر دخلت بالفعل في زمن الإخوان المسلمين إلى معادلات غزة من أوسع أبوابها). ومع الفوائد المصرية الثلاث من تحسين مستوى العلاقات مع إيران فقد كان واضحاً أن الثمن الذي ستدفعه القاهرة لقاء عودة العلاقات مع إيران هو ثمن دولي وإقليمي، في حين أن الثمن الذي ستدفعه طهران هو ثمن داخلي بين الأجنحة السياسية الإيرانية حصراً. وظهر أيضاً أن إدارة الدكتور محمد مرسي تتعمد جدولة زيارات المسؤولين الإيرانيين على خلفية اضطراب علاقاتها مع دول الخليج العربي، والدليل على ذلك زيارات وزير الخارجية الإيراني وقتذاك علي أكبر صالحي. بمعنى أن إدارة الدكتور محمد مرسي استغلت الرغبة الإيرانية في تحسين العلاقات مع مصر ورقة تساومية في علاقاتها مع الدول العربية الخليجية، وزاد من صدقية هذه الفرضية أن التحالف الإقليمي الذي انخرطت فيه إدارة مرسي مع قطر وتركيا كان سيمنعها موضوعياً من التحالف مع إيران.

انكشفت جوانب القصور في رسم وتخطيط السياسة الإقليمية المصرية؛ حيث إن عودة العلاقات مع إيران مصلحة مصرية كان يجب حساب توقيتها وفوائدها بدقة، ووضعها في سياق مؤات للقاهرة، وهو أمر أخفقت فيه إدارة مرسي. فسياق إما الإمارات أو إيران يفتقر إلى الخيال، فلا يمكن أن تكون عودة العلاقات المصرية-الإيرانية إنقاصاً من رصيد مصر لدى شقيقاتها العربيات، ولا يجب أن يكون على القاهرة أن تفاضل بين العلاقات مع إيران أو العلاقات مع دول الخليج العربية، وأخيراً تعرى الربط والتماهي بين مصلحة «الإخوان المسلمين» في نزاعهم مع الإمارات من ناحية والسياسة الإقليمية المصرية من ناحية أخرى، لأن الغرض الحزبي الإخواني كانت له الأولوية على الهدف الوطني المصري.

كشفت سياسة محمد مرسي الإيرانية قصر نظر واضحاً واستعجالاً للعب ورقة إيران في غير مكانها وتوقيتها، وحتى "اللجنة الرباعية" التي اقترحتها إدارة مرسي لحل الأزمة السورية انتهت إلى فشل، بعدما رفضت السعودية المشاركة في أعمالها احتجاجاً على وجود إيران فيها إلى جانب مصر وتركيا والسعودية. ولئن أظهر الدكتور مرسي في نهايات حكمه تشدداً طائفياً، وغض الطرف عن رطانة مذهبية ضد الشيعة، لا تليق برئيس مصر إبان الإعلان عن قطع العلاقات مع سورية، إلا أن الجماعة ظلت مع ذلك الحليف السني الأقرب لإيران في المنطقة.

مستقبل العلاقات المصرية-الإيرانية في المدى القصير

لم تكن جماعة «الإخوان المسلمين» شريكاً استراتيجياً لإيران، وإن كان وجود الدكتور مرسي في القصر الرئاسي مواتياً لمصالح إيران في مصر والمنطقة. وقد ترتبت على سقوط جماعة الإخوان المسلمين تداعيات إستراتيجية وتكتيكية في العلاقة بين مصر وإيران.

التداعيات على الصعيد الإستراتيجي

1- **الصدع القومي**: تريد إيران سيادة الإسلام السياسي في المنطقة لأسباب أيديولوجية ومعنوية، إلا أن الأمر لا يتعلق فقط بهذه الاعتبارات على أهميتها، بل يتعداها إلى الاعتبار الاستراتيجي الأعمق. ومن شأن إمساك الإسلام

السياسي بالسلطة في أكبر دولة عربية في المنطقة أن يدعم نفوذ إيران فيها، وان يساهم في تحييد الصدع العربي- الفارسي، الممتد لأكثر من ألف سنة خلت. صحيح أن المشتركات الحضارية بين أطراف المثلث العربي- التركي- الإيراني حاضرة، إلا أن مشروعية القيادة الإقليمية لإيران تتأثر إلى حد كبير بالاختلاف القومي، وهو ما يحسن خصوم إيران استغلاله في مواجهتها. هنا تتشابه إيران مع تركيا في الرغبة بتحييد العامل القومي العربي من معادلات القيادة الإقليمية وإحلال العامل الإسلامي مكانه؛ خصوصاً وأن الغالبية السكانية والجغرافية في الشرق الأوسط ما زالت عربية. وفي هذا السياق فقد بذلت إيران جهوداً جبارة منذ انتصار ثورتها عام 1979، عبر التحالف مع حركات المقاومة الإسلامية للوصول إلى إعادة تعريف الصراع العربي- الإسرائيلي ليصبح إسلامياً- إسرائيلياً، وهو ما يؤهل إيران إلى دور قيادي في المنطقة. على هذه الخلفية أثر سقوط الدكتور محمد مرسي على التركيبة الأيديولوجية التي تتبناها إيران في المنطقة.

2- الاحتقان الطائفي السني- الشيعي: وإذا لاحظنا الصعود السلفي في لبنان ودول الخليج، على أنقاض التيارات الإسلامية السنية الأكثر اعتدالاً، وتتوج ذلك بمشاركة السلفيين في تركيبة السلطة الجديدة في مصر، أمكننا تخيل حجم الخسارة الإيرانية من سقوط مرسي.

3- تحرر السعودية من الضغط الإخواني: كان النفور المتبادل بين «الإخوان المسلمين» والسعودية مناسباً لإيران، لأنه عديم الكلفة سياسياً، ووسيلة ناجعة لحرف انتباه السعودية عن حشدها في مواجهة إيران. أظهرت إيران مهاراتها التساومية العالية، فارتضت أن تكون «فزاعة» يستخدمها «الإخوان المسلمون» لتخويف دول الخليج، مع علمها أنهم غير جادين بالضرورة في إعادة العلاقات معها. الآن وبعد سقوط مرسي، وتقدم السعودية ودول الخليج لمد يد العون المالي للتركيبة السياسية الجديدة، سيصبح أمر النفور بين قيادتي الطرفين المصري والسعودي على الأرجح أمراً من الماضي.

4- عودة «محور الاعتدال»: ربحت إيران معركة المحاور، «الممانعة» في مقابل «الإعتدال» بالعراق وسورية ولبنان وغزة، واستمر ذلك الأمر قائماً حتى بزوغ «الربيع العربي»2010-2011. ولكن التركيبة الناشئة بعده تمثلت في ضعضعة «محور الإعتدال»، عبر انتقال مصر إلى محور سني جديد تركي- مصري-قطري، الأمر الذي أفقد السعودية ودول الخليج العربية ثقلاً إضافياً في مواجهتها لإيران. الآن ومع الحضور الواضح لدول الخليج العربية في دعم التركيبة السياسية الجديدة في مصر يبدو أن «محور الاعتدال» قد تلقى دفعة جديدة لقيامه حتى بأشكال أخرى، وهي نتيجة غير سارة بالضرورة لإيران.

5- غياب البدائل بعد مرسي: طورت إيران عبر عقود طويلة قواسم مشتركة مع جماعة «الإخوان المسلمين»، ورأت فيهم شريكاً أنسب لها من الجيش والأحزاب الليبرالية واليسارية المصرية. وفي عصر «الإخوان المسلمين» اقتربت إيران من إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر، ودخلت بالحد الأدنى في الحسابات الإخوانية كعامل ضغط على دول الخليج لكنها بعد مرسي لا تبدو التركيبة السياسية الجديدة مواتية لإيران، ولا تملك قواسم مشتركة معها.

مكاسب إيران من سقوط مرسي:

على العكس من تركيا حليفة «الإخوان المسلمين»، التي سبب سقوط الجماعة خسائر صافية لها، أمكن لإيران أن تحصد بعض المكاسب:

1- الأزمة السورية: كان انخراط الدكتور مرسي في الأزمة السورية مزعجاً لإيران، حتى باقتراحه تشكيل لجنة رباعية للنظر في الملف السوري تضم القوى الإقليمية الأربع: مصر وإيران والسعودية وتركيا. وقتذاك وافقت إيران على قيام اللجنة لثلاث أسباب: الأول تخفيف الضغط الإقليمي والدولي عليها، والثاني تحسين العلاقات الثنائية مع مصر تحت ستار عمل اللجنة، والثالث لتفريغ اللجنة من مضمونها الأساسي عبر محاولة توسيع العضوية فيها بضم دول أخرى مثل العراق ولبنان. وجاءت النجدة لإيران من حيث لم تحتسب مع امتناع السعودية عن المشاركة في اجتماعاتها، ما جعلها تذبل وتنزوي بمرور الوقت. ثم عاد موقف جماعة «الإخوان المسلمين» ليتغير تغيراً ملموساً، مع قطع الدكتور مرسي للعلاقات مع سورية وإعلانه الجهاد لتحريرها وتنديده بتدخل «حزب الله» في معارك القصير. ويعني سقوط الدكتور مرسي في هذا السياق لإيران خلاصاً من إزعاجها في الشأن السوري، على الأقل لحين استتباب الوضع الجديد في مصر.

2- التأثير على حركة «حماس»: أزعج التحالف الوثيق لجماعة «الإخوان المسلمين» مع فرعها الفلسطيني حركة «حماس» إيران، وسحب «حماس» من محور «الممانعة» وجعلها جزءاً من «المحور الإخواني» المتحالف مع قطر وتركيا. ولا يخفى أن «حماس» تعد ذات فائدة مزدوجة لإيران، أولاً عبر الإطلالة على جنوب دولة الاحتلال الإسرائيلي، وثانياً لمنع المحور الذي تقوده إيران من أن يدمغ بصفة طاغية. وبالتالي سيجعل سقوط الدكتور مرسي وجماعته حركة «حماس» في ورطة قد تجبرها على العودة للأحضان الإيرانية، وهو هدف ستسعى إيران إليه على الأرجح.

3- الضغط المرحلي على إدارة أوباما: ما زالت إيران تتواجه مع إدارة أوباما حول ملفها النووي، ومن شأن سقوط مرسي أن يوجه ضربة للتشكيلة الإقليمية التي تفضلها إدارة أوباما للمنطقة، عبر تنويع محاورها (محور تركيا والإخوان وقطر، محور السعودية ودول الخليج، محور إيران والعراق وسورية ولبنان). سيضطر أوباما إلى التركيز أكثر على الأوضاع المصرية الجديدة لضمان مصالح أميركا فيها، ما سيخفف نسبياً من الضغط المتواصل على إيران في ملفها النووي.

قد تبدو مكاسب إيران من سقوط مرسي ذات طابع وقتي (قصيرة إلى متوسطة الأجل)، في مقابل خسائرها الإستراتيجية والإقليمية والتكتيكية الأكبر، وهو ما يفسر عدم الحماسة الإيرانية للموجة الثانية من الثورة المصرية وتنديد بعض المسؤولين الإيرانيين بـ «الإنقلاب العسكري»، لكن على الرغم من ذلك تعرف إيران، الحاذقة والقارئة للتطورات الإقليمية بعمق، أن حكم «جماعة الإخوان المسلمين» قد أصبح أمراً من الماضي، على الأقل في السنوات القليلة القادمة. لا يبدو الآن على ضوء التركيبة الجديدة في مصر (الجيش وفلول نظام مبارك والسلفيون والقوى الديمقراطية والثورية) أن إعادة العلاقات مع إيران ستكون على جدول الأعمال على الأقل للعناصر الثلاثة الأولى.

> إيران أحد أضلاع "المربّع الإسلامي"، وأحد مخارج مصر في تنويع علاقاتها الإقليمية.

الخلاصة

بعد مرور ثلاث سنوات على بداية «الربيع العربي» تبدو توازنات المنطقة وهي قيد التشكل والتبلور، لا سيما أن المرحلة الأولى من «الربيع العربي» التي شهدت صعود جماعة «الإخوان المسلمين» إلى السلطة في مصر أحدثت توازنات داخلية مصرية استمرت لعام واحد واقع بين صيف عام 2012 وصيف العام 2013، ولم تعد قائمة الآن. تبدلت الموازين الداخلية المصرية في المرحلة الثانية من «الربيع العربي»، وهو ما ينعكس على علاقاتها مع الثلاثة أضلاع الباقية من «المربع الإسلامي» في الشرق الأوسط. وفق ذلك المقتضى تبدو حظوظ إيران أفضل من حظوظ تركيا في علاقاتها مع مصر، بحيث تبقى هناك إمكانية نظرية لرفع مستوى العلاقات الثنائية المصرية-الإيرانية إلى مستوى السفراء، يمكن ترجمتها إلى واقع عملي عبر اعتماد مقاربة عقلانية غير أيديولوجية لأهمية العلاقات الثنائية من الطرفين. على العكس من ذلك، تشير ذات المقاربة مع تركيا أن المتاح نظرياً راهناً يتمثل في الحيلولة دون تدهور العلاقات الثنائية إلى حد القطيعة في ضوء الحملات الإعلامية من الطرفين. وفق ذلك المقتضى فمن المرجح أن تتراجع العلاقات المصرية- التركية ما استمرت المؤسسة العسكرية تحكم في مصر، وأردوغان وحزبه في تركيا. وإذ بدأت تركيا السباق الإقليمي على مصر وهي في موقع الفائز بتحالفها مع «الإخوان المسلمين»، فقد أمست في العام 2014 في موقع الخاسر الأول من التطورات الداخلية في مصر لأنها أطاحت بالحلف السني الثاني الذي قادته تركيا وضم قطر وجماعة "الإخوان المسلمين" في مصر وتونس وغزة وسورية. بكلام آخر، تبدو العلاقات المصرية- الإيرانية في موقع وسط، بين السعودية الرابحة بوضوح من سقوط جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر، وتركيا الخاسرة من جراء ذلك. ستجد مساهمة السعودية في إسناد الاقتصاد المصري بالمعونات المالية بعد 3 يوليو/ تموز -2013 على الأرجح- ترجمتها في حركة مصر الإقليمية لجهة وضع قيود على هامش المناورة المصرية الإقليمية لجهة علاقاتها مع إيران. مع ذلك ستظل إيران ضلعاً هاماً من أضلاع "المربّع الإسلامي" لا يمكن تجاهله، وهدفاً مصرياً مستمراً لتنويع العلاقات الإقليمية وتوسيع هامش المناورة.

دول الخليج العربية وتداعيات الموجة السادسة

وليد نويهض
كاتب وباحث في شـؤون دول الخليج.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في العقد الثاني من القرن الحالي سلسلة استحقاقات سياسية يرجح أن تؤدي إلى تخلخل البنى التقليدية التي تأسست عليها المنظومة الإقليمية في ثمانينيات القرن الماضي.

بين الثمانينيات والعقد الثاني من القرن الحالي هناك أكثر من 30 سنة من المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها العلاقات الدولية والإقليمية وما كان لها من تأثيرات جيوسياسية على الهياكل المحلية. فالمنطقة الخليجية لن تستطيع الصمود خارج التاريخ وتحولاته، حتى لو نجحت نسبياً في النأي بالنفس عن الانقلابات الجارية في الجوار الجغرافي والمحيط السياسي. فهذه الانقلابات الباردة أحياناً والساخنة أحياناً أخرى لن تمر بسهولة ومن دون أن تحدث تفاعلات وارتدادات.

المرحلة المقبلة ستكون حساسة وشديدة التعقيد والتداخل، ويمكن أن نطلق عليها اسم الموجة السادسة من التحولات التي شهدتها منطقة الخليج خلال العقود الأربعة الماضية.

الموجة الأولى

بدأت الموجة الأولى في نهاية سبعينيات القرن الماضي، وقد أرسلت إشاراتها البعيدة والقريبة في لحظة سقوط شاه إيران في شباط/ فبراير 1979 وإعلان الجمهورية الإسلامية في نيسان/ أبريل 1979.

شكّل هذا الحدث نقطة تحوّل في تاريخ المنطقة حين فرض شروطه الجيوسياسية على دول الجوار وأعاد إنتاج منظومة دولية أخذت تضغط على الأقاليم باتجاه تعديل هياكلها لمواجهة استحقاقات المتغير الكبير الذي حصل في إيران.

كانت إيران في فترة الشاه تشكل ركيزة إقليمية تعتمد عليها الولايات المتحدة لضمان أمنها الاستراتيجي وتأمين مواقعها وقواعدها وتسهيل إمدادها بالنفط. واكتسبت إيران في تلك المدّة خصوصية إقليمية بعد هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام وكمبوديا ولاوس واضطرار أميركا للانسحاب العسكري من جنوب شرق آسيا باتجاه التموضع في الخليج بقصد المحافظة على مصالحها النفطية التي تشكل عصب المال والأعمال في أنشطتها الدولية.

أدى هذا التحول الكبير في نهاية سبعينيات القرن الماضي إلى إعادة واشنطن النظر في حساباتها وتحالفاتها، فأخذت تخطط لمواجهة الارتدادات التي توقعت حصولها في دائرة إيران الجيوسياسية. كذلك ازدادت مخاوف الاتحاد السوفياتي الذي كان يتقاسم النفوذ بالشراكة أو التنافس الثنائي على العالم.

كان الرد الدولي على الحدث الإيراني سريعاً. دعمت الولايات المتحدة بالتعاون مع دول الخليج العربية انقلاب صدام حسين في العراق فأعلن رئيساً في تموز/ يوليو 1979 بعد إبعاد أحمد حسن البكر عن السلطة في ظل أجواء احتفالية تتوجت بظهور صدام على شاشة التلفاز وتمزيقه اتفاق الجزائر الذي عقد أيام الشاه في العام 1975.

كان إلغاء اتفاق الجزائر الذي ينظم الحدود العراقية- الإيرانية ويضبط مصالح الطرفين في الخليج وشط العرب إشارة واضحة على بدء حرب سياسية ضد المتغير الاستراتيجي الذي حصل في طهران.

بعد خطوة صدام المدعومة أميركياً وخليجياً جاءت الخطوة الثانية من الاتحاد السوفياتي حين اتخذت موسكو قرار التدخل في أفغانستان بذريعة حماية أمن حدودها الجنوبية ودعم ما أسمته بالنظام التقدمي في كابول.

أعاد احتلال أفغانستان في نهاية 1979 خلط الأوراق الإقليمية والدولية. دولياً اعتبرت الولايات المتحدة أن الخطوة تشكل خرقاً للخطوط الحمر ومحاولة من الكرملين لتعبئة الفراغ الناجم عن هزيمتها في فيتنام وسقوط حليفها في طهران. وإقليمياً تضامنت دول الخليج مع الموقف الأميركي وبدأت سياسة التنسيق لتمويل المواجهة مع الاحتلال السوفياتي، بينما رأت قيادة طهران أن اجتياح أفغانستان يشكل خطراً استراتيجياً على أمن حدود الجمهورية في المناطق الشمالية الشرقية لذلك رفضت الاحتلال وقررت دعم المقاومة للحد من المخاطر السلبية الناجمة عن تداعيات الاحتلال.

الثورة الإسلامية في إيران نقطة تحوّل استراتيجي في المنطقة.

اختلفت رؤية صدّام حسين بحكم موقعه الجغرافي البعيد نسبياً عن الحدث الأفغاني، فأخذ يتعامل مع المسألة وكأنها فرصة سياسية لا تفوّت وعليه استثمارها وإعادة توظيفها بذريعة أن القوى الدولية باتت منشغلة في الأزمة الأفغانية وهي بحاجة إليه لإضعاف إيران. فأميركا في عهد جيمي كارتر كانت تطلب منه الضغط لمعاقبة الثورة على موضوع احتجاز الطاقم الدبلوماسي في السفارة في طهران. والكرملين في عهد ليونيد بريجنيف كان يريد من صدام الاقتصاص من الثورة حتى لا تتسرب رياحها إلى الجوار الأفغاني الذي بدأ يشهد حملة مقاومة مضادة للاحتلال.

الموجة الثانية

عند هذا الحد انتهت تفاعلات المشهد الإقليمي في الموجة الأولى على الصورة الآتية: سقوط الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران، سقوط أحمد حسن البكر في العراق وتمزيق صدام حسين اتفاق الجزائر، احتلال الاتحاد السوفياتي أفغانستان وبدء انطلاق عمليات الجهاد الإسلامي ضد الغزو الشيوعي، احتجاز طاقم السفارة الأميركية في طهران وبدء استعداد واشنطن لتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

كان لا بدّ لتحطم صورة المشهد الإقليمي الذي استقر دولياً على امتداد عقود من أن يعيد إنتاج قواه وتشكيلاته في منظومة دفاعية مغايرة للمألوف. فالمنطقة الآن بدت جاهزة لتدخلات دولية تتخطى الأعراف التقليدية تحت عناوين مختلفة. بدأت أميركا بتعزيز وجودها العسكري تحت مظلة حماية مصالحها من الخطر الأمني

الاستراتيجي الزاحف إليها من الشمال السوفياتي إلى مياه الجنوب الدافئة.

وجد صدام في الحاجة الأميركية فرصة لنظامه لتأكيد دوره الإقليمي وظهوره في الخليج قوة محورية لا غنى عنها لمنع ارتدادات الموجة الأولى من التحولات. أما دول الخليج الضعيفة في منظومتها التقليدية ودفاعاتها البدائية فقد وجدت نفسها غير قادرة على القيام بالمهمات الثقيلة من دون مساعدات دولية وحماية إقليمية تشكل في عنوانها العام مظلة مشتركة تضمن الاستقرار الأمني وتسهل مرور أنابيب وناقلات النفط.

كل هذه الارتدادات الجيوسياسية وضعت منطقة الخليج أمام استحقاقات إقليمية أخذت تضغط داخلياً باتجاه إعادة هندسة منظومة العلاقات بين الإمارات والمحميات والمشيخات الغنية بالنفط. وأدت التداعيات الجوارية إلى نتيجة منطقية دفعت بدول الخليج العربية إلى التفكير بأهمية التنسيق لحماية مصالحها المهددة بالمزيد من التناثر. وتحت هذا السقف المتوتر طرحت فكرة مجلس التعاون الخليجي للمرة الأولى بشكل رسمي في قمة عمّان (الأردن) العربية في العام 1980. وهذه الفكرة ليست جديدة لكنها كانت تحتاج إلى مبررات لإدراجها في سياق برنامج سياسي يعطيها قوة دفع للولادة والتنفيذ.

آنذاك كان صدام حسين قد أنهى استعداداته للهجوم العسكري على إيران. ولم تمر فترة قصيرة على استيلائه على السلطة حتى أعلن قرار اجتياح حدود الجمهورية الإسلامية مخترقاً بذلك كل الحواجز والعلامات على الخطوط الممتدة من الشمال إلى البصرة.

بدأت حرب الخليج الأولى في أيلول/ سبتمبر 1980 بغطاء أميركي دبلوماسي وتسليح فرنسي وتمويل خليجي، تحت عناوين مختلفة منها تعديل بنود اتفاق الجزائر وحماية أمن الحدود من تداعيات الثورة ومنع فضاءات الثورة الإسلامية في إيران من التمدد الإقليمي إلى دول الجوار وتأمين خطوط إمداد النفط من مخاطر الفوضى. لكن الهدف الرئيس غير المعلن تمثل في إسقاط الجمهورية من الداخل وتسهيل عودة الولايات المتحدة إلى إيران لمواجهة المتغيرات الجيوسياسية الناجمة عن توسع النفوذ السوفياتي جنوباً إلى حقول النفط والمياه الدافئة.

الولايات المتحدة دعمت انقلاب صدام حسين بالتعاون مع دول الخليج.

لم تكن حسابات حرب الخليج الأولى دقيقة، وكذلك النتائج السريعة، التي كانت متوقعة من ضرباتها الجوية والبرية والبحرية، فالضربات جاءت متأخرة وأقل من المستوى الاستراتيجي الذي رسم لها. وأمام هذه الفجوة كان لا بد لدول الخليج أن تتحرك وتضع فكرة الاتحاد في موضع الاختبار.

لم تتأخر الخطوة كثيراً إذ أعلن رسمياً في اجتماع عقد في الرياض في 25 أيار/ مايو 1981 عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي تحسباً لتداعيات المنظومة الإقليمية التي أخذت تتعدل بعد نجاح الجمهورية الإسلامية في استيعاب ارتدادات الضربات الأولى من هجوم صدام.

كانت مظلة المجلس حاجة خليجية دولية لضمان استقرار منطقة تشكل مضخة مالية- نفطية تحتاج إليها عواصم القرار لتأمين موقعها الجغرافي في مواجهة استحقاقات قد تنجم عن احتلال أفغانستان وفشل صدام في إسقاط نظام الجمهورية. كذلك كانت دول الخليج بحاجة إلى حماية دولية تمنع تعرضها للتغيير بعد أن قررت مصر في عهد أنور السادات الخروج على الإجماع العربي ومغادرة جامعة الدول العربية واتخاذ خطوات انفرادية تمثلت بالصلح مع "إسرائيل" والاعتراف بها مقابل الانسحاب من شبه جزيرة سيناء.

ساهم خروج مصر من المشهد العربي في تكسير إطارات التوازن الاستراتيجي وعزل دول الخليج عن مظلة الحماية الإقليمية وعرّض أمنها الداخلي للانكشاف، لذلك لجأت بداية إلى عراق صدام بوصفه قوة صاعدة يمكن الاعتماد

عليها لترميم التصدع الناجم عن المتغيرات الكبرى في المحيط الجغرافي ودول الجوار.

لكن فشل صدام في ترجمة خروقاته العسكرية إلى انتصار سياسي أطال أمد الحرب -التي كان يراد لها أن تكون خاطفة- وأضعف الرهان على البديل العراقي عن مظلة مصر، وفتح أبواب المنطقة على مزيد من التدخلات الدولية ما أفسح المجال لاتساع الفجوات الأمنية بسبب انكشاف الخليج وتحول مياهه ومساحاته إلى أرض صراع مفتوحة على احتمالات متخالفة.

هذا الوضع المتفجر وضع دول الخليج أمام استحقاق أمني يهدد موقعها الجيوسياسي في دائرة إستراتيجية سريعة الاشتعال ومعرضة لتقلبات يمكن أن تتدحرج إلى قلاعها الأسرية الداخلية، لذلك جاء إعلان مجلس التعاون خطوة احترازية كان لا بد منها لضمان الحد الأدنى من عدم الاستقرار الناجم عن اهتزازات التوازن الإقليمي. وكانت فكرة المجلس بسيطة وهي أقرب إلى تجمع عائلات حاكمة وأبعد ما تكون عن مشروع اتحاد، فهي أشبه بهيئة مشتركة تقتصر وظيفتها على التشاور والتنسيق في دورة عادية تعقد كل سنة برئاسة دولة من الدول الست.

غير أن بساطة فكرة المجلس ومرونة علاقاته ومداولة رئاسته لا تقلل من أهمية الخطوة وخصوصاً أنها جاءت في لحظة انعطافية أخذت تضغط على المنطقة من أفغانستان/ باكستان شرقاً والعراق غرباً وصولاً إلى طموحات "إسرائيل" التوسعية التي وجدت في خروج مصر من المعادلة العربية فرصة لتعويض انسحابها من سيناء بالهجوم شمالاً إلى لبنان بقصد احتلاله وطرد المقاومة الفلسطينية من أرضه.

آنذاك كان لبنان يشكل حلقة ضعيفة بسبب حربه الأهلية وما يشبه الأرض المكشوفة للانتقام وتفريغ القوة الفائضة التي أخذت "إسرائيل" تعبّر عنها بعد خروج مصر من ساحة المواجهة ودخول العراق في حرب مفتوحة ضد إيران.

كان لا بد من لحظة مناسبة لقلب الطاولة، فجاءت الخطوات طرداً على مراحل. بدأت أولاً باغتيال أنور السادات في تشرين الأول/ أكتوبر 1981 ودخول مصر في مرحلة فوضى انتقالية، وظهرت ثانياً معالمها في الحرب العراقية- الإيرانية حين نجحت طهران في استيعاب الصدمة وتجاوزها وشن هجوم معاكس أسفر عن طرد صدام من الداخل الإيراني واختراق حدوده في خاصرة البصرة. لذلك كان من الصعب أن تتقبل واشنطن في عهد رونالد ريغان مثل هذا التغير الجيوسياسي في وقت أنهت "إسرائيل" انسحابها من شبه جزيرة سيناء في نيسان/ أبريل 1982 كما نصت عليها مواد معاهدة كامب ديفيد التي عقدت في عهد كارتر.

اجتمعت كل العوامل الدولية والإقليمية في عواصم القرار لاتخاذ خطوة الرد وحماية المنظومات الأمنية من التساقط والانهيار، فجاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في حزيران/ يونيو 1982 غطاء لمنع تمدد التحولات التي أخذت تشهدها المنطقة من خلال اتخاذ واشنطن قرار احتلال بيروت وطرد المقاومة وإخراج قوات الردع السورية وانتخاب رئيس وتشكيل حكومة موالية أو متصالحة مع تل أبيب. كل هذه المهمات حاولت واشنطن استثمارها في "بنك" من الأهداف المتوالية فهي نجحت بتحقيق بعض ما أرادته من الغزو حين خرجت منظمة التحرير الفلسطينية براً وبحراً في أيلول/ سبتمبر 1982، لكنها لم تمنع ظهور مقاومات شعبية عفوية ولا اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، حتى لو جاء الرد على الحادث باجتياح بيروت وارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا .

الموجة الثالثة

شكل العام 1982 الحد الفاصل على مفترق طرق دولية وإقليمية وخليجية. في السعودية توفي الملك خالد وأخذ ولي العهد الملك فهد الموقع خلفاً للراحل. وإقليمياً فشلت موسكو في القبض السياسي على أفغانستان بعد نجاحها في الاحتلال العسكري. كذلك بدأت تظهر تصدعات في بنية العراق نتيجة ضعف قوته في التصدي للهجوم الإيراني المعاكس. وفي لبنان بدأت الصورة تتبدل حين تعرضت المعسكرات الأميركية والفرنسية لهجمات ساهمت في تضعضع مواقعها ومراكزها الأمنية والمخابراتية ما أعطى قوة ضغط سياسية وشعبية منعت الرئيس أمين الجميل من توقيع معاهدة صداقة مع "إسرائيل".

كل هذه العوامل لم تكن كافية لإظهار مخاطر التصدعات في منظومة الجغرافيا السياسية في دائرة "الشرق الأوسط الكبير" الذي أخذ يتمدد من غرب الهند إلى المشرق العربي. آنذاك كانت المنطقة بحاجة إلى قوة مضافة تعيد هندسة منظومة العلاقات الدولية التي استقرت ثنائياً بين موسكو وواشنطن بعد قمة يالطا في العام 1945 ونجم عنها تقسيم أوروبا وألمانيا إلى شرقية وغربية والتوافق على ضمان تأسيس دولة "إسرائيل" في فلسطين.

أخذ هذا التوازن الدولي (الحرب الباردة) المتوارث من نتائج الحرب العالمية الثانية يتعرض لعاصفة ساخنة أنتجها التحالف الأميركي- البريطاني ما ساهم في إطلاق موجة رجعية كاسحة في أوروبا والعالم. وشكلت نهاية الثمانينيات من القرن الماضي نقطة تحول إستراتيجية في المنظومة الدولية تمثلت في تحالف رونالد ريغان ومارغريت تاتشر في وحدة إيديولوجية مضادة للشيوعية والاتحاد السوفياتي الذي وصف رسمياً بإمبراطورية الشر. والكرملين، الذي كان يعاني من آفة الشيخوخة البيروقراطية وانكشاف خاصرته الجنوبية في أفغانستان وانتقال الصين إلى معسكر مضاد لنفوذه في الشرق الآسيوي، بدأ يتعرض لتصدعات سياسية في المعسكر الشرقي في القارة الأوروبية. وازداد تعثره الاقتصادي- التكنولوجي حين أعلن ريغان عن برنامج "حرب النجوم" وقرر رفع الصراع من الأرض إلى السماء معتمداً في ذلك على عجز القيادة السوفياتية وعدم قدرتها على الدخول في معركة التنافس وإنفاق البلايين لمواجهة التحدي الغربي الذي تغوَّل في تشدده وشروطه. فالكرملين الذي شهد انقلابات في القصر بعد رحيل بريجنيف وأندروبوف دخل في لحظة انتظارية بعد عودة قيادة تقليدية عاجزة عن التصدي للاستحقاقات الكونية التي عصفت بجدران الاتحاد السوفياتي ومعسكره من كل الجهات والجوانب.

نتيجة للضعف الاقتصادي وعدم القدرة على دخول حلبة التنافس التكنولوجي وعجز القيادة السوفياتية عن إدراك التحولات، إضافة إلى الضغوط الأميركية - البريطانية، خرجت الأزمة السوفياتية من وراء الستار الحديدي حين ظهرت قيادة برئاسة ميخائيل غورباتشوف أخذت تطرح شعارات تطالب بالمراجعة والإصلاح، وهي شعارات لاقت الرواج واشتهرت إعلامياً بالبروسترويكا والغلاسنوست ما دفع عواصم القرار في الغرب إلى تأييده وحثه على المتابعة. وكانت دول الأطلسي تدرك أن سياسة الانفتاح لن تؤدي إلى نتيجة وستصل إلى طريق مسدود، لأن مشروع الإصلاح في دولة سوفياتية مترهلة سينجم عنه تصدعات في هيكل اتحاد دخل مرحلة الشيخوخة.

في تلك المدة كانت الحرب العراقية- الإيرانية مستمرة بعد أن دخلت طور الكر والفر ما فتح المجال لتلاعب القوى الدولية والإقليمية. وجدت مصر في الحرب فرصة للعودة إلى الصف العربي من خلال البوابة العراقية فأخذ

الرئيس حسني مبارك يدعم صدام لوجستياً وبشرياً لضمان عدم انهياره الداخلي. ودول الخليج تعهدت بتمويل الحرب وتعزيز موازنة صدام بالمال حتى لا تنكسر آلته العسكرية. وفرنسا وضعت ثقلها التكنولوجي في عهدة صدام وزودته بأحدث الأسلحة من طيران وصواريخ وأجهزة اتصال لمنع إيران من اختراق مجال العراق الجوي. والكويت التي كانت معنية بالمتغيرات العسكرية، بحكم موقعها الجغرافي في جوار البصرة، استخدمت ثقلها الإعلامي والمعنوي والمادي لتعويض خسائر صدام وديونه المتراكمة.

تاسس مجلس التعاون الخليجي في العام ٨١ خشية تداعيات الثورة الايرانية.

أنتج توزيع الأدوار بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتنسيق الإقليمي مع مصر والأردن، والرعاية الأوروبية- الأميركية لنظام صدام معادلة عسكرية نجحت في التوصل إلى نوع من التوازن السلبي وعطل على إيران إمكان كسر الآلة الحربية التي جرى ترتيبها وصقلها وتعزيزها بالخبراء والمعدات وتمويلها بالمال الخليجي والدعم اللوجستي المصري.

عند هذا الحد شارفت الحرب، التي طالت، التوقف في لحظة أخذ المعسكر الاشتراكي في شرق أوروبا يتزعزع وبدأ الكرملين يخطط للانسحاب من أفغانستان بعد أن تصاعدت قوة الجهاد ضد الاحتلال.

توقفت الحرب العراقية- الإيرانية في آب/ أغسطس 1988 بناء على قرار دولي انتهى بصيغة لا غالب ولا مغلوب، ما أعطى المجال لطهران للعودة إلى الداخل والبدء في تدشين مرحلة إعادة إعمار ما دمرته الحرب. قرر صدام الانصراف إلى تأسيس زعامة مركزية تطمح إلى جرجرة دول الخليج وضمها إلى عباءة قيادة العراق ليلعب دور القائد في جواره الإقليمي ودائرة المنطقة العربية.

أراد صدام استثمار حاجة دول الخليج إلى قوته العسكرية بفرض نوع من الخوة المالية معززة بانشراح سياسي أخذ يبسط أجنحته تحت مظلة مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق والأردن واليمن ومصر. وكانت مصر بحاجة إليه لتصريف فائض السوق من قوتها العاملة، واليمن أخذ يستعد ليؤدي دوره المحوري مستفيداً من مشروع الوحدة مع الجنوب، والأردن رأى أنه نجح في كسب مظلة أمنية حين اتفق مع صدام على تشكيل سرب جوي يسمح للطيران الحربي بالتحليق فوق أراضيه المجاورة لإسرائيل.

كل هذه الطموحات كانت ملغومة بالمتفجرات. فالحرب التي توقفت أنتجت قوة إقليمية في الخليج (العراق) تحتاج دائماً إلى تمويل ومساعدات وتغطية إعلامية حتى لا تنكشف عناصر ضعفها على أرض الواقع. وبسبب كثرة الطلبات الصدامية وتشاوفه اليومي على زعماء الخليج وأهله وتهديداته المتواصلة برفع الغطاء الأمني عنها، كان لا بد أن تصل الأمور المحتقنة إلى نهاية انفجارية.

أما دول مجلس التعاون الخليجي التي تأسست منظمتها الإقليمية في العام 1981 خوفاً من تداعيات الثورة الإيرانية وتحسباً من انجرار حرب الخليج الأولى إلى ديارها، فبدأت مخاوفها بالاتساع حين أخذ صدام يجبرها على دفع ثمن تكاليف الحرب والنتائج السياسية التي ترتبت عنها. وهكذا أخذت دول الخليج تتسابق بالابتعاد عن بطلها صدام وتسارع إلى تجديد طلب الحماية من أميركا ودول الغرب وفق بروتوكولات عسكرية تعطي الأساطيل البحرية والجوية حق التوطن في مهابط الطيران ومستودعات الموانئ.

كانت الكويت آنذاك الأكثر قلقاً على رغم أن حكامها كانوا الأوفر سخاء في تمويل حرب صدام التي امتدت ثماني سنوات وانتهت بمراكمة ديون هائلة على بغداد لا

تستطيع تسديدها حتى بعد ارتفاع أسعار النفط وتدفق مردوده المالي بأضعاف مضاعفة عن العقود السابقة.

كان العالم في لحظة انتظار لما سيحصل في الاتحاد السوفياتي، بعد أن بدأ التشقق يطال معسكره الشرقي ويحطم جدرانه، حين وقعت مفاجأة هزت المنطقة العربية وزعزعت استقرار دول الخليج في 2 آب/ أغسطس 1990. في ذلك اليوم قرر صدام قلب الطاولة والانتقام من حليفه الخليجي معتمداً على قوته العسكرية لضم الكويت عنوة تحت جناح دولته.

كانت حسابات صدام ساذجة، كما كانت حين قرر الدخول في اختبار عسكري مع إيران التي شهدت بعد ثورتها على الشاه مرحلة انتقالية فوضوية. فصدام اعتقد أن إيران انهارت وأصبحت ضعيفة وهو يستطيع بقواه الذاتية- متحالفاً مع الغرب- إخراجها من المسرح الإقليمي، فاكتشف متأخراً أنه على خطأ فاضطر إلى الاعتماد على المساعدات ورهن ثروات العراق لإنقاذ نفسه من الورطة فنجح نسبياً في حماية نظامه من الانهيار.

تكرر السيناريو نفسه مع الكويت، فصدام اعتقد أن الولايات المتحدة منشغلة بالتحولات المتسارعة والجارية في أوروبا الشرقية، وأنها تحتاج إلى وقت لاستيعاب غنيمة انهيار المعسكر السوفياتي واضمحلال مرحلة الحرب الباردة. هنا أيضاً لم تكن حسابات صدام دقيقة وذلك لأسباب كثيرة منها ضعف الاتحاد السوفياتي وعدم قدرته على التحرك أو التدخل بعد خسارته معركة أفغانستان وتلاشي نفوذه في مجاله الحيوي الأوروبي. وأيضاً كانت الولايات المتحدة متفرغة للحرب وجاهزة للتصدي نتيجة ارتفاع موجة التفاؤل في الغرب بسبب فوز الأطلسي في معركته الباردة ضد حلف وارسو. كذلك كانت واشنطن بحاجة إلى ساحة مفتوحة للكشف عن قوتها بعد أن انفردت بقيادة العالم. وجاءت أزمة الكويت لتعطي فرصة للظهور على المسرح الدولي ولتشكل مناسبة لاختبار نوايا غورباتشوف ومدى جديته في المراجعة والإصلاحات التي وعد الاتحاد السوفياتي بتنفيذها.

كانت كل الإشارات الدولية والإقليمية تتجه في خط معاكس لطموحات صدام وحساباته التي تبين بسرعة أنها كانت بسيطة وسطحية وساذجة. وهكذا بدأت حرب الخليج الثانية في 17 كانون الثاني/ يناير 1991 وسط احتجاجات شعبية دولية وعربية وإقليمية لم تكن كافية لمنع خروج قوة عظمى تقود قوات عسكرية تحالفت وتألفت من 34 دولة لضرب فرق صدام العسكرية ومراكزه ومواقعه في العراق لإجباره على إخراج جيشه من الكويت في 28 شباط/ فبراير 1991.

الموجة الرابعة

أسفرت حرب الخليج الثانية (1990-1991) عن متغيرات جيوسياسية خطيرة ساهمت في إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية والإقليمية والخليجية. خليجياً انهارت قوة صدام بعد هزيمته في الكويت وتدمير بنيته التحتية في العراق ما أدى إلى إشعال انتفاضة شعبية ضد نظامه نجح في السيطرة عليها بعد توقيع صك الاستسلام في خيمة صفوان. فاتفاق الاستسلام قضى بمحاصرة العراق وتغريمه تكاليف الحرب ومنع قواته الجوية من التحليق في الشمال والجنوب وعزله في دائرة ضيقة يمارس نفوذه وصلاحياته المطلقة عليها. كذلك غاب دور الكويت عن المسرح الخليجي بعد أن تدمرت وظيفتها التقليدية التي تمثلت بقدرتها المالية على الاستثمار في المؤسسات العالمية وتقديم المساعدات للدول العربية المحتاجة. فالكويت بعد الحرب لم تعد واحة الخليج ولا مرآة دوله في الإعلام والصحافة بعد أن اضطرت إلى إنفاق أموالها المودعة في صناديق التأمين وتسييل أسهمها

في ظل حرب الخليج برزت وسائل الإعلام قوّة مؤثرة في القرار.

في الشركات الأوروبية لتغطية نفقات معركة فرضت عليها. وبسبب تراجع الدور الكويتي بحكم موقعها الجغرافي إلى جوار العراق وحاجتها الدائمة إلى حماية أميركية مباشرة لصد أي هجمة مباغتة كان لا بد من البحث عن بديل خليجي (قطر) يقوم بتلك المهمات التي اشتهرت بها. كذلك السعودية لم تعد تستطيع أن تؤدي دور الراعي الإقليمي لمنظومة الخليج بعد أن كشفت الحرب عن نقاط ضعف في بنيتها العسكرية ما اضطرها للاستغناء عن حلفاء الماضي والاستنجاد بالقوة الأميركية لحماية حقولها النفطية بعد توغل صدام، قبل طرده من الكويت، في الجغجة الواقعة في المنطقة الشرقية من أراضي المملكة.

أخذت المظلة الأميركية بالتمدد علناً ومن خلف الستار في منطقة الخليج مستفيدة من الفرص التي وفرتها بوابة الكويت لتعزيز الانتشار العسكري والتمركز في القواعد البحرية والجوية الموزعة على الشاطىء من ثغرة البصرة إلى مضيق هرمز. وجاء هذا المتغير الجيوستراتيجي في ظل انقلابات دولية عصفت بالتوازنات التي استقرت نسبياً بعد الحرب العالمية الثانية. فالإصلاحات والمراجعات التي وعد بها غورباتشوف أعطت مردوداً سلبياً لأن الهرم السوفياتي لم يتحمل نتائجها فتداعى الهيكل وانهار وتقوض الاتحاد وتفكك وتفرق على 15 دولة أخذت تنتشر وتتشكل تباعاً من 19 آب/ أغسطس 1991 إلى 25 كانون الأول/ ديسمبر 1991.

ظهرت تركيا بقيادة أربكان في ظل فوضى دولية.

أعاد توزع الخريطة السوفياتية وانفلاشها، وتقهقر منظومتها الإيديولوجية في شرق القارة الأوروبية إنتاج منظومة دولية وضعت الولايات المتحدة على أعلى قمة عالمية ما عزز نفوذها وقيادتها منفردة للسفينة وسط أنواء عاصفة بالمتحولات والاستحقاقات والارتدادات التي حاولت أميركا استثمارها وتوظيفها بالإعلان عن انتصار نموذجها التاريخي ونجاحها في إنهاء الحرب الباردة من دون التورط في حرب ساخنة.

دفعت فضاءات البهجة بالفوز قيادة واشنطن إلى الإعلان عن نظام دولي جديد لا يقوم على ثنائية قطبية وإنما يستظل رفاهية ظلال القطب الواحد. وكان الإعلان عن الفوز بالسباق سابقاً لأوانه نظراً لأن الظروف لم تكن جاهزة لتقبل مثل هذه النهاية لصراع دولي أخذ يتشكل في ثنايا ثغرات منظومات إقليمية أخذت تؤسس لدولها مواقع نفوذ في محيطها الجغرافي ومجال جوارها السياسي.

جاء استعجال الولايات المتحدة بالإعلان عن تشكيل نظام دولي جديد في لحظة انتقالية ضائعة بين محطتين. فهو من جانب أظهر رغبة أميركية في القيادة المنفردة عبَّر عنها جورج بوش الأب في خطاباته الوردية. وهو من جانب آخر كشف عن ضعف بنيوي أخذت تعاني منه الإدارة الأميركية التي أصبحت عاجزة عن تغطية نفقاتها العسكرية من دون التورط في الديون وبيع سندات الخزينة لسد عجز موازنة غير متوازنة بين الصادرات والواردات.

شكّل انتصار أميركا في حرب الخليج الثانية، وفوزها على الخصم التقليدي في الحرب الباردة، وانتشار قواتها بحراً وجواً في منطقة الخليج الغنية بالنفط مناسبة لرفع إشارة النصر، لكنه كان قاصراً عن التقاط لحظة التحول التاريخية من الثنائية إلى تعدد الأقطاب الدولية. هذه اللحظة الزمنية الانتقالية كان لا بد لها من أن تأخذ وقتها وتمر ظروفها الملبدة حتى تنقشع الأجواء الدولية وتنكشف أمام حقائق ميدانية أخذت تحفر خطوطها على أرض الواقع وما بدأ ينتجه من مراكز قوى جاذبة ومنافسة للصعود الأميركي.

عاشت الولايات المتحدة بعد العام 1991 لحظات انتصار لم تكن كلها وهمية. فالحرب على العراق كشفت عن قدرات عسكرية هائلة في قوة دمارها، كما أنها أظهرت تفوقًا

تقنياً في نقل المعلومات وأجهزة المواصلات والاتصالات ومدى تأثيرها المعنوي على صناعة الرأي العام.

في ظل حرب الخليج الثانية آنذاك برزت إلى جانب ساحة القتال وسائل الإعلام كقوة قادرة على النشاط والنقل والتنقل وبث الأخبار والمعلومات من الميدان. وتحولت محطة سي. أن.إن إلى نموذج يحتذى في العام 1991 ما شجع دول الخليج العربية على استلهامه والأخذ بمدى تأثيراته في فترة حرجة وحساسة تدهور فيها موقع الكويت وانتقالها من حديقة الخليج الأمامية إلى حديقة الخليج الخلفية، تاركة مكانها الفارغ لتقدم دولة قطر لأخذ الصدارة في واجهة الإعلام على خط مواز لتقدم دولة الإمارات على خط الرفاهية الاستهلاكية (واحة الصحراء).

أعاد تراجع الكويت وتقدم قطر والإمارات إلى الواجهة الإعلامية والاستهلاكية والعقارية تشكيل خريطة توازنات سياسية في منطقة الخليج، وهو ما أدى إلى تبلور مراكز قوى محلية أخذت تتجاذب وتتنافس على كسب تعاطف القوة العالمية الجديدة في ساحة باتت مفتوحة على احتمالات جيوستراتيجية كان من الصعب التحكم بمفاصلها في ذروة فوضى المرحلة الانتقالية.

دولياً انكفأت روسيا الاتحادية وتقوقعت على وضع اقتصادي منهار زاد من فساده ظهور قيادة مافيوية أخذت تبيع المؤسسات لشركات متعددة الجنسية. وأوروبياً أخذ اتحاد سوق القارة يتحول إلى منظومة سياسية ما فوق اقتصادية تطمح إلى تشكيل مركز شغل جاذب يتجاوز الحدود القومية لسيادة الدول ما أدى إلى توسع غير مدروس باتجاه أوروبا الشرقية وحوض المتوسط.

هذا التمدد السياسي في وسط القارة الأوروبية أعاد إنعاش فكرة الاتحاد بقيادة اقتصاد ألمانيا الموحدة، لكنه أيضاً أظهر عدم حاجة أوروبا إلى مظلة الحلف الأطلسي- الأميركي بعد أن تقلصت المخاطر السوفياتية السابقة وتراجعت روسيا عن طموحاتها في مجالها الجغرافي الحيوي. وساهم هذا التشكيل الدولي الغامض في هويته السياسية في إعادة ترتيب موازين القوى ودفع أميركا إلى التفكير مجدداً في خريطة طريق تعزز مكانتها الدولية من خلال استثمار الفراغات الأمنية في أفغانستان والشيشان وجورجيا وقزوين وتطويع القوى السياسية والحزبية الإسلامية التي شهدت بعض الصعود في السودان وتونس والجزائر وتركيا وغيرها من البلدان.

صعود قطر والإمارات أعاد خلط الاوراق في مجلس التعاون.

في هذا الفضاء الغامض في هويته السياسية بدأ الهجوم المعاكس في أفغانستان ضد طالبان وحليفها الباكستاني، كذلك ارتحل الهجوم وامتد إلى السودان وتونس والجزائر حين انقلبت السلطة على نتائج الانتخابات الجزائرية التي جاءت لمصلحة الإسلاميين. وبدعم من واشنطن جاء تثبيت مواقع الحلفاء ومطاردة الإسلاميين وصولاً إلى تركيا حين شجعت الجيش على إسقاط حكومة نجم الدين أربكان الفائزة بانتخابات ديمقراطية.

دام حكم أربكان أقل من سنة (1996- 1997) في ظل فوضى دولية، لكنه وجه إشارة واضحة تدل على نمو قوى سياسية لا يمكن تصنيفها إيديولوجياً بين المعسكرين السابقين (رأسمالي واشتراكي) كذلك يصعب ضبطها في إطار ممنهج يضعها في موقع التابع للولايات المتحدة.

تحولت تركيا آنذاك إلى ساحة مفتوحة للاختبار، فهي تطمح للدخول في الاتحاد الأوروبي، ودول القارة تتخوف منها وتتردد في قبولها لاعتبارات تتعلق بالهوية الدينية، ما دفع أربكان إلى التوجه شرقاً وجنوباً بحثاً عن مكان مفقود انتزع عنوة من اسطنبول العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

وجّه إسقاط حكومة أربكان رسالة قوية إلى المنطقة العربية ووضع دول الخليج أمام خيار صعب بعد أن أخذ الغرب

يضغط على حكامها ويطالبهم بالانفتاح والابتعاد عن التقاليد وإعادة ترتيب هيكلها السياسي بالشكل الذي يتناسب مع الفورة الاقتصادية ونمو قطاع العقارات وازدهار الحياة الاستهلاكية وتصاعد دور الإعلام في التأثير على نمط سلوك الناس في معاشهم اليومي.

ثم إن سيناريو الصعود والهبوط المتوافق مع تقدم قطر والإمارات إلى واجهة الصورة وتراجع السعودية إلى خلفها أعاد خلط أوراق دول مجلس التعاون التي بدأت بكسر أعراف تقليدية متفق على ضرورة حمايتها من الاختراقات حتى لا تصاب المنطقة بعدوى الديمقراطية وغيرها من شعارات أخذت واشنطن برفعها عشوائياً من دون دراسة التوازنات المحلية وعدم قدرة السلطات الوراثية على تحمل نتائجها السياسية. وخوفاً من انهيار منظومة الدفاع الخليجية أخذت الولايات المتحدة تتبع سياسة ملتوية بسبب حاجتها إلى قوة إقليمية تستطيع أن تحد من نمو قدرات إيران التي نجحت في ترميم خسائرها الناجمة عن حرب الخليج الأولى.

احتاجت واشنطن لتوظيف الأموال العربية في الصناديق السيادية وسندات الخزينة.

بسبب هذه المخاوف الإقليمية أعطت واشنطن دول الخليج العربية ذاك الهامش للتحرك عربياً باتجاه مصر واليمن والأردن وسورية ولبنان حيث أنتجت لاحقاً اتفاقات وضعت حداً للحرب الأهلية اللبنانية (اتفاق الطائف) ما أفسح المجال السياسي لطرد الاحتلال الإسرائيلي الذي تتوج بهزيمة في العام 2000.

كانت الأمور في تلك المرحلة الضبابية سائرة دولياً باتجاهات متخالفة. فالولايات المتحدة اكتشفت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أنها قوية للغاية لكنها أيضاً أضعف من أن تقود العالم منفردة، فالعالم اكبر منها. وأوروبا التي دخلت في مرحلة الاتحاد القاري أخذت تتعرض لعقبات داخلية (بريطانية تحديداً) تمنعها من أداء ذاك الدور الدولي الذي كانت تتوقعه بعد تمددها في حوض أوروبا الشرقي. والصين التي خرجت من عزلتها الإقليمية بعد انهيار اقتصادات النمور الآسيوية أخذت تستعد لتأسيس منظومة دفاعية تساعدها على حماية سورها التاريخي من الاختراق الأميركي. واليابان التي صعدت على درجات الاقتصاد الدولي لتحتل موقع الدولة الثانية بدأت تشهد تراجعاً في مكانتها بسبب إشباع سوقها القومية وعدم نجاحها في استقطاب الحلفاء إلى جانبها ما شجع على انكفاء قوتها إلى الداخل.

بدأ العالم يتغير ولكن ليس بالضرورة على صورة النموذج الأميركي ومثاله. فالولايات المتحدة حققت اختراقات إستراتيجية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونجحت في التموضع في أمكنة كان يصعب الوصول إليها في السابق. كذلك استطاعت جذب منظمة التحرير الفلسطينية التي خارت قواها بسبب وقوفها مع صدام في أزمة الكويت، ما جعلها عرضة للتهجمات ودفعها إلى اللجوء إلى أوسلو وتوقيع اتفاق مع "إسرائيل" نص على قيام سلطة من دون صلاحيات، وحكومة محاصرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كل هذه النجاحات التي تكثفت لمصلحة تعزيز القوة الأميركية بين 1990 و 2000 كانت غير كافية لكسر معادلة دولية أخذت تتشكل بعيداً عن نفوذ واشنطن ورقابتها. فالنمو الذي أخذت تشهده أسواق قارات العالم الثالث بدأ يفرض وجوده الاقتصادي على رغم العثرات والسقطات والانهيارات. من ذلك مثلاً أن التكنولوجيا لم تعد سراً تحتكره دول الشمال، والتنافس على الأسواق أصبح مفتوحاً على الاستثمار والتوظيف من دون هيمنة تديرها قوة واحدة، واستقطاب الرساميل وتوسيع رقعة الإنتاج والقدرة على النقل والاتصال والتصدير باتت

عرضة للتزاحم بعد أن بدأت واشنطن تحتاج إلى تمويل لشراء سندات خزينة تسد حاجتها للإنفاق وتغطية فوائد الديون المتراكمة.

تغيرت الصورة فعلاً في عهد الرئيس بيل كلنتون الذي أدار البيت الأبيض على فترتين (8 سنوات) في لحظة زمنية اعترفت أميركا خلالها بأنها زعيمة العالم لكنها بحاجة إليه للاستمرار في قيادته بالتعاون مع أوروبا والمنظومات الإقليمية الاقتصادية (دول البراكس) التي أثبتت وجودها وجدارتها في إعطاء فرص للعمل في قطاعاتها النامية والمزدهرة.

في هذا الفضاء المتغير والغامض في معالمه السياسية وقعت مفاجأة غير منتظرة في مطلع عهد جورج بوش الابن، حين جاءت ضربة من مكان غير متوقع ومن دولة تصنف أنها الأكثر عزلة وتخلفاً في العالم. كانت أفغانستان (حركة طالبان) مصدر هذه الضربة التي فتحت كوة في الجدار الأميركي واخترقت سيادة الولايات المتحدة للمرة الأولى في تاريخها. فأميركا البعيدة جغرافياً عن أحزمة النار كانت تحارب دائماً على أرض غيرها وتوجه قواتها إلى الخارج لضمان استقرار الداخل وتحصينه من الاختراق. وقد حصل الاختراق محدثاً مفاجأة كبرى ساهمت في تعديل زوايا الصورة الدولية بعد أن تعرضت عاصمة أميركا ومركزها المالي لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

الموجة الخامسة

خلطت هجمات أيلول/ سبتمبر كل الأوراق ودفعت قوى العالم إلى التراص والانقسام بين المعسكر الأميركي أو خارجه. فالاستقطاب كان حاداً ولم يعد يتقبل موقف الحياد (مع أو ضد). فالضربة في عقر الدار كانت قوية في فعلها وحادة في رد فعلها ما أعاد تشكيل خريطة سياسية للعالم تجاوزت كل التقسيمات التقليدية المتعارف عليها في العهود السابقة.

كان من المنطقي ألا تمر الهجمات من دون عقاب. فالإهانة القومية التي تلقتها الولايات المتحدة من جانب حركة سياسية خرجت من تحت أنقاض الاحتلال السوفياتي وتعارضت مصالحها مع واشنطن بسبب تشدد أميركا في حصارها وتطويقها ومطاردة كل المجاهدين (العائدين من أفغانستان) الذين حاربوا لتحرير أفغانستان من الغزو الشيوعي. هذا التعارض على هامش الصراع الدولي تحوّل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى هاجس لأميركا يؤرق أمنها ويهدد استقرار مصالحها في مجالاتها الحيوية القريبة من حقول النفط وخطوط الأنابيب وسفن النقل ومحطات الطاقة.

> انتصار المقاومة أحبط حماس واشنطن في ترويج مشروع «الشرق الأوسط الكبير».

كانت ردة الفعل الأميركية في إطارها القريب، لكنها تجاوزت حدها الأقصى حين أخذت تتدحرج في مداها البعيد وبدأت تتوسع لتطاول أهدافاً لا صلة لها بالغاية من الهجوم المضاد. فالتحشيد الإعلامي الذي لجأت إليه إدارة بوش الابن تجاوز السياسة وانتقل إلى الأديان والثقافات والحضارات. وأخذت الحملة تحرّض ضد الإسلام والعالم الإسلامي وتدعو إلى حرب ثقافات وصراع حضارات وإسقاط أنظمة وتعديل مناهج التربية والتعليم. وبلغت حملة التحريض درجة من المبالغة حين تطرقت إلى اللباس والشراب والعادات والتقاليد وأسلوب المعاش وغيرها من مسائل تمس الخصوصيات والهويات وطرق التعامل مع الآخر.

في هذا الفضاء التهويلي أخذت إدارة بوش الابن تحشد القوات مستعيدة أجواء وذكريات وحكايات حروب الفرنجة بذريعة استرداد بيت المقدس. ولم يمض وقت طويل حتى حددت واشنطن هدفها، وبدأت حرب احتلال أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 2001

ونجحت في تحقيق حلمها ودحرت طالبان في سرعة قياسية.

أثار احتلال أفغانستان فزع دول الجوار التي وجدت في الخطوة محاولة لفرض الهيمنة على تقاطع طرقات يربط شرق آسيا بالدول الواقعة على حوض بحر قزوين الغني بالنفط. وأخذت روسيا الاتحادية تتخوف من احتمال أن تتمدد القوات الأميركية شمالاً وتبدأ بالتموضع عسكرياً في الجمهوريات الإسلامية التي خرجت حديثاً من إطار الاتحاد السوفياتي.

كانت باكستان المتضرر الأكبر من الاحتلال الأميركي المباشر لأنها اكتشفت أن وظيفتها الإقليمية تراجعت بعد أن أخذ الأصيل ينفذ المهمات التي كان الوكيل يقوم بها. وأدى سحب الوكالة الإقليمية من باكستان إلى تعديل موقعها في إطار التنافس الروسي-الأميركي على الهند. كذلك أضعف الاحتلال النفوذ الصيني الذي كان يراهن على إسلام آباد ويكلفها ببعض المهمات في سياق التنافس الهندي- الصيني على منطقة التيبت.

انتخاب أوباما جرى في سياق تغيير جزئي للقوة الأميركية.

في تلك اللحظة كانت دول الخليج في وضع صعب، فالعناصر التي اتهمت بقيادة الطائرات لتدمير المركز التجاري في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن، تبيّن أن معظمها من جنسيات عربية خليجية مختلفة وتنتمي إلى أسر وعائلات وقبائل مشهورة أو تحظى بمعاملة خاصة من السلطات المحلية.

لم توجه الاتهامات مباشرة إلى قادة دول الخليج، لكنها أشارت مداورة إلى مسؤولية تلك الأنظمة في تربية أجيال من الطلبة على ثقافة تقليدية غير معاصرة وتكره الآخر (الأجنبي). وطالبت إدارة واشنطن قادة تلك الدول بالعمل على تغيير أنظمة التربية والتعليم وتعديل مناهج التدريس ومطاردة "القوى الظلامية" التي تنشر الحقد وتحرض على الخطف والقتل باسم الدين.

كانت الحملة قوية وشاملة. وهي لم توفر سلبية إلا واستخدمتها للضغط على دول الخليج العربية التي وضعت في زاوية حادة ولم يعد بإمكانها التحرك ضمن الهامش المحدود الذي رسمته إدارة بوش الأب خلال أزمة الكويت.

بين العام 1991 و2001 اختلف المشهد الخليجي. فالمعركة الأولى جرت بناء على طلب قادة دول مجلس التعاون بينما الثانية فرضت عنوة وكان على الأنظمة أن تقبل شروطها من دون موارية ومسايرة.

إيران أيضاً اكتشفت أنها من الدول المتضررة من احتلال أفغانستان باعتبار أن القوات الأميركية باتت متموضعة ومنتشرة على حدودها الشمالية الشرقية، ما أثار لدى طهران الشك في نوايا واشنطن الإستراتيجية في منطقة تشكل الخط الفاصل بين الصين الصاعدة اقتصادياً وأميركا الطامحة إلى وضع حد لتمدد نفوذ بكين على طريق الحرير الذي يمر في جنوب الجمهوريات الإسلامية (السوفياتية سابقاً) وصولاً إلى بحر قزوين.

وسط هذه القراءات المتخالفة عن معنى الإستراتيجية الأميركية و"بنك" أهدافها، بدأت واشنطن تؤشر إلى العراق والقنبلة النووية والصواريخ العابرة للحدود. كانت الإشارات قوية إلى حد أن فرنسا قادت معركة ضد الولايات المتحدة وخطة احتلالها لبلاد الرافدين. ونجحت باريس في تشكيل تحالف مع ألمانيا وروسيا والصين لمواجهة احتمال عرض الملف العراقي على مجلس الأمن. لكن واشنطن لم تكن بحاجة إلى إذن دخول من الأمم المتحدة بذريعة أنها تصد هجمة عدوانية خارجية على أرضها وتدافع عن مصالحها ضد نظام يهدد جيرانه ومحيطه الجغرافي.

كانت الحرب على العراق (حرب الخليج الثالثة) مختلفة هي أيضاً في شروطها وظروفها وأسبابها ومبرراتها عن

الثانية، لذلك لجأ بعض دول الخليج إلى سياسة الحد من الخسائر من خلال النأي بالنفس وعدم المشاركة في المعارك والاكتفاء بتقديم العون وفتح المجال الجوي وتسهيل مرور القوات وعدم الاعتراض على استخدام الموانئ والمطارات والمهابط في خطة الاحتلال. آنذاك كانت الخطة أن يبدأ الهجوم من الشمال انطلاقاً من الأراضي التركية نزولاً إلى بغداد وصولاً إلى الجنوب (البصرة). لكن عودة الإسلاميين الجدد إلى السلطة (رجب طيب أردوغان) في العام 2003 عطلت الخطة، فاضطرت واشنطن إلى تعديل إستراتيجية الهجوم من الجنوب فانتقلت القوات إلى الكويت، وبدأ الاحتلال من البصرة صعوداً إلى بغداد.

وجه احتلال العراق في عام 2003 ضربة عنيفة إلى معظم دول مجلس التعاون حين وضعها في موقع الضعيف التابع الذي لا يمتلك الحيلة أو القوة ولا يستطيع أن يدافع عن مصالحه وأمنه الاستراتيجي. لذلك بدأت دول الخليج تكتشف أنها أخذت تدفع فاتورة سياسية متأخرة من مخلفات معركة سابقة جرت بناء على طلب قادة مجلس التعاون.

بعد الاحتلال بدأت واشنطن سياسة تقويض الدولة العراقية، ما رفع من درجة مخاوف قادة الخليج باعتبار أن تفكيك "الوحدة العضوية" للمجتمع قد يؤدي إلى فرز أقوامي- مذهبي يشتت الجماعات الأهلية إلى مناطق متنافرة في تكوينها وتركيبها ما يمنع لاحقا إمكان إعادة دمج مناطق الحكم الذاتي في إطار مشترك.

أعاد تقويض العراق المبرمج والممنهج أميركياً خلط الأوراق ورفع من نسبة المخاوف. عارضت إيران الاحتلال لأنه أخذ يهدد أمنها الاستراتيجي من البوابتين الأفغانية (الشمال الشرقي) والعراقية (الجنوب الغربي) وأصبح مشروعها النووي لإنتاج الطاقة (معامل بوشهر) على مقربة من المدفعية والصواريخ. وسيناريو "الأوكورديون" الذي تخوفت منه إيران هدد أيضاً أمن سورية القومي الذي بات يتعرض للضغط من البوابة الخلفية العراقية فأصبحت قواتها في الوسط تواجه الضغط من جبهتين أميركية وإسرائيلية.

تعاملت دول الخليج العربية مع الاحتلال من زاوية مختلفة، فقرأت تقويض العراق من منظار قومي- مذهبي، حين رأت في السياسة الأميركية خطوة باتجاه تغيير هياكل الأنظمة وإعادة تشكيلها طائفياً. لذلك اعترضت دول مجلس التعاون على تعديل هوية العراق السياسية بوصفها إشارة تؤكد خطة تستهدف زعزعة استقرار الخليج لمصلحة النفوذ الإيراني.

أعادت القراءات المتباينة إنتاج سياسات متخالفة في التعامل مع الاحتلالين لأفغانستان والعراق. فالدول الخليجية التي تخوفت من الوجود العسكري المباشر وضعت مخاطره في درجة أقل من المتغير السياسي الذي أدى إلى تعديل موازين القوى ورفع فئات ذات لون مذهبي إلى الأعلى وأسقط فئات ذات لون مذهبي إلى الأدنى. بينما اتجهت إيران وسورية وتركيا إلى دعوة أميركا للخروج من العراق والخليج باعتبار أن وجودها العسكري سيهدد أمن دول المنطقة ويعزز دور "إسرائيل" ويشجعها على العدوان على المحيط الجغرافي.

اختلاف التصورات عكس في النهاية تعارض الهواجس وأسلوب التعامل مع الاحتلالين. فإدارة بوش الابن التي استخدمت هجمات أيلول/ سبتمبر واسطة سياسية للهجوم الاستراتيجي أخذت بداية تتعامل بفوقية مع دول المنطقة وبدأت بتهديد إيران طالبة منها وقف برنامجها النووي كذلك هددت سورية وطرحت عليها مجموعة شروط للاستسلام.

ولم يمض الوقت الطويل حتى ظهرت المقاومة في أفغانستان والعراق وبدأت "الإستراتيجية الخشنة" تواجه صعوبات في التكيف والسيطرة ميدانياً على المناطق

المحتلة ما دفعها إلى اعتماد سياسة التموضع في قواعد ومهابط وثكنات محاصرة في الأحياء والمدن والمحافظات.

أدّى اشتداد المقاومة، المعطوف على اضطرابات أهلية ومناطقية وقبلية وأقوامية وطائفية ومذهبية، إلى إعادة تشكيل الصورة السياسية لأفغانستان والعراق حين بدأت الاستقطابات التقليدية تشد الأوتار إلى عصبيات موتورة ومصالح ضيقة. كذلك لم تكن المقاومة موحدة في مشاربها وأهدافها، فهي أحياناً تستهدف قوات الاحتلال، وأحياناً أخرى تستهدف الأبرياء في الشوارع والمدارس والمقاهي أو المصلين في الجوامع والمساجد والحسينيات.

هذا الاضطراب في صورة المقاومة شجع على الاقتتال الأهلي والفرز المدني بين القبائل والأقوام والطوائف والمذاهب والمناطق لعراق مثلاً في (2005 – 2006) ودفع باتجاه إعادة تشكيل خريطة التوزع السكاني، ما رفع من درجة المخاوف السياسية واحتمال وجود مشروع أميركي لشرق أوسط جديد يقسم الدول إلى دويلات متنافرة.

بدأت فكرة "الشرق الأوسط الجديد"، التي ظهرت من تحت أنقاض أفغانستان والعراق، تطرح جدياً في العام 1991 بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي. والفكرة التي أعيد إنتاجها بوجوه مختلفة وسيناريوهات متضاربة لا تميز بين دولة خليجية ودولة عربية أو غير عربية، فهي عموماً تشمل كل الشعوب الواقعة على خط الزلازل السياسية من الشرق (أفغانستان وباكستان) إلى الغرب (تركيا والعراق والمشرق العربي) إلى الوسط (إيران) والجنوب (دول الخليج واليمن) وصولاً إلى السودان.

هذه الفكرة ليست جديدة ولم تعد خطة سرية تُتداول في غرف الأجهزة ومؤسسات البحث. فهي أعلنت مراراً وطرحت في سياق "وصفة" سحرية أو دواء يشفي من عوارض دول تأسست وفق منظومة عالمية أشرفت بريطانيا وفرنسا على رسم خريطتها الجيوسياسية في إطار يلبي مصالح لندن وباريس بعد انهيار السلطنة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى.

عرفت فكرة تحديث خريطة "الشرق الأوسط" القديمة الكثير من الترويج في حرب الخليج الثانية (1991) ثم جمدت لفترة وأعيدت إلى طاولة البحث بعد حرب الخليج الثالثة (2003) باعتبار أن الظروف أصبحت ناضجة وباتت المنطقة أكثر استعداداً لتقبل مثل هذا السيناريو المدمر.

كانت الفكرة جاهزة دائماً للاستخدام قبل الحدث وبعده. وهذا ما تكرر خلال عدوان "إسرائيل" في العام 2006 على لبنان إذ أعلنت واشنطن في بداية الهجوم عن مخاض "الشرق الأوسط الجديد"، ثم تراجعت عن الموضوع حين انتكس العدوان وفشل في تحقيق أهدافه وتشكّل ميدانياً ما يشبه التوازن السلبي بين الطرفين. فالمقاومة في لبنان كانت الهدف وأيضاً كان الرهان على هزيمتها خطوة باتجاه البدء في تنفيذ مشروع التقويض الشامل (المخاض) من المشرق العربي إلى جنوب البصرة.

أحبط فشل العدوان (وانتصار المقاومة) المخاض وخفف من حماس واشنطن في الترويج للمشروع في لحظة بدأت إدارة بوش الابن تكتشف فداحة تكلفة الخطة مالياً وبشرياً.

بعد العام 2006 بدأت سياسة واشنطن تميل إلى تدوير زوايا الصورة وأخذت تفكر بتجميع قواتها في أفغانستان والعراق تمهيداً لإعادة موضعتها ومن ثم الانسحاب من المنطقة في سياق اتفاقات وتفاهمات. وكان بدء التفكير بوضع خطة للانسحاب إشارة واضحة على فشل المشروع ميدانياً ولكنه لم يكن يعني أن الفكرة سُحبت من التداول سياسياً. فالفشل الميداني والكلفة الغالية للاحتلال (4 تريليونات من الدولارات) وتعاظم حجم المقاومة (العنف والفوضى) واتساعها، كلّها تؤشر إلى الفشل الميداني لكنها لا تؤكد بالضرورة سقوط المشروع سياسياً، فالانسحاب أحياناً لا يقل خطورة في تداعياته الأهلية عن الهجوم. الهجوم يقوّض ما هو موجود والانسحاب

يجذب القوى إلى الهوة، ويدفعها إلى التصادم والتقاتل في مناطق الفراغ.

بين 2006 و 2008 بدأت "القوة الخشنة" تدخل مرحلة الضعف والتهلهل والاهتراء وأخذت إدارة بوش الابن تضع خطط الانسحاب والتسلم والتسليم على طاولة التفاوض مترافقة مع سياسة التموضع في القواعد والموانىء والمهابط المنتشرة في دول الخليج العربية. وبعد مفاوضات مع كابول وبغداد توصلت واشنطن إلى وضع سيناريو تقرر بموجبه أن يكون موعد الانسحاب المتدرج من العراق في نهاية 2010 ومن أفغانستان في 2014. وخلال مرحلة التنفيذ الطويل المدى انهارت البورصة (أسواق المال) في الولايات المتحدة عشية الانتخابات الرئاسية في العام 2008. هذا الانهيار المالي، المعطوف على الفشل الميداني، أعطى قوة دفع للخصم الديمقراطي في معركة الاختيار وكانت المفاجأة: انتخاب باراك حسين أوباما رئيساً للولايات المتحدة.

الموجة السادسة

شكّل انتخاب أوباما نقطة تحوّل في الصورة النمطية للرئيس الأميركي، وأظهر أن فرضية التغيير من الداخل ليست واهية إذا أحسن اختيار اللحظة.

لا شك في أن هناك عوامل عدة اجتمعت لتأسيس احتمال تعديل صورة الرئيس. فأميركا تغيرت ولم تعد كما كانت في خمسينيات القرن الماضي حين قررت إعادة إعمار أوروبا الخارجة محطمة من الحرب العالمية الثانية (مشروع مارشال). آنذاك كان الميزان التجاري لمصلحتها ما أعطى الخزينة الفائض المالي المطلوب لتغطية نفقاتها العسكرية وضخ المساعدات للأصدقاء والحلفاء.

الآن تعدلت الصورة. فالخزينة فارغة والموازنة السنوية يتم تغطيتها بالديون (سندات الخزينة) التي قاربت شفير الإفلاس وبلغت الحد الأقصى المسموح به رسمياً (13 تريليون دولار) حتى لا يتعرض الاقتصاد للانهيار. كذلك لم تعد أميركا وحدها تقود العالم منفردة كما حصل في العام 1991. فالمنظومة الدولية أعادت طبيعياً إنتاج توازناتها وفق آليات مغايرة لذاك المشهد الذي تبلور ثنائياً في العام 1945. والعالم الذي انقسم سياسياً بين معسكرين شرقي وغربي، واقتصادياً بين شمال وجنوب، اختلطت أوراقه إلى درجة بات من الصعب ترسيم الحدود وإعادة الفرز بين العوالم.

عالجت دول الخليج ضعفها بالاستنجاد لتأمين الحماية.

تعولمت شبكة التصنيف والترتيب وتداخلت بين قوى تطورت ووصلت إلى حدها الأقصى وبدأت بالتراجع، وبين قوى تخلفت وبلغت الطور الأدنى من التراجع فأخذت بالتقدم ودخول حلبة التنافس. وبسبب تداخل الشبكة ظهرت في خطوطها المتقاطعة مراكز قوى بدأت بالصعود وأخذت تجذب الاستثمارات والتوظيفات ما ساهم في كسر الاحتكار وإعادة ترسيم خريطة طريق لتوزع مواقع القوى شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً.

أدت المتغيرات الدولية دورها في تسهيل مهمة تجاوز الصورة النمطية للرئيس الأميركي. فهذا التعديل الداخلي حصل وفق آليات ديموغرافية ذاتية (نمو القوة الملونة في أميركا) لكنه أيضاً تأثر نسبياً بمقدار تلك التحولات التي طرأت على التوازنات بين القوى الكبرى والتعديلات المضافة التي بدأت بالظهور في أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا وشرق آسيا والصين والهند وروسيا.

جرى انتخاب أوباما في سياقات دولية وداخلية متغيرة وأعطى إشارة واضحة إلى احتمال حصول تغيير جزئي في سياسة "القوة الخشنة". فالرئيس الديمقراطي أعرب بداية عن التزامه بخطة الانسحاب من العراق وأفغانستان، وأكد أنه لن يتبع نهج سلفه التقويضي وسيركز اهتمامه على الداخل وإصلاح نظام الضرائب

وخفض الإنفاق العسكري والاهتمام بالرعاية الصحية والتربوية والضمانات الاجتماعية.

وكشفت «القوة الناعمة» التي أوضح أوباما خطوطها العامة في خطاباته، خلال جولاته على عواصم القرار ودول "الشرق الأوسط" عن توجهات سياسية لا تتعارض كثيراً مع الثوابت الإستراتيجية للولايات المتحدة لكنها تختلف جزئياً في التكتيكات وأسلوب تعاملها مع مراكز القوى الصاعدة في العالم. فالتعاطي لن يكون خشناً لكنه سيعيد خلط الأوراق بأسلوب هادىء لا يكلف الخزينة المال الطائل ويعطيها المردود السياسي المعقول الذي يساعد على ترتيب أولويات المرحلة الانتقالية في عالم بدأ يتشكل في خريطة اقتصادية مختلفة عن السابق.

ليس بالضرورة أن تكون الاحتجاجات والانتفاضات التي وصفها أوباما بالربيع العربي من نتاج سياسة "القوة الناعمة"، لكنها من دون شك تأثرت بحدود نسبية بمشروع الانسحاب من العراق الذي بدأ في نهاية 2010 وربما تتأثر أيضاً بخطة الانسحاب من أفغانستان في العام 2014. فالقوة الناعمة ليست ضعفاً في مختلف وجوهها وإنما هي رسالة تعكس استعداد واشنطن للتخلي عن الأصدقاء والحلفاء في إطار إعادة ترتيب أولويات تنسجم إلى حد معقول مع توزع خريطة القوى في العالم.

دخل العالم مرحلة تعدد الأقطاب الغامضة سياسياً، وثقل الاقتصاد الدولي بدأ بالانحياز الهادىء من الأطلسي إلى الباسيفيكي. وحاجة أميركا إلى أوروبا تراجعت درجاتها عن المستوى الذي كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة.

هناك إذاً مرحلة انتقالية رمادية سيشهد العالم تجاذباتها وتفاعلاتها الدولية في فترة زمنية قد تطول أو تقصر، وستضطر واشنطن خلالها إلى تفكيك مواقعها في الأطلسي وإعادة تركيبها في الباسيفيكي. فالتفكيك والتركيب سينجم عنهما فوضى انتقالية يرجح أن تتمظهر في صور رمادية بدأت معالمها تخرج علناً في الخاصرة الضعيفة في أوروبا (اليونان، قبرص، إسبانيا، البرتغال).

الموجة السادسة لا تزال في أشواطها الأولى، وهي قد تستغرق بعض الوقت قبل أن تستقر في صيغة نهائية. ويمكن النظر إلى الاحتجاجات والاضطرابات التي ضربت معظم دول المنطقة العربية في وقت متقارب على أنها صورة مصغرة عن بداية مرحلة فوضى انتقالية أخذت ترتسم معالمها السياسية في أكثر من مكان.

بعض الاحتجاجات جرى تطويقها بتنازلات سياسية أو إغراقها بالمال. وبعضها الآخر تطور إلى انتفاضات ساهمت في جرف تونس وإسقاط رئيسها زين العابدين بن علي وجرف مصر وإسقاط رئيسها حسني مبارك. بينما تطلبت بعض الاحتجاجات تدخلات عسكرية كما جرى في ليبيا لإسقاط العقيد معمر القذافي، أو تدخلات سياسية كما حصل في اليمن لإخراج علي عبد الله صالح من موقعه لإعادة هيكلة السلطة، أو إرسال قوات تدخل سريع كما كان حال البحرين لضبط التوازن الأهلي عنوة في داخل الجزيرة. أما في سورية فهناك ما يشبه المراوحة بين كر وفر قد تأخذ مهلة زمنية يتم خلالها تعليق القضايا الساخنة، حتى تتبلور الصورة الدولية التي تشهد عودة قوية للدور الروسي (فلاديمير بوتين) في مجال موسكو الحيوي. (أكدتها التسوية الكيميائية التي منعت توجيه ضربة لسورية على خلفية اتهامات باستعمال الأسلحة الكيميائية في 21 آب/ أغسطس 2013 في الغوطة الشرقية المتاخمة لدمشق).

ربما كان من قبيل المصادفة أن تبدأ الاحتجاجات العربية في كانون الأول/ ديسمبر 2010 في الفترة التي أنهى خلالها الاحتلال الأميركي وجوده العسكري في العراق. فالعلاقة بعيدة لكنها تعطي إشارات قريبة إلى احتمال وجود رابط غير مرئي بين الفراغ الناجم عن الانسحاب وبدء واشنطن بإعادة التفكير في تفاهمات سابقة انتهى مفعولها بفعل التقادم الزمني.

كيف ستواجه دول مجلس التعاون الاستحقاقات السياسية المقبلة في فترة انتقالية سيشهد العالم خلالها فوضى ناجمة عن الفراغ من جانب ونمو قوى صاعدة تريد أخذ مكانها الطبيعي في السباق الدولي من جانب آخر؟

تقليدياً كانت دول الخليج العربية تعالج ضعفها الداخلي عبر الاستنجاد بالخارج أو استئجار قوات لتأمين الحماية. في السبعينيات أدت باكستان دور الوكيل الإقليمي حين استعارت قواتها واعتمدت عليها السلطات المحلية لضبط التوازن الداخلي. وفي الثمانينيات استخدمت دول الخليج الفائض المالي (ارتفاع أسعار النفط) لتوظيف مئات من الجنود والضباط المتقاعدين من سورية والأردن واليمن لتنظيم شبكة أمان لمنع انفلات الوضع وانزلاقه نحو الفوضى. وفي مطلع التسعينيات ساهم العراق (صدام حسين) في نشر مظلة إقليمية تحمي دول الخليج العربية من مخاطر انتقال الاضطرابات إليها من دائرة محيطها. وحين انقلب صدام على القوى الداعمة لسلطته سارعت دول الخليج واستنجدت بالقوات الأميركية لردعه وطرده من الكويت.

أما بعد الانسحاب الأميركي المتدرج من العراق وبعده أفغانستان فتبدو الصورة من بعيد غامضة (رمادية). وعدم الوضوح لا يعني أن واشنطن ستغادر المنطقة قريباً، بل يمكن عده إشارة إلى إمكان حصول هذا الاحتمال في حال قررت ترتيب مرحلة الانتقال من الأطلسي إلى الباسيفيكي خلال العقدين الجاري والمقبل.

لن تكون الأمور سهلة على مشيخات وإمارات ومحميات تعاني أساساً من معضلة بنيوية- سكانية لا تقوى على تأمين قوة داخلية قادرة على الدفاع الخارجي أو منع تحركات أهلية تطالب بالحد المعقول من العدالة والحرية والمساواة. فالبنى السكانية وصلت إلى طور الانشطار العمودي بين أهل المنطقة والقوى العاملة في مؤسساتها وشركاتها وهيئاتها. وتشير التقارير إلى معادلة رقمية تشي بوجود تصدعات في هيكلية التوازن السكاني ما سيكون له وقعه في التأثير على هوية الإمارات والمشيخات والمحميات.

مثلاً، بلغ مجموع تعداد السكان في دول مجلس التعاون في العام 2009 أكثر من 44 مليوناً توزع على فئتين الأولى أكثر من 23 مليوناً (مواطنون) والثانية أكثر من 21 مليوناً (غير مواطنين). ووصل عدم التوازن في الإمارات العربية المتحدة إلى طور تجاوز الخط الأحمر إذ بلغ عدد المواطنين أقل من مليون نسمة مقابل أكثر من سبعة ملايين من غير المواطنين.

الانتفاضات العربية ضربت تداعياتها دول الخليج.

تؤكد الأرقام حاجة السلطة إلى الدعم الدولي والغطاء الإقليمي والرعاية الأمنية الدائمة لضمان الاستقرار وعدم انجرار المنطقة إلى الفوضى. والحاجة لا يمكن أن تكون مجانية ومن دون كلفة أمنية- سياسية قد يكون لها تبعاتها الثقافية في حال قررت عواصم القرار إعادة النظر في أولوياتها بسبب اضطرارها للانسحاب أو الانتقال أو التفاوض مع قوى إقليمية صاعدة في المنطقة.

يفترض هذا الانكسار في معدل التوازن السكاني سياسة حكيمة تتجاوز الانغلاق المتوارث عن تغليب العصبية الضيقة. فالتطور الحاصل في بعض القطاعات الاقتصادية (نفط، عقارات، خدمات، استهلاك) لا يمكن أن يواصل نموه من دون تعديل نمط العلاقات السياسية السائد تقليدياً منذ عقود. والتعديل يبدأ انطلاقاً من كسر احتكار السلطة باتجاه الانفتاح على الشبكة الأهلية وتوسيع دائرة نفوذها لتستوعب قوى صاعدة (منتجة ومتعلمة) تحتاج إلى مصادر دخل ومواقع حتى تؤدي دورها في ضبط التوازن السكاني ودمجه أهلياً من خلال تحديث السلوك المتبع في التعامل مع أبناء الوطن الواحد والمشترك.

إن سياسة النعامة ودفن الرأس في الرمال وتأجيل الحلول وعدم الاعتراف بوجود أزمة كلها عناصر سلبية ستساهم في إضعاف السلطات مستقبلاً. فالحلول لا يمكن أن تقتصر على بناء ناطحات سحاب في وقت لا تزال القيم المتوارثة قبلياً تقود المحميات والمشيخات والإمارات سياسياً. فالتعارض بين النمطين يحتاج إلى رؤية تاريخية قادرة على إدراك أهمية تجاوز مرحلة التعايش (الرعايا) وتأسيس قواعد تعامل لمرحلة الدمج بين مواطنين يعيشون في بيئة مشتركة ومصير واحد.

إن سياسة دول مجلس التعاون المتبعة قبل الانتفاضات والاحتجاجات العربية لا بد لها من الدخول في قنوات التغيير التي طرأت أو ضربت المحيط والخليج منذ نهاية العام 2010. المرحلة المقبلة ستكون الأصعب، لأن خريطة العالم السياسية بدأت طور الدخول في التغيير، وأخذت عواصم القرار بالتخطيط لاستيعاب تداعيات موجات "تسونامي" لن تقتصر تفاعلاتها على الخلجان وإنما ستمتد إلى المحيطات من الأطلسي إلى الباسيفيكي.

هي لحظة الانتقال الكبير من الأطلسي إلى الباسيفيكي. لكن الوقت يداهم المنطقة العربية وامتدادها الجيوسياسي من الهند إلى المغرب مروراً بدائرة الخليج التي تتجمع في وسطها وإطارها الطبيعي مجموعة صواعق قابلة للتفجير. ولعبة الوقت ليست بعيدة عن موعد التوقيت الذي يتصادف مع خطوة بدء الانسحاب الأميركي من أفغانستان المقرر في العالم 2014.

الصورة مضطربة في ألوانها، فهي تتشكل من احتمالات مفتوحة على الفوضى والارتدادات الناجمة عن مضاعفات تلك الموجات (الهزات) التي ضربت المنطقة تباعاً منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي. فالهزات حين تتجمع في دائرة جغرافية محددة تصبح المنطقة كلها معرضة لذاك الزلزال الغامض في تموجاته وما يفيض عنه من تداعيات بشرية قد تجرف معها خريطة دول المنطقة وحدودها المرسومة بألوان وأقلام يختلط فيها الأزرق بالأحمر والأصفر بالأخضر والأبيض بالأسود.

السعودية: الرؤية والخيارات

د. فؤاد إبراهيم
باحث سعودي مقيم في بريطانيا وناشط سياسي وحقوقي.

شهدت السعودية تحولات جوهرية في ضوء متغيرات محلية وإقليمية ودولية تركت آثارها المباشرة على أداء وسياسات المملكة.

تقليدياً، تستمد السعودية مشروعيتها وقوتها من مصادر فريدة تميّزت بها خلال فترة زمنية طويلة نسبياً. فقد حصلت على مكافأة من السماء (رعاية الحرمين الشريفين) وأخرى من الأرض (النفط)، وشكّلتا رافعة للدولة السعودية لجهة ترسيخ دعائم السلطة المركزية ووحدة الكيان.

لكن هذين المصدرين لم يعد لهما الزخم السابق نفسه نتيجة متغيرات جديدة وشيكة تركت تأثيراتها المباشرة على مكانة المملكة في السوق النفطية العالمية من بينها اكتشاف النفط الصخري في الولايات المتحدة بكميات هائلة، وعودة إيران إلى أسواق النفط العالمية.

من جهة ثانية، واجهت الجهود الاستثنائية التي تبذلها المملكة للحفاظ على مكانتها كراع وحيد للإسلام السني تحديات جديّة تمس صميم الأيديلوجية الدينية، برزت في تراجع واضح في مكانة المؤسسة الدينية الرسمية تمثّل في رفض العمل بفتاوى علماء السلطة، وخارجياً، وقوف قطاع كبير من المسلمين السنّة ضد الدولة السعودية كرد فعل على ضلوعها في إسقاط حكم الإخوان في مصر.

ونحن هنا أمام قائمتين من المتغيرات، منها بنيوية/ داخلية تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً، وأخرى خارجية وقعت في غضون السنوات الثلاث الأخيرة، أي منذ بدء «الربيع العربي» وحتى الوقت الراهن.

متغيّرات بنيوية

يمكن التوقّف عند مجموعة متغيرات فرضت نفسها على بنية المجتمع ولا تزال مفاعيلها مستمرة، ومنها:

تآكل الطبقة الوسطى

الطبقة الوسطى، ببساطة، هي القادرة على ضمان الاحتياجات الأساسية لأفرادها دون اللجوء إلى مصادر أخرى. وتشمل، هذه الطبقة معلمي المدارس، والموظفين في قطاع الخدمة المدنية، والضباط العسكريين، والحرفيين والتجار. وقد ارتفع عدد أفراد الطبقة الوسطى في السعودية من 200، 22 سنة 1970 إلى 4.6 ملايين شخص في السنة الحالية، منهم 11 بالمئة فحسب من العوائل التي

تنفق على وسائل الترفيه والادخار أي القادرة على تغطية نفقات المعيشة وأكثر[1].

ولكن ما ظهر من خلال معطيات اجتماعية واقتصادية يفيد بأن الطبقة الوسطى لم تتطوّر ضمن نسق التحولات البنيوية التي تشهدها الدولة ضمن برامج التحديث التقليدية (أي ما يعرف بالخطط الخمسية التي بدأت سنة 1970)، فقد تآكلت الطبقة نتيجة عجز أفرادها عن تلبية احتياجاتها الثابتة بسبب تضخم مالي في الأسعار، ونمو سكاني عال، وثبات رواتب لأكثر من 35 عاماً[2]. وفي النتائج أن هذه الطبقة الوسطى لم تعد قادرة على احتضان مشاريع الإصلاح السياسي أو توليد مبادرات لجهة تغيير وجهة الدولة أو حتى المساعدة على دفع الأفراد لصنع إطارات للتعبير عن مصالحهم العامة عبر مؤسسات المجتمع المدني كحاضن للديمقراطية.

ملف الفقر أحد تمظهرات الاختلال الإجتماعي

الاختلال الاجتماعي

في بلد يعتمد على الاقتصاد الريعي يعيش الأفراد على ما توفّره الدولة من تقديمات اجتماعية ومصادر دعم مادية. وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على تجربة الاقتصاد الريعي في المملكة بدا أن الدولة عاجزة عن تلبية الحد الأدنى من شروط الرعاية. ومن المفارقات أنه في الفترة ما بين 2003 و 2012 بلغ الفائض المالي المتراكم أكثر من تريليوني ريال سعودي.

وتستثمر السعودية قسماً كبيراً من إيراداتها من النفط في شراء أصول أميركية، وتعتبر السعودية رابع أكبر مستثمري سوق سندات الخزانة الأميركية، وتأتي بعد الصين واليابان وبريطانيا. وبحسب تقارير اقتصادية نشرت في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي يقدر حجم الاستثمارات السعودية في سوق سندات الخزانة الأميركية بنحو 229 مليار دولار، وهي تمثل ما بين ٪70 الى ٪90 من الاستثمارات السعودية في الخارج. ويلف الغموض طبيعة هذه الاستثمارات وحجمها، بالنظر إلى خسائر السعودية في السندات الأميركية المبنية على الدين العام الأميركي وتقدر الخسائر بنحو 40 مليار دولار أي ما يعادل 20 بالمئة من إجمالي الاستثمارات.

مهما يكن، فإن الفائض المالي المتراكم فشل في معالجة أزمات البطالة والفقر والسكن. وفيما تمسكّت الحكومة السعودية بنسبة بطالة تقل عن ٪10 وهو المعدل العالمي لنسبة العاطلين والتي لا تضعها في مستوى الأزمة، أشار نائب مدير عام صندوق النقد الدولي في ضوء زيارته إلى السعودية في كانون الأول/ ديسمبر 2013 ، الى أن نسبة العاطلين بين الشباب تمثل 1 من كل 4 أشخاص.

ويشكّل ملف الفقر هو أيضاً أحد تمظهرات الاختلال الاجتماعي حيث تقدّر نسبة الذي يعيشون تحت خط الفقر في المملكة بربع إجمالي السكان، أو ما تعداده 4 ملايين نسمة[3]. يقابل ذلك تفشي الفساد في أجهزة الدولة. ويفيد تقرير صادر عن مجلس الغرف التجارية السعودية في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 أن الفساد في السعودية يأكل من حق المواطن ودخله السنوي بمقدار الثلثين، فيما ذكرت صحيفة الجارديان اللندنية في 29 كانون الثاني/ يناير 2013 أن السعودية من بين دول أخرى لا تقوم بأي إجراء يذكر في مكافحة الفساد في تجارة الأسلحة.

1- د. حسن العالي: الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي: الخصائص والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، 22 تموز/ يوليو 2013

2- أنظر: جريدة الرياض، 13 أيار/ مايو 2013

3- واشنطن بوست، 1 كانون الثاني/ يناير 2013

ويقترح الخبير الاقتصادي السعودي عبد العزيز الدخيل إعادة هيكلة سياسية كمدخل حتمي لأي عملية إصلاح اقتصادي أو إعادة هيكلة اقتصادية. ويتوقع الدخيل وصول الدولة السعودية الى ما أسماها هاوية اقتصادية في حال سارت الأمور على النسق ذاته[4].

العامل الثقافي/ الاتصالي

إن منسوب الوعي لدى غالبية سكّان المملكة السعودية قد تضاعف في العقد الأخير بفعل الثراء الاتصالي الذي بدأ أول مرة مع الفضائيات ثم الإنترنت وصولاً إلى وسائل التواصل الاجتماعي. وبات الشعب في أغلبه صانعاً للحدث، وهو اليوم قادر على التأثير في السياسات والقرارات الرسمية عبر حملات منظمة يقوم بها على مواقع التواصل الاجتماعي خصوصاً (فيسبوك) و(تويتر)، ما دفع بجريدة نيويورك تايمز للقول بأن ثورة السعوديين تتم عبر تويتر[5].

نشير هنا الى دراسة نشرت في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2013 تفيد بأن عدد مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في السعودية بلغ 7،8 ملايين مستخدم، وأن أكثر فئة عمرية على "فيسبوك" في السعودية هي ما بين 25 و34 عاماً بنسبة 46 بالمئة، فيما ذكرت دراسة أجراها قسم الإحصائيات في موقع "بيزنس إنسايدر" ونشرت في 8 تشرين الثاني/ أكتوبر 2013 أن عدد مستخدمي تويتر في السعودية بلغ 4،8 ملايين مستخدم، ما يجعل السعودية أكبر دولة في مجال استخدام تويتر، بنسبة تصل إلى 41٪ من أجمالي مستخدمي الانترنت في هذا البلد (12 مليون مستخدماً للإنترنت في السعودية) وتضعها في المرتبة الأولى عالمياً.

يبدو واضحاً، في ضوء هذه المعطيات، أن الغالبية الساحقة من المواطنين، وخصوصاً الشباب، لم تعد تخضع لتأثير مصادر التوجيه الرسمي، بل هي تتفاعل مع ثقافة إنسانية كونية تتطور خارج الحدود وتؤسس لقطيعة نفسية وفكرية مع السلطة بكل أشكالها. والأهم من ذلك كله أن انفتاح الغالبية السكانية على وسائل الاتصال الاجتماعي وما يدور فيها من تفاعلات ثقافية وسياسية يشكّل مادة تحريض على إحداث تغيير في الواقع، ولذلك تحوّلت مواقع فيسبوك وتويتر إلى ما يشبه مضمار إحماء لحركة تغيير شعبية واسعة النطاق، الأمر الذي دفع بالحكومة للتفكير بصورة جديّة في حجب مواقع التواصل الاجتماعي لصعوبة مراقبتها.

متغيّرات خارجية

التحوّلات الكبرى التي فرضت نفسها على المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط بعد مرور ثلاث سنوات على «الربيع العربي»، وضعت المملكة السعودية في مركز الزلازل السياسية والاجتماعية والأمنية.

وتواجه المملكة أخطاراً جديّة على أمنها في أبعاده الثلاثة: الوطني، والقومي، والاستراتيجي، الأمر الذي دفعها إلى تبني مقاربات تبدو اليوم متناقضة تماماً مع خصائص الدولة المحافظة التي كانت تسبغ عليها في العقود السابقة.

تأسس مفهوم الأمن لدى العائلة المالكة في السعودية على ثلاث دعائم: أولاً، توفير متطلبات وحدة السلطة المركزية ودرء الأخطار الداخلية المحدقة بها من قبل القوى السياسية والاجتماعية الطامحة إلى السيطرة على السلطة أو التي تخطط للمنافسة أو المشاركة في السلطة بما يكسر احتكارية العائلة المالكة، ويعرّف بـ «الأمن الوطني».

4- صحيفة (الحياة)، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2013

5- جريدة (نيويورك تايمز)، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2013

وثانياً، توفير بيئة متصالحة مع النظام السعودي، بأن يكون الجوار الإقليمي منسجماً معه، ويخضع في مستوى آخر لنفوذه، ويمكن أن نسميه «الأمن القومي». وثالثاً: «الأمن الاستراتيجي»، ويقوم على بسط نفوذ في مناطق بعيدة لغايات أخرى: مشاغلة الخصوم في مناطق نائية من أجل إبعاد الخطر عن الحدود، أو بناء شبكة تحالفات من أجل المساعدة في احتواء أخطار تأتي من دول مستهدفة بهذه التحالفات، أو تعزيز نفوذ في دول أخرى لها تأثير في النظامين الإقليمي أو الدولي. ويمتد نطاق الأمن الاستراتيجي السعودي إلى باكستان شرقاً، وإلى المغرب غرباً، وإلى تركيا شمالاً وإلى بحر العرب جنوباً.

إن أهم ما نتج عن ربيع العرب أنه أفضى الى انكشاف المملكة أمنياً، حيث سقطت على إثره نظرية الأمن القومي السعودي. في أقل من عقد خسرت السعودية حصنين لهما صلة جوهرية بأمنها القومي، الأول نظام الحكم في العراق قبل نيسان/ أبريل 2003، والثاني نظام مبارك في مصر قبل شباط/ فبراير 2011، ثم توالى سقوط الحصن: انفجار ثورة شعبية في اليمن جنوباً وفي البحرين شرقاً بما وضع الأمن الوطني والقومي السعودي على محك خطير.

ربيع العرب أدّى إلى انكشاف المملكة أمنياً

وبالرغم من مساعي المملكة السعودية للحيلولة دون انتقال الاحتجاجات إلى أراضيها عبر الثورة المضادة لم ينعكس ذلك في هيئة نتائج محسومة لصالح المملكة السعودية. فلا تزال أوضاع البلدان العربية (ليبيا، تونس، مصر، اليمن، البحرين، سوريا) غير مستقرة، ما يجعل الكلام عن احتواء المملكة بصورة تامة لثورات الربيع العربي مجرد تكهنات أو تمنيات.

بلمحة عامة لخارطة التحالفات السعودية الإقليمية نلحظ أن الرياض خسرت موقعها كزعيمة للعالم العربي، فلم يتبق لها من الحلفاء سوى بعض دول الخليج، وإلى حدّ ما مصر السيسي، ومملكتا الأردن والمغرب. أما الدول الرئيسة كالعراق وسوريا والجزائر ففي عداء مع الرياض، هذا عدا السودان وتونس. والرأي العام العربي بمجمله أكثر عداءً اليوم للرياض مما كان عليه قبل بضع سنوات، ولا تزال الرياض تهدر مكانتها في الصراعات المحلية العربية.

المملكة بعد التسوية الكيميائية

أوكل الملك عبد الله إدارة ملف سوريا لرئيس الاستخبارات العامة بندر بن سلطان في حزيران/ يونيو 2012، كونه الأقدر على التنسيق مع الولايات المتحدة وأجهزتها الأمنية على وجه الخصوص، للعمل على مشروع إسقاط نظام بشار الأسد.

كانت الخطة التي رسمها مدير السي آي إيه السابق ديفيد بتريوس مع الأمير بندر منذ توليه جهاز الاستخبارات العامة في 11 تموز/ يوليو 2012 تقوم على استيعاب المقاتلين الإسلاميين من تنظيم «القاعدة» وغيره في الحرب السورية، من أجل استنزاف الجيش السوري في حرب طويلة ومفتوحة، والتمهيد لتدخل عسكري دولي بقيادة الولايات المتحدة وصولاً إلى إسقاط النظام.

نجحت الخطة في تحشيد مقاتلين ينتمون بحسب تقديرات السلطات السورية وتقارير استخبارية غربية الى أكثر من ثمانين جنسية، وباتت الأراضي السورية مليئة بالتنظيمات المسلّحة المرتبطة بتنظيم القاعدة والسلفية الجهادية. واحتدمت المعارك الدموية على كامل التراب السوري، وسقط عشرات الآلاف من الضحايا من عسكريين ومدنيين ومن سوريين وعرب وأجانب، ولحق الدمار الهائل بالمدن والمحافظات السورية، ولكن لم تؤد الخطة إلى سقوط النظام السوري، ما اضطر الغرب لأن يعيد النظر في الحرب، على الرغم من محاولات توفير مبرراتها عبر اتهام النظام بارتكاب مجازر جماعية، أو استخدام أسلحة

الدمار الشامل، أو تحت شعار حماية المدنيين.. ولكن في نهاية المطاف توصّل الغرب إلى تسوية في الملف الكيميائي السوري تفضي إلى تسوية شاملة للأزمة.

كشف تراجع إدارة أوباما عن الضربة العسكرية على سوريا، ودخولها في تسوية مع روسيا في الملف الكيميائي السوري ومن ثم مع إيران، في الملف النووي، عن صدع بنيوي عميق في التفكير الاستراتيجي السعودي، انعكس بصورة فورية على الأداء الدبلوماسي والسياسي المرتبك على المستويين الإقليمي والدولي، تمثّل في إلغاء: زيارات رؤساء دول (لبنان، إيران)، وكلمة السعودية في الأمم المتحدة، ثم تخلّيها عن المقعد غير الدائم في مجلس الأمن، وكرّت سبحة التوترات في علاقاتها مع تركيا وقطر على خلفية الانقلاب ضد حكم الإخوان في مصر، ثم في العلاقة مع اليمن وصولاً إلى التدخل العسكري، وأخيراً انفجار أزمة في العلاقات السعودية العمانية بعد إعلان السلطنة رفض فكرة الاتحاد الخليجي، إلى جانب التوترات التقليدية في علاقاتها مع إيران والعراق وسوريا وقوى المقاومة في لبنان وفلسطين.

ما يلفت الانتباه أمام هذه التمزّقات في علاقات السعودية مع الدول العربية والإقليمية غياب أي نشاط دبلوماسي سعودي على الساحة العربية منذ اندلاع الأزمة السورية، فلا نكاد نسمع عن زيارة قام بها الملك أو ولي العهد أو وزير الخارجية إلى بلد عربي باستثناء ما يتعلق بالاستجمام (المغرب) أو بالأزمة السورية (مصر والأردن).

في الحاصل النهائي، خضعت الأوضاع المحلية لتأثير أوضاع إقليمية مضطربة، ما يعزّز المبدأ القائل بأن السياسة الخارجية لأي دولة إنما هي انعكاس لسياستها الداخلية. وقد ظهر أن الشأن الخارجي اندغم في الشأن المحلي، إلى حد أن القضايا الخارجية ولا سيما منها ذات الطابع الخلافي باتت شأناً داخلياً سعودياً (شعبياً ورسمياً). وخلافات السعودية مع الرئيس بشار الأسد، ومع طهران، ومع الحكم المركزي في بغداد، وحزب الله في لبنان، والإخوان المسلمين في مصر، والحوثيين في اليمن، وحماس في فلسطين، وفي لحظة ما قطر، والآن مع سلطنة عمان، تندمج في النقاشات الداخلية، وتمثّل أحد مولّدات المشروعية الدينية والسياسية للنظام السعودي، على الأقل وسط البيئة الحاضنة له، أي منطقة نجد. وتهدف إثارة موضوعات خلافية مثل هذه إلى نقل المعركة من الداخل إلى الخارج للحيلولة دون نجاح أي تجربة ديمقراطية في الخارج لما لها من تأثيرات على الداخل. وكما يبدو فإن الانخراط الكامل في النزاعات الخارجية، كما هو الحال في سوريا الآن، ينطوي على رفض ضمني لأي عملية إصلاحية محلية شاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية.

في ضوء المعطيات سالفة الذكر ثمة مخاطر جمّة تحدق بالدولة السعودية نتيجة مقاربتها لملفات المنطقة، وانتقالها المفاجيء إلى سياسة الهروب إلى الأمام، في ظل تبدّلات مفاجئة في خارطة التحالفات والمصالح الغربية، وبروز قوى دولية جديدة ناهضة، وتبدّلات بنيوية عميقة في اقتصاديات الدول، وتالياً تراجع مكانة السعودية في الإستراتيجية الأميركية.

مثّل الأمر الملكي الذي أعلن عنه في الثالث من شباط/ فبراير 2014 بخصوص المقاتلين السعوديين المدنيين والعسكريين في الخارج، وفي سوريا على وجه الخصوص، بداية الإنسحاب من الميدان السوري، بعد انسداد أفق الحرب، وفشل مشروع إسقاط النظام. إنها لعبة لوم أطلقها الأمر الملكي، وباتت المعركة داخلية بين المحرّضين: الأمراء والمشايخ الوهابيين. واندلعت معركة تحميل المسؤوليات في وسائل الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي في سياق تهيئة أجواء لتوجيه ضربات لتيارات وشخصيات مصنّفة في خانة الخصوم للدولة.

الحراك الشعبي: ربيع السعودية؟

منذ اندلاع الثورات العربية برز العامل السعودي بكونه نذيراً من تحوّلات تفقد فيها القوى القابضة على القرار السياسي العربي السيطرة. وفيما كانت الثورة المصرية تعبر بآمال العرب إلى مرحلة النصر والحسم كانت القوى المضادة للثورة تستنفر قواها وتحالفاتها وإمكانياتها المالية لجهة تصنيع البدائل المعادية تكويناً للثورة ولأهدافها.

حين سأل رئيس تحرير صحيفة محلية في الرياض وزير الداخلية الأمير نايف ذات لقاء خاص مع رؤساء تحرير الصحف المحلية عن موقف المملكة من الثورة المصرية، وكيف ستتعاطى الحكومة مع مطلب التغيير، كانت إجابته مستمدة من ثقافة «الخصوصية»: إننا لسنا تونس ولسنا مصر، وإننا نطبّق الشريعة الإسلامية!

اليوم، وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على «الربيع العربي»، ثمة أزمة خطاب يعيشها نظام الحكم في السعودية، بالنظر إلى النزوع المتعاظم لدى العائلة المالكة بأن لها وحدها الحق الحصري في تقرير طبيعة التغيير، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تقود السعودية «الثورة المضادة» بعد سقوط النظام المصري برئاسة حسني مبارك في شباط/ فبراير 2011. وقد اعتمدت السعودية ثلاث استراتيجيات لناحية احتواء الثورات العربية: التدخل الناعم عبر إطلاق مبادرات استباقية لجهة نقل السلطة من حليف إلى آخر كما حصل في اليمن، أو تشجيع طرف للانقضاض على السلطة واختطافها كما حصل في مصر بإسقاط حكم الإخوان وعودة العسكر تحت غطاء ثورة شعبية في 30 حزيران/ يونيو 2013، والتدخل العسكري المباشر لدعم نظام الحكم القائم كما في البحرين، وتمويل وتدريب وتسليح الجماعات المسلّحة لإسقاط النظام كما حصل في ليبيا وسوريا.

قانون الإرهاب أقفل الباب أمام إي احتجاج سلمي

في الداخل السعودي، بدا الوضع مختلفاً، فالحشد الأمني الهائل الذي قامت به وزارة الداخلية في «يوم الغضب» الافتراضي في 11 آذار/ مارس 2011 مثّل امتحاناً حقيقياً للثقة بين الحاكم والمحكوم، بخلاف ما صدر عن وزير الداخلية الأمير نايف في اليوم التالي من أن عدم خروج تظاهرات في المدن والشوارع يعكس الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب. ومن راقب تدابير الفزع قبل أسابيع من اليوم المقرر للإحتجاج يشعر بأن الدولة كانت تعيش حالة طوارىء غير معلنة في كل أرجاء المملكة.

الإصلاح السياسي المرفوض داخلياً وخارجياً في الدول الحليفة للسعودية، وعلى وجه الخصوص في مصر والبحرين واليمن وتونس، بل والاشتغال على تعطيل شروط التحوّل الانتقالي فيها، يصبح في ليبيا وسورية استثناءً في ذلك الرفض.

في سياق فتاوى «التحريم» التي أصدرها علماء دين في السعودية ضد رؤساء تحرير صحف محلية لمجرد أنهم لم ينخرطوا في حملة تجريم التظاهر، خصّص الشيخ المثير للجدل محمد العريفي خطبة في صلاة الجمعة كي يطلق عبارة استفزازية يقول فيها «إن بعض الصحافيين لا يستحقّون بصاق المفتي»[6]. ولا ريب أن تشجيع الإصلاح السياسي في سوريّا واستغلاله كعامل رئيسي في المناكفة السياسية ولعبة المحاور، واجتياح بلد بأسره للحيلولة دون تحقيق الإصلاح السياسي المأمول شعبياً كما في البحرين، والإلتفاف عليه في اليمن، ومحاولة اختراقه في تونس ومصر يجعلنا أمام عقم سياسي. أما الثارات المؤجّلة فإن تخصيص ليبيا وسوريا بالعقاب الثوري لا

6- مقابلة مع الشيخ محمد العريفي نشرت في موقع (سبق) الالكتروني بتاريخ 4 تموز/ يوليو 2011

شأن له بالإصلاح السياسي المفقود محلياً، أو خارجياً في بلدان الحلفاء!

إزاء هذه التدابير المضادة جاء قانون مناهضة الإرهاب الذي كشف عنه في 22 تموز/ يوليو 2011، ليقفل الباب أمام أي شكل من أشكال الاحتجاج السلمي. إن توحيد العقوبة، أي جعل من يكتب بالقلم في نقد سياسات الدولة، ومن يشهر السلاح في وجهها على مرتبة سواء في الجريمة والعقوبة، تحت طائلة قانون مناهضة الإرهاب، يعني تعطيل حركة تاريخ الإنسان في هذا البلد

في القانون الجديد، الذي أعيد طرحه وإقراره في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2013، يصبح التشكيك في نزاهة الملك أو ولي العهد جريمة يعاقب عليها بعشر سنوات سجناً في الحد الأدنى، وهذا يضعنا أمام «خصوصية» من طراز آخر[7]. إن القبول بهذا النوع من النقاشات القانونية في ظل تطلّعات شعبية حول الانتقال الديمقراطي يعني أن ثمة مأزقاً تعيشه الدولة، مأزق يمكن أن نرقب تداعياته، ولا نفهم مبررات الوقوع فيه، تماماً كمقولة «السلفية مطلب وطني» بحسب مؤتمر عقد في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2011 تحت رعاية وزير الداخلية الأمير نايف، مستحضراً مقولات له في 2006 و2008، حول سلفية الدولة السعودية!.

في حقيقة الأمر تنطوي التدابير المضادة التي قامت بها السعودية على رد فعل إزاء الأخطار المحدقة بها. هذه التدابير تكشف عن هرم بنيوي، أو بالأحرى شيخوخة سياسية تعيشها الدولة السعودية ما طرح لاحقاً السؤال الكبير والدائم عن مصير الكيان.

ما فعله المؤسس، الملك عبد العزيز في العام 1932، أنه أقام سلطة في هيئة دولة، وبقي الحال كذلك حتى اليوم، بمعنى أن الدولة لم تتحوّل إلى وطن/ أمة، وأمكن القول إنها دولة تسلّطية، حيث يسيطر فيها المركز على الأطراف بطريقة ما يعرف في العلوم السياسية بـ"الاستعمار الداخلي» internal colonization، فيما تستلزم عملية الانتقال إلى الدولة الوطنية دعوة المناطق الملحقة للمشاركة في المركز/ السلطة، في إطار عملية اندماج وطني واسع النطاق تفضي إلى تشكيل أمة، وهويّة وطنية، وإجماع وطني الخ..

المقاربة الخلدونية صالحة لتفسير المسار الحالي للسلطة

بدا لاحقاً أن الأمر لا يتعلق برغبة مؤجّلة أو تمرحل متعثّر، فقد كان مشروع عبد العزيز في الأساس هو إقامة دولة سلطانية فحسب، ولم يكن في وارد الانتقال بها الى دولة وطنية، لما تتطلبه من تغييرات بنيوية عميقة في الكيان، لا تقتصر على وقف مفاعيل مدعيات لاهوتية وتاريخية ما قبل الدولة «ملك الآباء والأجداد»، و«دولة السلف الصالح وتطبيق الشريعة».

ولا يمكن في ظل مصادرة بهذا الحجم التفكير في هوية وطنية محتملة لهذا التمثّل، فقد باءت كل «الوطنيات» الجادة والمرتجلة بالفشل، لأن من غير الممكن الفصل بين الوطن والبنية الوطنية. ومن العبث أن نمزج خليطاً من مكوّنات فرعية (مذهبية، وإثنية، ومناطقية) لتخرج في هيئة هوية وطنية جامعة.

إن الدولة السعوديـة، بفعل ضمـور الوعي الوطني الناجم عن غياب الدولة الوطنية، واجهت ظاهرتين: في حال ضعف الدولة تندلع الهويات الفرعية وتعبّر عن نفسها، من بين وسائل إيضاحية أخرى، في الكتابة عن مناطق وقبائل وشخصيات خاصة، أو صدور صحف وقنوات فضائية تعكس ثقافة وهوية جماعة أو منطقة

7- أنظر نص القانون في صحيفة الشرق الأوسط في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2013

محددة، وفي حال قوة الدولة تعزف المكوّنات السكانية الأخرى عن التفاعل مع الخطاب الفرعي للدولة.

حقيقة الأمر أن المملكة تمرّ الآن بمرحلة جديدة تتعلق، في الأساس، بعوامل توحيدها، أي في عناصر التقسيم المجتمعي. والسؤال الكبير: ماذا لو فقدت الانقسامات الكفيلة لديمومة ووحدة السلطة الدولة السعودية مفاعيلها السياسية والأيديولوجية؟

قد تكون المقاربة الخلدونية صالحة في تفسير واقع السعودية، بالنظر الى المسار الحتمي الذي تسلكه الدول وصولاً إلى انهيارها، فـ«العصبية»، وفق الرؤية الخلدونية، تهرم بتعاقب الأجيال وصراعها واختلاطها. ولا شك في أن الجيل الثالث في العائلة المالكة لن يتقدّم ويتصارع في آن معاً. فإما أن يحافظ على وحدة الكيان واستمراره، أو أن ينغمس أفراده في الصراع عليه. وثمة فرق بين المحاصصة وحفظ الكيان، المعادلة التي حكمت العلاقة بين أفراد الجيل الثاني. إن عدد المتصارعين وترهّل العصبية الناظمة للصراع والحافظة للمنجز من شأنهما تقويض التوازن بين الصراع المنضبط لإرضاء الحاجات الفورية والإجماع على إبقاء الصراع تحت سقف الكيان.

ما يقلق بالنسبة للعائلة المالكة لا يأتي من طرف أولئك المنشغلين بتفسير الصراع ولكن ممن يعمل على تغيير الواقع ذلك أن الجيل الثالث بتفاقم خلافاته يزيد في وتيرة النشاط الخلاّق لجيل الشباب، غير المحكوم بوطأة الرمز السياسي والأيديولوجي، ولا بقيود الوسط الاجتماعي، فهو يتحرك بوحي من وعي كوني جديد غير متصالح في الغالب مع الأفكار المسبقة.

الجيل الثالث الذي سيرث السلطة عما قريب ليس في وسعه أن يوقف حركة التاريخ، كما ليس في وسعه أن يجعل من أفراده رموزاً لدولة وطنية، فكل ما يفشيه ينبئ عن استقالة تاريخية للدولة، وأن بقاء الكيان لا يعدو أن يكون مجرد ساحة استثنائية لتصفية الحسابات، فمن يقترب من أفراد الجيل الثالث يشعر بقرب لحظة مجابهة واسعة النطاق، تنذر بتشظي الكيان.

لقد بات واقعاً اليوم أن السعودية ليست كما كانت قبل عام، وكل الأعوام السابقة، بل إن مجمل النشاطات السياسية والحقوقية والثقافية تشير إلى أن تغييراً كبيراً وعميقاً ينتظر حصوله في المدى المنظور. فالقول بأن «عدم استقرار نظام الحكم السعودي من بين أخطر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة في العام 2012»، بحسب خلاصة البحث الذي توصّل إليه مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2011، له ما يصدّقه على الأرض.

التغيير المأمول لم يعد فكرة رغم كثافة حضوره الثقافي، وليس أيضاً علامة فارقة لمكوّن اجتماعي أو سياسي، بل أصبح فعلاً شعبياً، وهذا ما يجعل الحملة شرسة على نقاط انطلاقها. ولكن في لحظة يجمد الإعلام الرسمي بعد أن نضبت لغته، وهذا مؤشّر واضح على أفول أثره النفسي والسياسي والثقافي.

ردود الفعل الرسمية على مجمل الحراك الشعبي، والذي يتبلور منذ سنة 2011 في أشكال شتى وإبداعية من النشاط السياسي والحقوقي والاجتماعي والثقافي تقصر عن المواكبة، فكأنما جمدت الدماء في شرايين الدولة. وبإمكان المرء، والمراقب على وجه الخصوص، أن يرصد جملة تحوّلات ذات مغزى وتصبّ في رافد التغيير الكبير. لا بد من لفت الانتباه إلى أن الحراك الشعبي في أشكاله المتعددة يعبّر هذه المرة، وهنا مصدر فزع النظام السعودي، عن روح مشتركة، فالذين أفشلوا الانتخابات البلدية عام 2010 بسبب حملة المقاطعة التي دامت لشهور ينتمون إلى بيان الإصلاحيين للدفاع عن رفاقهم في المعتقلات السعودية، ويطالبون بكف أجهزة الأمن

عن التعامل الوحشي مع طلاّب الحرية، وهم أنفسهم أيضاً من يشاركون في فعاليات حقوقية وثقافية وشعبية الآن، فثمة تعاضد غير منظور يتحقق بين مجموعات ناشطة من كل المكوّنات والأماكن تقيم وطناً بحجم تطلّعاتها، وتعجز أجهزة الدولة الشمولية عن الوصول إليها والإضرار بها، ببساطة لأنها أرقى وعيّاً وحضوراً من الدولة نفسها.

الإحتجاجات في السعودية

بالرغم من أن الإصلاحيين في المملكة لا يجدون في الإعلام العربي سوى رسول غير وفي، تماماً كما هو حال أغلب الحكومات الغربية التي تجاهلت فعل القتل ضد احتجاجات سلميّة في القطيف، وضد أحكام جائرة بحق إصلاحيين في سجون السعودية، وتواطأت بالصمت إزاء حراك شعبي واسع يطالب بإصلاحات سياسية جوهرية، تمثّل فيها حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية بعداً جوهرياً، فإن ما يعزّي النفس هو أن الحراك الشعبي صمد لأكثر من سنتين دون غطاء إعلامي، بما يؤكّد أن ثمة تاريخاً جديداً يسجّله هؤلاء الذين وضعوا خاتمة لاحتكار الدولة لقنوات الاتصال الجماهيري. فالخطاب الإعلامي المتناقض بانكشافه على الربيع العربي خضع لاختبار تحت تأثير الثنائية العقيمة التي تجعل من شعار الحرية مطلباً مشروعاً في كل العالم إلا في السعودية، حيث يصبح عمالة للخارج.

يشعر المراقب لما يجري في السعودية بأن ثمة تسافلاً سريعاً لمقام الدولة، وأن سلوك الأجهزة الأمنية والإعلامية والدينية في شكله الموتور إزاء حركة الاحتجاجات يخبر عن تحوّل عميق في الوعي الشعبي وهو ما يقرر طبيعة ميزان القوى، فقد بدا السلوك الرسمي وكأن السلطات السعودية باتت جزءاً من لعبة صغيرة، فلم تعد تتصرّف وفق منطق الدولة، وبات اللعب في عراء السياسة وليس في كواليسها، بل تحوّل رجال السلطة في لحظة «انفلات غرائزي» الى مجرد عصابة (فقد هدّد أمير المنطقة الشرقية محمد بن فهد زوّاره الشيعة ذات لقاء «بأن أبناءكم المنتشرين في أرجاء المملكة مرصودون ويمكن اقتناصهم») إشارة إلى القتل في عمليات طائفية.

ظاهرة الاعتراض السياسي عابرة للمناطق والطوائف

اليوم، تمرّ الهيبة الأمنية للنظام باختبار حاسم، بعد أن عقمت «ثقافة الخوف» عن أن تلد جيلاً من المذعورين، رغم أن الإمبراطورية الإعلامية السعودية تحوّلت الى ما يشبه جهازاً أمنياً وأداة تخويف محض، كما تنبئ عن ذلك مقالات الكتّاب والصحافيين والتقارير التلفزيونية.

ليس المشهد الاحتجاجي قطيفياً أو بالأحرى شيعياً، رغم محاولات النظام السعودي لجهة جعله كذلك، حتى يحقق خطاب «التجييش الطائفي» مفعوله المأمول. والواقع أن ظاهرة الاعتراض السياسي شعبية وعابرة للمناطق والطوائف، وتمثل مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر وفيسبوك) المجسّات الحقيقية لعمق ومساحة التحوّل في وعي شعب المملكة السعودية. مثال عابر: ذكر رئيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية وعضو هيئة حقوق الإنسان في السعودية، وهي هيئة شبه رسمية، محمد فهد القحطاني في برنامج تلفزيوني على قناة «الحرة» في 2 أيلول/ سبتمبر من العام 2011 أن هناك 30 ألف معتقل سياسي في السعودية. ومن المؤكّد أن الغالبية الساحقة من هؤلاء المعتقلين هم من المناطق الأخرى، أو بالأحرى من غير الشيعة.

أما المشاهد الاحتجاجية فهي شبه يومية وجمّة. تحدث زهير الكتبي، الكاتب والناشط السياسي الحجازي، في برنامج «البيان التالي» على قناة «دليل» الفضائية في 17 شباط/ فبراير 2012 حول الفقر في السعودية، ونزعه

الألقاب عن كبار الأمراء وتحميلهم مسؤولية تفشي ظاهرة الفقر، وتحذيره من ثورة شعبية، وكانت المداخلة علامة فارقة في الحراك الشعبي الداخلي. وكان رد فعل النظام السعودي المعروف سلفاً حسب الكتبي نفسه على صفحته في تويتر هو التالي: أبلغني وكيل وزارة الإعلام السعودية بصدور تعليمات تقضي بمنعي من الكتابة. ثم ذكر في تغريدة له في 21 شباط/ فبراير من العام نفسه "أدعوا لي لأن القوم يأتمرون ضدي وخاصة أني حجازي ليس لدي من يقف معي فادعوا لي بإخلاص وصدق فالدعاء هو ما نملك والله فوق كل جبار عنيد".

بداية زمن جديد بمرجعية مختلفة

على مدى عام جرى اعتقال عدد من الكتّاب على خلفية التفاعل مع الربيع العربي، فقد تساءل خالد الماجد، أستاذ الفقه في جامعة الإمام بالرياض في 22 شباط/ فبراير من العام 2011 «ماذا لو قال السعوديون: الشعب يريد إسقاط النظام؟»، فاعتقل في اليوم التالي، وجاء من بعده عشرات يكتبون مقالات نقدية وينشرونها في الصحف العربية خارج الحدود أو على الشبكة أو يتداولونها في مواقع التواصل الاجتماعي، وبنفس الزخم الاحتجاجي وسقف المطالب الشعبية: لم يعد فصل الخطاب بيد الدولة، فالمجتمع انتزع حق الرد، ويقاسمها القوة، ففي مقابل كل بيان هناك رد، ووراء كل قمع هناك غضب وإصرار على المواصلة. وهذا بكلمة أخرى: انكسار النظام.

باتت الحرية هي الفكرة الثورية الأكثف حضوراً في الحراك الفكري والسياسي في السعودية منذ ثلاث سنوات على الأقل. تتوارى سلطة النظام المرجعي المفروض رسمياً، المؤلّف من تعاليم دينية، وإرشادات روحية، ورموز، وحتى النصوص القديمة في قوالب حديثة تنزوي بوتيرة متسارعة، لأن زمناً جديداً بدأ بمرجعية مختلفة. والناشطون السياسيون والحقوقيون يوافون كل يوم بالمزيد والجديد من الأفكار الثورية، حيث يخرق الجديد فضاء الدولة والمجتمع، عبر قنوات تعبير صُنِعت خارج نطاق سيطرة التقليد السياسي والأيديولوجي.

فقد خرق الشيخ سلمان العودة المحظور الفكري والسياسي، وتجاوز قوانين الحظر في مجال التوزيع والنشر حين قرّر أن يضع كتابه الأخير «أسئلة الثورة» في متناول الجميع بعد يوم من قرار منعه في معرض الكتاب الدولي في الرياض في 16 آذار/ مارس 2012، فقام على الفور بوضع رابط لتحميله مباشرة من دون مقابل.

في تقويم إجمالي، يمثّل كتاب العودة ذروة التماهي السلفي السعودي مع الحداثة الفكرية والسياسية، لم يسبق إليه أحد من مشايخ الصحوة الذين برزوا في التسعينيات، حين طالبوا بإعادة تشكيل الدولة السعودية على أسس دينية من خلال «مذكرة النصيحة» التي كان الشيخ العودة من بين أبرز الموقّعين عليها. في كتابه الجديد يبدو العودة كما لو أنه يستلهم من السلفية المنفتحة لدى الشيخ رشيد رضا، في مقاربته الحداثية لمفاهيم دينية مثل الشورى، رغم المسافة الاحترازية التي وضعها رضا إزاء نزعة المواءمة مع الديمقراطية، على أساس أن الشورى ما كانت مبدأ حكم قبل أن يطلع المسلمون على تجارب الغرب، ومنه استعاروا المعنى الكامن فيها كيما تصبح الشورى والديموقراطية صنوين.

حداثوية العودة حاضرة بكثافة في كتابه، أقرّ هو بذلك أيضاً بقوله "دوري في هذه السطور هو الاقتباس والنقل والاختيار"، ولأن من غير الممكن الاتّكال على الأفكار التقليدية لمناصرة الحرية والتغيير، خصوصاً من لدن أولئك الذين يعانون من أزمة مواكبة مع حركة الأفكار الإنسيّة، فقد بات اعتناق منهج حديث لتفسير الواقع

والمشاركة في تغييره ضرورة حتمية. من بين الأفكار الثورية الواردة في كتاب العودة دعوته إلى عقد اجتماعي جديد على أساس أن «الحق هو للأمة، فهي الأصل وهي أحد طرفي العقد، والحكم هو الوكيل أو النائب عنها، وليس الحكم تفويضاً إلهياً..»[8] (ص 84). بل اشترط في السلطة أن تكون معبّرة عن إرادة الشعب وخياراته، وهي وكيلة عنه وفق عقد مدني صرف[9] .. وكلمة الفصل في كتاب العودة هي قبوله بفكرة الديموقراطية التي اعتبرها «ثمرة التجربة الإنسانية»[10] . ثم فتح قوسين لمرورها بأمان حين ربطها بعبارة «وهي صيغ متعدّدة»، كما قبل بمبدأ المواطنة، لتحقيق المساواة، بعد أن كان الانتماء الديني يحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين.

وعلى خطى العودة، وضع داعية الملكية الدستورية عبد الله الحامد كتابه «ثلاثية المجتمع المدني... عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا»، بعد أن قرر كسر الحظر المفروض عليه من وزارة الإعلام السعودي، وكذلك من قانون «حقوق الطبع» الخاص بدار النشر اللبنانية، حين سمح لمتابعيه بتنزيل الكتاب بصورة مجانية. يدور الكتاب حول بناء دولة العدل التي تتحقق «بإقرار الحقوق، اجتماعية واقتصادية ومدنية وثقافية، للناس أفراداً وجماعات ومجتمعاً»، ويتحقق ذلك من خلال «قيم المجتمع المدني وتكتلاته الأهلية». ويرى الحامد أن «الاستبداد هو المشكل الأكبر في الدولة، وأن الحرية والشورى النيابية هي الحل». ونشير إلى أن الحامد دعا على صفحته في تويتر في 28 آذار/ مارس 2012 الأمير نايف، ولي العهد ووزير الداخلية، إلى الاستقالة، وكتب ما نصّه "أفضل خدمة يقدّمها الأمير نايف للبلاد والعباد والإسلام هي أن يستقيل من ولاية العهد، تكفيراً عن خطاياه الموبقات، فلعل الشعب يعفو عنه، فيرحمه الله".

ولحق الحامد الناشط وليد الماجد بكتابه «أسوار الصمت.. قراءة في حقوق الفرد المدنية في السعودية»، بوضعه على صفحته في تويتر ليكون متاحاً لعموم القراء. وذكر في المقدمّة أن الثورات العربية مزّقت «حاجز الصمت في نفس الإنسان» حسب قوله، ولفت الى أن ثمة تياراً حقوقياً عابراً للإيديولوجيات والأحزاب والتنظيمات وقد نشأ الآن محثوثاً بضغط الحاجة إلى "إعادة ترتيب العلاقة بين الوطن والمواطن، بين المحكوم والحاكم، علاقة أساسها احترام حقوق المواطنة الأساسية".

سلفيون يتماهون مع الحداثة الفكرية والسياسية

وفي ضوء وعي حداثوي بطابع حقوقي يستحضر الماجد المفاهيم الحقوقيّة التي طرحها هوبز، وهيغل، وجون لوك، وروسو ومونتسكيو وغيرهم، ليؤسس لمنظومة حقوقية متكاملة تبدأ من الحقوق الأساسية (السكن، العلاج، التعلّم، العمل) مصحوبة بقراءة نقدية لواقع المواطن في هذا البلد، مروراً بحقوق المتهم في ضوء انعدام التمثيل القانوني في السعودية لسجناء الرأي، وحقوق المرأة، التي يصفها بـ "كائن جامد منزوع الحقوق" في دولة تصنّف بأنها الأسوأ في التعامل مع المرأة في كل المجالات. ويختم الماجد برسالة للقارئ، المواطن، ألا يقبل "أن تهدر كرامته وآدميته مهما كانت الضغوط ومهما كانت المبررات لأن الإيمان بالحرية والعزة والكرامة والإلتزام بها هو الدافع الحقيقي لوجود الإنسان وتطوّره". وقال أخيراً "نحن

8- سلمان العودة، أسئلة الثورة، مركز أنماء للبحث والدراسات، الطبعة الاولى، 2012، ص 84

9- العودة، المصدر السابق، ص 128

10- العودة، المصدر السابق، ص 135

أمام جهاد مدني مقدّس من أجل بناء ثقافة حقوق إنسان محلية ونشرها".

في ظل تصاعد الحراك الشعبي على الأرض، وفي الواقع الافتراضي على السواء، حضرت كل الملفات: الإصلاح السياسي الشامل، ملف المعتقلين، التمييز الطائفي، البطالة، الفقر، أزمة السكن، الفساد، نهب الثروة الوطنية، الحريات العامة، قيادة المرأة للسيارة.

كان خطاب الشيخ الصحوي سلمان العودة «خطاب مفتوح» في 15 آذار/ مارس 2012، وقد حذّر فيه من قمع الثورة الشعبية وقال بالحرف "الثورات إن قمعت تتحول إلى عمل مسلح، وإن تجوهلت تتّسع وتمتد، والحل في قرارات حكيمة وفي وقتها تسبق أي شرارة عنف". وكانت الأربع وستون نقطة التي أوردها العودة في خطابه كفيلة بإعلان الدولة العميقة النفير، بعد التأييد الواسع النطاق لخطاب العودة كما جاء في حملة "خطاب العودة يمثلني" في تويتر.

وفي رد فعل على الحراك الشعبي شهدت البلاد مرحلة انقلابية عبر الإعلان عن خلايا التجسس التي آذنت بمرحلة تدابير قمعية تحت عنوان "أمن الوطن"، وصوّرت خلية التجسس المزعومة باللون الطائفي المراد فرضه عليها على أنها كافية لشرعنة العودة الشرسة للدولة العميقة.

كانت تكهّنات المراقبين والباحثين بقرب اندلاع ثورة شعبية في المملكة السعودية، وفي العام 2013 على وجه الخصوص، قد أثارت فزع الدولة العميقة التي باتت تتصرّف من وحي الخوف على المصير، وبات كل رجالها في المؤسسات الأمنية والدينية والإعلامية في الداخل والخارج يعملون على أساس أن ثمة معركة وجودية يجب خوضها قبل غرق السفينة المتهالكة.

جذور التحوّلات في الشرق الأوسط:
دراسة على ضوء نظرية الفوضى

د. حسن بهشتي بور
باحث وخبير استرتيجي في الشأن السياسي الإيراني وفي قضايا القوقاز لدى مركز الدراسات السياسية الإيرانية.

ثمّة تفسيرات عدّة للأزمات التي تعصف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تختلف من بلدٍ إلى آخر. ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ أسباب القنوط والإحباط الشعبيّ من الحكومات الديكتاتوريّة المرتبطة بالخارج وبعضها نظريّ يمكن أن يُكتشف بالاستنباط والتأمّل غير الميدانيّ، وبعضها يحتاج إلى البحث غير الميدانيّ في المجتمعات عن عناصر عدّة أهمّها العناصر الدينية، والسياسية، والأيديولوجيّة. وذلك لأنّ هذه التحوّلات تأخذ أشكالًا مختلفة تبعًا للأوضاع الداخلية لكلّ بلدٍ. وممّا يترك أثره على هذه التحوّلات الأوضاع الاجتماعيّة والانقسامات الدينية والقبليّة والعرقيّة داخل هذه المجتمعات محلّ البحث.

ومن هنا، فإنّ حركيّة هذه التحوّلات السياسيّة وعدم الاستقرار الناتج عنها هما جزءٌ من المشهد. وتكشف لنا دراسة الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة في المنطقة عن أثر هذه العناصر في توليد الغضب والاحتقان الشعبيّ وعدم الرضا ودورها الأساس في تفجير الثورات التي حصلت. كما يكشف التدقيق في هذه العناصر عن الدور الذي تؤدّيه النظم التي تُدار المجتمعات على أساسها في مجال التغيير الاجتماعيّ والعدالة عند كلّ شعبٍ من الشعوب وأمّةٍ من الأمم.[1]

وإذا كانت الأسباب التي أدّت إلى الحراك في البلاد المشار إليها تتعدّد وتختلف من بلدٍ إلى آخر فإنّ بينها وجوه اشتراك كثيرة. ومن العناصر المشتركة بين حراكات البلدان العربية الأخيرة: المطالبة بالحريّة والاعتراض على الاستبداد الداخليّ، والانزعاج الشعبيّ العام من التبعيّة للأجنبيّ والرغبة في الاستقلال الوطنيّ، وهذه الدوافع المشار إليها هي التي دعت المواطنين إلى الخروج إلى الشوارع والمشاركة في التظاهرات والتجمّعات. وهؤلاء على الرغم من اعتناقهم ميولًا سياسيّة واجتماعيّة مختلفة ينتمون إلى طبقات اجتماعيّة محرومة وما فوقها بقليلٍ، ولذلك لا يمكن إغفال الأسباب الاقتصادية والمطالبة

1- The Underlying Causes of Stability and Unrest in the Middle East and North Africa: An Analytic Survey, Anthony H. Cordesman, Arleigh A. Burke Chair in Strategy, and Nicholas S. Yarosh, CSIS, 14 May, 2012.

بالعدالة الاجتماعيّة عند البحث في الدوافع الداعية إلى الثورة، وذلك على الرغم من الاعتراف باختلاف دور العوامل المذكورة بين بلدٍ وآخر.

نحاول في هذه المطالعة تقديم الجواب عن سؤال أساس هو:

هذه الأحداث التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونتج عنها اضطراب شديد وقلق وانعدام استقرار، ولكنّها أدّت في الوقت عينه إلى سقوط عدد من الديكتاتوريّات التابعة، هل سيعقبها استقرارٌ وثباتٌ جديدان، وهل ستولد من رحم هذه الأحداث حكومات ودول ديمقراطية تتميّز بالقطيعة والانفصال عن الدول والأنظمة المتسلّطة الأجنبيّة، وهل ستنجح الأنظمة الجديدة في تحقيق الاستقلال والازدهار الاقتصاديّ في المنطقة؟

ثمة شكل من النظام في رحم الفوضى الظاهرة للعيان.

إن الجواب عن هذا السؤال البسيط يبلغ من التعقيد الغاية؛ ولكنّنا سوف نحاول تقديم الجواب المنطقيّ عنه، على أساس نظريّة الفوضى.

وفقًا لهذه النظريّة عندما نطالع أيّ حركة اجتماعيّة بشكلٍ مقطعيّ ربّما لا نرى إلا الفوضى والهرج والمرج، وأمّا إذا نظرنا إلى الحركة المشار إليها كسيرورة عبر مدى زماني كافٍ، وتجاوزنا النظرة المقطعيّة فإنّنا سوف نكتشف وجود شكلٍ من النظام في رحم الفوضى الظاهرة للعيان بالنظرة الأوليّة.

وعليه لا بدّ من وضع حركة الصحوة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط في إطار النموذج الذي تقترحه نظريّة الفوضى المذكورة ودرس أوضاع المنطقة وظروفها وفق ذلك النموذج؛ ومن هنا نجد لزامًا علينا المقارنة بين أوضاع المنطقة وبين الظروف والشروط المقترحة في النظرية المذكورة.

أ- المبادئ الأوليّة لنظريّة الفوضى:

1- كل النظم المتحرّكة غير الخطيّة تتوفّر على نقطة جذب (attractor).

2- تنتقل هذه النظم من حالة النظام إلى اللانظام والعكس صحيح أيضًا.

3- تصل هذه النظم بعد تجاوز نقطة الجذب إلى أشكال غير منظمة/ كسوريّة (fractal).

4- نقطة الجذب هي في الواقع تعبير عن بُعْدِ التوازن في النظم المتحرّكة.

وبالنظر في المبادئ المذكورة أعلاه يمكن اكتشاف شيء من التطابق بينها وبين الأوضاع والظروف المحيطة بالحراكات التي وقعت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وذلك تبعًا لما يأتي:

1- إنّ كل الحراكات التي حصلت أخيرًا في المنطقة هي "لا خطيّة"؛ وذلك لأنّ لها أبعاداً عدّة وليس بعدًا واحدًا فهي في الوقت عينه ذات أبعاد: سياسيّة، واجتماعيّة، واقتصاديّة، وثقافيّة.

2- لهذه الحراكات نقطة جذب؛ وذلك لأنّ هذه النقطة ظهرت إلى الوجود بعد أن أدّى تسارع الأحداث وارتفاع صوت المعارضين للاستبداد إلى انتقال الأنظمة الاستبداديّة من حالة التوازن والاستقرار إلى حالة عدم التوازن.

3- تحوّلت حالة النظام التي كانت مستقرّة ببركة الأنظمة المستبدّة المحميّة من الغرب إلى حالة انعدام النظام في كلٍّ من: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن. ويمكن التعبير عن هذا التحوّل بأشكال عدّة.

4- سوف تنتهي حالة اللانظام إلى نقطة توازن، وتنتقل إلى حالة نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط. ولن يتّصف هذا النظام الجديد بالتبعيّة الكاملة للغرب، وسوف تعمل الأنظمة الجديدة على نحو مستقلٍّ ولكن مرتبط بشكلٍ أو بآخر بالغرب.

ويحتمل أن نشهد في العقد القادم شرقًا أوسط جديدًا، تكون لدوله وحكوماته قاعدة شعبيّة أوسع من أسلافها، ومن آثار اتساع القاعدة الشعبيّة توفّر القدرة بدرجة أكبر على العمل بعيدًا عن التأثير الغربي في مجريات أمور تلك البلاد. وسوف تكون تلك البلاد أكثر استقرارًا وأكثر ديمقراطية؛ مع الاعتراف بأنّها سوف تواجه عددًا من المشكلات التي لا مجال لإنكارها.[2]

ولكنّ النظام الجديد المتوقّع لن يكون نظامًا إجباريًّا مفروضًا من قبل الإدارة الأميركية وحلفائها كما يؤكد عدد من المحلّلين والباحثين؛ وذلك لما يأتي:

-1 إن التطورات التي عصفت بكلٍّ من: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا، والأردن وغيرها من البلاد العربيّة، كشفت عن حالة من عدم الرضا الشعبيّ العامّ نتيجة تراكم الرغبات التي لم تجرِ تلبيتها؛ بل جرى تجاهلها أحيانًا. وقد خلقت هذه التطورات ظروفًا جديدة أدّت إلى تغييرات جذريّة في أوضاع المنطقة خلال مدّة قصيرة نسبيًّا.

-2 لعب الإنترنت (البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، وتويتر وغيرها) دوراً بارزاً في في الأحداث التي حصلت؛ ولكنّ هذا لا يعني أنّ زمام المبادرة هو بالكامل بيد الإدارة الأميركية ومخابراتها المركزية (سي آي إي)، بالنظر إلى تحكّمها بشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

-3 أظهر شباب هذه البلاد رغبتهم بتغييرات جذريّة في بلدانهم، وعبّروا عن هذه الرغبة من خلال مشاركتهم مع أو أمام التشكيلات السياسية المعارضة في تلك البلاد، مع العلم أنّ الاعتراض منصبٌّ بالدرجة الأولى على الأنظمة السياسية التي كانت تابعةً للغرب بشكل كبير. وإذا كان الغربيون قد استفادوا من حالة عدم الرضا للتأثير في مجريات الأحداث بشكلٍ أو بآخر فإنّ ذلك لا يعني أنّهم كانوا المحركين لكل ما كان يحصل في تلك البلاد. والدليل على ذلك أنّ الإدارة الأميركية في الفترة الراهنة لم تعد هي الدولة القائدة للمجتمع الدولي. أضف إلى ذلك أنّه لم تكن ثمّة مصلحة لهذه الإدارة في تغيير نظامين مطيعين وطيّعين هما نظاما مبارك وبن علي في مصر وتونس.

-4 لقد حاولت أميركا توجيه الحراك وإدارة الأمور في اتجاه محدّد. فقد كانت أنظمة مبارك في مصر، وبن علي في تونس، وعلي عبد الله صالح في اليمن، تسعى لحماية المصالح الأميركية إلى درجة كبيرة، والوجهة التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحويل الصراع نحوها هي تحويله من صراع سياسي معارض للأنظمة الحاكمة في البلدان المشار إليها إلى صراع إسلامي-إسلامي بين السنّة والشيعة، وقد فعلت ذلك من خلال استنساخ هذه الثوارت في سوريا بالاستناد إلى شيء من عدم الرضا الشعبيّ عن الأوضاع الداخليّة في هذا البلد، وذلك بهدف حماية ما بقي لها من مواقع في المنطقة وعلى وجه التحديد في السعوديّة كي لا تعصف المتغيّرات بكلّ الأنظمة المؤيّدة لها.

> لم تكن للإدارة الأميركية مصلحة في تغيير نظامي مبارك وبن علي

-5 إنّ استخدام بعض الجماعات الشبابيّة لمواقع التواصل الاجتماعيّ والاستفادة منها في تنظيم الاحتجاجات ليس معيارًا دقيقًا للحكم على هذا الحراك الميداني والقول إنّه منتج أميركي. ودليل ذلك أنّ موقعي فيس بوك وتويتر استفيد منهما إلى حدٍّ كبير في الأحداث التي حصلت في الداخل الأميركي نفسه في ما بات يُعرف بأحداث تسع وتسعين في المئة. أضف إلى ذلك أنّ هذه المواقع وغيرها

2- بهشتي پور حسن، تحليل تحولات خاورميانه وشمال آفريقا بر أساس تئوري بي نظمي، نقلا عن موقعه على الإنترنت على العنوان الآتي:
http: //www. beheshtipour.net

من التدخّلات والوسائل التي استفيد منها أو يمكن أن يُستفاد منها في تغيير الأنظمة لا يمكن أن تحقّق هدفها لو لم تتوفّر معطيات داخليّة تساعد على هذا التغيير، فما كانت الجماهير لتخرج إلى الشوارع والميادين لولا الدوافع السياسية والاقتصادية والثقافية التي منها الانزعاج الشعبيّ من التبعيّة لأميركا والغرب.

6- لو كانت هذه الأحداث محلّ البحث أميركية المنشأ لكان من الضروريّ أن تكون أميركية المآل، وبالتالي كان من الضروريّ أن تنتج أنظمة جديدة تابعةً للإدارة الأميركية أو متحالفة معها؛ ولكنّنا نرى أنّ نتائج الانتخابات في تونس ومصر كانت لصالح جهات منتقدة لأميركا أو بالحدّ الأدنى غير تابعة لها كأسلافها.

7- الحراك الشعبيّ الذي حصل ويحصل في بلدان الشرق الأوسط لم يكن موجّهًا من قيادة واحدة، بل كانت تشارك في هذه التحرّكات أطياف سياسية واجتماعيّة ودينية عدّة، وكانت تجتمع في وقت واحدٍ التيّارات الدينية إلى جانب التيّارات الوطنيّة والقوميّة واليسارية. وقد حاولت الإدارة الأميركية وغيرها من الدول الغربيّة الاستفادة من بعض هذه التيّارات لتوجيه الحراك باتّجاهات تخدم سياساتها سعياً لتقوية التيارات العلمانية الميّالة إلى الغرب.[3]

التغيير المفاجىء للأنظمة لن يعقبه استقرار بالسرعة نفسها

وعلى ضوء هذه المؤشّرات كلّها يتبيّن أنّه، وعلى أساس نظرية الفوضى، لا يمكن تحويل حالة الهرج والمرج أو الفوضى التي عصفت بالمنطقة إلى حالة منظّمة مبرمجة خاضعة لإرادة القوى الخارجيّة، وتحويلها من الفوضى إلى الاستقرار التابع، ولو بشكلٍ جبريٍّ. ولكن لا يمكننا في الوقت نفسه إظهار تفاؤل كبير وتجاهل بعض نقاط الضعف الكامنة ومنها قلّة تجربة القيادات المؤثّرة، ورغبتها في السيطرة، إضافة إلى خطط الدول الساعية إلى التأثير في المنطقة.

ب - المشكلات التي تواجهها الدول المنعتقة حديثًا من القيود الأجنبيّة

تعاني الدول المتحررة حديثاً من القيود الأجنبية من مشكلات أبرزها:

1- وجود حالة واسعة من عدم الاستقرار الأمني نتيجة اختلال النظام الأمني السابق، وهذا ما نشاهده في مصر وتونس وليبيا.

2- تعرّض بعض الشخصيّات القيادية المؤثّرة للاغتيال، ومن أهمّ هذه الحالات اغتيال بعض قيادات الحراك في تونس.

3- إثارة الخلافات بين الجماعات الدينية والمذهبيّة أو القومية، ومثاله الحالة البحرينية والسورية.

4- إثارة الاختلاف بين القيادات التي توافقت على إسقاط الديكتاتوريّات السابقة، من أجل تعجيزها عن الاتفاق على البديل المستقبليّ، كما في الحالة المصريّة والليبيّة بل التونسية واليمنية أيضاً.

5- عدم وجود برنامج واضح المعالم تحلّ على أساسه المشكلات الناجمة عن انتقال السلطة، وهذه سمة عامّة في كل البلاد الغربية التي عصفت بها الثورات.

6- الاختلاف بين القيادات السابقة على توزيع السلطة في المرحلة اللاحقة.

وعلى الرغم من تعدد هذه المشكلات فإنّها جميعاً قابلة للتجاوز شريطة رفع مستوى الكفاءة الإداريّة للوصول إلى توزيع عادلٍ للثروة والسلطة وفق المعايير الدولية

3- المصدر نفسه.

المعتمدة. ولكن لا ينبغي إغفال أنّ التغيير المفاجئ للأنظمة المستبدّة لن يعقبه بالسرعة نفسها استقرار وثبات شاملان؛ وذلك لأنّ هذه البلاد كانت تعاني لعقود متمادية من الفساد المالي، والفشل الاقتصاديّ، وسيادة نظام الوساطة والتمييز، وبكلمة عامّة تجاهل حاجات الشعوب الأساسيّة ورغباتها. ومن هنا لا يمكن لأحدٍ اقتراح حلول جراحية فوريّة، بل كلّ الحلول والعلاجات المنطقيّة لا يمكن توقّعها إلا على المدى المتوسط والبعيد، على أن تكون مبنيّة على الإصلاح البنيويّ والإيجابيّ في الحياة اليومية للشعوب.

ج- مفارقة السلام والأمن والثبات، والديمقراطية وحقوق الإنسان:

إن التضادّ الواضح بين مصالح أميركا وحلفائها وبين الحركات الاستقلاليّة هو من أهمّ المشكلات التي كانت تواجهها دول الشرق الأوسط على مدى العقود الستّة الماضية قبل الحرب الباردة وبعدها، وقد أخضع هذا التضادّ دول تلك المنطقة لتأثيره المباشر.[4]

كانت الإدارة الأميركية وما زالت تسعى للحفاظ على بعض الأنظمة المستبدّة في المناطق الغنيّة بالنفط؛ وذلك من أجل الحفاظ على تدفّق النفط إليها وإلى حلفائها من منطقة الشرق الأوسط. ولأجل ذلك كانوا يلوّحون بشكلٍ دائم بغصن زيتون السلام بهدف الحفاظ على مصالحهم الحيوية في المنطقة على المدى البعيد.

ولأجل ذلك نجد أنّ أميركا كانت تستخدم الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية لشعوب منطقة الشرق الأوسط ورقة تين تستر بها ما تبتغيه من الحفاظ على مصالحها. وكانت ترفع هذه الشعارات التي هي من المبادئ الأساسيّة للنظام الرأسمالي الغربيّ إلى حدود لا تتعارض مع المبادلات التجارية في ميادين النفط والتسليح. وذلك لأنّ ما يهمّ الشركات النفطية والشركات المصنّعة للأسلحة هو صفقاتها التجاريّة وهذه أهمّ عندها بدرجات من نظام مبارك أو بن علي في مصر وتونس، وبخاصّة أنّ مدة صلاحيّة هذه الأنظمة كانت قد أوشكت على الأفول.

وكنموذج على ما نقول كشف معهد ستوكهولم الدولي لدراسات السلام (SIPRI) في تقرير له عن أنّ مبيعات الأسلحة قد ارتفعت بنسبة 17 في المئة في السنوات 2007–2012. ويشير باحثو هذا المعهد في دراستهم إلى زيادة تبادل الأسلحة عبر آسيا، كما يشيرون إلى أنّ ثلاثين في المئة من تجارة الأسلحة الدولية كانت لصالح الولايات المتحدة الأميركية، وتأتي بعدها روسيا بنسبة ست وعشرين في المئة، وألمانيا سبعة، وفرنسا ستة، والصين خمسة. بالمقارنة بين هذه المعطيات ومعطيات ما بين عامي (2003–2007) نجد أنّ نسبة الارتفاع كانت سبع عشرة في المئة. وتجدر الإشارة إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط كان لها حصّة الأسد في تجارة السلاح العالميّة؛ إذ بلغت نسبة 17 في المئة في السنوات الخمس الماضية.[5]

يكشف هذا التقرير وغيره من التقارير المشابهة عن أنّ الهدف الأوّل للإدارة الأميركية هو «الأمن» و«الاستقرار» المطلوبان للبيت الأبيض في منطقة الشرق الأوسط وذلك على مدى العقود الستة الماضية. ولكن أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 فرضت على الرئيس أوباما أن يدخل بعض التعديلات التكتية وليس الاستراتيجيّة على سياسته الخارجيّة تحت الشعار الذي اختاره لحملته الانتخابية «تغيير».

4- Bramble, Tom, (2011), The US is an enemy of democracy in the Middle East, socialist alternative.

5- SIPRI Fact Sheet, Mars 2013: http: / /www.sipri.org.

وقد سعى أوباما في المراجعة التي أجراها إلى تحسين صورة أميركا عند الشعوب المسلمة في المنطقة وذلك بعد الأضرار التي لحقت بسمعة أميركا وصورتها بعد غزو أفغانستان والعراق، ومن الوسائل التي اعتمدتها الإدارة الجديدة ركوب موجة الثورات التي عصفت بالعالم العربي بدل الوقوف إلى جانب أنظمة ميؤوس منها كنظامي مبارك وبن علي.

وقد راهن أوباما وإدارته على قدرتهم على توجيه الثورات العربية نحو استقرار وثبات جديدين على أن يكون السلام «لإسرائيل» على رأس الأولويّات. ولكنّ المفارقة والتضادّ بين الأمن والاستقرار وبين السلام ما زال قائمًا لم ينحلّ. ومن هنا وجدنا أنّ أوباما ضمّ إلى فريقه الإداري منذ أن شرع في دورته الثانية التي بدأت من العشرين من شهر كانون الثاني/ يناير 2013، أشخاصًا مثل: جون كري تشاك هاغل وجون برينان.

وقعت أميركا وحلفاؤها في الخطأ القاتل الذي أرتكبوه في أفغانستان

ولكنّ كل محاولات الحلّ لن تثمر ولن تؤتي أكلها ما لم يرتفع تضاد المصالح بين اللاعبين الأصليّين في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وما لم ينحلّ هذا التضاد لن يتحقّق أيّ نظام جديد مستقرّ في هاتين المنطقتين.

ومن تجلّيات هذا التضادّ ما نشاهده في سورية في هذه الأيّام. فاللاعبون في الداخل السوريّ يتذرّعون بمواجهة ما يسمّونه "ديكتاتوريّة" الرئيس الأسد ونظامه، ولكنّهم في الواقع يبغون أمرًا آخر هو إعادة رسم خريطة المنطقة سياسيًّا لأنّ شكل النظام القادم مرتبط بدرجةٍ كبيرة بشكل النظام في سوريا وتوجّهاته.

وقد وقعت أميركا وحلفاؤها للمرة الثانية في الخطأ القاتل الذي ارتكبوه في أفغانستان وذلك من خلال العمل على تسليح المجموعات المتطرّفة التي تقاتل في سوريا. فقد حرّض الأميركيّون حلفاءهم على تمويل ودعم أسامة بن لادن بذريعة محاربة الاتحاد السوفياتي، وأدّوا هم بدورهم قسطًا كبيرًا من الدعم المطلوب بالسلاح والمال، ثمّ حصل ما حصل آنذاك، وها هم يكرّرون الخطأ نفسه من خلال تمويل المجموعات الإرهابية ودعمها بالسلاح والمال لإعطائها المزيد من القدرة على العمليّات الانتحاريّة، وذلك كلّه تحت شعار محاربة النظام السوري والمطالبة بالحريّة والديمقراطية في سوريا.

• تأمين السلام، والأمن إلى جانب حقوق الإنسان والديمقراطية

لعلّنا وصلنا إلى المحلّ الذي لا بدّ فيه من طرح السؤال الآتي وهو: كيف يمكن تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب احترام حقوق الإنسان؟ دون اختلال موازين السلام والثبات والاستقرار في المنطقة؟

إنّ منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية شهدت لعقود خلت حروبًا دمويّةً عدّة أدّت إلى تبديد القدرات الاقتصاديّة في بلدانها وأضرّت بها أيّما إضرار. ولو أنّ الإمكانيات التي سُخِّرت لخوض تلك الحروب استثمرت في التنمية والبناء لكنّا ومن دون شكٍّ نعيش اليوم في عالمٍ أكثر أمنًا وأكثر عمرانًا؛ وذلك لأنّ منطقة الشرق الأوسط تحظى بموقع متميّز على المستويات الجيوسياسية، والجيواقتصاديّة، والجيواستراتيجية، وهي مركز من مراكز الثقل المهمّة على هذه الصعد كافّة.

ولعدم تحقّق السلام والثبات في هذه المنطقة أسباب عدّة أهمّها ما يأتي:

-1 تحاول القوى الراغبة في الهيمنة على المنطقة ولا سيما أميركا وحلفاؤها تحقيق أهدافها عن طريق إثارة الحساسيّات المذهبية والقومية، وذلك لأنّ النزاعات الداخلية في المنطقة تعدّ مبرِّرًا قويًّا لدخولها على خط إدارة الأزمات من جهة، ومن جهة أخرى تحاول توجيه هذه النزاعات وضبط إيقاعها بطريقة تتناسب مع مصالحها الإستراتيجية.

-2 الأمر الثاني الذي يؤدّي إلى عدم الاستقرار هو

الأوضاع الاقتصاديّة والتوزيع غير العادل للثروات والمداخيل، وتجاهل الأنظمة الحاكمة لمسألة الإصلاح الاقتصادي، والتعاون فيما بينها.

3- ترويج نزعة رهاب الإسلام (إسلامو فوبيا = islam-ophobia) والخوف من إيران وهذان الأمران هما من أكثر الأمور إثارة للقلق والإحساس بالعداء بين شعوب المنطقة. وقد أدّى تعاظم هذا الإحساس والخوف المتبادل إلى أن يصل مجموع ما ينفق على التسليح في الشرق الأوسط خلال العقد الماضي إلى 495 مليار دولار، كانت لدول مجلس التعاون الخليجي حصّة الأسد منها.[6] هذا فضلًا عن عقود التسليح التي أبرمت بين هذه الدول والولايات المتحدة الأميركية ولم تنفذ حتّى الآن. واللافت أنّ الأميركيين يتحدّثون بكل صراحة عن أهدافهم من هذه العقود ومن ذلك أنّ وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل أعلن دون مواربة في إحدى زياراته للكيان الصهيوني أنّ هذه العقود هي رسالة واضحة موجّهة إلى إيران.[7]

4- عدم وضوح شكل المصالح المشتركة بين دول المنطقة، ومن هنا قلّما نجد بين هذه الدول معاهدة واضحة المعالم تشمل منطقة تطبيقها مساحة الشرق الأوسط كلّه، وتهدف إلى تأمين المصالح المشتركة بين هذه الدول.

5- تقادم بل ورجعيّة أكثر الأنظمة السياسية، وعدم قدرتها على تلبية مقتضيات التحوّلات العالمية التي استجدّت في القرن الواحد والعشرين، وأسوأ من هذا كلّه عدم استعداد قادة دول المنطقة لإدخال أيّ شكل من أشكال الإصلاح السياسي في بلدانهم، وذلك لارتباط أكثر هذه الأنظمة بالغرب، وعجزها عن تشكيل نظام سياسي وطني يحقّق مصالح الأمة ويستند إلى إرادتها ويحول في الوقت عينه دون سيطرة القوى الداعمة لهذه الأنظمة، كما يحول دون تجزئة هذه البلدان واندلاع ثورات واهتزازات أمنية فيها.

توقّعات مستقبل الشرق الأوسط

ا- ارتفاع منسوب التضاد العدائي في الشرق الأوسط

يبدو من خلال نظرة واسعة إلى منطقة الشرق الأوسط أنّ منسوب التضاد العدائي (antagonism) الموجود حاليًا في المنطقة سوف يرتفع وتعلو وتيرته. وذلك بمعنى أنّ اللاعبين الخارجيين الأقوياء في المنطقة يهدفون كما هو واضح إلى حماية مصالحهم فيها، وذلك من خلال حلّ التعارض والتضاد بين "إرادة السلام" وإيجاد "الثبات والأمن" بواسطة الديمقراطية والحريات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

للدول الخليجية حصة الأسد من عقود التسليح المبرمة مع أميركا

هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى نجد أنّ أكثريّة شعوب المنطقة التي تسعى إلى الحريّة والاستقلال، تسعى في الوقت عينه إلى الحدّ من نفوذ الأجنبيّ وبخاصّة أميركا وحلفائها وكفّ أيديهم عن المنطقة. وحركة المواجهة هذه ذات ماهية إسلامية وطنية في آنٍ معًا.

وقد حاولت إدارة أوباما حلّ هذا التضادّ والتعارض من خلال إدخال بعض التعديلات التكتيكية على سياساتها تجاه المنطقة، ومن ذلك تغيير فريق السياسة الخارجية، والدفاع والأمن، إضافة إلى الاستفادة من أدواتها العاملة في المنطقة وذلك بهدف إيجاد فضاء جديد مختلف عن الفضاء السياسيّ السابق. وهذا التغيير التكتيكي الذي يمكن تسميته بـ"إدارة الأزمة" يهدف إلى تغيير وجهة

6- http://www.sipri.org

7- Reuters, 2013 April 21.

النشاط السياسي في المنطقة وخلق فضاء يسمح بولادة "ديمقراطيّات تابعة" أو مدروسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدل "الديكتاتوريّات التابعة". على أن ثمّة عاملين اثنين يحولان دون تحقيق المبتغى الأميركي هما:

أ- وجود تيّارات الإسلام السياسي ذات البعد السلفي السنّي التي هي في حالة تعارض شديد مع الإسلام الإخواني الذي يتبنّى سياسة الحوار مع الغرب والتعامل معه.

ب- الرؤية الشيعيّة التي تتبنّى مفهوم العداء للسياسة الأميركية والتي تدور حول إيران بوصفها محورًا، مع استنادها إلى الديمقراطية الدينية والتأييد الشعبي.

وما يفاقم حالة الاحتقان والتعارض في المنطقة الاختلاف العقدي على المستوى السياسي وغيره بين هذه التيارات، وهذا يؤدّي إلى تعقيد الحلول المتوقّعة للمنطقة في المستقبل المنظور. ومن هنا تسعى الإدارة الأميركية إلى الاستفادة من الاختلاف العقدي بين القوى الداخلية الفاعلة عن طريق العزف على الوتر المذهبي والطائفي لاستخدام هذا التوتّر في تحقيق أهدافها.

شعوب المنطقة تسعى إلى الحرية والتخلص من النفوذ الأجنبي

2- تشكّل توازن جديد بين اللاعبين الإقليميين واللاعبين الدوليّين في منطقة الشرق الأوسط

يترتّب على وجود تحقيق توازن جديد بين القوى المؤثّرة في المنطقة سواء في ذلك الداخليّ منها والخارجيّ حلٌّ فوريٌّ وتطبيقي للتعارض المشار إليه آنفًا. ولكن السؤال الأساس هو كيف يمكن تحقيق شكلٍ من أشكال التوازن بين لاعبين تختلف مصالحهم بل وتتعارض في كثير من الأحيان؟

أدّت التغييرات الجذريّة التي عصفت بالبلدان المؤثّرة في المنطقة إلى تهيئة الأرضية المناسبة لتحقيق الإصلاح البنيوي في البلاد التي تغيّرت أحوالها وغيرها من بلدان المنطقة. ومن هنا يُتوقّع أن تشهد السنوات الخمس الآتية تغيّرًا جذريًّا في أكثر بلدان الشرق الأوسط على مستوى السلطة السياسية وشكل الحكومات والدول، وهذا بدوره سوف يفضي إلى ارتفاع منسوب العدالة في توزيع السلطة وبالتالي إلى استقرار هذه البلدان وتحقيق مستوى ما من الديمقراطية فيها. وإذا صدقت هذه التوقّعات فسوف يتلوها نوع من «الاستقرار اللازم» في هذه المنطقة التي هي الآن بؤرة توتّر دائم. وذلك لأنّ تشكيل أنظمة سياسية تحظى بمستوى معقول من التأييد الشعبيّ والمشروعيّة الشعبية سوف يخفف من التنافس الناجم عن ضعف التنمية الاقتصاديّة والسياسية على مستوى المنطقة. وهذا بدوره سوف يدعو الدول الأجنبيّة التي لها مصالح في هذه المنطقة إلى التكيّف مع هذه التغيّرات ولو بهدف الحفاظ على الحدّ الأدنى من مصالحها.

3- التخلّي عن الديمقراطية المستوردة لصالح الديمقراطية المحلّيّة والحلول الوطنية

لقد ثبت للإدارة الأميركية وغيرها من البلدان الغربية فشل نظرية «الديمقراطية الإجباريّة» وذلك بعد التجارب التي خاضتها في أفغانستان والعراق. وقد اتّضح عدم صحّة توقّعات الإدارة الأميركية وعدم واقعيّة رؤاها وأحلامها عن الديمقراطية من خلال الواقع الذي أفرز شكلًا من أشكال التوافقية على توزيع السلطة وفق أسس قومية أو مذهبية أو غيرها؛ بحيث روعي في تطبيق الديمقراطية في البلدان التي سقطت فيها الديكتاتوريّات الأوضاع الاجتماعية الداخلية لكلّ بلد.

ومن هنا يلفت فريد زكريّا[8] نظر السياسيّين الأميركيّين إلى تقديم الليبرالية على الديمقراطية وذلك في كتابه المعنون «مستقبل الحريّة».[9] وحاصل ما يحاول التنظير له في كتابه هذا هو أنّ سقوط الديكتاتوريّات لن يؤدّي إلى قيام أنظمة ديمقراطية بالضرورة، ومن هنا يجب على الغرب أن يجعل من أولويّاته إقامة أنظمة ليبرالية، ولو لم تكن ديمقراطية بالضرورة.

بناء على تقدّم يبدو أنّ الإدارة الأميركية، بحسب الشواهد المتوفّرة عن طريقة تعاطيها مع تطوّرات المنطقة تحاول تفهّم الأوضاع الداخلية فيها. وما يدلّ على هذا ما أظهرته هذه الإدارة من تفهّم للإسلام السياسي بنسخته الإخوانية في مصر (قبل 30 يونيو 2013) وتركيا.

وقد سعت الإدارة الأميركية إلى تحسين علاقاتها بحركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وخاصّة تلك التي تتفهّم مصالح الغرب في المنطقة وتعمل على محاصرة التيّارات الراديكالية الإسلامية. وكانت وجهة النظر الأميركية في هذا المجال هي أنّ الاستقرار الذي تؤمّنه الأنظمة ذات الميول الإسلاميّة لن يكون مضرًّا بالمصالح الأميركية فحسب، بل هو سوف يؤدّي إلى نوع من التعاون بين دول المنطقة من أجل تأمين «السلام الدائم». وهذا يؤدّي بالتالي إلى الوصول إلى الهدف الأساس لأميركا وهو إضفاء المشروعية على «إسرائيل» في المنطقة والتعامل معها على أنّها عضو طبيعيّ في هذه البيئة الجديدة.

وعلى الرغم من أنّ الأحداث والتطورات بيّنت أن هذه التوقّعات لمستقبل الشرق الأوسط قد تبدو مبالغًا فيها ومشتملة على منسوب عالٍ من التفاؤل، إلا أنّ ثمّة شواهد تساعد بالحدّ الأدنى على افتراض أنّ الفوضى السائدة وعدم الاستقرار الحاليّ سوف يعقبهما شكلٌ من أشكال الاستقرار والثبات والنظام.

4- التغييرات الجيوبوليتيكية، والجيواقتصادية، والجيواستراتيجية

سوف تواجه منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى التغيير في أشكال الأنظمة السياسية والدول، تغييرات جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية؛ وذلك لأنّ التيارات والحركات الفاعلة في المنطقة يبدو أنّها بصدد إعادة النظر في رسم خريطة المنطقة السياسية. وبعبارة أدقّ يُتوقّع أن يشهد عدد من بلدان المنطقة ما شهده السودان من تقسيم ورسم خريطة سياسية جديدة.

> سقوط الديكتاتوريات لن يؤدي إلى قيام أنظمة ديمقراطية بالضرورة

ومن الزاوية الجيواقتصادية والجيواستراتيجية يبدو بحسب معطيات منظمة الطاقة الدولية أنّ المنطقة سوف تشهد تراجعًا في أهميّتها النفطية خلال العقود القادمة.[10] وقد دفعت هذه التوقّعات بالولايات المتحدة الأميركية إلى نقل ساحة تنافسها مع الدول الصاعدة مثل الصين والهند نحو شرق آسيا.[11]

8- فريد زكريّا ولد عام 1964 في الهند. كاتب صحفي، ومحرر في مجلة التايم، ومنظّر سياسيّ، ومن أساتذة علم السياسة الخارجية في الجامعات الأميركية. حائز على شهادة الدكتوراه تحت إشراف أستاذه المعروف صموئيل هانتغتون. وتجد الإشارة إلى أنّه ولد في أسرة مسلمة.

9- Fareed Zakaria, The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad, Norton press, 2003.

10- Investment Ideas From IEA's World Energy Outlook, On Nov. 12th, the international Energy Agency released its annual publication, World Energy Outlook 2012.

11- Insiders Sound an Alarm Amid a Natural Gas Rush, the new york times, June 25, 2011. http://www.nytimes.com/2011/06/26/us/26gas.html?pagewanted=all

خلاصات الدراسة ونتائجها

1- يشهد الشرق الأوسط ولادة جديدة وفق هويّة مختلفة عن الهوية التي كانت تحملها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس سنة 2005 وما بعدها.

2- إنّ شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حالة بحث عن هويةٍ جديدة، كانت حتّى السنتين الماضيتين مجهولة أو مغفلة. ويبدو أنّ هذه الشعوب قد عثرت على هويّتها وهي تحاول البحث عما ينسجم مع مستقبلها وواقع مجتمعاتها للانطلاق نحو تغيير يتناسب مع تطلعاتها. وهذه العناصر كلّها تستوجب تعريفًا جديدًا للشرق الأوسط.

3- إن الصحوة الإسلامية أو الربيع العربيّ حركة ذات معنى وليست حركة آلية تلقائيّة ليس لها أيّ دلالات، وهي تهدف إلى الوصول إلى غايات محدّدة، ومن أهمّ النجاحات التي تحقّقت لهذا الحراك اكتسابه المشروعيّة الشعبيّة.

4- يشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حركة جمعية تبغي نيل الحريّة والاستقلال والديمقراطية. وهذه الحركة لا تقتصر على بلد أو بلدين من بلدان هذه المنطقة بل هي حركة تشمل المنطقة بأسرها ويبدو أنّنا سوف نشهد عاجلًا أم آجلًا سقوط ما بقي من الأنظمة الديكتاتوريّة في المنطقة.

5- وفي سياق هذا الحراك ظهر أنّ الهوية الدينية لشعوب المنطقة صارت أكثر وضوحًا وعمقًا. وقد تحوّل الاستقلال والمطالبة بالحريّة إلى مطلب حيوي للشعوب بعد أن كان أمراً مسكوتاً عنه لعقود خلت.

6- ثمّة حاجات جديدة بدأت تطرح في المنطقة. ومن هذه الحاجات الدعوة إلى مواجهة النفوذ الأجنبيّ ومواجهة الظلم والاستبداد المحلّي إلى جانب مواجهة الاستعمار الخارجي.

7- سوف يكون للشباب في دول المنطقة دورهم الفاعل والمؤثّر في رسم سياسة المنطقة والسير بالمجتمعات العربيّة نحو مزيد من الحريّة، مع ما يترتّب على ذلك من مزيد من الرفاه للشعوب العربيّة.

8- يبدو أنّ الأمور سوف تتّجه نحو الاستقرار بعد حسم مسألة بقاء الرئيس الأسد في السلطة، وسوف تكون لذلك انعكاساته على سائر الدول العربية ومنها الدول الملكية والأميريّة، وسوف تنجز فيها مجموعة من الإصلاحات سواء كان ذلك بشكلٍ سلميٍّ أو عن طريق الثورة والعنف.

9- سوف ينحسر النفوذ الغربيّ في بلدان المنطقة ويقلّ مقارنة بالفترة السابقة. ولكن ذلك لا يعني أنّ الدول العربية سوف تتحوّل إلى دول راديكالية تحصل على استقلال ناجز، بل بمعنى أنّ مساحة الحرية والاستقلال لهذه الدول سوف تتّسع وسوف تكون قادرة على التخلّص من الإملاءات الغربيّة عليها.

10 - لن تبقى «إسرائيل» في منأى عن التطورات التي تعصف بالمنطقة، ومع الاعتراف بأنّ طبيعة هذا الكيان لن تتحوّل بشكلٍ جذريٍّ على المدى القريب؛ ولكن سوف يكون هذا الكيان مضطرًّا إلى تغيير سياسته تجاه العرب والشعب الفلسطيني. والحدّ الأدنى من التأثير سوف يظهر عبر إعلان أميركي جدّي عن القبول بحلّ الدولتين.

إيران والصحوة الإسلامية

الحراك الشعبيّ الذي بدأ عام ٢٠١٠ في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط نقطة تحوّل مهمّة في الخمسين سنة الماضية من تاريخ هذه المنطقة. وقد أُطلِق في إيران على هذا الحراك اسم «الصحوة الإسلامية» وذلك على خلاف ما اصطُلح عليه في وسائل الإعلام العربية من تسميته بـ«الربيع العربيّ»؛ ويعود هذا الاختلاف في التسمية إلى اعتقاد الإيرانيّين بأنّ هذا الحراك يرجع في جوهره إلى عودة مسلمي هذه المنطقة التي عصف بها هذا الحراك إلى القيم الإسلامية، بهدف تغيير الوضع المؤسف الذي كانت تعانيه هذه الشعوب، وتجدر الإشارة إلى إن ثمة ميلاً إلى اعتبار هذا الحراك، محلّ البحث، حراكًا ذاتيًّا نابعًا من الأوضاع الداخليّة.

وترى القيادات الإيرانيّة أنّ هذا الحراك الذي عصف بالشرق الأوسط في العامين الأخيرين يشبه ما حصل في إيران إبّان الثورة الإسلامية من جهاتٍ عدّة؛ ولأجل ذلك يُصنّف في الإطار عينه، ووجوه الشبه المشار إليها يلخّصها ما يأتي:

أولا: التشابه في الآثار، إذ أدّى الحراك الإسلامي في إيران إلى سقوط نظام الشاه، وأدّى حراك العالم العربيّ إلى سقوط الأنظمة المرتبطة بأميركا.

ثانيًا: وجه الشبه الثاني هو أنّ روحيّة الاستقلال عن الاستكبار العالمي والنزوع صوب الحريّة والخلاص من أسر الاستبداد المرتبط بالغرب سوف يؤدّي في نهاية المطاف إلى نزوع إسلامي على حساب الفكر العلمانيّ والليبراليّة الغربيّة.

وحتّى لو لم يُقبل هذا الأمر الذي نراه واقعًا، إلا أنّه لا مجال لإنكار أنّ الحراك الشعبيّ، سوف ينتهي في مآلاته إلى تغيير جذريّ في بنية الأنظمة المستبدّة؛ بل ويحتمل أن يؤدّي إلى تحول جيوسياسيّ في الشرق الأوسط.

تعريف المفاهيم

١- الشرق الأوسط

يبدو أنّ أوّل من استخدم تعبير «الشرق الأوسط» هو الإستراتيجي البحري الأميركي والمنظر لـ«قوّة البحر» أو القوّة البحريّة (sea power) ألفريد ثاير ماهان (١٨٤٠-١٩١٤) وقد كان يعتقد أنّ الخليج الفارسيّ هو قلب هذه المنطقة التي سمّاها بهذا الاسم. وبعده تحوّل هذا المفهوم إلى مصطلح عند اللورد كروزن إذ أطلق على القوات البريطانية التي كانت تُرسل إبّان الحرب العالمية الأولى من الهند إلى العراق اسم "قوات الشرق الأوسط". وبعد ذلك استُخدم تعبير "القيادة العامّة للقوات المسلحة في الشرق الأوسط" للدلالة على قيادة قوات الحلفاء في القاهرة. وعلى أيّ حال فقد بدأ استخدام هذا المصطلح في الأدبيّات العسكريّة وفي العقود اللاحقة تحوّل إلى مصطلح رائج. ورغم اشتهار هذا المصطلح وكثرة استخدامه فإنّه لم يُتّفق على تعريف واحدٍ له. ولكن لا خلاف في أنّ عددًا من البلدان تدخل في المنطقة الجغرافية المسمّاة بهذا الاسم، وهذه البلدان هي: إيران، والسعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات المتحدة، وعُمان، واليمن، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأدرن، وفلسطين المحتلّة، وتركيا، ومصر، وليبيا.

٢- نظرية الفوضى= الشواش (Theory Chaos)

تُستخدم كلمة (chaos) في اللغة الإنكليزيّة وفي عددٍ من اللغات الأوروبيّة، وتدلّ هذه المفردة على الفوضى وعدم الترتيب والتشويش، كما تشير في دلالاتها إلى فقدان النظام أو البنية. وفي المحاورات اليومية تدلّ على التشويش وعدم الانتظام بمعناه السلبيّ. ولكن بعد ظهور نظريّة الفوضى لم تعد هذه الكلمة تدلّ على انعدام النظام، بل صارت تدلّ على وجود أبعاد غير قابلة للتوقّع في ظاهرة بعينها. أو فقل على اللانظام المنظم. وكأنّ الأصل الأساس في نظرية الفوضى هو أنّه في كلّ فوضى و"لا نظام" نظامٌ مّا، بمعنى أنّه لا ينبغي إخضاع النظام لمقياسٍ بعينه دون غيره. فالظاهرة التي قد تبدو بحسب مقياس موضعيٍّ غيرَ منظَّمة قد تكون وفق مقياس أكبر خاضعةً بالكامل للنظام، وبالتالي يمكن التنبّؤ وفق المقياس الأكبر بمستقبلها ومآلاتها وما ينتج عنها من آثار ونتائج.

٣- الصحوة الإسلامية

لم يتّفق الباحثون المسلمون حتّى الآن على تعريف مشترك لمفهوم الصحوة الإسلامية. ولكن وعلى الرغم من ذلك ففي أيّ تعريف نتبنّاه لهذا المفهوم وفي أيّ مجال كنّا نناقشه ونبحث فيه، مقدار مشترك بين

مستخدمي هذا المفهوم، ويمكن أن ندّعي دون مجازفةٍ وجودَ تصوّر معمّم هو مورد قبولٍ بين النخب وعامّةِ الناس عن هذا المفهوم. إذ يمكن أن ندّعي أنّ العقود الماضية من تاريخ العالم الإسلامي أدّت إلى خفوت بريق الأيديولوجيات غير الإسلاميّة كالاشتراكيّة والقوميّة وما شابه، وفي الوقت نفسه وبالتوازي مع ذلك صعد نجم الإسلام بوصفه أيديولوجيا سياسية موجِّهة للشعوب الإسلاميّة. وعلى حدّ تعبير سيسكتيموني عضو مؤسسة السلام الأميركية: "الإسلام الذي يرث الاستبداد والفساد المستمرّ وعدم الاستقرار الاجتماعيّ هو الذي يعطي الحياة معناها ويمنح معتنقيه هويّة جديدة".

وقضيّة الصحوة الإسلامية في هذا العصر هي طرح لخلاص الشعوب التي ترزح تحت نير الظلم وسيطرة الاستكبار العالمي؛ وذلك لأنّ العالم الإسلاميّ هو أحوج ما يكون إلى برنامج مدوّن للتخلّص من الديكتاتوريّات المتخلّفة والمرتبطة بالنظام الدوليّ. وما هو أهمّ من هذا الهدف هو بناء نظام إسلاميّ يحلّ محل النظام الاستبدادي المرتهن الحاليّ والسابق.

٤ – الثورة الإسلامية

أدّى اندلاع الثورة الإسلامية في إيران وانتصارها في العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى دخول الدين إلى دائرة علم الاجتماع وجعله موضوعًا للدرس والبحث؛ وذلك لأنّه ليس فقط لم يتحقّق في إيران ما كان يتوقّعه دوركهايم وهو «أنّ المجتمعات التي تنحو نحو العقلانيّة تطرد العناصر الأسطوريّة والرمزيّة إلى الحاشية، وتُحِلُّ العقلانيّةَ محلّها»، بل إنّ العكس هو ما حصل وتحوّل الدين إلى مصدر ملهمٍ للثورة ونظام الحكم، مكذِّبًا كل توقّعات دعاة العلمنة ومنظّريها، وعاد الإيرانيّون إلى المقدّس يستلهمون منه أسس نهضتهم في الشرق الأوسط.

وفي حقيقة الأمر يمكن إرجاع مفهوم الصحوة الإسلامية إلى لحظة انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني؛ وذلك لأنّ هذه الثورة هي التجربة الأولى في التاريخ المعاصر التي تنتصر فيها ثورة بقيادة فقيه، يستند في التنظير لثورته إلى الفكر الديني الإسلامي، وتنتصر هذه الثورة على حكم طاغوتيٍّ مرتبط بالاستكبار العالميّ. وقد استطاع نظام الجمهوريّة الإسلامية بعد انتصار الثورة أن يَحُلّ محلّ النظام المرتبط بالكامل بالغرب. ولم يكن ذلك ليحصل لولا حالة الصحوة التي كانت عليها أكثريّة الأمّة الإيرانيّة في ذلك الزمان.

أصابع واشنطن

* د. محمد ميرندي

باحث إيراني في الشؤون الإستراتجية

إن المطالب الشعبية التي أطاحت بالعديد من الانظمة العربية دفعت الأنظمة الملكية الغنيّة بالنفط إلى جرّ الشرق الأوسط نحو الانهيار. فتمويل المجموعات الثائرة، ولا سيما في ليبيا وسوريا، بدعم وتنسيق الدول الغربية لهذه الغاية ليس ظاهرة جديدة. ففي الثمانينيات تعاونت الولايات المتحدة مع السعودية وباكستان لمحاربة الاتحاد السوفياتي في افغانستان. لكن بعد أن وضع الاحتلال أوزاره استثمر عدد من الدول مليارات الدولارات في المدارس الدينية وفي مجالات أخرى بغية تصدير عقيدة التطرف.

ما يجري راهناً في العالم العربي يشير إلى استخدام الغرب للجماعات المتطرفة من أجل أهداف استراتيجية في دول مثل أفغانستان وليبيا واليمن وسوريا. أما في مصر وبغضّ النظر عن شرعية إطاحة الرئيس محمد مرسي أو عدم شرعيته، فالأخوان المسلمون لم ينجحوا في تطوير نموذج من السياسة التشاركية القادرة على التكيّف مع حاجات الشعب بما يتماشى والقيَم الأصيلة.

ولعل القوّة التي منعت التهديد الغربي ــ التكفيري من فرض سيطرته، من بيروت إلى بغداد وربما من بيروت إلى الرياض، هي الجمهورية الاسلامية في إيران، التي فشل الغرب في زعزعة نموذجها السياسي، بل باتت تقود مقاومة إقليمية في مواجهة التطرف والمراهنات الغربية.

على هذا الصعيد أضحى البرنامج النووي الإيراني ذريعة واشنطن وحلفائها للضغط على إيران بما تسميه "عقوبات قاسية". لكن الإدارات المتعاقبة في الجمهورية الإسلامية حرصت على احترام حق إيران بامتلاك طاقة نووية سلمية ضمن إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى احترام سيادتها واستقلالها. وفي هذا السياق اتبع الرئيس الشيخ حسن روحاني سياسة تمنح فرصة للولايات المتحدة بإعادة النظر في مواقفها العدائية التي يشعر بها الإ يرانيون. لكن هذه «المرونة البطولية» كما سمّاها المرشد الأعلى الإمام السيد علي الخامنئي لم تتلقفها واشنطن التي قابلت علامات حسن النيّة الإيرانية بالامتناع على الاعتراف علناً بالحقوق الإيرانية وهو الأمر الذي زاد شكوك بعض الإيرانيين في درجة المرونة التي أبداها الرئيس.

متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية

د. محمد نور الدين
أستاذ جامعي مختص بالشؤون التركية.

تميّز وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بخاصّية أساسية أولى وهي أنه للمرة الأولى ينفرد حزب إسلامي بالسلطة في تركيا وبالتالي وفّرت له هذه الخاصية الفرصة لتحقيق سياسات خاصة به وهي الخاصية الأساسية الثانية والأكثر أهمية.

لم يكن تولّي الحزب زمام الحكم مجرد تغيير روتيني في رأس السلطة على غرار ما كان يحصل سابقاً من تناوب عليها بين أحزاب علمانية يسارية أو يمينية أو ائتلافية حتى مع أحزاب إسلامية كما حصل في السبعينيات ومع نجم الدين أربكان عام 1996.

كان الحزب يحمل ملامح رؤية مسبقة في الداخل لكيفية إخراج تركيا من أزماتها ولتصالحها الكامل مع الهوية الإسلامية للمجتمع. لكن الانعطاف الأهم كان على صعيد السياسة الخارجية ومكانة تركيا ودورها في محيطاتها الإقليمية بل العالمية كذلك. ولا شك أن المؤسس لهذه الرؤية كان الأستاذ الجامعي أحمد داود أوغلو الذي عُيّن مستشاراً لرئيس الحكومة رجب طيّب أردوغان وأصبح في أيار/ مايو 2009 وزيراً للخارجية*.

وكان العنوان الرئيسي لهذه السياسات هو اسم الكتاب الذي ألفه أوغلو في العام 2011 أي "العمق الإستراتيجي" وترجمه لاحقاً مع بدء التجربة السياسية العملية في مجموعة من العناوين نوجزها بالآتي:

- تعدّد الأبعاد، وهو النقطة المركزية في هذه السياسة وهي أن تبتعد تركيا من أن تكون جزءاً من محور دون غيره أو ضد محور آخر وأن تكون على مسافة واحدة من كل المحاور انطلاقاً من أن تركيا بلد متعدد الهويّات بتعدد وتنّوع محيطاتها.

- أن تكون تركيا بلداً مركزاً في محيطها وليست طرفاً بمعنى أن تكون مؤسساً لنظام جديد إقليمي بل أكثر وليس مجرد تابع أو منفّذ.

- امتلاك تركيا لقوة اقتصادية عبر سياسات تفاعل وتكامل مع جيرانها وهذا يفترض تذليل المشكلات مع هؤلاء حيث وجدت.

- أن يتحرك الدور التركي خارج حدود تركيا على قاعدة أن تركيا لا يمكن أن تنحبس في الأناضول وأن لا تنتظر وصول المشكلات إليها بل على قاعدة أن أفضل طريقة

* أصبح رئيساً للوزراء في آب 2014 بعد انتخاب رجب طيّب أردوغان رئيساً للجمهورية. (المحرر)

لتحصين تركيا من تداعيات المشكلات الخارجية التي قد تنعكس عليها هي التصدي لحلها أو مواجهتها في عُقر دارها.

العنوان الأبرز لترجمة هذه السياسات كان في ما عرف بسياسة «صفر مشكلات».

وقد حققت هذه السياسة نجاحات بارزة في أكثر من مكان. وخلال سنوات قليلة كانت تركيا تقيم علاقات تعاون إستراتيجية مع سوريا تحديداً ومع العراق ومع إيران ومع روسيا وتفتح صفحات تعاون جديدة مع اليونان إضافة إلى خرق لم يكتمل مع أرمينيا.

وهنا يمكن ملاحظة ما يلي:

1- إن انفتاح تركيا على خصومها السابقين لم يكن على حساب علاقاتها مع المحور الذي تنتمي إليه أي المحور الغربي.

2- ولم يكن انفتاحها على العرب والمسلمين ومنهم الفلسطينيون على حساب علاقاتها مع «إسرائيل».

3- إن الانفتاح التركي على المنطقة قد كسر حاجزاً نفسياً وقف على امتداد العقود الماضية عائقاً أمام قبول تركيا من جانب الإنسان العربي والمسلم نظراً لمواقفها المتحيّزة بالكامل للكيان الصهيوني.

4- الدخول التركي إلى المنطقة العربية والمسلمة كان متعدد الأوجه: سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وفنياً.

وقد قوبلت هذه السياسة المتوازنة الى حد ما بـ:

1- ارتياح عربي وإسلامي على أساس أن تركيا لم تعد تلك المعادية بالكامل للمحيط العربي والإسلامي.

2- انتقادات غربية لها والتخوف من أن تكون على طريق تغيير محورها خصوصاً مع تغليب العامل الإيديولوجي الإسلامي في العديد من المواقف.

وضع حزب العدالة والتنمية نفسه أمام هدف مركزي وهو كيف تكون تركيا بلداً مركزاً وقائداً في محيطه وفي العالم، مستشعراً إمكانية تحقيق ذلك في ظل:

- تضعضع القوة الأميركية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر والتورط في حربي أفغانستان والعراق.

- الأزمة الاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة والغرب.

- تقدم كل من الصين وروسيا لتكون قوة منافسة مع الولايات المتحدة في النظام العالمي.

- صعود قوى جديدة لتأخذ مكانتها في الساحة الدولية مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا.

وهي متغيرات يرى داود أوغلو أنها تفتح أمام تركيا فرصة أخذ دور ومكانة لها بين هذه القوى الصاعدة.

وقد رسم حزب العدالة والتنمية في السعي لتكون تركيا دولة مؤسِّسة لنظام جديد وقائدة ثلاثة عناوين: الأول التنمية السياسية في الداخل عبر تعزيز الحريات والديموقراطية والانفتاح على هواجس الأقليات. والثاني التنمية الاقتصادية. والثالث سياسة خارجية فاعلة ومبادَرة.

لا ينفصل مسار هذه العناوين لجهة المحفزات والمؤثرات والتأثرات بعضها عن البعض الآخر، ودخلت في علاقة جدلية سنرى لاحقاً عناصرها.

وفّر تفرّد الحزب بالسلطة استقراراً فقدته تركيا في عقد التسعينيات. وهو ما أتاح لحزب العدالة والتنمية تنفيذ مشروعه من دون معوقات جوهرية بمعزل عن نجاحه في ذلك أو إخفاقه.

ورغم التقدم الذي أحرزته التجربة في سنواتها الأولى ولا سيما على طريق الإصلاحات السياسية فإن عملية الإصلاح لم تستطع أن تتوغل بعيداً في القضايا الأساسية ولا سيما تلك المتعلقة بالديمقراطية مثل المشكلة الكردية

أو تلك المتعلقة بالعلمانية مثل المشكلة العلوية وسعي الحكومة الدؤوب لقضم المؤثرات العلمانية في النظام لصالح هوية أكثر تديّناً. وباتت تركيا بعد عشر سنوات على التجربة من أوائل البلدان في العالم في انتهاك الحريات الصحافية وفي عدد المساجين المعتقلين لأسباب سياسة أو فكرية، وتتقدم على طريق مركزة السلطة بيد حزب واحد من خلال تغيير النظام من برلماني إلى رئاسي والتخطيط لاستمرار تزعم رجب طيب أردوغان للبلاد حتى العام 2025.

وتمثّل الإنجاز الأساس في التنمية الاقتصادية التي بلغت مراتب مهمة غير مسبوقة في الداخل وعلى مستوى المنافسة العالمية.

فقد ارتفع الناتج القومي إلى 800 مليار دولار وانتقل الاقتصاد التركي إلى المرتبة 17 عالمياً وحقق النمو نسباً عالية كانت الأولى أوروبياً والثانية عالمياً بعد الصين ووصلت أحياناً إلى تسعة في المئة. وارتفع متوسط الدخل الفردي إلى 11 ألف دولار سنوياً وزاد حجم التجارة الخارجية ليقارب أحياناً الـ 400 مليار دولار. وتوقف الاقتراض من البنك الدولي بل أصبحت تركيا بين الدول المقرضة للبنك. وقامت الحكومة باستثمارات كبيرة في قطاع الصحة والتعليم والمواصلات. وأنجزت مشاريع كبيرة على امتداد تركيا.

لكن هذا لم يحجب أن الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت تلقي بظلالها السلبية على الاقتصاد فتراجع حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي وتراجع النمو في العام 2012 إلى ثلاثة في المئة. كما تأثرت كثيراً المحافظات الحدودية مع سوريا نتيجة الأزمة فيها. وهو ما يساهم في ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل التي تبلغ حسب البيانات الرسمية حوالي 12 في المئة فيما تشير تقديرات غير رسمية إلى رقم أكبر بكثير. أما الدين الخارجي فبلغ في العام 2012 حوالي 300 مليار دولار بنسبة 39 في المئة من الناتج القومي ولا يعزى النجاح في المجال الاقتصادي إلى أي معجزة أو توجه إيديولوجي إسلامي.

أوغلو صاحب نظرية "العمق الإستراتيجي" هو وراء انطلاق تركيا حتى الأزمة السورية.

فإعادة بناء الاقتصاد التركي بعد الأزمة الشهيرة في العام 2001 قد بدأت وفق تصور وضعه الخبير الاقتصادي التركي في البنك الدولي كمال درويش الذي استدعي من البنك وعُيّن وزيراً لشؤون الاقتصاد في عهد حكومة بولنت أجاويد واستمرت حكومات حزب العدالة والتنمية في البناء عليه بعد وصول الحزب إلى السلطة عام 2002. ولا شك أن عوامل عديدة أخرى ساهمت في نجاح التجربة الاقتصادية أولها الاستقرار السياسي الذي طبع مرحلة حزب العدالة والتنمية نتيجة تفرده في الحكم وابتعاد تركيا عن مرحلة الائتلافات الحكومية التي كانت الخلافات المفتوحة بين أطرافها تنعكس سلباً على السياسة وعلى الاقتصاد الذي كانت الأحزاب تتناتشه بحثاً عن غنائم حزبية. والعامل الثاني أن شخصية أردوغان المثابرة في العمل من أجل خدمة الناس لعبت دوراً مهماً في تخلص البلاد من الفساد المستشري أو على الأقل التخفيف من انتشاره خصوصاً في السنوات الأولى من حكمه. وجاءت سياسات الإصلاح على صُعد عدّة ومنها الاقتصادي على طريق الاتحاد الأوروبي لتضيف عاملاً آخر إلى الإنجازات الاقتصادية وإغلاق مزاريب الهدر والفساد. وأدّى تدفق المال الخليجي على شاكلة استثمارات عقارية وبعض القطاعات الصناعية والاتصالات وغيرها إلى ضخ كميات كبيرة من المال الذي ساعد على نمو اقتصادي بارز. ولا شك أن سياسة «صفر مشكلات» مع دول الجوار جميعاً من سوريا والعراق وإيران وروسيا

إلى اليونان وغيرها ومنها سياسة الحدود المفتوحة من دون تأشيرات دخول ورسوم جمركية ساهمت كثيراً في خلق مناخ من الثقة والاستقرار ساعد على تزخيم التبادل التجاري بين تركيا وهذه الدول. وجاء تحسن صورة تركيا في العالمين العربي والإسلامي ليفسح المجال أمام استثمارات تركية متزايدة ولا سيما في مجال البناء والبنى التحتية.

أما في السياسة الخارجية فإن تركيا حاولت أن تتقدم على حساب الجميع ومع الجميع عبر سياسة «صفر مشكلات» التي كانت عنواناً جذاباً لكل القوى التي كانت على خصومة مع تركيا أو كانت تتوجّس من الدور الغربي لتركيا في المنطقة والذي كان يخدم مباشرة المصالح الغربية والإسرائيلية.

الإنجاز الأساس هو التنمية الاقتصادية التي بلغت مراتب غير مسبوقة في تركيا.

المعادلة التي رسمتها سلطة العدالة والتنمية أن لتركيا أبعاداً متعددة وأن مصلحتها أن تستفيد منها كلها. وبموازاة الإبقاء على علاقات التعاون والتحالف مع «إسرائيل»، التي تجسدت في عشرات الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية بين حكومات أردوغان والحكومات الإسرائيلية والمستمرة بأوجه متعددة حتى الآن. وبموازاة استمرار التعاون مع الغرب والعضوية في حلف شمال الأطلسي، عزمت تركيا على الانفتاح على كل الدول التي كانت على خصومة معها. ونجحت، مع تجاوب تلك الدول، في خلق مناخات في المنطقة لامست البعد الإستراتيجي في أن تكون المنطقة على أبواب تحوّلات تعيد رسم التوازنات الإقليمية بما يحدث انقلاباً في موازين القوى لصالح تحالف عربي- تركي- إيراني على الأقل على مستوى الجوار الجغرافي المباشر لتركيا.

انقلاب الصورة والدور

أحدثت السياسات التركية خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية «انطباعاً» بأن تركيا قد غيرت محورها. وقد تكررت هذه المقولة في العديد من الأوساط الغربية. لكن في المسار العملي كان التوجه التركي شرقاً ضرورياً من أجل تكوين "حيثية" خاصة بها تخدم مشروعاً تركياً خالصاً لا يتردد في الاستفادة، ولو مرحلياً، من العلاقات مع جميع الدول والقوى المحيطة بها.

غير أن الارتباط الغربي لتركيا لم تتراجع عروته الوثقى لحظة وإن شابته بعض التباينات في بعض الملفات. ولم يكن الغرب يمانع في بعض التكتيكات التركية التي قد لا تحظى برضاه ولكن لا تصل إلى حد تعريض الثوابت الغربية للخطر. وفيما كان الغرب يضع ضمناً ضابطتين لا يمكن لتركيا أن تتخطاهما من دون انعكاسات سلبية على العلاقات التركية- الغربية وهما:

1- الذهاب أبعد مما هو مرسوم غربياً لعلاقات تركيا مع الدول الموصوفة بالمارقة مثل سوريا وإيران وحركة المقاومة الفلسطينية.

2- الذهاب أبعد مما يجب في تكوين حيثية تركية خالصة يمكن أن تتحول في لحظة اختلال التوازنات الدولية إلى قوة يصعب السيطرة عليها خصوصاً أن تركيا بلد مسلم له تأثيراته العميقة الجيوستراتيجية على الأمن والاستقرار في البلقان وأوروبا من جهة وعلى التوازنات الشرق أوسطية الذي يتحكم في النظرة الغربية إليها الأمن الإسرائيلي أولاً وأخيراً.

في ظل انشغال الغرب في حروبه الأفغانية والعراقية وبأزماته الاقتصادية كانت تركيا تلعب في الهامش المعطى لها أميركياً. ولم تتردد في الدفاع عن حركة حماس الموصوفة بالإرهابية من جانب الغرب. وانفتحت على

إيران «المارقة» وصولاً إلى لعب دور مركزي في الوساطة بينها وبين الغرب. وتوغلت في علاقاتها مع سوريا إلى حدود لامست الامتعاض الغربي، فيما بلغت مدى بعيداً في العلاقات مع العراق.

ونتيجة لعلاقاتها الجيدة المستجدة مع هذا المحيط أمكن لتركيا أن تقوم بأدوار وسيطة في العديد من المشكلات والأزمات الشرق أوسطية أبرزها الوساطة بين «إسرائيل» والفلسطينيين وبين الفلسطينيين أنفسهم وفي الأزمتين العراقية واللبنانية وصولاً إلى أزمات باكستان وأفغانستان. فارتفع الدور التركي وبات يشكل عاملاً وازناً ومؤثراً في المعادلات الإقليمية.

من إعلان طهران إلى أسطول الحرية

من بين هذه المبادرات برزت الوساطة التركية، مع البرازيل، في الملف النووي الإيراني ولاسيما في ربيع العام 2010 حيث تمكنت تركيا مع البرازيل من التوصل إلى اتفاق تاريخي مع إيران يلبي الشروط الغربية فيما يتعلق بتبادل اليورانيوم المخصب خارج إيران خلال فترة محدودة بدلاً من أن تنتج إيران بنفسها هذا اليورانيوم. وفتح هذا الاتفاق الذي عُرف بـ«إعلان طهران» في 17 أيار/ مايو 2010 الباب أمام حل إحدى المشكلات الأكثر استعصاء في المنطقة. ووضع في الوقت نفسه تركيا في مرتبة متقدمة من الدور المؤثر ليس فقط إقليمياً بل عالمياً.

لكن المفاجأة أن ما بدا ترجمة تركية لرسالة باراك أوباما إلى رجب طيّب أردوغان في العشرين من نيسان/ أبريل من العام نفسه حول بنود الاتفاق لم يقابل باستحسان أميركي بل ووجه بردة فعل عنيفة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لم تكن ردود الفعل الغربية مقنعة ومنطقية فأردوغان التزم بمضمون رسالة أوباما إليه ومع ذلك رفض الغرب الاتفاقية وترجم ذلك بخطوتين عمليتين ثانيتهما قرار في مجلس الأمن الدولي في التاسع من حزيران يشدد العقوبات على إيران فيما كانت الأولى وهي الأكثر دلالة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي هدف إلى كسر الحصار على قطاع غزة وكان من بين سفنه واحدة تركية على متنها أكثر من ستمئة ناشط معظمهم أتراك.

وقع الهجوم الإسرائيلي فجر31 أيار/ مايو واستهدف بالقتل المتعمد المشاركين الأتراك فسقط منهم تسعة قتلى. ومع أن حزب العدالة والتنمية لم يشارك في سفن أسطول الحرية بل كان يعارض المبادرة أساساً فإن حكومة أردوغان وجدت نفسها في موقع المضطر للدفاع عن مواطنيها. ووضعت تركيا ثلاثة شروط لترميم العلاقات مع «إسرائيل» هي الاعتذار والتعويض عن الضحايا ورفع الحصار عن قطاع غزة. ومع أن السياق العام للعلاقات التركية الإسرائيلية بعد ذلك دخل في منحى تراجعي فقد حافظ على علاقات اقتصادية قوية وتعاون أمني وعسكري ولم تنقطع العلاقات الديبلوماسية.

إعلان طهران وضع تركيا في موقع إقليمي مؤثر في السياسة الدولية.

ومع أن الولايات المتحدة عرقلت أية محاولات لتشكيل لجنة تحقيق دولية واعتبر أوباما أن من حق «إسرائيل» الدفاع عن نفسها، فقد شهدت العلاقات التركية مع الغرب ومع الولايات المتحدة تحديدا مساراً تصاعدياً في اتجاه توثيقها والانسجام معها في أكثر الملفات حساسية. ومنذ ذلك الحين لم تخرج تركيا بمواقف حاسمة في وقوفها إلى جانب إيران في الملف النووي ولم تقم بأي مبادرة ذات شأن.

لقد أدركت تركيا أن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية كان رسالة دموية غربية بيد إسرائيلية للجم الاندفاع في الدور التركي إقليمياً وعالميا حيث لا ينسجم مع المصالح الغربية وحيث يتجاوز السقوف الموضوعة. ومنذ تلك الحادثة كانت الفاتورة التركية ثقيلة في اتجاه تعريض تطلعاتها لتكون أقل طموحاً ودورها أقل شأناً. حيث إن البديل عن الالتزام بالرسالة الغربية هو تعريض الدور كله للخطر.

وقد ترجمت تركيا هذا التوجه بخطوات عملية على الأرض أبرزها الموافقة في قمة لشبونة الأطلسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 على نشر جزء من منظومة الدرع الصاروخي على أراضيها وتم ذلك على أرض الواقع بعد سنة تقريباً في منطقة كوريجيك بمحافظة ملاطية جنوب شرق تركيا. وهي منظومة تستهدف القدرات الصاروخية في روسيا وإيران وسوريا وكل من يمكن أن يمتلك قدرة صاروخية معادية للغرب «وإسرائيل». وهي خطوة أميركية في الأساس تحوّلت إلى مبادرة أطلسية لتلقى القبول التركي وقد استكملت في نهاية العام 2012 بطلب تركيا من حلف شمال الأطلسي نشر عدة بطاريات من صواريخ الباتريوت على حدودها مع سوريا لمواجهة احتمالات نشوب حرب إقليمية.

موقف ومعايير تركيا من «الربيع العربي»

العامل الثاني الحاسم، إلى حادثة أسطول الحرية، في تغيير السياسات التركية في المنطقة تمثل في ثورات "الربيع العربي" التي تم احتواؤها لاحقاً من جانب الغرب وإيصال حركات الإخوان المسلمين إلى السلطة في بعض الدول العربية. ولعل هذا العامل كان الأهم والأكثر انعكاساً على التوجهات الأساسية للسياسة التركية في المنطقة ستكون لهذه الانعكاسات نتائج دراماتيكية على صورة تركيا ودورها.

لا شك أن تركيا فوجئت بموجة الثورات العربية التي بدأت في تونس وانتقلت إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين ثم سوريا. وتجلّى هذا الارتباك في تباين المعايير وتناقضها حيال كل ثورة على حدة.

ولقد تحكمت في المواقف التركية براغماتية كبيرة إلى أن وصلت التحركات الاحتجاجية إلى سوريا فكان لتركيا معيار مختلف ومنفصل عن كل المعايير السابقة.

لم يتسن الوقت كثيراً لتركيا لتعلن موقفاً واضحاً من الثورة التونسية سوى أنه يجب الاستجابة لتطلعات الشعوب. لكن عندما وصلت التحركات إلى مصر لم يتردد أردوغان في إعلان موقف قوي وعلني من ضرورة تنحي الرئيس المصري حسني مبارك. وقد دفع تركيا إلى ذلك عاملان. الأول هو أن مبارك كان عائقاً أمام تمدد الدور التركي في المنطقة العربية ولا سيما في مصر وفي فلسطين. فقد كانت علاقات حكومات حزب العدالة والتنمية بحركة حماس في غزة مصدر إزعاج للنظام المصري الذي كان يخشى من انعكاس هذه العلاقة على الواقع الداخلي في مصر في ظل الصراع بين مبارك وجماعة الإخوان المسلمين. وبقدر ما كانت أنقرة تظهر بدور محامي حماس في المحافل الدولية كان الاعتراض المصري يعلو. وكانت الإطاحة بمبارك ضرورة لتركيا لكي يمكن لها تجاوز عقبة الموقف المصري أمام تمدد دورها. أما العامل الثاني فهو أن تركيا حزب العدالة والتنمية كانت تأمل أن يكون للإخوان المسلمين دور مهم في النظام البديل إن لم يكن الدور المركزي وهو ما ينسجم مع الروابط الإيديولوجية بين تنظيمي "العدالة والتنمية" في تركيا و"الإخوان المسلمين" في مصر في إطار التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي كان قائماً منذ مرحلة نجم الدين أربكان. وقد عملت تركيا

على التواصل مع واشنطن من أجل ممارسة ضغوط أكبر لصالح خيار تغيير مبارك.

وعلى هذا يمكن القول إن زوال نظام حسني مبارك بنظر أنقرة كان تحوّلاً بالغ الأهمية أمام تفعيل الدور التركي في المنطقة.

وحين بدأت التحركات في ليبيا، وفي بنغازي تحديداً، خرجت تركيا على العالم بمواقف تتناقض مع مواقفها «المبدئية» في تونس ومصر فلم تر في الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي ما يلائم المصالح التركية. لقد غلّبت أنقرة المصالح الاقتصادية على المبدئية رغم أن نظام مبارك كان أكثر تطوراً إذا ما قورن بالنظام الليبي. ومع ذلك كانت تركيا تنظر بعين المصالح الاقتصادية. فقد كانت الاستثمارات التركية في ليبيا تقارب الـ 15 مليار دولار وكان فيها أكثر من 200 شركة تركية يعمل فيها، إلى العمال الليبيين، أكثر من 25 ألف عامل وموظف تركي (الاستثمارات التركية في ليبيا- صحيفة يني شفق 22 آذار/ مارس 2011).

لذلك سعى أردوغان منذ البداية إلى إيجاد حل يضمن مشاركة القذافي شخصياً وعائلته في أي عملية سياسية مقبلة ولم يطالبه بالتنحي إلا في وقت لاحق.

لكن الموقف التركي غير المعارض بقوة للقذافي كان يهدف أيضاً إلى منع وقوع ليبيا تحت النفوذ الفرنسي خصوصاً أن فرنسا بقيادة نيقولا ساركوزي كانت السباقة إلى التدخل العسكري المباشر في ليبيا آملة في ذلك أن تقطف ثمار مرحلة ما بعد القذافي.

غير أن صدور قرار مجلس الأمن الرقم 1771 المتعلق بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا أحرج تركيا لكنها بقيت تعارض أي تدخل عسكري ولا سيما لحلف شمال الأطلسي حيث أطلق أردوغان جملته الشهيرة «وأي شأن لحلف شمال الأطلسي هناك؟»[1].

حاول أردوغان منع سقوط ليبيا تحت النفوذ الفرنسي.

لكن قرار حلف شمال الأطلسي تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي وتفسيره على أنه يخوّل الحلف التدخل بالقوة العسكرية لإسقاط القذافي كان العامل الحاسم في تحوّل الموقف التركي وذلك انسجاماً مع حسن العلاقات التركية- الأميركية وحتى لا تستفرد فرنسا والغربيون بغنائم مرحلة ما بعد القذافي. بل إن تركيا انتقلت من مرحلة معارضة إسقاط القذافي إلى المرحلة الأكثر حماسة لإسقاطه بالاعتراف المبكر بالمجلس الوطني الانتقالي وزيارة وزير الخارجية التركي إلى بنغازي ومن ثم زيارة أردوغان مباشرة بعد سقوط القذافي العاصمة طرابلس.

وفي اليمن لم يكن الموقف التركي واضحاً حيث لا توجد مصالح تركية قوية ولا بديل "إخواني" للرئيس علي عبد الله صالح في حال سقوطه. لذا كان الموقف التركي عبارة عن تمنٍّ بحل الأزمة سلمياً. لكن الحضور القوي للعامل السعودي والخليجي في اليمن كان أيضاً سبباً في تراجع تركيا عن أداء دور مركزي هناك.

وفي البحرين كان لتركيا موقف يتيم في بداية الأحداث، ولم تكن الأحداث في سوريا قد تفاقمت، حين حذّر أردوغان من كربلاء جديدة في البحرين[2]. لكن رغم استمرار التحركات هناك فإن تركيا لم تتخذ أي موقف منتقد للنظام في البحرين ولم يشر المسؤولون في تركيا إلا نادراً إلى ما يجري هناك وكان موقفهم مؤيداً لتدخل قوات درع الجزيرة بمعنى أن الموقف التركي من أحداث

1- صحيفة حريت التركية 1 آذار/ مارس 2011.
2- السفير 1 نيسان / أبريل 2011.

البحرين لم يكن «مبدئياً» ولم يقف إلى جانب الحراك الشعبي بخلاف ما كان عليه الموقف من مصر وتونس وما أصبح عليه الموقف من ليبيا.

سوريا: «العقدة» و«المفتاح»

على امتداد عقود ما بعد الحرب العالمية الأولى وصولاً إلى تسلّم حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002 كانت العلاقات بين تركيا وسوريا "نموذجاً» لعلاقات التوتر بين بلدين. فإلى المشكلات الحدودية حول لواء الإسكندرون الذي ضمته تركيا بالتواطوء مع فرنسا عام 1939 هناك المشكلات الناجمة عن العلاقة التركية مع «إسرائيل» ووجود كل بلد في معسكر مختلف خلال الحرب الباردة. كما أن مشاريع تركيا لبناء سدود على نهري دجلة والفرات أوجدت مشكلة أخرى هي مشكلة المياه، أضيفت إليها لاحقاً مشكلة حزب العمال الكردستاني المناهض للدولة التركية والدعم السوري له، فضلاً عن ارتفاع النبرة القومية العربية المتشددة لدى حزب البعث مقابل التوجهات التركية الموروثة من عهد الاتحاد والترقي الطورانية.

مثلت سوريا بوّابة تركيا إلى العالم العربي.

وكان وصول العدالة والتنمية منطلقاً لفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين. ولم يتردد الرئيس السوري بشار الأسد في أن يلاقي الرغبة التركية في منتصف الطريق بل ذهب أبعد بكثير مما كان يأمله او حتى يريده الأتراك لنقل العلاقات من مرحلة من الشكوك والتوترات والصراعات والصدامات إلى مرحلة من التعاون بل التكامل الاستراتيجي. وقد خدم التقارب والتعاون الثنائي البلدين. كانت سوريا تحتاج الى أصدقاء وسط الضغوط عليها بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 واغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري عام 2005 فوجدت تركيا إلى جانبها.

لكن المكاسب التركية كانت أكبر بما لا يقاس. مثلت سوريا بوابة تركيا إلى العالم العربي، إذا أغلقت انغلقت العلاقات التركية مع العرب وإذا انفتحت انفتحت آفاق واسعة أمام تركيا، خصوصاً أن الجامعة العربية كانت متضامنة مع سوريا في جميع ملفات خلافها مع تركيا من المياه إلى التهديدات العسكرية.

وسوريا كانت عنواناً للشعور القومي العربي المعادي بالطبيعة للنزعة القومية الطورانية لتركيا.

وكانت علاقات تركيا التحالفية والمزمنة مع «إسرائيل» عائقاً أمام قبول تركيا طرفاً "عادياً» في المنطقة العربية.

وكانت علاقات تركيا الأطلسية وكونها رأس حربة لحلف شمال الأطلسي والسياسات الغربية ضد حركات التحرر العربية من عوامل سوداوية صورة تركيا لدى العرب حتى لدى الدول العربية المؤيدة للغرب.

تجاوزت سوريا كل هذه العوائق وقررت أن تفتح الباب أمام تركيا وصولاً إلى اقتراح الأسد نفسه إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين. ووصل البلدان إلى علاقات تعاون إستراتيجية اقتصادية، (كانت على حساب الاقتصاد السوري) وإنشاء مجلس أعلى استراتيجي. وتحولت الحدود السورية التركية خلال العشر سنوات التي سبقت اندلاع الأزمة السورية إلى واحة أمان لتركيا بعدما منعت دمشق،منذ العام 1998، أي تحرك لمقاتلي حزب العمال الكردستاني. ولم يرض الأسد بوساطة أي دولة بين بلاده «وإسرائيل» غير الوساطة التركية معطياً تركيا رصيداً كان في مرتبة الحلم. حتى على الصعيد الفني كان لسوريا الدور الطليعي لإدخال المسلسلات التركية إلى كل بيت عربي باللهجة السورية حتى بعد توتر العلاقات.

تحولت سوريا من عقدة وعقبة أمام دخول تركيا إلى المنطقة إلى مفتاح. انقلبت الصورة ولم تعد تركيا صورة "العثملي" الجامع للضرائب والآخذ عنوة أبناء العرب إلى حروب الموت في الدردنيل ولا الشريكة في جرائم إسرائيل ضد العرب عبر اتفاقات التعاون العسكري.

وباتت تركيا الطرف الآخر من شراكة لم تكن سوى في الحلم.

غير أن انفجار الوضع في سوريا في منتصف آذار/ مارس 2011 كان إيذاناً بانقلاب الصورة بما يشبه الحلم أيضاً. فكما انقلبت الصورة من سيئة إلى جيدة بسرعة، كان انقلابها وعودتها إلى أكثر من مربّع الصفر أكثر سرعة.

موقف تركيا من الأزمة السورية

تدرّج الموقف التركي من الأزمة السورية على الشكل التالي:

- أعاد الأترك تفسير سياسة تصفير المشكلات بأنها لا تعني دعم الأنظمة على حساب الشعوب وسياسة تركيا الجديدة هي تصفير المشكلات مع الشعوب لا مع الأنظمة.

- دعت أنقرة النظام السوري الى إجراء إصلاحات تتضمن وضع دستور جديد وإجراء انتخابات نيابية واحترام إرادة الناخبين ومشاركة الأسد نفسه في هذه العملية.

- مع مرور الوقت وتعذر الوصول إلى حل ارتفعت حدة المواقف التركية من النظام ورأت أن مواجهة مطالب الشعب السوري بالعنف من جانب النظام أمر غير مقبول. وبعد ستة أشهر أعلنت تركيا أنها لم تعد تثق بالأسد الذي ينكث بالوعود وأن أي حل مستقبلي لا يمكن أن يكون في ظل استمرار الأسد في السلطة داعية إلى رحيله. ورفعت تركيا شعار «إما نحن أو الأسد" منخرطة بشكل مباشر في الجهود لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد بجميع الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية.

وقد ترجمت تركيا سياستها لإسقاط الأسد عبر خطوات عملية منها:

- تنظيم المعارضة السورية سياسياً بعد أقل من شهر على بدء التحركات الشعبية.وكان التركيز على دور مركزي للإخوان المسلمين في هذه المعارضة. وما لبثت أنقرة أن أنشأت لاحقاً المجلس الوطني السوري المعارض والذي أطلق عليه مناصرو النظام اسم «مجلس اسطنبول».

رفعت تركيا شعار «إما نحن أو الأسد»

- تشجيع الانشقاقات داخل الجيش السوري في وقت مبكر أيضاً من الحراك الشعبي، وصولاً إلى تشكيل "الجيش السوري الحر" الذي اتخذ تركيا مقراً له.

- احتضان تركيا لجماعات متعددة من المسلحين الوافدين من أقطار عدّة اتخذوا تركيا ممراً أو منطلقاً للقيام بعمليات عسكرية ضد الجيش السوري النظامي.

- تشجيع السوريين على النزوح إلى تركيا، قبل أن يكون هناك أي نازح، عبر فتح مبكر لمخيمات لاجئين داخل الأراضي التركية في ما يعتبر استدراجاً لفتح ملف جديد وضاغط إنسانياً على النظام السوري واستخدامه سياسياً في وقت لاحق.

- مبادرة تركيا إلى تنظيم عدة مؤتمرات تحت مسمّى «أصدقاء سوريا» بين تونس واسطنبول وباريس وطوكيو.

- مشاركة تركيا في اتخاذ عقوبات اقتصادية وسياسية على سوريا وقطع العلاقات الديبلوماسية معها نهائياً.

أسباب التحوّل

ما الذي دفع بتركيا إلى اتخاذ هذه المواقف الحادة من دولة كانت لها علاقات إستراتيجية معها وما لبثت أن انخرطت في صراع وجودي معها والعمل على تغيير نظامها بالقوة؟ يعيد البحث في أسباب التحول في الموقف التركي من سوريا إلى حقول أوسع بكثير من مجرد الرغبة في إسقاط نظام دولة مجاورة بالقوة.

وهذا يفتح على ملاحظات عدة:

- إن أسلوب التعامل التركي مع النظام في سوريا كان يتسم بفوقية واضحة من خلال الطلب من النظام أن يقوم بهذه الخطوة أو تلك والتعامل مع النظام كما لو أنه قاصر ويحتاج إلى من يرشده. وهو ما ترك انزعاجاً لدى القيادة السورية.

- إن حكومة حزب العدالة والتنمية قد تحركت كما لو أنها طرف داخلي في الصراع. إذ إن تركيا احتضنت المعارضة السياسية السورية ووفرت لها كل وسائل الدعم والتنظيم والتمويل والمأوى والترشيد في كيفية التحرك على المستويات كافة. وعملت تركيا على احتضان المجموعات العسكرية المعارضة وتنظيمها وتوفير كل وسائل الدعم الميداني واللوجستي، واتخذ الجيش السوري الحر من تركيا وأنطاكية تحديداً مقراً لقيادته. وتحوّلت الأراضي التركية إلى ممر ومنطلق لتوافد المسلحين من كل الدول والانطلاق في عمليات في الداخل السوري. كما أن تركيا كانت طرفاً في غرفة عمليات عسكرية وأمنية في أضنة ضمت دولاً غربية وخليجية لإدارة الحرب في سوريا.

قامت تركيا بالتركيز على الإخوان المسلمين في تنظيم المجلس الوطني.

- كرر المسؤولون الأتراك انه لم يكن أمامهم سوى خيار من ثلاثة: إما الوقوف مع النظام أو الوقوف مع الشعب السوري أو البقاء متفرجين على ما يحدث وقد اختاروا أن يكونوا مع الشعب السوري[3].

الأزمة السورية في الاستراتيجيا التركية:

ربما أمكن تقسيم مرحلة العلاقة التركية مع سوريا ومع جوارها الجغرافي والمنطقة الى مرحلتين.الأولى حتى مطلع «الربيع العربي» والثانية ما بعده.

لقد حققت تركيا مكاسب لا تخفى أهميتها لصورتها ودورها ومصالحها. وكانت إستراتيجيتها تتوافق مع المصالح التركية بحيث لا يمكن أن تتخيل لحظة أن تركيا يمكن لها المغامرة بالتضحية بخسارة كل هذه المكاسب مقابل مكاسب قد تحصل أو قد لا تحصل. ولقد كان العقل الاستراتيجي التركي يعمل على عدة أهداف من وراء انقلابه على سياسات الانفتاح السابقة:

1- لاعب إقليمي أوحد

لم تعد تركيا إلى المنطقة في الأساس، فهي لم تغادرها أبداً. لكن دورها كان سلبياً لجهة التحالف مع القوى الغربية «وإسرائيل» لضرب الدول ذات السياسات المعادية للغرب وخصوصاً في فترة المد القومي العربي في مصر وسوريا والعراق والجزائر وما إلى ذلك. لكن مع سياسات حزب العدالة والتنمية الجديدة نجحت تركيا في أن تدخل إلى المنطقة متخلية عن سياساتها العدائية السابقة. وهو ما جعلها شريكة في هموم المنطقة من فلسطين إلى إيران وسوريا والعراق الخليج. وتحولت تركيا للمرة الأولى إلى لاعب شريك في المنطقة. وما كان لهذا الدور أن ينجح من دون تعاون القوى التي كانت مستهدفة من السياسات التركية السابقة ولا سيما جوارها الجغرافي المباشر من سوريا والعراق وإيران. وأصبحت تركيا رقماً صعباً في المعادلة الإقليمية مع ميزة إضافية وهي أنها احتفظت بعلاقاتها الجيدة مع «إسرائيل» ومع الغرب فكان لها أن تلعب دور الوسيط الذي منح تركيا رصيداً مهماً لإعلاء حضورها.

غير أن انقلاب تركيا على سياساتها السابقة أفقدها المكاسب التي جنتها من سياسات تصفير المشكلات والدور الوسيط.

3- يني شفق 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

لقد ارتبكت تركيا في مقاربتها لحركات «الربيع العربي» وتميزت مواقفها بالتخبط والازدواجية. لكن عند وصول الموجة إلى سوريا تبدلت الحسابات التركية واستيقظت في أذهان المسؤولين الأتراك طموحات تضرب عدة عصافير بحجر واحد وعلى رأسها أن تخرج تركيا من دور الشريك وتتفرد بقيادة المنطقة. ولما كان الدور الإسرائيلي في المنطقة خارج الحسابات التركية فإن حقل التفرد هو المنطقة العربية الإسلامية حيث إيران، بغياب الدور المصري وعدم قدرة السعودية على القيام بدور أكثر تأثيراً وهي اللاعب الإسلامي والإقليمي الأقوى. وبالتالي فإن المنافس الأساس لتركيا هو إيران وعلى تركيا أن تضعف هذا اللاعب إن لم تمكن تصفيته وقد لاحت هذه الفرصة مع اندلاع الثورة في سوريا.

لقد كان الطابع الأساس للمرحلة التي تلت اندلاع الثورات العربية هو غلبة النزعة الإسلامية السنّية عبر جماعة الإخوان المسلمين. ورأت تركيا أن الوضع لن يكون مختلفاً في سوريا على أساس أن غالبية السكان تنتمي إلى المذهب السني فيما يوصف النظام بأنه في قبضة أقلية علوية.

كانت الإستراتيجية التركية تتطلّع إلى انتصار الإخوان المسلمين وتسلمهم السلطة أو إزالة النظام بالقوة العسكرية وتولّي الإخوان المسلمين الحكم في سوريا، معتقدة بأن بلوغ هذا الهدف، قياساً على السقوط السريع للنظام في تونس وفي مصر والسقوط الدموي للقذافي، سيكون متيسراً وفي وقت سريع. وهو ما حكم طبيعة التحرك التركي سواء تجاه النظام للقيام بإصلاحات سريعة وضمن مهل قصيرة أو السعي لإسقاطه بالقوة العسكرية عبر دعم المعارضة ودفع مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلسي إلى التدخل العسكري لإسقاط النظام.

ولم يكن إسقاط النظام في سوريا وفي وقت سريع هدفاً بحد ذاته بل كان يفترض أن يكون ضرباً لأحد الركائز الأساسية لإيران في المنطقة وللعراق كذلك، فضلاً عن حزب الله في لبنان وهو ما يعني بداية إضعاف هذا المحور. وبذلك تفتح الطريق أمام ضرب اللاعب الإقليمي الرئيسي الآخر وهو إيران وإضعاف الكتلة المتحالفة معها في الوقت نفسه فتتقدم تركيا رأساً وحيداً لنظام شرق أوسطي جديد ذي نزعة إيديولوجية مذهبية وسياسية.

إن التفرد بالدور الإقليمي عبّر عنه بكل وضوح زير الخارجية التركية في خطبة له أمام البرلمان التركي في 27 نيسان/ أبريل 2012 حيث قال بالحرف الواحد: «سوف نقود، كتركيا، موجة التغيير في الشرق الأوسط. وسنستمر في أن نكون طليعة موجة التغيير هذا. إن تركيا لن تكون فقط دولة صديقة وشقيقة لمجتمعات الشرق الأوسط بل أيضاً صاحبة فكر جديد يحدد مستقبله وبلد هو طليعة النظام الإقليمي الجديد. وهنا قمنا بما تتطلبه هذه المهمة.وسنواصل القيام بذلك. إن إدراك المفهوم الجديد لهذه السياسية لا يكون باحتضان الأنظمة التسلطية بل باحتضان الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط. وسنسعى إلى أن نكون دوماً ضمير الإنسانية وشعوب المنطقة. كما سنواصل حماية مصالحنا الوطنية. لأن ما نريده لتركيا الجديدة من طموحات هو ما نريده للشرق الأوسط الجديد. نحن نريد للشرق الأوسط الجديد نظام سلام جديداً لا يتكىء على الفروقات الإتنية والمذهبية بل على الأخوّة. وسنعمل على تأسيس نظام السلام هذا. وليقل الآخرون ما سيقولون فستكون تركيا رائدة نظام السلام هذا والناطقة باسمه»[4].

إذاً نحن أمام شرق أوسط جديد تقوده تركيا وتقود موجة

4- صحيفة زمان وصحيفة يني شفق 28 نيسان/ أبريل 2012.

التغيير فيه وتتحدث باسمه وترسم هي ملامحه وفقاً لما تريده لنفسها، وذلك خارج أي شراكة مع الآخرين سواء كانت إيران أو الدول العربية.

2- لاعب عثماني

إن التطلع التركي إلى هدف التفرد في زعامة المنطقة عبر كسر اللاعب الإيراني ليس ضرباً من السيناريوهات الافتراضية بل له على أرض الواقع ما يرفده إيديولوجيا وهو ما أطلق عليه النزعة العثمانية أو العثمانية الجديدة.

أردوغان: «الشعب السوري أمانة أجدادنا في أعناقنا».

إن شعار «العمق الاستراتيجي» الذي وضعه أحمد داود أوغلو لم يكن سوى استعادة للروابط التاريخية والثقافية بين تركيا والمستعمرات التي كانت تخضع للسيطرة العثمانية. وغالباً ما كان يتحدث المسؤولون الأتراك عن "مسؤوليات تاريخية" تجاه المجتمعات التي كانت سابقاً تحت السيطرة العثمانية ولم يتردد أردوغان مرة في القول إن «الشعب السوري أمانة أجدادنا في أعناقنا"[5]. ومع أن استعادة الروح العثمانية غير ممكنة جغرافياً فإن الهيمنة الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية تشكل عناصر هذا المشروع.

ظهر مصطلح «العثمانية الجديدة» في عهد الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال مع انهيار الحرب الباردة. ولا غرو أن يكرر مسؤولو حزب العدالة والتنمية الإشارة والإشادة بعهد أوزال. وفي زمن سيطرة حزب العدالة والتنمية تكررت الإشارات إلى العثمانية الجديدة كثيراً ولو كان القائلون بها ينفون لاحقاً أنهم قالوها.

خلافاً لكل الحكام الأتراك السابقين فإن الإشارة إلى السلاطين العثمانيين ولا سيما العظام منهم لم تكن تغادر ألسنة قادة حزب العدالة والتنمية. واللافت أن الإشارة تكثر إلى أولئك السلاطين الذين كانت لهم صولات وجولات ضد الدولة الصفوية الشيعية واضطهدوا خصوصاً العلويين في الأناضول مثل السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني.

لم يتردد وزير الخارجية التركي في أن يصرح لصحيفة الواشنطن بوست في نهاية العام 2010 قائلاً كما أن إنكلترا زعيمة لكومنولث إنكليزي من مستعمراتها السابقة فلماذا لا تكون تركيا زعيمة على الدول التي كانت تحت الحكم العثماني.

ويرد رجب طيب أردوغان في 15 تموز/ يوليو 2012 على منتقدي تدخل تركيا في الشأن السوري قائلاً: «يسألوننا عن أسباب انشغالنا بسوريا. الجواب بسيط للغاية، لأننا بلد تأسس على بقية الدولة العلية العثمانية. نحن أحفاد السلاجقة. نحن أحفاد العثمانيين. نحن على امتداد التاريخ أحفاد أجدادنا الذين ناضلوا من أجل الحق والسلام والسعادة والأخوّة... إن حزب العدالة والتنمية هو حزب يحمل في جذوره العميقة روح السلاجقة والعثمانيين»[6].

وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 كان أردوغان يقول "إننا سنصل إلى كل نقطة وصل إليها أجدادنا على ظهور الخيل وسنهتم بها".

3- محور تركي- خليجي

يخدم انخراط تركيا في جهود إسقاط النظام في سوريا العلاقات المتعاظمة بين تركيا ورأس المال الخليجي. لقد ضخّت دول الخليج مالاً وفيراً في تركيا على شكل استثمارات ومساعدات وهبات لضمان انخراط تركيا في سياسات الخليج ضد المحور- الإيراني- السوري-

5- السفير 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012

6- ميلليت 16 تموز/ يوليو 2012.

العراقي في المنطقة. وقد التزمت تركيا بهذه السياسات فسكتت في الموقف من الثورة في البحرين وكانت جزءاً من غرفة عمليات تركية خليجية غربية لإدارة المواجهة في سوريا وفي المنطقة. وبعد قيام الثورة في مصر انضمت مصر إلى هذا المحور حيث كان القاسم المشترك هو إسقاط النظام في سوريا وضرب النفوذ الإيراني والمحور المتحالف معه في المنطقة.

4- دور أطلسي- غربي

لا يمكن قراءة الدور التركي في المنطقة والعالم وفهمه من دون الأخذ في الاعتبار «رابطة العروة الوثقى» بين تركيا وحلف شمال الأطلسي من جهة والعلاقات التركية– الأميركية من جهة ثانية.

لقد سعت تركيا خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية إلى أن تختط لنفسها دوراً له هامش أكبر من الاستقلال عن التوجهات الغربية لكنه لا يصل إلى حد القطيعة أو حتى التناقض. ورأينا كيف أن التحرك التركي عندما لامس حافة الضوابط الأميركية في العلاقة مع إيران وفي حجم الدور نفسه واجه ردة فعل حادة ودموية من جانب أميركا نفسها عبر «إسرائيل» في حادثة أسطول الحرية.

لقد تباينت السياسة التركية مع السياسة الأميركية في العراق بسبب تغييرين أساسيين نتجا عنها وهما: انتقال الثقل في الحكم إلى مجموعة أكثر قرباً من إيران، وتقسيم العراق وظهور أول فدرالية كردية في التاريخ الحديث ما يشكل حساسية فائقة لتركيا. ولكن أنقرة بعد رفض البرلمان التركي في الأول من آذار/ مارس 2003 المشاركة في غزو العراق رغم رغبة الحكومة التركية في ذلك لم توفر خطوة إلا وبادرت إليها من أجل إعادة ترميم العلاقات مع واشنطن. فوافقت على نشر صواريخ باتريوت عام 2003 وسمح البرلمان في خريف 2003 باستخدام الأراضي التركية من جانب القوات الأميركية. وبعد ضربة أسطول الحرية وافقت أنقرة في خريف 2010 (قبل نشوب «الربيع العربي») على نشر الدرع الصاروخي في ملاطية ومن ثم نشر صواريخ باتريوت في نهاية العام 2012.

إن الحرص التركي على إقامة أفضل العلاقات بين البلدين كان واضحاً ويتجسد في كل تحرك تركي وصولاً إلى إعلان "الشراكة النموذج" من جانب باراك أوباما في مطلع ولايته الرئاسية الأولى وإعلان الرئيس التركي عبد الله غول ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو أن "العلاقات التركية مع أميركا لم تكن في أي وقت مضى ممتازة كما هي عليه الآن".

لم تكن تركيا تتوقع أن يصمد الرئيس السوري في الحكم هذه الفترة الطويلة وهذا ما أدخل تعقيدات كثيرة محلية وإقليمية ودولية على الوضع في سوريا من أهمها وقوف روسيا بشكل صلب إلى جانب النظام السوري، وهو ما وضع أنقرة في مواجهة مباشرة مع موسكو حيث تبادل الطرفان سجالات كلامية حادة في أكثر من مناسبة واعتبرت روسيا أن خطوتي نشر الدرع الصاروخي والباتريوت موجهتان إليها. فاستطالة الأزمة في سوريا وتصاعد المخاطر الإقليمية والدولية على تركيا دفعا بتركيا لحماية أمنها القومي إلى الاستنجاد بحلف شمال الأطلسي الذي كان يدفع أيضاً بتركيا لقبول أن تؤدي دور رأس حربة للحلف في الشرق الأوسط في خضمّ الصراع القائم على سوريا.

> أعادت الأزمة السورية الاعتبار إلى تركيا مع الغرب والأطلسي.

لم تقف حدود استخدام الدور الأطلسي لتركيا عند محاولة إسقاط النظام في سوريا وإضعاف إيران والمقاومة في لبنان

وتغيير المعادلة في العراق، بل تعدّت إلى لجم عودة صعود القوة الروسية في المنطقة وفي العالم، كما حدث في ليبيا وفي اليمن.

ومن أجل تبرير هذه الوظيفة الإستراتيجية الأطلسية لتركيا رفع المسؤولون الأتراك الصوت مدّعين أن تركيا تتعرض للتهديد بسبب سقوط قذيفة مدفعية في نهاية أيلول/ سبتمبر على مدينة أقتشاقالي الحدودية ومقتل خمسة مواطنين أتراك، كما كانوا قد رفعوا الصوت بعد إسقاط طائرة تركية من جانب الدفاعات السورية في 25 حزيران/ يونيو 2012 داخل الأجواء الإقليمية السورية. ومن جراء ذلك كرر الأتراك لازمة أن حدود تركيا هي حدود الأطلسي[7]، وأن من مهام الأطلسي الدفاع عن تركيا في وجه أي هجوم.

لقد أعادت الأزمة السورية تحديداً الاعتبار الكامل للعلاقات التركية مع الغرب وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأميركية بل إن هذه العلاقات كـ«ثابتة» تفسر جانباً من سعي تركيا لإسقاط نظام معاد لإسرائيل والغرب مثل النظام السوري.

حدود الفشل والنجاح

إن انقلاب تركيا على سياساتها السابقة الإستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي مباشرة وضعها أمام مقامرة صعبة تحتمل الكارثة في حال فشل إسقاط النظام في سوريا وربما تحمل بعض المكاسب غير المؤكدة ربطاً بظروف سقوط النظام في حال سقوطه.

حدود الفشل

مع ذلك يمكن القول، من دون انتظار نتيجة الصراع في سوريا والمنطقة، أن تركيا بعد أكثر من سنتين على بدء الأزمة في سوريا وبعد تطورات «الربيع» العربي قد واجهت فشلاً ومخاطر على أكثر من صعيد وفي أكثر من دائرة:

أ- تعرضت اللحمة الداخلية في تركيا بين المكوّنات المذهبية لتصدّع إضافي كبير من جرّاء تزايد النزعة المذهبية في الأزمة السورية. ومع أن النزعة المذهبية في تركيا لها جذور تاريخية تعود إلى خمسمئة عام على الأقل ومتجذرة في الواقع الراهن غير أن تحويل النزاع في سوريا والنظر إليه من زاوية مذهبية انعكس مزيداً من التوتر بين السنّة والعلويين في الداخل التركي وشهدت البلاد حوادث متفرقة غير مسبوقة ولهجة أيضاً غير مسبوقة في تعاطي حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه خصومها من العلويين.

ب- تصاعدت المخاطر الأمنية على تركيا من جراء الوضع في سوريا. حيث استفاد حزب العمال الكردستاني من الحرب في سوريا لكي يشدد من هجماته على الجيش التركي في جنوب شرق الأناضول وصولاً إلى بعض المناطق الداخلية.

كما أن ظهور شريط كردي في شمال سوريا بسبب الفراغ الأمني هناك دفع حزب العمال الكردستاني إلى العمل على ملء هذا الفراغ وهو ما اعتبرته أنقرة تهديداً مباشراً لأمنها القومي مهددّة للمرة الأولى بحرب ضد سوريا إذا ما تأكدت من سيطرة عناصر "الكردستاني" على شمال سوريا.

ومع الفوضى الحاصلة في سوريا وبدء تبلور شريط كردي في شمالها يمكن القول إن واقعاً كردياً جديداً قد نشأ هناك ولا يمكن أن يعود إلى الوضع الذي كان عليه قبل بدء الأزمة السورية سواء بقي النظام أو رحل أو دخلت سوريا في فوضى أو عرفت التقسيم. وهذا الواقع الكردي

7- داود أوغلو 17 نيسان/ أبريل 2012 يني شفق 18 نيسان/ أبريل.

الجديد يضيف طوقا آخر كردياً حول تركيا هو امتداد للواقع الكردي الفدرالي في شمال العراق، ويجعل تركيا أمام تقدم في خريطة كردستان الشرق أوسطية حيث الجزء الأكثر تفجراً يقع في تركيا وتأثيرات ذلك المحتملة على الواقع التركي ووحدة الأراضي التركية وعلى مسار القضية الكردية في تركيا.

ج- التنمية الاقتصادية: إن أحد أسباب تقدم التنمية الاقتصادية في تركيا كان سياسة الانفتاح السياسي مع سوريا ولبنان والعراق وإيران وروسيا وغيرها وما ارتبط بها من سياسات "فتح الحدود" التي انعكست نمواً في الاستثمارات والتبادل التجاري. وقد انعكس التوتر مع سوريا والعراق وإيران تراجعاً كبيراً في علاقات تركيا التجارية مع هذه الدول وانعكس إغلاق الحدود البرية بين البلدين تراجعاً كبيراً للدورة الاقتصادية في المحافظات التركية الواقعة على الحدود مع سوريا. كذلك فإن تحويل خط التصدير التركي إلى الخارج من الطريق البري إلى طرق بديلة جوية أو بحرية انعكس زيادة كبيرة في كلفة النقل. ومع تراجع حجم التجارة التركية مع الاتحاد الأوروبي عام 2012 بنسبة عشرين في المئة كبرت الضغوط على الاقتصاد التركي تكبر وقد تراجع النمو للعام 2012 من 8 و9 في المئة في الأعوام الماضية إلى 3 في المئة.

في صورة "النموذج": كان من أبرز نجاحات تركيا طرح نموذجها مثالاً للآخرين ولا سيما في الدول الإسلامية. لكن انفجار الربيع العربي ووصول الإخوان المسلمين إلى السلطة واندلاع الأزمة السورية أظهرت نزعة مذهبية عالية للنموذج في الداخل حيث ازدادت حدة الاحتقان المذهبي مع العلويين كما ظهر ميل واضح لضرب المكتسبات العلمانية في الدولة والمجتمع عبر تغييرات في النظام التعليمي وغيره لجعل تركيا أكثر تديناً وبالتالي أكثر ابتعاداً عن الأسس العلمانية للنظام. وازدادت حدة النزعة القومية في التعامل مع الأكراد وازدادت نزعة عدم التسامح مع الآراء المخالفة للحكومة، كما أن الميل لمركزة السلطة بيد الحزب الحاكم والعمل لتعديل النظام من برلماني إلى رئاسي بصلاحيات مطلقة لتمكين تفرّد أردوغان بالسلطة حتى العام 2025، قدّم صورة مغايرة للنموذج الذي أُريد له أن يكون مثالاً في العلمانية والديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

من "صفر المشاكل" إلى "صفر جيران"

فقد انهارت مختلف العناوين التي رفعتها تركيا سابقاً وشكلت عناصر نجاح للصورة والنموذج والدور.

1- انهارت سياسة «صفر مشكلات" وتحوّلت إلى «صفر جيران» مع سوريا والعراق وإيران وروسيا وأرمينيا وقبرص واليونان وحتى «إسرائيل».

2- عادت تركيا لتكون محاطة بالأعداء بعدما كانت محاطة بالأصدقاء بل الشركاء.

3- خرجت تركيا من أن تكون جزءاً من الحلول لتصبح جزءاً من المشكلات.

4- انهارت صورة «القوة الناعمة" لتحل محلها صورة "القوة الخشنة"، ما دفع تركيا إلى التهديد باستخدام القوة ضد «إسرائيل» لكسر الحصار على غزة وضد قبرص لمنع التنقيب عن الغاز والنفط في شرق المتوسط ومع سوريا بعد سقوط قذيفة "أكجاكلي".

5- انهارت سياسة «الدور الوسيط» الذي كان من أهم مفاتيح تركيا للقيام بدور إقليمي. وباتت تركيا خارج التأثير. وآخر مثال على ذلك دور تركيا خلال العدوان على غزة بدءاً من 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 حيث لم تلعب إلا دوراً مساعداً فيما كان الدور الرئيسي لمصر.

6- انهارت سياسة المسافة الواحدة وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول. ولم تعد تركيا حيادية في الصراعات

بل تحولت إلى طرف مباشر حتى في الصراعات الداخلية كما هو الحال في سوريا والعراق.

7- لم تعد تركيا تلك المتطلعة لتكون مركزاً لا طرفاً وعادت بسياساتها الغربية- الأطلسية لتكون طرفاً بكل معنى الكلمة.

8- مارست أنقرة سياسة ازدواجية المعايير. مع «الثورة» في سوريا وضدها في البحرين. مع تهديد سوريا بحرب من جراء سقوط قذيفة في «أكجاكلي» فضلاً عن فرض كل أنواع العقوبات الاقتصادية وقطع العلاقات الديبلوماسية فيما غاب حتى الآن أي إجراء جدّي رداً على الاعتداء على أسطول الحرية وسفينة مرمرة في 31 أيار/ مايو 2010 الذي قتل فيه تسعة ناشطين مدنيين أتراكاً فيما يزداد باطراد حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

مارست أنقرة سياسة ازدواجية المعايير

9- لقد أدت سياسات سلطة حزب العدالة والتنمية المذهبية إلى أن تظهر تركيا طرفاً مباشراً في "محور إقليمي ذي طبيعة مذهبية" وهو ما يضرب صورة سياسات الانفتاح والمسافة الواحدة وتصفير المشكلات. كل هذا أفضى إلى تراجع صورة تركيا في المنطقة وفقاً للدراسة التي أجرتها مؤسسة TESEV التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

10 – أفقدت الصورة المذهبية لتركيا ثقة الغالبية الساحقة من الكتلة الشيعية في كل المنطقة. وهو تطور حساس للغاية في ظل تنامي الفتنة السنية- الشيعية ومخاطر تحولها إلى صدامات لا يخرج منها أحد رابحاً. وقد بان الانزعاج الشيعي من السياسة التركية في مقاطعة جميع المسؤولين الشيعة في لبنان والعراق وإيران والمنطقة، إلاّ قلة قليلة، للمؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية في 30 أيلول/ سبتمبر 2012[8].

11- أعادت الصورة "العثمانية" لتركيا والدعوة لنظام شرق أوسطي جديد بقيادتها ووفقاً للملامح التي ترسمها هي، وبالتحالف مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، شكوك غالبية العالم العربي الذي يرى أن العرب بقوميتهم وثقافتهم وهويتهم وموقعهم ودورهم مستهدفون ويتعرضون لهجمة جديدة بعناوين استعادية (العثمانية) تثير الهواجس والمخاوف وتشكل تركيا رأس حربتها.

12- إن أحد أهم أسباب التعثر الكبير في سياسة تركيا الخارجية ولا سيما تجاه سوريا وحلفائها ناتج من قصور معرفي في قراءة الحقائق الموجودة في سوريا وتوازناتها الداخلية ومدى صلابة التحالف مع إيران ومدى أهمية سوريا للمصالح الروسية أساساً والصينية في المنطقة. إن بقاء تركيا عقوداً خارج المنطقة من جهة وربط مصيرها بالغرب من جهة أخرى أفقدها القدرة على معرفة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية وبالتالي القراءة الموضوعية لها فوقعت في أخطاء قاتلة من التقييم والتقدير.

حدود النجاح

لقد حققت تركيا خلال المتغيرات الكبيرة في المنطقة العربية نجاحات يمكن إيجازها كالآتي:

(بعد أحداث مصر التي أقصت الإخوان المسلمين عن السلطة، ومع حدوث انقسامات كبيرة في المحور التركي- الخليجي والداعمين له تجاه الأحداث هناك)

8- السفير 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

- إن الأزمة في سوريا أخرجت النظام السوري من أن يستمر راعياً لحركة المقاومة الفلسطينية (حماس) التي وقفت ضد النظام مع المعارضة وغادرت كوادرها كلها سوريا إلى الخارج وإلى قطر تحديداً. وباتت أكثر قرباً من تركيا إلى حد مبايعة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل لرجب طيب أردوغان زعيماً للعالم الإسلامي في مؤتمر حزب العدالة والتنمية الرابع في اسطنبول في 30 أيلول/ سبتمبر 2012. وبهذا التحول أمكن لتركيا الزعم بأنها سحبت بساط ورقة المقاومة الفلسطينية المتمثلة بحماس من يد سوريا وإيران.

- وكما أقلقت الأزمة السورية إيران فإنها أثارت قلق وخشية روسيا والصين كذلك من قلب النظام في سوريا وإحلال نظام إخواني أو ما شابه موال لتركيا. وهو ما سيضع تركيا في موقف المتابع للهجمة ونقلها إلى دول إقليمية أخرى ولا سيما العراق وكذلك إلى داخل حدود روسيا والصين. وهذا ما أجبر روسيا على بذل جهود غير عادية كلّفتها عداءات مستجدة في بعض دول «الربيع العربي» وخسارة مواقع نفوذ ومنها ليبيا وهو ما يعزز موقع تركيا في مواجهة روسيا.

- ولا شك أن حزب العدالة والتنمية قدم أوراق اعتماد حاسمة لجهة ولائه لانتمائه الغربي والأطلسي عبر التحاقه الكامل بالسياسات الغربية والمشاركة المباشرة في غزو ليبيا. كما أن الدور التركي المؤثر في الأزمة السورية، والذي أضعف المحور المعادي للسياسات الغربية لصالح الخطط الأميركية والأطلسية، قد أكسب تركيا من جديد ثقة الغرب وحلف شمال الأطلسي لا سيما بعد أن تكاثرت الانتقادات في السنوات التي سبقت «الربيع العربي» بشأن تغيّر بوصلتها شرقاً بدلاً من التحالف مع الغرب.

احتمالات مستقبلية

في ضوء معياري قيادة منفردة لشرق أوسط جديد عثماني، والانسجام الكامل مع السياسات الغربية في المنطقة، تتراوح الاحتمالات أمام تركيا ودورها الإقليمي وموقعها من النظام الإقليمي والدولي الذي يشهد لحظة تحول حاسمة ستكون لها تداعيات كبيرة على خريطة المنطقة:

1- يمكن لتركيا أن تدّعي انتصاراً كبيراً في حال إسقاط النظام السوري بالكامل الأمر الذي صار بعيد المنال الآن، وحتى لو حصل فإنه لا يكفي إذ إن مكاسب تركيا مشروطة بـ: إقامة نظام بديل يتزعمه الإخوان المسلمون أولاً وببقاء سوريا موحدة ثانياً.

2- إن تحقق هذا الشرط سوف يفتح الطريق أمام استكمال الخطط لإضعاف الدور الإيراني ومن معه وهذا سيفتح على احتمالات مرحلة دموية من عدم الاستقرار قد تبدأ في العراق الذي يمكن اعتباره الحلقة الأكثر هشاشة بعد سوريا وهو ما تفعله تركيا حالياً ومن معها عبر إثارة الجماعات السنية والتحريض لإسقاط حكومة نوري المالكي، وصولاً إلى تطويق إيران.

رأت روسيا صواريخ الباتريوت في تركيا عدواناً أطلسياً عليها.

إن إدراك إيران للخطر المحدق بها من جراء الضغوط على النظام في سوريا وكون تركيا شريكاً أساسياً في هذه الضغوط فتح للمرة الأولى على هذا القدر من التوتر بين تركيا وإيران في المنطقة. ورغم أن الصراع بينهما يبلغ ذروات في "الساحات الثلاث» العراق وسوريا ولبنان والقضية الفلسطينية والمسألة الكردية والقوقاز فإن العلاقات الثنائية لا تزال تحافظ على استقرارها السياسي والاقتصادي. ولم تنقطع الزيارات الرسمية المتبادلة على امتداد الأزمة السورية وقد نجح البلدان بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تلك الأزمة في تجنيب العلاقات

الثنائية أن تتأثر بالتوترات الإقليمية رغم بلوغها مرتبة عالية من الحدّة. ويدرك البلدان جيداً خطورة أي انفجار في العلاقات الثنائية المستقرة، منذ العام 1639 تاريخ اتفاقية قصر «شيرين» التي رسمت الحدود الثابتة حتى الآن بينهما، على مصالحهما واستقرارهما. ولا يتوقع أن يتبدل المشهد المستقر في العلاقات الثنائية ما لم تطرأ تطورات دراماتيكية فوق العادة. بل إن البلدين أبديا حرصاً على تعزيز نقاط تواصل إضافية أثناء الأزمة السورية في رغبة واضحة لاستمرار الاستقرار والسلام في العلاقات الثنائية. وليس مستبعداً أن يكون استمرار هذا التواصل إحدى نقاط الارتكاز في التوصل إلى حل للأزمة السورية أو في حماية أي حل يتم التوصل إليه لاحقاً.

3-ما يمكن أن ينسحب على العلاقات التركية– الإيرانية يمكن أن ينسحب أيضاً على العلاقات التركية- الروسية. ذلك أن البلدين قد دخلا في علاقات إستراتيجية اقتصادياً في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وبلغت روسيا مرتبة الشريك التجاري الأول لتركيا في العامين 2008 و 2009. وتبادل البلدان الاستثمارات ودخلا في تعاون مهم جداً على الصعيد الاقتصادي ولا سيما في مجال الطاقة حيث تستورد تركيا ثلثي حاجتها من الغاز الطبيعي والنفط من روسيا كما أن هناك تعاوناً على صعيد أنابيب نقل الطاقة عبر تركيا.

الغرب يضع حدوداً وضوابط لقوة النفوذ التركي.

لقد دخلت العلاقات التركية الروسية، بسبب الأزمة السورية، في دائرة من التوتر الشديد على الصعيد السياسي والعسكري. ومنشأ التوتر العسكري أن تركيا تحوّلت إلى ميدان مؤثر لحركة حلف شمال الأطلسي العسكرية ولا سيما بعد نشر رادارات الدرع الصاروخي في منطقة ملاطية بتركيا ومن بعدها نشر بطاريات لصواريخ الباتريوت في تركيا في إشارات اعتبرتها روسيا تصعيداً عسكرياً عدوانياً للأطلسي على روسيا عبر تركيا.

مع ذلك بادر البلدان إلى تحييد العلاقات الاقتصادية تحديداً بينهما وإبقائها بمنأى عن التأثر بهذه التوترات وترجم ذلك عملياً في زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى تركيا في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2012 وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وتعزيز حركة الاستثمارات والتبادل التجاري. ويحرص البلدان أيضاً على إبقاء التواصل السياسي قائماً بينهما وعلى أعلى مستوى، مع الاستمرار في خلافاتهما السياسية في أكثر من قضية خصوصاً أن موسكو تتحسس جداً من مسألة الدعم التركي للمجموعات الأصولية والسلفية في الاتحاد الروسي.

4- إن صمود النظام في سوريا، وبقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة، يعدّ فشلاً كاملاً للسياسات التركية، بل إن مجرد استمرار الخيارات الخارجية لسوريا على ما هي عليه الآن ولو في حدود دنيا هو أيضاً فشل كبير للسياسة التركية.

5- إن أي فوضى تحصل في سوريا من دون حسم للصراع واستمرار ذلك لفترة طويلة يفاقم المخاطر على تركيا من امتداد الفوضى إلى داخلها ودخولها في مرحلة عدم استقرار علماً أنها بدأت تشهد هذه الحالة بعد وقت قصير على بدء الأزمة السورية.

6- إن ذهاب الوضع في سوريا إلى خيار التقسيم على أسس عرقية ومذهبية أو مناطقية سوف يكون فشلاً للسياسات التركية وخطراً كبيراً على وحدة الأراضي التركية إذ ستتعمم النزعة التقسيمية في المنطقة بعد بدئها في العراق جار تركيا ووصولها إلى سوريا جارة تركيا الثانية خصوصاً أن البنية الإتنية والمذهبية لتركيا ليست فقط شبيهة بسوريا والعراق بل هي أكثر هشاشة منهما. غير أن الحاضنة الغربية لتركيا هي التي لا تزال تحول دون تقسيم تركيا وهو ما يفسر التصاق تركيا، علمانية كانت أم إسلامية، بالسياسات الغربية الضامنة الوحيدة لوحدة تركيا.

7- رغم ما شهدته العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق من تقارب وتعاون في بعض الملفات منذ بدء الأزمة السورية، ورغم الضغوط الأميركية في هذا الاتجاه، فإنه يبقى آنياً مرتبطاً بظروف مستجدة منها العداء التركي مع حكومة نوري المالكي في العراق والخلاف الكردي معه حول مسألة كركوك وقضايا النفط والوضع الكردي في سوريا. إذ إن الحالة الكردية في المنطقة تشهد تطابقات غير مسبوقة بين مكوناتها في تركيا والعراق وسوريا في اتجاه تحقيق كردستان الكبرى. وهو ما يجعل أكراد المنطقة لا يثقون بسياسة التقارب التركي خصوصاً في ظل استمرار تركيا في اضطهاد أكرادها والتهديد المستمر بغزو سوريا لمنع نشوء أية حالة كيانية للأكراد في الشمال السوري.

8- رغم أن تركيا مكسب هائل للغرب في علاقته بالمنطقة والعالم الإسلامي وروسيا فإن لنمو الدور التركي حدوداً وضوابط لا يمكن للغرب أن يقبل بها في ظل استمرار الولايات المتحدة القطب الأعظم في العالم واستمرار الإستراتيجية التركية في عدم استبدال المحور الغربي بروسيا أو البقاء على الحياد. إن بقاء روسيا كتهديد استراتيجي لتركيا، بمعزل عمن هو في الكرملين أو في أنقرة، يجعل من استمرار تركيا جزءاً من التحالف الغربي أمراً محسوماً. لكن هذا لا يعني في المقابل سماح الغرب للدور التركي بأن يبلغ حدوداً قد تصبح خارج السيطرة حتى لو كان هذا الدور يخدم المصالح الغربية. ذلك أن الحساسية الغربية من تركيا العثمانية والإسلامية وكراهيتها لم تغادر ذاكرة الثقافة الأوروبية تحديداً وهو ما يجعلها تحول دون قبول تركيا عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي. كما أن تركيا نفسها لم تتخل عن طموحاتها العثمانية والسلجوقية عندما حدد أردوغان في 30 أيلول/ سبتمبر 2012، العام 2071 موعداً للشباب التركي للوصول إلى أهدافه وهو تاريخ يتصل بالصراع بين السلاجقة الأتراك والبيزنطيين المسيحيين حيث انهزمت بيزنطية في موقعة «ملازكرد» عام 1071. كذلك أظهر أردوغان في أكثر من مناسبة تحقيراً للحضارة البيزنطية ووصفها، من القاهرة، بالسوداء ما أثار استياء كبيراً لدى الأوساط المسيحية. إن تركيا قوية ولو كانت تخدم المصالح الغربية ستكون عرضة للاحتواء والكسر من جانب الغرب كما حدث لتجارب مماثلة في الماضي مع محمد علي باشا وجمال عبد الناصر في مصر والثورة الإسلامية في إيران لمنع نهوض أية قوة مسلمة في العالم.

9- لقد خسرت تركيا ثقة وتعاون دول محور الممانعة والمقاومة وجانباً مهماً من الكتلة المؤمنة بقضية القومية العربية، لكنها في الوقت نفسه لم تربح المحور الآخر الذي كان يسمّى بمحور الاعتدال.

خسرت تركيا محور المقاومة والممانعة ولم تكسب محور الاعتدال.

ومن المبالغة الحديث عن تصاعد لدور تركي مع الإخوان المسلمين في بعض الدول ولا سيما في مصر. ذلك أن حقول النفوذ لكلا الطرفين هي نفسها: التصالح مع السياسات الغربية، الدفع بالقضية الفلسطينية إلى منعطف التسوية ومعارضة النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد ظهر ذلك جلياً في استمرار العلاقات التركية مع «إسرائيل» والتزام نظام "الإخوان" في مصر باتفاقية كمب دايفيد والتعاون مع «إسرائيل» للوصول إلى اتفاق وقف النار في غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

10- إن علاقة تركيا بدول وقوى أخرى تنتمي إلى فضاء عقائدي وفقهي يتناقض مع التوجهات "الإخوانية" لحزب العدالة والتنمية وفي مقدمة هذه الدولة السعودية وبعض الدول الخليجية ولا سيما الإمارات العربية

المتحدة وعمان. حيث إن التحسس من وجود توجهات عثمانية- مذهبية لدى حزب العدالة والتنمية التركية لا يمكن أن يحظى بارتياح لدى الكتلة الوهابية في السعودية ولا لدى الإمارات العربية المتحدة التي بان التناقض شديداً بينها وبين حركة الإخوان المسلمين في مصر وغير مصر. ولأن حزب العدالة والتنمية أحد أطراف التنظيم الدولي للإخوان المسلمين فإن تركيا ليس مرضياً عنها أيضاً. لقد أظهرت الثورات العربية التعارض في منطلقات وتوجهات كل من تركيا "الإخوانية" وكتلة كبيرة من المنتمين إلى المذاهب السنية في العالم العربي وفي مقدمهم السعودية وبعض الدول الخليجية وهذا التعارض من الخسائر، غير المحسوبة أيضاً، لدى سلطة حزب العدالة والتنمية وقد أفقدها ما كان يظن في لحظة تقاطع مصالح ظرفية أنهم حلفاء لها.

يستقطب العدالة والتنمية القوى السلفية كلما تشدد في خطابه المذهبي.

11- إن تقدم الدور التركي أو عدمه مرتبطان كذلك بالمدى الذي ستتخذه العلاقات التركية مع «إسرائيل». إن افتراض أن هذه العلاقات لا يمكن أن تصل إلى مرحلة الصدام بسبب المرجعية الغربية الواحدة للطرفين وأن الغرب لن يسمح بمثل هذا الصدام وأن تركيا ملتزمة بالضوابط الغربية، يجعل الدور التركي يتحرك ضمن سقوف تأخذ في الاعتبار الأمن القومي والمصالح الإسرائيلية.

12- إن أحد أهم الدروس المستقاة من مرحلة "الربيع العربي" هو محددات توجهات تركيا في الرابطة الأطلسية بحيث يستحيل بعد الآن وأكثر من أي وقت مضى التعامل مع تركيا من دون أخذ هذا العامل بعين الاعتبار. لقد أظهرت تركيا من خلال سلوكها خلال مرحلة الربيع العربي ولا سيما مع تفاقم الأزمة السورية أنها أطلسية أكثر من أي وقت وهي التي أعطت أكثر من أي وقت مضى صورة وواقع أن حدودها هي حدود الأطلسي وحمايتها ودورها بالتالي مرتبطان بصفتها الأطلسية. وهذا يضع تركيا على امتداد عقود قادمة حليفة في خدمة المخططات الغربية حيث يتطلب الأمر ذلك.

13 – رغم أن الفشل في السياسة الخارجية التركية في المنطقة يفترض أن ينعكس على الداخل لجهة تراجع قوة حزب العدالة والتنمية في التوازنات الداخلية وتعريض سلطته للضعف غير أن استطلاعات الرأي لا تزال تعطي الحزب غالبية تقارب بل أحياناً تزيد عن النسبة التي نالها في انتخابات 2011 أي خمسين في المئة لتصبح أحياناً في بعض الاستطلاعات 54 في المئة. ولا يتوقع أن ينعكس الفشل الخارجي على قوة الحزب في السلطة لأن من أهم عوامل تقدم الحزب ليجذب شرائح واسعة غير إسلامية إلى جانبه هي الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والمشاريع الكبيرة التي ينفذها الحزب على امتداد تركيا.

ثم إن الحزب نجح بسياسته المذهبية من النظام السوري ومن معه في المنطقة في استقطاب تأييد فئات إسلامية تركية متشددة كانت عادة ضده. وكلما ارتفعت حدة الخطاب المذهبي لحزب العدالة والتنمية من سوريا كان يستقطب المزيد من الفئات المترددة التي لم تكن معه.

وفي هذا السياق لا يأخذ حزب العدالة والتنمية في الاعتبار حساسيات الكتلة العلوية لأنه يائس من تأييد أية شريحة علوية ولو صغيرة له في الانتخابات النيابية.

كذلك فإن تصعيد الخطاب الإثني ضد الأكراد استقطب بعض الفئات القومية إلى جانب حزب العدالة والتنمية

الذي يريد بتصعيد لهجته القومية سحب البسط من تحت أقدام حزب الحركة القومية الذي يمثل القوميين المتشددين والممثل في البرلمان بنسبة 15 في المئة من أصوات الناخبين في انتخابات 2011، وجذب جزء من قاعدته إلى حزب العدالة والتنمية.

إذا سارت الأمور في الأطر المضبوطة أعلاه فلا تأثير مهماً في السياسة الخارجية على استمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة لأعوام مقبلة. وفي حال نجاح رجب طيب أردوغان في تحويل النظام البرلماني الحالي إلى نظام رئاسي فإنه يلتف على أي احتمال لضعف الحزب بعد تخليه عن رئاسته في العام 2015 باعتبار أن كل الصلاحيات ستصبح بيد رئيس الجمهورية.

مع ذلك فإن باب المفاجآت يبقى مفتوحاً على احتمالات متعددة ولا سيما إذا شعرت الولايات المتحدة أن تركيا في ظل سياسات حزب العدالة والتنمية لم تعد قادرة على خدمة التوجهات السياسية الأميركية .

14- رغم البراغماتية التي اشتهر بها حزب العدالة والتنمية فإن الاعتبارات هي التي تحول دون أن يعيد الحزب النظر في سياساته المتبعة تجاه سوريا والمنطقة. وبالتالي ليس من المتوقع أن يقوم بخطوات ترشح منها رائحة تراجع لأنه سيدفع الثمن من تأييد قواعده وفقاً للنهج الذي سار عليه. ومع أن تركيا ستكون جزءاً لا يتجزأ من أي حل مستقبلي في سوريا غير أنها في انتظار الوصول إلى ذلك الحل ستبقى تعمل على محاولة إسقاط النظام في سوريا. ومع استنفاد كل وسائل الضغط على النظام ليس أمام تركيا الآن سوى اتباع سياسة الترقب والانتظار.

"إسرائيل" في مواجهة العاصفة

١- محاور القلق الإستراتيجي

د. سيف دعنا

باحث فلسطيني- رئيس دائرة علم الاجتماع والدراسات الدولية في جامعة «ويسكنسن» الأميركية- شيكاغو.

أميركا «اليوم، قوة عظمى تفتقر إلى القوة الحقيقية، وقائد عالمي لا أحد يتبعه وقليلون يحترمونه، وأمة تنجرف بشكل خطير وسط فوضى عالمية لا يمكنها السيطرة عليها» إيمانويل وولرشتاين (البدائل: أميركا في مواجهة العالم 2004)

لا يخلو تحليل "إسرائيلي" جدي للتحولات الإستراتيجية والسياسية في المنطقة والعالم من التعبير بشكل ما عن مركزية الدور الأميركي وأهميته للمشروع الصهيوني في فلسطين، وهذا لا يتضمن مركزية مكانة الولايات المتحدة عالمياً كقوة عظمى وكضامنة لاختلال موازين القوى لصالح الكيان الصهيوني، فقط بل يشمل أيضاً موقع "إسرائيل" والشرق الأوسط في أولوياتها. والتعبير الذي استخدمه موشيه يعلون، نائب رئيس الوزراء الصهيوني ووزير الشؤون الإستراتيجية، في محاضرة له في جامعة "بار إيلان" قد يختصر طبيعة العلاقة الأميركية الإسرائيلية ويفسر دواعي القلق من تراجع دور الولايات المتحدة ومكانتها. يقول يعلون إن "أميركا هي أحد أهم مركبات الأمن القومي الإسرائيلي" ولذلك فإن "إسرائيل" قلقة من تآكل مكانتها خصوصاً أن هذا التآكل، كما شرحه يعلون "يتجسد في الصعوبات التي تواجهها واشنطن في كبح منافسيها في المنطقة والحفاظ على ثقة حلفائها." وتحليل يعلون هذا ليس أكثر من مثل لما تراه وتدركه شخصيات مركزية كثيرة في السياسة والفكر السياسي الإسرائيليين.

لذلك تتمحور النظرة الإسرائيلية إلى الأحداث حول إمكانية تأثير هذه الأحداث، أو احتمالية تبعاتها، على موازين القوى القائمة. ومصدر القلق الأساسي لتبعات الأحداث الإقليمية والدولية هو إمكانية ومدى تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة من جهة وتبعاتها على الإستراتيجية الأميركية ومدى انخراطها في المنطقة من جهة ثانية (وهذا يشمل قلق «إسرائيلي» من التبعات الحقيقية للأحداث، ومن الرؤية أو القراءة الأميركية للأحداث وتأثير ذلك على مكانة "إسرائيل" وأهميتها في الإستراتيجية الأميركية) ولا يقلق الإسرائيليون من تبعات الحدث فقط، بل ومن تبعات القراءة الأميركية للحدث كذلك. وهذا التراجع، الذي تأخذه في الحسبان

التحليلات الإسرائيلية، والذي يرتبط بالتحولات في المنطقة، هو على مستويين مترابطين. الأول هو التراجع الأميركي العام، والثاني هو التراجع الأميركي في الشرق الأوسط خاصة.

ربما تكون التعليقات/ التحليلات الإسرائيلية الصادرة عن معهد الأمن القومي لعوديد عيران وأوين الترمان في 23 تشرين الأول/ أكتوبر2012 حول المناظرة الأخيرة بين الرئيس الأميركي باراك أوباما والمرشح الجمهوري ميت رومني كاشفة لبعض ما يدور في العقل السياسي الإسرائيلي. استخدم عيران والترمان مصطلح يستخدم للمرة الأولى، ربما، في التحليلات السياسية الإسرائيلية وهو مصطلح «أميركا المختلفة»، كتوصيف لمرحلة بدأت مع النصف الثاني لرئاسة أوباما الأولى ويختلف في التزامه تجاه «إسرائيل» عن عهدي بوش وكلينتون[1]. وتحدثا عن إجماع/ غالبية أميركي/ ة شعبي/ ة ضد مزيد من التدخل العسكري، وعن أميركا المرهقة عسكرياً والمفلسة/ المديونة مالياً. لهذه الأسباب اختلفت أميركا، وليس لسبب مرتبط بشخص الرئيس. وتعليقهما على التشابه الكبير في المواقف بين المرشحين في المناظرة الأخيرة حول السياسة الخارجية رغم اختلاف التعبير والنبرة هو موضع إجماع لأغلب المحللين الذين تابعوا المناظرة.

التراجع الأميركي والفوضى

الفوضى التي تعم العالم والمنطقة هي إحدى تجليات وتعبيرات المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام العالمي والإقليمي. وغياب الاستقرار، رغم خطورته الكبيرة ونتائجه الكريهة في بعض الأحيان، خصوصاً في المدى القصير، هو إحدى دلالات تراجع سطوة القوة المركزية في هذا النظام والتي هيمنت على النظام العالمي بشكل تصاعدي منذ الحرب العالمية الأولى، وبشكل غير مسبوق وغير قابل للتشكيك منذ الحرب العالمية الثانية. دلالة الفوضى في هذه المقدمة المختصرة لحالة التراجع الأميركي هي في كونها مؤشر الدخول في مرحلة انتقالية عالمياً، بغضّ النظر عن مدى وطبيعة هذه المرحلة التي سنناقشها لاحقاً. فالأنظمة العالمية ذات القوة المهيمنة القوية والمسيطرة مستقرة نسبياً عادة، وتسمح بمجال قليل أو أقل بكثير للتأثير في تشكيل العالم وتقرير مصير الشعوب بعكس المراحل الانتقالية كالتي يمر بها العالم هذه الأيام. ولهذا فالمرحلة الانتقالية التي يعيشها العالم، برغم الفوضى وبرغم العنف، يمكن أن تشكل فرصة لا تتكرر كثيراً في تاريخ الشعوب لتلعب دوراً في تقرير مصيرها ومصير منطقتها وعالمها إذا هي أحسنت التعامل معها.

لكن المرحلة الانتقالية، ومستقبل النظام العالمي وصيغته، هما حالة صراعية ونتائجهما تتأثر أساساً بموازين القوى المنخرطة في هذا الصراع، وليست نتاج حتميات تاريخية، رغم أن بعض مظاهرها، كالتراجع الأميركي، أصبحت من ضمن المسلّمات. وأهم العوامل التي ستؤثر في نتائج وسرعة الانتقال هي: أولاً، قدرة الاقتصاد الأميركي النسبية على التعافي النسبي، وثانياً رؤية وتعاطي القوة المركزية مع هذه المرحلة، كما يشير ستيف والت على صفحة "فورين بوليسي"[2]. والسؤال عما إذا كانت

1- Oded Eran and Owen Alterman. The Obama-Romney Foreign Policy Debate: Continuity in Policy. INSS Insight No. 378, October 23, 2012

2- Stephen Walt. Is the United States Really 'Retreating'? September 24, 2012 http://walt.foreignpolicy.com/posts/2012/09/24/rethinking_retreat

Edward Luce. An American recovery? Don't believe the hype. Financial Times. September 24, 2012 http://www.businessspectator.com.au/bs.nsf/Article/us-economy-central-banks-obama-romney-monetary-pol-pd20120924-YF9ZH?OpenDocument&src=mp

الولايات المتحدة ستتأقلم مع دور أكثر تواضعاً يتناسب وتراجعها، الأمر الذي يتطلب تغييراً في الإستراتيجيات بحيث تعمل على الاستفادة من مصادر القوة بدل العمل على تقويضها باستمرار من خلال سياسات خاطئة ومغامرات مكلفة، كما حدث في مرحلة بوش الإبن، هو السؤال الذي تجيب عنه جزئياً، هذه المقدمة من ضمن عوامل عديدة تتطرق إليها.

بلغت الهيمنة الأميركية ذروتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1945)، وبدأ تراجعها في عام 1949تقريباً، مع ما سمي حينها بـ«خسارة الصين،» كما أشار نعوم تشومسكي[3]. لكن بداية غروب شمس الإمبراطورية الأميركية أصبحت ملموسة وفق أدوات قياس مكانة القوة المهيمنة في النظام العالمي (مدى مساهمتها في الإنتاج العالمي ونسبة/ حصتها من تراكم رأس المال العالمي) ومثلت إحدى الحقائق التي شكلت دوافع السياسة الأميركية منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وتحديداً في أعقاب حرب فيتنام، وطبعت سياسات كل الرؤساء من نيكسون حتى كلينتون. أما الإستراتيجية الجديدة والسياسة المتمايزة التي انتهجها جورج بوش (الابن)، فلم تفشل فقط في وضع حد للتراجع، بل أدت إلى نتائج عكسية كما يشير العديد من المعطيات والتقديرات.

«**التعددية الناعمة**» هو المفهوم الذي استخدمه المفكر وعالم الإجتماع الأميركي إيمانويل وولرشتاين لتوصيف السياسة الأميركية المتبعة منذ نهاية الستينيات (منذ عهد ريتشارد نيكسون تحديداً، الذي عرف بوصفه للولايات المتحدة "بالعملاق بلا حول ولا قوة") حتى بداية القرن الواحد والعشرين (نهاية رئاسة كلينتون) للعمل قدر المستطاع لإبطاء التراجع في الهيمنة الأميركية الناتج عن تراجع التفوق المطلق في الإنتاجية الصناعية (تقاس عادة بالمساهمة النسبية للدولة في الإنتاج العالمي ورأس المال المتراكم كنسبة من التراكم العالمي). ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية (حتى نهاية الستينيات) حافظت الولايات المتحدة على هامش (أو حد أو عتبة) هائل من التفوق الإنتاجي مقابل الإنتاج العالمي أجمع، بما في ذلك الدول الصناعية (كانت قريبة من 50٪ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتراجعت لنصف ذلك في أوائل السبعينيات، وكانت 22٪ عام 2005 حسب البنك الدولي، وتصل إلى أقل من 5٪ اليوم). لكن المحافظة على هذا الهامش واستدامته في النظام الرأسمالي، خصوصاً في ظل التفوق الهائل الذي تمتعت به الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات، أمر مستحيل بسبب إمكانية بسبب استنساخ وانتشار أسباب هذا التميز (التكنولوجيا مثلاً)[4].

هذا التراجع الذي شكل محور النشاط البحثي والفكري لولرشتاين منذ بداية التسعينيات وشمل أربع دراسات متنوعة على الأقل (واستند إلى دراساته الأولى المهمة عن تاريخ النظام الرأسمالي العالمي) يجب فهمه على أنه بنيوي أولاً، ونسبي (وليس مطلقاً) ثانياً، وبطيء ثالثاً، لكنه في المحصلة عملية (صيرورة) تاريخية لا يمكن عكسها. التراجع بنيوي لأنه نتاج لآليات النظام الرأسمالي العالمي الذي يقود إلى خسارة الهامش أو حد العتبة للتفوق الذي تتحدد على أساسه القوة المهيمنة في النظام العالمي، وحتى إن كان البعض وصف جزءاً من أسباب التراجع هذه بكونها ذاتية أو نتيجة فعل ذاتي (كما جاء في دراسة لجوش بيفن من معهد السياسة الاقتصادية بعنوان يمكن ترجمته

3- Noam Chomsky. American Decline: Causes and Consequences. Al-Akhbar English, August 24, 2011.

4- Immanuel Wallerstein. 2004. Alternatives : The United States Confronts the World Boulder, CO: Paradigm Publishers.

بـ «فشل مخطط») فالتحليل يعتمد على الحراك وقدرة القوى الطبقية/ الاجتماعية (قوى موضوعية في النهاية) على التأثير في السياسة الاقتصادية، حيث تستفيد شريحة قليلة وتتراكم ثروات هائلة من الفشل الاقتصادي العام[5]. التراجع أيضاً نسبي بمعنى أن المساهمة الأميركية النسبية في الإنتاج العالمي، وبالتالي سيطرتها على نسبة أقل من القيم المنتجة عالمياً من جهة والحصة الأميركية النسبية في تراكم رأس المال عالمياً من جهة ثانية، بدأتا بالتراجع منذ نهاية الستينيات وهو نسبي أيضاً بمعنى أنه مرتبط بصعود قوى أخرى تزيد من مساهمتها النسبية في الإنتاج العالمي (وبالتالي سيطرتها على قدر أكبر من القيم المنتجة عالمياً) وحصتها في رأس المال المتراكم عالمياً وليس تراجع القوة الأميركية في حد ذاته بالمعنى المطلق. (وولرشتاين 2004. البدائل: أميركا في مواجهة العالم). والتراجع بطيء بمعنى أنه عملية تاريخية، لكنه، رغم كونه غير ممكن العكس، لا يسير بخط مستقيم.

لكن هذا التراجع لا يعني أن الإمبراطورية الأميركية لن تظل في المدى المنظور القوة الأكبر ذات التأثير الكبير على العالم، خصوصاً أن الواقع العالمي لا يوفر بديلاً بالمعنى الكلاسيكي (إستبدال القوة المهيمنة بأخرى كما حدث لهولندا، وإيطاليا، ولاحقاً بريطانيا وفرنسا مثلاً). فأوروبا لديها مشاكلها الخاصة بها، وصعود الصين إلى موقع القوة المهيمنة دونه محدودية المصادر، والقوة، وحدود الحالة البيئية والدمار البيئي الذي أنتجه نموذج نمو اقتصادها الذي يمكن أن يواجه تحدي الإستدامة لأسباب بيئية. لكن الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة إلى التأقلم مع عالم متحرك للحد من تسارع التراجع عبر التغيير والتأقلم عن طريق إستراتيجيات وسياسات جديدة.

إن أعمدة الإستراتيجية الأميركية (التعددية الناعمة) للعمل على إبطاء هذا التراجع من نيكسون حتى كلينتون كما لخصها وولرشتاين تتمثل بما يلي:

أولا: الشراكة: وهي تعني العمل على إبقاء الحلفاء قدر المستطاع، وأيضاً عرقلة أو شطب أي توجه أو مسار نحو استقلال سياسي وعسكري للحلفاء (من خلال التأكيد على ماض سياسي وقيمي مشترك، وعدو مشترك، وتوفير حق المشاركة والمشاورة للحلفاء). وطبعاً، كما يشير العديد من الدراسات العسكرية، يبدو أن الارتفاع الهائل لتكاليف ضمان المحافظة على قدرات عسكرية متميزة ستجبر أوروبا على الاستمرار في الاعتماد على الولايات المتحدة (مثلاً، المشكلة لم تعد في تكاليف إنتاج طائرة عسكرية أو سفينة حربية، بل في التكلفة المرتفعة لكل البنية الهائلة المرافقة لهما من حيث الدعم والإسناد والتسليح والصيانة، الخ...).

ثانياً: الاحتكار النووي: ويعني المحافظة على حالة الواقع الراهن (حتى نهاية ولاية كلينتون الثانية) لقائمة القوى النووية من خلال إقناع أو ترهيب القوى المتوسطة لتجنب السعي بأي وسيلة للانتشار النووي– هذه هي إحدى المقاربات الممكنة للحالة الإيرانية، على اعتبار أن المشكلة ليست في الخطر الذي تشكله إيران النووية على الولايات المتحدة، بقدر تأثير خطر كسرها للاحتكار النووي على الإستراتيجية الأميركية العامة. ويشير أحد التحليلات التي نشرتها مجلة "فورين بوليسي" لأستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد ستيف والت، والذي يتضمن توقعاته لمسار السياسة الخارجية الأميركية في السنوات الأربع القادمة عشية الانتخابات إلى بداية

5- Josh Bivens. 2011. Failure By Design: The Story Behind America's Broken Economy. NY: Cornel University

مرحلة التأقلم. ويرى والت أن السياسة الأميركية تتجه تدريجياً للتأقلم مع وجود إيران نووية[6].

ثالثاً: العولمة النيوليبرالية: إعادة تنظيم البنى الاقتصادية الكلية أو الكبرى في العالم عن طريق إقناع أو الضغط/ الترهيب على دول الجنوب للتخلي عن نظم الحماية الإقتصادية وتبني سياسات تنموية فيها تفضيل لسياسات الانفتاح والسوق. كان هذا بشكل ما أحد أسباب صعود الرأسمالية الغربية وهيمنتها على النظام العالمي منذ البداية واستبدالها لنظام عالمي كانت آسيا محوره حتى القرن الثامن عشر، كما يشير أندريه غندر فرانك في كتاب تحتمل ترجمة عنوانه الذكي أن تكون (''الشرق من جديد'' أو ''إعادة توجيه'': الاقتصاد العالمي في العصر الآسيوي: 1998)[7]. فبينما صعد الغرب في النظام العالمي ونجح في غزو الأسواق الآسيوية المنتعشة حينها باستخدام ثروة هائلة من الذهب والفضة تم السطو عليها في «العالم الجديد»، وعبر سياسة ''إحلال (إستبدال) الورادات'' ونظم الحماية الضرائبية، يطالب العالم اليوم، على العكس، بفتح أسواقه وتحرير اقتصاده.

شهدت بداية عهد جورج بوش (الإبن) نوعاً من الانقلاب في إستراتيجية التعامل مع التراجع الأميركي، قاد، على عكس المرجو منه، إلى زيادة تسارع عملية التراجع وإلى حالة من الإرهاق العسكري. فالصقور/ المحافظون الجدد الذين مكنتهم أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 من السيطرة للمرة الأولى تبنوا، اختيارياً كما يمكن القول، سياسة ''أحادية''، كبديل ''للتعددية الناعمة''، تعتمد ممارسة القوة لإعادة إنتاج الهيمنة. لكن ممارسة القوة، مهما كانت متفوقة، أثبتت أنها تبقى جوفاء في ظل الضعف السياسي والتراجع الإقتصادي. والسياسة الأحادية، كما يقول وولرشتاين، قوضت شرعية أميركا وبالتالي أضعفتها في الحلبة الجيوسياسية بطريقة غير قابلة للإصلاح (ذكر تشومسكي في نقاشه للتراجع الأميركي أن بعض الرصينين في النخبة الأميركية عبّروا عن تآكل شرعية سياساتها بإطلاق وصف ''الدولة المارقة'' عليها)– يبقى صحيحاً أن ''الحرب هي استمرار للسياسة بطرق أخرى،» كما قال كلاوسفتس، وليست بديلة عنها، بل لا معنى للقوة خارج السياسة، لأنها تصبح ممارسة عبثية من دون السياسة. لهذا كانت للحربين على العراق وأفغانستان ''نتائج عكسية''، حسب المصطلح الإستخباري الأميركي السائد، أدّتا إلى تسارع التراجع. وكشفت الإستراتيجية الأحادية تآكل وتراجع أعمدة أساسية في صرح الهيمنة الأميركية.

> أميركا تتربّع على عرش نظام دولي بأقدام مترنّحة

هذا التراجع الأميركي، وبالتالي عملية التغير في موازين القوى الدولية، وضع العالم، كما يقول وولرشتاين، في مواجهة مرحلة انتقالية صعبة وغير سارة– مرحلة خطيرة للأفراد والجماعات، ومرحلة تبدو على السطح، على الأقل، مربكة جداً. لكنها مرحلة إمكانيات إبداعية كبيرة، ومرحلة سنملك فيها مساحة أكبر لتشكيل مستقبلنا الجماعي أكثر مما يمتلك الناس عادة حين يكون النظام العالمي الذي يعيشون به مستقراً نسبياً وأقل مرونة وطواعية.''

الشمس تغرب عن أميركا، يقول وولرشتاين، في كتاب يحمل عنواناً أكثر استفزازية للمشروع الأمبراطوري الأميركي (تراجع القوة الأميركية: أميركا في عالم الفوضى،

6- Stephen Walt. What's the foreign policy agenda for the next four years? October 3, 2012. http://walt.foreignpolicy.com/posts/2012/10/31/a_to_do_list_for_obama_or_romney

7- Andre Gunder Frank. 1998. Reorient: Global Economy in the Asian Age. CA: University of California Press

2003). وفي آخر تعليقاته التحليلية («ردة فعل سلبية أو معضلات تراجع القوة»، حزيران/ يونيو 2012) يعتبر وولرشتاين أن عدم «تخلي أوباما (ويمكن القول أي رئيس أميركي لاحقاً) عن الحلم المستحيل– إستعادة الولايات المتحدة لموقع الهيمنة غير القابلة للتشكيك– وعدم تخلي نتنياهو أيضاً عن حلم مستحيل آخر– دولة يهودية في كل حدود فلسطين الإنتداب– لن يساعد شعوبهما على التصالح مع حقائق الواقع الجيوسياسي للنظام العالمي وحقائق التراجع النسبي لقوة بلديهما».

وبداية غروب شمس الإمبراطورية الأميركية، كما عرفها العالم، هي في أساس تداعي النظام الدولي الذي أصبحت أميركا تتربع على عرشه بأقدام مترنحة وغير ثابتة. ومؤشرات الغروب، الذي قد يستغرق وقتاً لغياب البديل رغم بداية تشكل عالم متعدد الأقطاب، أصبحت ظاهرة ويصعب إخفاؤها أو تجاهل تبعاتها السياسية.

أميركا والشرق الأوسط

إن تراجع الإنخراط الأميركي المحتمل (أو الجاري حقاً) في الشرق الأوسط هو نتاج للتراجع الأميركي العام، وكنتيجة للتعاطي مع هذا التراجع، كما أنه نتاج للتحولات العميقة التي بدأت تشهدها المنطقة منذ فترة، وبلغت أوجها مع إندلاع الثورة التونسية ثم المصرية، وتحمل في طياتها بذور إعادة تشكيل للمنظومة الإقليمية. بمعنى أن التراجع الأميركي في الشرق الأوسط، أو في أي منطقة في العالم، ليس ذاتيا بحتاً، بل مرتبط بما يجري في المنطقة أيضاً وبتحولات موازين القوى المحلية وهو ما قد يُعجل أو يُؤخر في سرعة التراجع عن الإنخراط في شؤون المناطق المختلفة في العالم. بمعنى أن الولايات المتحدة يمكن أن تسير في طريق التأقلم مع حالة ذاتية متراجعة وعالم متغير وحقائق جيوسياسية جديدة، كما ينصح بعض الخبراء، وما يبدو أنه سيحصل فعلاً، وإن تدريجياً، أو أن ترى في بعض ما يحدث فرصة لاستعادة زمام المبادرة إذا سادت من جديد طريقة تفكير وإستراتيجية جورج بوش الأحادية.

إن تراجع الإنخراط الأميركي في الشرق الأوسط، وبداية تشكل حقائق جيوسياسية جديدة تتمثل بالإنتفاضات العربية ودخول منافسين دوليين جدد على الساحة، مظاهر تثير القلق الصهيوني. فهذه العوامل مجتمعة (وأهمها طبعاً التراجع الأميركي) تمسّ بالبقرة المقدسة المتمثلة بموازين القوى الإقليمية والعالمية التي يمكن تلمس حساسية خاصة حيالها لدى العقل السياسي الصهيوني تجاه أي تغيير فيها لغير مصلحة الكيان. وقد شكل الأداء الأميركي في الحالة المصرية تحديداً (والإرتباك في الحالة التونسية) والتسليم السريع بمصير مبارك وعدم دعمه كما توقعت (أو أرادت) "إسرائيل"، مصدر عدم رضى وقلق في الكيان (وشاركه في ذلك النظام السعودي، كما يشير المحللون الصهاينة).

"إسرائيل" والحراك الشعبي العربي

تميّزت الرؤية الإسرائيلية للأحداث في الوطن العربي والمنطقة كما يتم التعبير عنها منذ البداية بكونها متحركة، ومتجددة، ومتفاعلة، وانتقلت من حالة مفاجئة، وقلق إستراتيجي، وحالة شك عبّرت عنها ردات الفعل الأولى التي تحدثت عن "عدم يقين إستراتيجي" ووصفت المنطقة بأنها "رمال متحركة"، كما جاء في أول تقييم مهني تمثل في تقييم/ وثيقة مؤتمر هرتسليا (2011) الذي انتهت أعماله قبل سقوط مبارك بيومين (التقييم صدر بعد شهرين من ذلك الوقت)، ثم انتقلت إلى حالة يمكن توصيفها بالأكثر هدوءاً في رؤية الأحداث وحتى المبالغة في الثقة في النفس أحياناً كما جاء في تقييم عاموس يادلين، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية "أمان"، بعد

عام ونصف العام (مذكرة 113، معهد دراسات الأمن القومي، آذار/ مارس 2012). كان التعاطي الإسرائيلي مع الحدث العربي ورؤيته له بعد عام ونصف العام أكثر تعقيداً وتطوراً من ردة الفعل الأولى. لكن يمكن لتطور أو تحول الموقف والرؤية الإسرائيليين من الحدث العربي من مرحلة المفاجئة والقلق إلى الموقف المركب المتضمن، ضمن أشياء عديدة، التحليل، والدعاية، والإستراتيجيا، أن يكشف بعض جوانب العقل السياسي الإسرائيلي وتعاطيه مع الأحداث الكبرى والمفاجئات.

إن مقدمة "المذكرة 113" الصادرة عن "معهد دراسات الأمن القومي" بعنوان "عام على الربيع العربي: التبعات الإقليمية والعالمية»، وهي الأخيرة في سلسلة مذكرات وتقارير وأعداد مجلة "تقديرات إستراتيجية" التي أصدرها المعهد، تُظهر تحولاً في الموقف والتعامل الإسرائيلي مع الأحداث في الوطن العربي عن القلق الذي طبع ردات الفعل الأولى. هذا لا يعني أنه تم إستبدال القلق بحالة من الراحة بقدر ما يعني أن الرؤيا الإسرائيلية أصبحت مركبة وأكثر تعقيداً وإدراكاً لطبيعة الأحدث وتستبدل تصورات أولية عن الحدث بالتعاطي مع صيرورة وعملية تاريخية:

«عام واحد ليس وقتاً طويلاً للحكم على أهمية الأحداث، خصوصاً أنها تستمر في الانكشاف، والمؤرخون ربما سينتقدون، وهم محقون، محاولات من هذا النوع على أنها متعجلة. وللتحقق من صحة هذا الانتقاد، لا شك في أنهم سيستمتعون بتكرار العبارة المقتبسة بكثرة (رغم كونها غير موثقة أو ذات تأصيل) لرئيس الوزراء الصيني شو إن لآي وقوله للرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون عن أهمية الثورة الفرنسية: "الكلام مبكر جداً."[8]

ورغم أنه يجب اجتناب التعجل في الحكم على الأحداث، كما تشير المذكرة، إلا أنه «لا يوجد إجماع بين المؤرخين حول ما يشكل منظوراً كافياً» للحكم على الأحداث، والأهم، أن "السياسيين، والمحللين الذين من المفترض أن يساعدوهم في مداولاتهم، ليس لديهم ترف الانتظار حتى تمر مرحلة من الوقت يمكن تعسفياً تعريفها بالكافية." على العكس، تقول المذكرة، عليهم "أن يحددوا التحديات التي يواجهونها وأن يصيغوا ويعيدوا صياغة سياساتهم باستمرار وفي الوقت المطلوب، بغضّ النظر عن حقيقة أنهم سيقومون بذلك على أساس عدم اكتمال المعلومات وحتى عدم إمكانية تجاوز الأخطاء في المعلومات، وأيضاً وبالضرورة على أساس فهم غير كامل" (مذكرة 113).

الموقف الإسرائيلي من الأحداث العربية متحرك ومتفاعل وغير نهائي

ولأن الموقف الإسرائيلي (المعلن في تصريحات المسؤولين، والموثق في وثائق مؤتمري هرتسليا ودراسات معهد الأمن القومي) من الأحداث العربية غير نهائي، بل متحرك ومتفاعل (يهدف، كما يقولون، للخروج بقاعدة أساسية للسياسيين وصانعي القرار والقيادة العسكرية، وليس المعرفة بالمعنى الأكاديمي) مع الأحداث سيبدو من الخطأ أيضاً الحسم بشكل قاطع حول طبيعة الموقف الإسرائيلي النهائي. وسيكون متعجلاً وغير ناضج الحسم القاطع حول الرؤية الإسرائيلية والموقف من الأحداث في الوطن العربي، كما فعلت للأسف بعض مراكز الأبحاث العربية منذ بداية الأحداث، لأن تقديرات الموقف والتحليلات التي نشرتها تقادمت بسبب تتابع الأحداث بسرعة غير مسبوقة في البداية– حتى وثيقة مؤتمر هرتسليا 2012

8- Yoel Guzansky and Mark A. Heller. Editors. One Year of the Arab Spring: Global and regional Implications. The Institute for National Security Studies, Memorandum 113, March 2012-08-27

المعنونة «إسرائيل في عين العاصفة» أشارت حينها إلى أن الأحداث «تتطور بشكل لا يمكن توقعه دائماً وتسير بأسرع من (أو يتجاوز) قدرة إسرائيل على التأقلم وتغيير سياستها الأمنية والخارجية»، وهو ما أشار إليه أيضاً تقييم مؤتمر هرتسيليا في العام السابق (2011) الذي أشار إلا أنه رغم انعقاد أعمال المؤتمر أثناء الثورة المصرية إلا أنه بالكاد استطاع ملاحقة تطور الأحداث.

ولكن لأننا أمام موقف إسرائيلي متحرك، وديناميكي كما يتوجب الاعتراف، وأيضاً متفاعل بشكل يبدو تفصيلياً، يقتضي توثيق ومتابعة تطور وتحول هذا الموقف والرؤية الصهيونية للأحداث في الوطن العربي منذ البداية ومقارنتهما، بهدف تقييمهما، بتحليلات أخرى حول طبيعة الأحداث وتبعاتها المحتملة، والأمر المهم أيضاً هو استكشاف العقل السياسي الإسرائيلي، القابع في خلفية هذا الموقف المتحول ومحددات تعاطيه مع هذه الأحداث وغيرها.

بعد أكثر من عام ونصف العام سيطر على طريقة التفكير الصهيونية وأغلب التحليلات المرتبطة بالحراك العربي الطابع الإستراتيجي والبعد الإقليمي والدولي (موازين القوى الإقليمية والدولية والترتيب الإقليمي والتحول في اهتمامات القوى الدولية الرئيسية). هناك حساسية إسرائيلية عالية وفريدة من نوعها تجاه أي تغير في موازين القوى يمكن تلمسها في أغلب التقييمات وتظهر ربما للمرة الأولى بهذا الشكل، ربما بسبب القلق الذي ساد في البداية وقاد لانكشاف العقل السياسي الإسرائيلي وبواطن القلق (فرادة هذه الحساسية هي في القلق الوجودي الذي تم ويتم التعبير عنه أحياناً، فالدول والشعوب تقلق من التغييرات الإستراتيجية في بعض التحليلات بالمعنى السياسي، لا الوجودي، إلا في حالة «إسرائيل»). والحراك الشعبي العربي بهذا المعنى مقلق بحد ذاته كما في احتمالات تبعاته الإستراتيجية.

باختصار يمكن القول بأن التحول في الموقف يعيد تركيب الصورة عن ردات الفعل الأولى كما يلي:

أولاً: النقاش لا يدور على حدث انتهى ويمكن تخيل تبعاته مباشرة وصياغة توصيات للتعامل معه، بل يتناول صيرورة وعملية مستمرة وستستمر ربما لوقت طويل ولا تملك "إسرائيل" إلا أن تكون في موقع «المتفاعل» معها، أو على الأقل في موقع المتأقلم مع تبعاتها سياسياً وعسكرياً. لهذا استخدم يادلين بعد عام ونصف العام وصف "الجولة الأولى" في التعليق على ما سماه "بالصحوة العربية"، قائلاً: «إن سوريا هي المكان الوحيد الذي لم تتقرر فيه بعد نتائج الجولة الأولى." ما يهم "إسرائيل" بالدرجة الأولى هو القدرة على التعامل/ التأقلم مع تبعات الحراك العربي على البيئة الإقليمية والدولية، وتحديداً مكانة وتأثير الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتوجهاتها وأولوياتها الدولية والإقليمية. وأهمية إدراك التبعات على البيئة الإقليمية والدولية مرتبطة بالتحولات في موازين القوى التي تقلق الإسرائيليين بشدة (وردت هذه الفكرة تقريباً في أغلب الدراسات. مثلاً، وثيقة مؤتمر هرتسليا 2011، 2012، المذكرة رقم 13 لمعهد دراسات الأمن القومي 2012).

ثانياً: التصريح المستمر وعالي الصوت بالقلق من الخطر الإسلامي (التطرف الإسلامي، كما تسميه بعض الوثائق) هو أحد الأفكار الأكثر تكراراً في الدراسات والمؤتمرات والتصريحات والمقالات الصحفية، وهو أحد المواقف التي استمرت منذ ردة الفعل الأولى ولم تتغير حتى كتابة هذه المحاولة (مثلاً، تقييم مؤتمر هرتسيليا 2011 الذي انتهى قبل سقوط مبارك بيومين، لكن الوثيقة صدرت في أيار/ مايو وتضمنت تقييم الخطر الإسلامي، ومؤتمر هرتسيليا 2012 أفرد، عدا عن الوثيقة الرئيسية، دراسات خاصة عن الإسلام (شموئيل بار: "الله، والأمم، والردع: تأثير الدين على الردع." أو استخدام

آري شافيت، أحد الكتاب الشعبيين في صحيفة هآرتس، عبارة "الله انتصر" كتلخيص لأحداث العشرة أشهر الأولى وللانتخابات العربية (نتائج انتخابات الربيع العربي: الله انتصر. 1 كانون الأول/ ديسمبر 2011). لكن ينبغي النظر إلى هذا الموقف من الإسلام كمزيج من رؤية استشراقية عنصرية للإسلام والمسلمين، وكجزء من دعاية سياسية موجهة للغرب (تهدف إلى شيطنة العرب والمسلمين التي أثبتت فاعليتها سابقاً وإمكانية الإستفادة منها في الصراع مع إيران خصوصاً أن بداية الانتفاضات العربية ترافقت مع تغير صورة العرب إيجابياً وتراجع صورة "إسرائيل") وكتعبير عن حذر جدي من صعود قوى الإسلام السياسي وهذا من أسباب القلق أيضاً.

ثالثاً: البيئة الإقليمية تمضي في مسار سيكون أقل استقراراً (أو أكثر اضطراباً)، ومتوتراً، وأكثر أسلمة وخطورة في العام القادم على أقل تقدير، كما جاء في التقرير الذي قدمه أفيف كوخافي، رئيس هيئة الإستخبارات العسكرية، في "التقدير الإستخباري العسكري السنوي" الذي نشرت يديعوت أحرونوت ملخصاً مختصراً عنه (27 آب/ أغسطس 2012). أشار كوخافي في حديثه عن التقرير إلى أن طبيعة البيئة الإقليمية والمحلية غير المستقرة والمتوترة "ترفع مستوى الحساسية عند كل اللاعبين، وربما تقود، ودون تخطيط مسبق، إلى حالة اشتعال.» ربما تشير البيئة الإقليمية المستقرة إجمالاً الى استقرار في المنظومة العالمية وسطوة القوة العالمية المهيمنة وهو ما يبدو أن الكيان الصهيوني يفضله على خيار اللااستقرار الحالي الذي يفتح الباب أمام المجهول.

رابعاً: مركزية «أميركا قوية في الشرق الأوسط ضرورة إستراتيجية للمصالح الإسرائيلية." هناك قلق من تبعات الحراك العربي على القيمة الإستراتيجية لإسرائيل عند الولايات المتحدة خصوصاً في سياق المنحى الإستراتيجي الجديد للولايات المتحدة. وتبدو وثيقة مؤتمر هرتسليا 2012 معنية وقلقة حتى من الفهم والقراءة الأميركية لقيمة إسرائيل في سياق الأحداث الجارية في المنطقة. فحين كان يجب "أن تؤكد الأحداث قيمة إسرائيل الإستراتيجية للولايات المتحدة» تقول، أو تدعي الوثيقة، «إن هذا لم يحدث. ولا يستطيع المرء تجاوز الإنطباع أن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل خطراً (مجازفة) إستراتيجياً، أكثر من كونها ذخراً إستراتيجياً» (هرتسليا 2012، ص: 8). وكان القلق الإسرائيلي من القراءة الأميركية للأحداث في المنطقة، وبالتالي تبعات ذلك على السياسة، وحتى الإستراتيجية، الأميركية في المنطقة قد بدأت قبل الإنتفاضات العربية، لكن يبدو أنها تصاعدت معها كون التعامل الأميركي لم يرق إلى مستوى الطموح الصهيوني– كانت شهادة الجنرال ديفيد باتريوس، رئيس هيئة القيادة المركزية حينها، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 قد أثارت إحتجاجات شديدة من قادة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. أشار باتريوس في شهادته حينها أن "استمرار الصراع بين "إسرائيل" وجيرانها يشكل تحدياً متميزاً لقدرتنا (القدرة الأميركية) على التقدم في مصالحنا في منطقة العمليات. واستمرار الصراع يعمل على إذكاء المشاعر المعادية لأميركا بسبب الانطباع السائد عن الإنحياز الأميركي لإسرائيل. والغضب العربي بخصوص القضية الفلسطينية يُقيد قوة وعمق الشراكة الأميركية مع الحكومات والشعوب في مناطق العمليات ويضعف شرعية الأنظمة المعتدلة في العالم العربي".

خامساً: رغم أن المنظار لرؤية الحدث العربي هو إقليمي بإمتياز ومرتبط بالترتيب الإقليمي المحتمل أو الممكن، إلا أن هناك تمييزاً في رؤية أهمية وتبعات ما يحدث في كل قطر عربي على حدة (لم تكترث «إسرائيل» كثيراً للحدث التونسي مثلاً، ربما لأنها لم تستوعبه كما يجب أو لإمكانية انتقاله الى مناطق أخرى، وأقلقتها ولا تزال الحالة المصرية.

وعدم قدرتها على توقع تبعات الحدث التونسي، ولاحقاً الحدث المصري في بدايته، يمكن أن تسجل في نطاق الفشل الإستخباري والمعرفي الكبيرين). في هذه النظرة المتأخرة نسبياً، والصائبة منهجياً (إختلاف كل بلد وكل حدث عن الآخر– أنظر مثلاً، غيورا أيلاند. الثورات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل. مجلة تقديرات إستراتيجية)[9] كما يفترض أن يقال بتمييزها الأهمية الإقليمية والدولية للحدث في كل دولة، يظهر نوع من المبالغة في الثقة بالنفس، كانت مفقودة، وحتى منعدمة في البداية وتميزت بالقلق الشديد. وعلى سبيل المثال يعيد عاموس يادلين (جنرال سابق في سلاح الجو، والملحق العسكري في واشنطن، ومدير الاستخبارات العسكرية "أمان") تركيب كل الأحداث بالقول إن الزخم الكبير للحدث تركز في ستة دول عربية فقط من اثنتين وعشرين، وتغير النظام في دولتين فقط (تونس وليبيا– بالتدخل الخارجي للثانية)، أما في مصر واليمن فلقد تم التخلص من رأس النظام ولا تزال بقايا النظام القديم في مكانها، وفي البحرين يبدو أن الإنتفاضة تم قمعها، في الوقت الراهن على الأقل، أما في سوريا فالصراع لا يزال مستمراً بلا أفق (عاموس يادلين، الربيع العربي بعد عام). وتبدو الحالة السورية تحديداً مربكة لإسرائيل فهناك من يرى أن تبعات سقوط النظام (وفي مقدمتها سيطرة إسلامية غير متوقع أن تكون صديقة للكيان على سوريا في حالة حدوث ذلك) يمكن التأقلم معها، بل تعتبر أفضل من الوضع الحالي. ومن شأن سقوط النظام، بغضّ النظر عن أي تبعات سلبية لذلك على "إسرائيل"، أن يوفر فرصة كسر التواصل بين أضلاع محور سوريا، إيران، حزب الله. ورغم أن أخطار احتمال تفكك الدولة السورية أو حتى بروز وزيادة نفوذ قوى إسلامية متشددة مقلقة للكيان فإن بعض المحللين يرى أن ذلك ثمن مقبول لتفكك محور المقاومة والممانعة (سوريا، إيران، حزب الله). وقد رسم غيورا أيلاند أربعة سيناريوهات محتملة للحالة السورية وحاول قراءة كل سيناريو بما تخيله عقل شارون الذي قد يفضل بقاء النظام ضعيفاً على أي تغيير. لكن السيناريو المفضل، كما يبدو لدى الجنرال أيلاند بخصوص الحالة السورية هو سقوط النظام وانتشار حالة من الفلتان– حتى لو أدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني على الحدود. هذا الأمر يمكن التعايش معه، يقول أيلاند، ولا يمكن أن يرقى لمستوى الخطر الإستراتيجي (سقوط النظام الأردني، على العكس، إذ يشير أيلاند إلى أنه قد يكون مرهقاً اقتصادياً وعسكرياً بسبب طول الحدود التي ضمن أمنها النظام الأردني بفعالية حتى قبل معاهدة وادي عربة).

«إسرائيل» ترى في سقوط النظام السوري فرصة لكسر محور المقاومة

سادساً: مصر والتحولات الممكنة فيها. تبقى مصر هي الدولة التي تشكل مصدر القلق الأكبر وعدم الوضوح لإسرائيل. وهذا القلق مبرر حقاً لأن الكيان الصهيوني يرى تبعات التغيير الهائلة الممكنة في مصر من موقعه الخاص رغم أنه لا يزال يصنفها حتى اللحظة في سياق "القلق التكتيكي" كما أشار الجنرال غيورا أيلاند في مجلة "تقديرات إستراتيجية." ويمكن لبعض المثقفين العرب، أن ينتقدوا، محقين طبعاً، التوجهات الإقتصادية للقيادة المصرية الجديدة، كما يمكن نقدها سياسياً من موقع عربي لغياب إستراتيجية جديدة تجاه الكيان الصهيوني تشير إلى

9- Giora Eiland. The Upheavals in the Middle East and Israel's Security. Strategic Assessment, Volume 14, No. 2 July 2011.(The Institute for National Security Studies)

تغيير إستراتيجي، كما حصل في أعقاب الثورة الإيرانية مثلاً. على أن الحسابات الصهيونية المرتبطة بمصر تستند إلى القلق من أن أي تغيير قد يؤدي إلى أخطار أمنية في الحد الأدنى (الحالة الأمنية في سيناء اتجهت نحو الأسوأ، كما يرى الجنرال أيلاند) وإلى نتائج شاملة سياسية وعسكرية واقتصادية في الحد الأعلى ستكون تبعاتها وتبعات إعادة ترتيب الأوضاع المتعلقة بها وخيمة على الاقتصاد الإسرائيلي في ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة وتتطلب إعادة ترتيب للالتزامات العسكرية. فمعاهدة "السلام»، مكنت "إسرائيل" سياسياً من القيام بحربين مع لبنان (1982 و 2006) وحربين مع الفلسطينيين (الدرع الواقي والرصاص المصبوب)، كما يقول أيلاند. ذلك أن إدراك الكيان لإلتزام القيادة المصرية المخلوعة بعدم التدخل حرره من قيود وتبعات شن الحروب على الأراضي العربية. المهم أيضاً في الموضوع المصري هو ما يتعلق بالميزانية العسكرية كماً ونوعاً. ويلاحظ أيلاند أن الميزانية العسكرية الصهيونية بقيت ثابتة منذ عام 1974، إلا أنه بسبب النمو الكبير في الإنتاج القومي المحلي في السنوات السبع والثلاثين الماضية (منذ 1974) انخفضت الحاجات الأمنية من 30٪ عام 1974 إلى 7٪ عام 2010 (ص: 9).

لا يزال التقدير الصهيوني قائماً حتى اللحظة على أنه "لا داعي لتغيير الافتراضات الأساسية في ما يتعلق بمصر. فحتى لو أصبحت السياسة المصرية تجاه إسرائيل عدائية وحتى لو وصلت للحكم سلطة ذات نهج محارب، فإن الزمن المطلوب لترجمة هذه السياسة إلى تهديد حقيقي بالإضافة للمعوقات التي ستواجهها مثل هذه الحكومة (مثل إنقطاع الدعم العسكري الأميركي) سيعطي إسرائيل وقتاً كافياً للتأقلم مع الحالة الجديدة" (ص:9). لكن في حالة أصبح "التغيير الاستراتيجي، «جلياً فهذا يفرض على إسرائيل "إعادة النظر في ميزانيتها العسكرية/ الأمنية من ناحية المدى أو المجال ومن ناحية التركيب (أو كماً ونوعاً)– هذا ينطبق تحديداً على أكثر المركبات تكلفة: حجم القوة المقاتلة (براً وبحراً وجواً) والمخزون الإحتياطي للسلاح، وقطع الغيار، والوقود (الجواب الأدق على التقدير الإسرائيلي الحقيقي يمكن تلمسه مستقبلاً وقريباً من أي تغيير في خطة الجيش الصهيوني للتسلح والتي تقر كل عامين والمعروفة بخطة حلاميش– رغم أن الجنرال أيلاند يُقر أن مثل هذه التغييرات في الكم والنوع قد بدأت فعلاً).

أبرز التعليقات الصادرة عن معهد الأمن القومي بتاريخ 5 آب/ أغسطس 2012 (أي قبل جولة المواجهة الأخيرة في غزة) هو ما كتبه مارك هيلير حول موضوع رسالة الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي إلى رئيس الكيان الصهيوني. يقارن هيلير نماذج مختلفة محتملة يمكن أن يتبعها الرئيس المصري تنتجها معادلة الصعود للسلطة وعلاقتها بمدى الإلتزام بالأيديولوجيا، مثل نموذج السادات الذي قاده الصعود للسلطة إلى «الاعتدال» ولاحقاً التخلي عن الأيديولوجيا العروبية والتحول إلى الدفاع عن التعايش. لكن نموذج الصعود للسلطة ليس ضمانة دائمة للاعتدال والمرونة الأيديولوجية. ويستخدم هيلير هنا نموذج الإمام الخميني ولاحقاً الإمام الخامنئي. «هناك الآخرون (الخميني وخامنئي) الذين أظهروا مرونة تكتيكية في بعض الأحيان حين فرضت ذلك الظروف، لكنهم لم يتخلوا مطلقاً عن نظمهم الإيمانية أو إصرارهم على إبراز وضوحهم الإيديولوجي حتى حين كانت الظروف تقف ضد خياراتهم تلك» (قصة الرسالة الضائعة: المبدأ والبراغماتية في العلاقات

التقدير الصهيوني: لا داعي لتغيير الافتراضات الأساسية في ما يتعلق بمصر

المصرية- الإسرائيلية. رؤية رقم 360، معهد الأمن القومي)[10].

السؤال الذي يناقشه هيلير ليس متعلقاً بالإخوان المسلمين الذين يبدو أنه لا يرى في أيديولوجيتهم ما يحب، بل هو التأثير المحتمل لوصولهم للسلطة على تلك الأيديولوجية وإمكانية تحولهم تدريجياً نحو الاعتدال والمرونة، وهنا أهمية الرسالة الرئاسية المصرية لرئيس الكيان الصهيوني والارتباك الناشيء عنها بعد افتضاحها. يستنتج هيلير أنه يمكن أن يقوم الإخوان السلمون بعد وصولهم للسلطة "باستدخال نوع من الاعتدال الخفي، وربما المصادقة عليه علناً لاحقاً». لكن في كل الأحوال، يؤكد هيلير، وفي أي اتجاه يذهب الإخوان، سيكون هناك تبعات قليلة في المدى القصير على السياسة الإسرائيلية.

القلق الإستراتيجي

هناك، كما يبدو حتى اللحظة، نوع من المنطق الداخلي لطريقة التفكير الإسرائيلية، كما جاء في وثيقة روتشيلد/ هرتسليا تحديداً، يشكل أساس الرؤية الصهيونية الإستراتيجية من جهة، وأساس المواقف الصهيونية وما يليها ويتعلق بها من سلسلة التوصيات السياسية العملية من جهة ثانية. وهذا المنطق الداخلي، وإن كان منهجياً بشكل ما، ينتج أحياناً سوء تقدير قد يكون متعارضاً مع وجهات نظر أخرى، والأهم تعارضه مع الواقع الفعلي. بمعنى أن لدى "إسرائيل" تصورات أو تقديرات لما يحدث في المنطقة (وهو ما يمكن الاختلاف بشأنه أحياناً رغم عمقه في أغلب الأحوال) وهي تبني سياسياً على هذه التصورات التي قد لا تتفق معها تقديرات أخرى (مثلاً، تقديرات بشأن طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية أو تقديرات خاطئة مفادها أن قيام عالم عربي ديمقراطي سيعزز فرصة عقد اتفاقيات سياسية مع الكيان وسيعزز إمكانية القبول بالكيان في المنطقة، أو تقديرات بشأن هامشية موقع فلسطين في الحدث العربي وعدم ارتباط أو تأثر "عملية السلام" بما يجري وهو ما قد ينكشف زيفه مع أول مواجهة جديدة في فلسطين (ما يفسر تفكير بعضهم في إمكانية استغلال الإنشغال العربي المحلي لإحداث تغييرات حاسمة على الأرض) وهذه أحكام متعجلة وتبني استراتيجياً على أن الثورة حدثت، لا أنها تحدث (كصيرورة).

كما يبدو من وثائق هرتسليا2011 و2012 والتقرير الذي أعده داني روتشيلد (مع مجموعة من الخبراء) وتصريحات بعض القادة "الإسرائيليين" وسلسلة تقديرات معهد الأمن القومي (يمكن ترجمة عنوانها بـ«رؤى») فإن العقل السياسي الإسرائيلي مسكون بما يمكن وصفه بالقلق الاستراتيجي (ذي طابع وجودي أحياناً) يؤسس لتعاطيه مع الأحداث الكبرى. وخلفية هذا «القلق» كما يمكن الاستدلال عليها من التقارير وتصريحات قادة "إسرائيل» مرتبطة بحساسية عالية لكل ما من شأنه التأثير في موازين القوى الإقليمية والعالمية القائمة (ضد المصالح الإسرائيلية)، وأيضاً التغيرات في سياسة القوى الدولية الرئيسية تجاه الشرق الأوسط. بمعنى أن تأثر حالة (أو إمكانية تحول) موازين القوى الإقليمية والدولية وتغير سياسات بعض الدول (ابتعاداً، كما هي حالة أميركا، أو اقتراباً كما في حالة الصين وروسيا، وضبابية حالة مصر) هو معيار التعامل مع أي حدث حسب العقل

10- Mark A. Heller. The Case of the Missing Missive: Principle and Pragmatism in Egyptian-Israeli Relations. INSS Insight No. 360, August 5, 2012

الإسرائيلي السياسي لأن هذه التصورات تقود إلى «**تغيير قواعد اللعبة**،» كما عبر تقرير مؤتمر هرتسليا 2012.

القضايا الثلاث التي ناقشها تقرير هرتسليا مقلقة لأنها قد تقود لتغيير جدي في قواعد اللعبة، كما رأى معدو التقرير. وهذا وإن كان صحيحاً فإن التوصيات للتعامل مع تلك القضايا لا تبدو إستراتيجية ولا فعالة إلا إذا اتفقنا على التشخيص والخلفية النظرية لمعدّي التقرير. وفي كل الأحوال تتضمن الوثيقة الكثير من المقدمات الصحيحة ولكن بعض النتائج خاطئة– نحن أمام عقل ليبرالي غربي البنية لا يزال محكوماً بأن يرى الحلول في إطار النظام– وليس فيها إبداع أو خيال.

في خلفية وثيقة روتشيلد وفي خلفية هذا القلق ما يبدو أنه إدراك عميق أن المصير الإسرائيلي مرتبط بالحالة الإقليمية والدولية بنفس قدر ارتباطه (وربما أكثر) بالحالة الداخلية الإسرائيلية وهي قضية أخرى (الحالة الداخلية) لم تغب عن ذهن معدي الوثيقة، بل شكلت المحور الثالث للقلق. ورغم أن هناك نوعاً من البعد العملي والفعالية في التعاطي مع الأحداث،كما تشير كل الوثائق، وعدم الإكتفاء بالقراءة، بل بناء استراتيجيات وتوصيات (تعلّم دروس كل تجربة، وهو تقليد إسرائيلي على كل الأحوال)، فإسرائيل لا تستطيع احتمال نتائج الجلوس و«فعل لا شيء في بيئة الأزمات المحيطة بها، لأن هذا قد يهدد مستقبلها» كما يقول الملخص التنفيذي للتقرير، بل يجب أن يكون دورها فاعلاً. إلا أن الحالة الراهنة كما يقول التقرير «تتطور بشكل لا يمكن توقعه دائماً وتسير بأسرع من (أو تتجاوز) قدرة إسرائيل على التأقلم وتغيير سياستها الأمنية والخارجية».

ثلاث تحديات تشكل هاجس القلق الإستراتيجي وارتفاع مستوى الحساسية تجاه الأحداث الإقليمية والعالمية دفعت معدي تقرير 2012 لعنونته «إسرائيل في عين العاصفة» تتكرر فيه عبارة: «تغيّر قواعد اللعبة» وأهم ما في هذا التقرير، برأيي، أنه، بالإضافة لأمور أخرى، يكشف خارطة العقل السياسي الإسرائيلي وكيف ينظر إلى الأحداث الإقليمية والعالمية.

محاور العاصفة (قضايا القلق الإسرائيلي)

أولاً، الأزمة الاقتصادية العالمية:

ليس الاهتمام هنا اقتصادياً إلا بالحد الأدنى حقاً وبارتباطه بالحالة الداخلية الإسرائيلية. بل إن هذه الأزمة، التي يتوقع التقرير أن تستمر وربما تتعمق مستقبلاً (كون الحلول الممكنة قد جربت في أزمات سابقة) مقلقة لأنها تعزز التفكير (والإدراك الحسي) لتغير موازين القوى الدولية وتأثيراتها على سياسيات القوى الدولية تجاه الشرق الأوسط. ويبدو أن هذا القلق لا يتعلّق فقط بأثر هذه الأزمة على موازين القوى الإقليمية والدولية (مثلاً، بداية تحول في الإستراتيجية الأميركية الثابتة (سابقاً) منذ الحرب العالمية الثانية تجاه أوروبا والشرق الأوسط نحو آسيا، وإن كانت هذه النظرة لا تحمل أي أوهام بأن هذا التغير سيكون سريعاً أو يقود قريباً لحالة قطع كلي مع الإستراتيجية السابقة)، بل يتعلق أيضاً بكيفية تصوّر الآخرين لهذه الأزمة. وعلى الرغم من ازدياد الأهمية القصوى للعلاقة مع أميركا فإن الوثيقة تبدي تخوفاً من الإستنتاجات الأميركية المحتملة لما يجري بما يؤثر على «إسرائيل»، كما يرد في الوثيقة: «رغم أن الاضطراب السياسي الإقليمي كان يجب أن يؤكد قيمة إسرائيل الإستراتيجية للولايات المتحدة والغرب، لكن ليس هذا ما حدث فعلاً. ولا يمكن أن

> تغيير قواعد اللعبة هو ما يقلق العقل السياسي الإسرائيلي

يتجاهل المرء الانطباع بأن أميركا تعتبر «إسرائيل» مجازفة إستراتيجية بدل أن تكون قيمة/ إستثمار استراتيجي.»

ثانياً، الثورات العربية:

المنطق نفسه يحكم النظرة إلى الانتفاضات في الوطن العربي، أي إمكانية حدوث تحولات في موازين القوى الإقليمية وتأثير ذلك على (وارتباطه ب) سياسات القوى الدولية تجاه الشرق الأوسط. وترى الوثيقة أن هناك نوعاً من العلاقة الجدلية، وأظنها صحيحة بمعنى ما، بين ما يحدث في المنطقة من جهة ومدى تدخل القوى الدولية (الولايات المتحدة) في المنطقة، وأي «ابتعاد لأميركا عن المنطقة سيقود إلى حالة من اللا استقرار تشجّع الإسلام السياسي ''المتطرف'' وسعي إيران للهيمنة الإقليمية.»

ما يلفت النظر هنا أن ما يقلق الإسرائيليين ليس إمكانية التغيير فقط، بل وما قد يتصوره الطرف الآخر (العرب، كما يبدو، وأميركا والغرب كما ورد سابقاً) عن هذه التغييرات ومعناها. ويبدو في خلفية سطور تقرير هرتسيليا قلق من أي تحول في طريقة التفكير العربية (والأميركية والغربية)، وهي قريبة من، أو تفسر غيظهم من، ''أوهن من بيت العنكبوت.'' ربما يكون في خلفية قلقهم أن يخطىء العرب والغرب تقديرهما للحالة الراهنة، ولكن تصورات العرب لما يجري (وليس فقط ما يجري فعلاً) هي في صلب القلق، وهي لم ترد في الوثيقة الأساسية لهرتسليا فقط، بل تضمنتها أوراق أخرى مقدمة للمؤتمر (ورقة شموئيل بار، مدير الدراسات في المعهد للسياسة والاستراتيجيا، وسبق له أن قدم ورقتين في مؤتمرات هرتسليا في عام 2010 و2011 عن الحرب الناعمة ضد إسرائيل. لكن ورقته الأساسية في عام 2012 كانت عن نماذج القيادة الإسلامية. وهناك نوع من القلق من الحالة الراهنة بسبب احتمالية بروز التفكير الاستراتيجي، أو زيادة أهمية الرؤية الإستراتيجية في صنع السياسات. ويبدو أن إغراق العرب في قضايا الآن واليوم ووضعهم في موقع ردة الفعل كان مريحاً للكيان الصهيوني.

يَغيب، أو يُغَيَّب، عن هذه الرؤيا إدراك عمق التحولات التي عصفت بالعالم، والولايات المتحدة، والتي أسست بشكل ما للحراك الشعبي العربي وضعف الأنظمة (أو أن الانتفاضات العربية والتمرد الشعبي هي في جزء منها انعكاس لضعف النظام العالمي وتراجع سطوة القوة المهيمنة عليه). ولا يبدو أن التقليد الإسرائيلي في ''دراسة العبر والتوصيات العملياتية مفيد هنا لأن الحالة العالمية والإقليمية تشير إلى تحولات بنيوية، وليس مجرد عارض تقليدي يمكن التعامل معه بذات الأسلوب كما يعتقد بعض المحللين الذين سبق ذكرهم.

القضية الأخرى المتعلقة بالانتفاضات العربية هي دور ومستقبل حركات الإسلام السياسي. هناك تضخيم للخطر الإسلامي السياسي ويبدو أن جانباً منه دعائي (أو تحريضي) وثمة جانب آخر هو البعد الاستشراقي في النظر إلى هذه الحركات– يتجاهل التحليل تعقيد المشهد الإسلامي، وورقة شموئيل بار مثلاً تتبنى بسطحية الرؤية الإستشراقية عن الانقسام الشيعي– السني في النظر الى الحالة الإسلامية. وبعض الأوراق عن هذه القضية يمكن أن تكون أساساً لرؤية الفهم الإسرائيلي لحركات الإسلام السياسي، لكن هذا موضوع آخر.

المحصّلة: إن الأهمية العامة للأحداث في الوطن العربي حسب تقدير معهد دراسات الأمن القومي «ليست

واضحة بعد، وحتى اللحظة فإن التأثير على «إسرائيل» محدود وغير مباشر. «تقدير غيورا أيلاند في "تقديرات إستراتيجية" (مجلد 14، عدد 2، تموز/ يوليو 2011) بعد تلخيص لكل بلد عربي على حدة يمكن اعتباره نموذجاً للتفكير الصهيوني (والخلفية الفكرية للمحللين) وهو مزيج من القلق من أخطار عدم الاستقرار وعدم الوضوح من جهة والتفكير الرغبوي من جهة أخرى. وهناك القلق "من علاقات أقل صداقة مع مصر" وما يعنيه ذلك، ولكن هناك أيضاً "فرصة إضعاف إيران ونفوذها في سوريا ولبنان وزيادة قوة دول الخليج المعادية لإيران."

ثالثاً: المحور الداخلي

«الأمن القومي يبدأ في الداخل"، تلك هي الفكرة التي يبني عليها التقرير في قراءته، وهي، ربما، إحدى القضايا التي يتوجب البناء عليها والإستفادة منها في مقاومة إسرائيل.

وليس المقصود هنا فقط استغلال عوامل التفكك والاختلاف في الكيان الصهيوني، بل نظرتهم إلى أهمية الاستناد إلى قاعدة سكانية (شعبية) قوية وصلبة قادرة على الفعل. فالقاعدة والبيئة الشعبية المنهكة اقتصادياً والممزقة اجتماعياً لا يمكن المراهنة عليها كثيراً بالمعنى الإستراتيجي. يبدو هذا مفيداً وصحيحاً لأي مشروع مضاد– قدرة المجتمع أو التجمعات الشعبية المنهكة اقتصادياً على تشكيل حاضنة منيعة وداعمة صلبة لأي مشروع مضاد يجب أن تكون محط اهتمام من يهمه الأمر. أي يجب الاهتمام بطرح أو تصور حالة تنموية مقاومة.

وتعطي الوثيقة أهمية كبيرة لهذا الجانب لأن "ازدياد اللامساواة يؤثر على هوية الدولة (يهودية وديمقراطية). وازدياد الشق أو الفوارق قد يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل المشروع الصهيوني».

٢- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل»

حلمي موسى
كاتب فلسطيني مختص في الشؤون الإسرائيلية.

يترافق الحديث عن حرب محتملة مع المقاومة في لبنان وغزة مع تبخر الارتياح لزوال خطر جيوش عربية نظامية مركزية وإدراك لمصاعب اقتصادية وسياسية تواجه «إسرائيل» داخلياً وخارجياً. كما أن حدة الخلاف بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو أظهرت وجود تصدعات في صلابة الدعم الأميركي «لإسرائيل» لم تكن قائمة سابقاً. وقد وجد مسؤولون أميركيون أن الخلافات تسمح لهم باتهام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالجبن في كل ما يتعلق بتهديداته بتوجيه ضربة عسكرية لإيران. وقاد الخلاف الأميركي الإسرائيلي إلى إشعار كثيرين أن الوضع، رغم تعقيداته، لا يضمن مكاسب «لإسرائيل».

فإذا كانت التقديرات الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٣ تتحدث عن أفضل وضع استراتيجي يمكن أن تجد «إسرائيل» نفسها فيه فإن التقديرات الجديدة في نهاية العام ٢٠١٤ ليست بهذا الشكل. فالمخاطر تتكاثر على كل الجبهات تقريبا فيما تتزايد التهديدات على بعض ركائز الاستقرار الأساسية في المحيط العربي. وليس بعيداً عن دائرة الأخطار الإسرائيلية قلق مما قد يحدث في الأردن وإمكانية عودة جبهتي سيناء والجولان إلى دائرة اللهيب.

إن هذا الوضع يتعامل تقريباً مع ثلاث دوائر لكل واحدة منها مركز فائق الأهمية. وواضح أن المسألة الفلسطينية، رغم كل محاولات إسرائيل لتهميشها، بقيت المسألة الأشد جوهرية والتي تهدد أسس وجود الكيان الصهيوني سلماً أو حرباً. وفي الدائرة العربية والإسلامية المحيطة ظلت إيران تشكل مركز العداء الأساس والذي في محيطه جرى الحديث حتى عن إبرام تحالفات مع بعض الأنظمة العربية في محاولة لمجابهة الخطرين النووي الإيراني والإرهابي الأصولي. وعلى الصعيد الدولي كانت العلاقة مع الإدارة الأميركية ليس فقط ركيزة الحركة الدولية «لإسرائيل» وإنما أيضاً درعها الحصين وراعيها الأقوى.

وثمة أهمية كبيرة، في هذا السياق، لما نشرته صحيفة «ماكور ريشون» اليمينية على لسان قادة مستوطنين بل ووزراء في «البيت اليهودي» من أن نتنياهو أطلعهم على تقديره بأن «الرئيس الليبرالي ينوي التخلي عن «إسرائيل»

أمام الأغلبية التلقائية في الأمم المتحدة حيث معلوم جيداً ماذا ستكون النتيجة. عملياً، السيناريو الذي خاف منه جداً كل أصدقاء «إسرائيل» عشية إعادة انتخاب أوباما لولاية ثانية، يوشك أن يتحقق». وهذا ما دفع وزير الإسكان، أوري أرييل للقول بأن نية أوباما التخلي عن «إسرائيل» في المحافل الدولية «يدمر قدس أقداس التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة ويزيل أسوار الفيتو الأميركي الذي من دونه يصعب «لإسرائيل» البقاء». وبديهي أن قيمة هذا التهديد الأميركي لا تنحصر في احتمال تنفيذه بل بمجرد إطلاقه لما لذلك من أثر على أسس وجود «إسرائيل» التي تعتبر العلاقات الإستراتيجية مع واشنطن أحدها.

يتحدث قادة إسرائيل بنوع من الثقة المهزوزة بالمستقبل.

في هذه الأجواء يتحدث قادة «إسرائيل» السياسيون والعسكريون على حد سواء بنوع من الثقة المهزوزة بالمستقبل حيث يغلب على كلامهم التهديد وعلى سلوكهم الحذر. وهذا ما بدا واضحاً على وجه الخصوص في أعقاب العملية التي نفذها وتبناها حزب الله في مزارع شبعا والتي بينت أن انشغالاته الداخلية لا تعني إغفاله الخطر الإسرائيلي. كما أن تزايد الحديث إسرائيلياً عن فرص التحالف مع الأنظمة العربية لم يفلح في توفير مدخل لحضور حكومة نتنياهو، مثلاً، مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة والمحافظة على الوضع في القدس المحتلة. بالإضافة إلى الكلام الأميركي عن «جبن» نتنياهو في كل ما يتعلق باحتمالات الضربة العسكرية الإسرائيلية المنفردة لإيران، والتهديد بعدم استخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد مشاريع قرارات مناهضة «لإسرائيل».

لكن «إسرائيل» تتصرّف، ورغم ازدياد تعقيد المشهد الإقليمي، على أساس أن خريطة المخاطر الإقليمية لم تتغير. وهي لا تزال تتحدث عن وجود فرص ومخاطر بالقدر نفسه، رغم أن حدة اليقين تغيرت بشكل ملموس. وكما كان معلوما فإن «إسرائيل» تصنف الخطر النووي الإيراني على أنه الخطر الأول في سلّم الأولويات، يتبعه خطر التحولات الإقليمية وعدم الاستقرار ثم يأتي خطر الانتفاضات الفلسطينية. ولكن هذا التصنيف شهد في العام الأخير بعض التغييرات بعد تزايد ما تعتبره خطراً كبيراً يتمثل في نزع الشرعية الدولية عنها سواء في المحافل الدولية أم لدى الرأي العام. وفي هذا السياق تعاظم الإحساس بخطر تخلي أميركا عن «إسرائيل» في الحلبة الدولية.

الخطر النووي الإيراني

رغم كل التطورات في المنطقة، سعت «إسرائيل» طوال الوقت للتأكيد على أن مواجهة المشروع النووي الإيراني هي المقدمة لأي فعل دولي في المنطقة. وحتى عندما بدا أن العالم بأسره يتوحد ضد خطر داعش ظلت «إسرائيل» تنادي بأعلى صوت بوجوب عدم نسيان الخطر الإيراني. واستشعرت خطراً كبيراً حينما ألمحت بعض الدول الغربية، خصوصاً أميركا، إلى احتمال التعاون مع إيران لمواجهة خطر داعش. ورأت «إسرائيل» في ذلك محاولة لتخفيف التدابير ضد المشروع النووي الإيراني لتسهيل مجابهة الخطر الداعشي الداهم.

وبدا أن ردة الفعل الإسرائيلية تجاه هكذا تطور حادة وغير مسبوقة. إذ اعتبرت أن لجوء أميركا إلى استخدام الضربات العسكرية ضد داعش يساعد إيران بطريقة أخرى. وفي نظرها فإن الغارات على داعش تساعد «محور الشر» الذي يقاتل هذه المنظمة الأصولية في كل من العراق

وسوريا، خصوصاً حزب الله. وقال ضابط إسرائيلي رفيع المستوى أن الغرب يقترف خطأ شديداً في غاراته على داعش حيث أنها بذاتها «تعبر عن دعم للمحور الراديكالي الشيعي». وأضاف أنه «نشأ وضع غريب تقف فيه الولايات المتحدة وكندا وفرنسا في الخندق ذاته مع حزب الله، إيران والأسد. هذا أمر غير منطقي». وترى «إسرائيل» أن لجوء الغرب وأميركا إلى محاربة داعش كان تعبيراً عن استسهال هذه الدول لمهمة مواجهة «إرهاب في مرحلته الجنينية والبدائية» كبديل عن مواجهة إيران وحزب الله.

ويشهد هذا الموقف على استمرار الإجماع الإسرائيلي حول خطورة البرنامج النووي الإيراني باعتباره خطراً وجودياً من الدرجة الأولى، وأن إيران هي العدو الإستراتيجي الأول «لإسرائيل»، وأن وأد التهديد النووي الإيراني هو أهم القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية حالياً. وقد شكل توقيع اتفاقية جنيف عام ٢٠١٣ إرباكاً للسياسة الإسرائيلية التي لا تزال تصر على أن إيران تتقدم نحو ترسيخ مكانتها كدولة نووية. وترفض «إسرائيل» المنطق الغربي الداعي إلى أخذ السيرورات الجارية واحتياجات تطوره بالحسبان. ولم تخف «إسرائيل» طوال الوقت خشيتها من أن أي اتفاق لا يضمن حرمان إيران من حق تخصيب اليورانيوم ولا يغلق مفاعل أراك هو اتفاق ضار «بإسرائيل». ولم تغير من البداية موقفها بأن لا حل للمشروع النووي الإيراني سوى بمنع إيران من امتلاك قدرة التخصيب وتهديدها دائماً بضربة عسكرية ساحقة إن حاولت ذلك.

والواقع أن «إسرائيل» لا تتعاطى مع المشروع النووي الإيراني على أنه الخطر بذاته بل إنه يشكل حاضنة للخطر الحقيقي. فالسماح بامتلاك إيران هذه القدرة يرسخ مكانة إيران كقوة عظمى إقليمية معادية «لإسرائيل» من جهة ومساندة لقوى وتيارات أخرى معادية أيضاً. وهذا لا ينهي فقط احتكار «إسرائيل» للسلاح النووي وإنما يفتح على مصراعيه باب سباق القوى الإقليمية للتسلح النووي. وعندما تجد «إسرائيل» أنها لم تفلح في تحقيق الحسم العسكري بالأسلحة التقليدية وكانت تجد في سلاحها النووي رادعاً كبيراً للأعداء فإن كسر الاحتكار يعني خسارة هذا الردع أيضا.

تواصل إسرائيل التهديد باللجوء الى الضربة العسكرية لإيران رغم إدراكها استحالة هذا التهديد.

لذلك تواصل «إسرائيل» التهديد باللجوء إلى الضربة العسكرية لإيران رغم إدراكها استحالة هذا التهديد. وقد أشار مستشار الأمن الإسرائيلي السابق الجنرال يعقوب عاميدرور إلى ضرورة عدم إسقاط الخيار العسكري موضحاً أنه فقط إذا كان واضحاً للعالم «أن لدينا قدرة حقيقية على تنفيذ عملية عسكرية في إيران، فإن الأسرة الدولية لا يمكنها تجاهل مطالب إسرائيل». وشدد على أن إيران تهديد وجودي على «إسرائيل»، ويجب فعل كل شيء لإزالته.

وتنظر «إسرائيل» بقلق إلى أي تقدم في المحادثات مع إيران لأن ذلك يقود إلى إسقاط العقوبات الدولية من جهة ولأنه يزيل من جهة أخرى بعض مبررات العداء بين إيران والدول العربية والتي ترتكز إليها «إسرائيل» في ادعاء أرضية التحالف مع هذه الدول. وتبدي «إسرائيل» انزعاجها التام من عدم توفير إيران ذرائع للغرب للتشدد في مواقفه ضدها وصولاً إلى استحدام القوة العسكرية. ولهذا السبب تعمل «إسرائيل» على الربط بين الشأن النووي ودور إيران في مساندة فصائل المقاومة في لبنان

وفلسطين أو حتى دعم االنظام السوري من أجل إيجاد الذرائع ومنع اتفاق يسمح لإيران بأن تكون دولة نووية. إذ لا يضر «إسرائيل»، والحال هذه، أكثر من اتفاق ترفع فيه العقوبات الدولية عن إيران وتنال فيه إيران شهادة دولية بسلمية مشروعها النووي. وحينها ستقف «إسرائيل» وحيدة أمام العالم عاجزة عن فعل أي شيء سوى استمرار التهديد بالضربة العسكرية أو التزام الصمت.

ومن الواضح أن الغرب لن يتقبل ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران تفجر الوضع في منطقة فائقة الحساسية بعد إبرام اتفاق. وسترى دول عديدة، بينها الولايات المتحدة نفسها في مثل هذه الضربة عملاً موجهاً ضدها ما سيقود إلى تدهور واسع في العلاقات بين الدولتين. ولذلك ثمة أهمية بارزة هنا لما نشرته مجلة «أتلنتك» على لسان مسؤولين أميركيين كبار من وصف لنتنياهو ب»الجبن» في تهديداته العسكرية لإيران.

إجماع إسرائيلي على أن البرنامج النووي الإيراني يشكل خطراً وجودياً

طريق مسدود فلسطينياً

تتنازع «إسرائيل» على هذا الصعيد مسألتان متناقضتان: رغبة في الاستقرار وتحقيق الازدهار وميل متزايد لرفض السلام مع الفلسطينيين وإلغاء حل الدولتين. وبديهي أن هذا التناقض ينبع من ارتكازه إلى تناقض حاد في اليات الفعل الداخلي الإسرائيلي لجهة التطور الاقتصادي والتكنولوجي من جهة وتنامي النزوع إلى اليمين الأيديولوجي الذي يرى في أرض فلسطين كلها أرض «إسرائيل». وهذا يوضح انسداد أفق التسوية مع الفلسطينيين رغم كل عوامل الحث الدولية والإقليمية بل والداخلية الأخرى على ذلك.

ويبدو أن «إسرائيل» التي ترى أن تشظي المنطقة العربية وتعدد المخاطر داخلها يضع المسألة الفلسطينية على هامش الاهتمامات العربية والدولية وأنه يمكنها وفقاً لذلك الانفراد بالفلسطينيين. لكن وقائع الحرب الإسرائيلية على غزة وانتفاضة القدس الجارية ونجاحات الدبلوماسية الفلسطينية في المحافل الدولية في نيل الاعتراف بالدولة على حدود ٦٧ كلها تشكل جداراً يعرقل حركة «إسرائيل». ورغم كل عوامل الضعف الفلسطينية سواء لجهة الانقسام أو انشغال المحيط العربي، ظلت المقاومة الفلسطينية شوكة في حلق «إسرائيل» سواء بمظهرها العسكري في غزة أو الشعبي في الضفة الغربية والقدس. وحالت هذه المقاومة دون استمرار مسرحية المفاوضات من دون هدف وصارت الشروط للعودة إليها واضحة: تجميد الاستيطان والإقرار بمبدأ حدود ٦٧ وحل الدولتين.

ونظراً للمصاعب التي اعترضت المسار الأميركي للمفاوضات تشعر «إسرائيل» أن توجه الفلسطينيين للمحافل الدولية يزداد خطراً خصوصاً في ظل تضعضع العلاقات السياسية بين حكومة نتنياهو وإدارة أوباما. ولا يغير من واقع انسداد أفق المفاوضات سعي أميركا حالياً إلى بلورة اتفاق إطار يحقق لكل طرف بعضاً من أهدافه: حدود ٦٧ مع تبادل أراض للفلسطينيين واعتراف فلسطيني بيهودية الدولة الإسرائيلية. لكن ما قد يعرقل ذلك حقيقة هو أن «إسرائيل» لا تريد فقط اعترافاً بيهوديتها وإنما تريد أن تمتد أرضها على كل أرض فلسطين.

ولن يكون غريباً البتة أن تعجز الإدارة الأميركية عن تحقيق اختراق في هذا المجال نظراً لمدى التشدد اليميني الإسرائيلي الذي يجر الجميع نحو الصدام. تشهد على ذلك الإجراءات الإسرائيلية في القدس المحتلة من مصادرة للأراضي بقصد الاستيطان واستيلاء على البيوت لتهويد

الأحياء العربية أيضاً. ومعروف أن «إسرائيل» تمارس في الضفة الغربية سياسة استيطانية تهدف إلى منع وجود أي تواصل جغرافي بين مناطق الضفة الغربية ما يحول عمليا دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وربما كان وزير الدفاع موشي يعلون الأكثر صراحة حينما شدد في مقابلة صحفية على فشل خيار التسوية الإقليمية وحل الدولتين وتأكيده على أن المتاح هو «حكم ذاتي» وليسمونه «إمبراطورية أو دولة».

وفي كل حال فإن انسداد أفق التسوية يقود إلى واحد من أمرين: إما المواجهة أو السكون. ولا يبدو أن الفلسطينيين في موضع السكون خصوصاً في ظل استمرار «إسرائيل» في سياسة فرض وقائع على الأرض. وليس صدفة أن القدس لا تهدأ وهي تهدد بجر الضفة الغربية بأسرها إلى الانتفاضة الثالثة رغم كل مساعي السلطة للحفاظ على الهدوء. كما ليس صدفة أن حرباً وقعت قبل شهور قليلة على غزة كانت أشبه بالحروب الكبيرة لمداها وأثرها.

ورغم محاولات «إسرائيل» الدائمة للتأكيد على أن الردع الذي تحققه يكفل لها هدوءاً أطول إلا أن الواقع حمل على الدوام مفاجآت. وهكذا فعلى الرغم من رفض احتمال أن يكون ما يجري هو الانتفاضة الثالثة فإن أعداداً متزايدة من الخبراء الإسرائيليين يؤمنون بأنها إن لم تكن الانتفاضة الثالثة فهي على الأقل المقدمة الطبيعية لها.

وتجد «إسرائيل» حالياً في العلاقات المتوترة بين النظام المصري وحركة حماس، كامتداد للصراع مع الإخوان المسلمين، وسيلة هامة لمنع إعادة بناء القوة العسكرية للمقاومة في القطاع. ولا تخفي «إسرائيل» رضاها عن الجهد المصري لإنشاء منطقة عازلة على حدود قطاع غزة لمنع وجود الأنفاق ولترسيخ السيطرة وترى في ذلك تأكيداً للمصلحة المشتركة وللعداء المشترك.

ومع ذلك لا تستبعد أوساط إسرائيلية احتمالات انفجار الوضع من جديد في قطاع غزة إما بسبب ما يجري في القدس والضفة الغربية وإما بسبب استمرار الحصار المفروض على القطاع وتلكؤ مساعي إعادة الإعمار.

العلاقات مع مصر

كانت مصر ولا تزال تشكل مصدر القلق الأكبر «لإسرائيل» لما تمتلكه من قدرات وقوة ناعمة في المنطقة العربية. ولهذا فإن التغييرات في مصر كانت موضع متابعة دؤوبة على كل المستويات. وبديهي أن مجريات الأحداث في مصر وانشغال القاهرة بهمومها منح «إسرائيل» قدراً من الراحة. فالجيش المصري من الآن فصاعداً سوف ينشغل بالمشاكل المصرية الداخلية ليس فقط في مواجهة الإرهاب وإنما أيضاً في إدارة الحكم. وفي نظر «إسرائيل» تعتبر هذه وصفة سحرية لتجنيبها مخاطر جوهرية.

وتعمد «إسرائيل» إلى إخفاء أي حضور لها في مصر وشؤونها جراء معرفتها بحساسية ذلك وأثره على المصريين. في هذا الاتجاه قبلت، للمرة الأولى، أن لا تحضر مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة والذي عقد في القاهرة برعاية رئاسية مصرية. وتتحدث أوساط إسرائيلية ومصرية عن أن التعاون بين الطرفين تعمق كثيراً بعد إسقاط حكم الإخوان وتولي المشير عبد الفتاح السيسي رئاسة الدولة المصرية. وقد لعبت في ذلك عدة عوامل أهمها مكانة مصر العربية ورغبة «إسرائيل» في التعاون مع ائتلاف عربي معتدل يكون لمصر والسعودية دور مركزي فيه. ولكن أيضاً كانت هناك أسباب أخرى بينها الوضع في قطاع غزة تحت حكم حماس ومخاطر العنف الذي تمارسه جماعات جهادية متطرفة في سيناء ضد كل من الجيش والدولة المصرية بشكل أساسي وضد «إسرائيل» أحياناً.

> كان الجيش السوري أحد أهم الأخطار الاستراتيجية على "إسرائيل"

وتخشى «إسرائيل» من فقدان الدولة المصرية سيطرتها على الأوضاع في مصر ثم في سيناء. ولذلك فإن عودة المؤسسة العسكرية للسيطرة على الأوضاع أبقى الفرصة لاستمرار السيطرة رغم أن ذلك خلق توترات مع الإدارة الأميركية التي كانت تميل بشكل واضح إلى استمرار المراهنة على الحكم المدني. وعملت «إسرائيل» كثيراً من أجل إصلاح العلاقات بين النظام المصري الجديد والإدارة الأميركية من منطلق الحفاظ على معاهدة السلام مع مصر كركيزة أساسية في الأمن القومي الإسرائيلي. والمسألة هنا ليست مجرد علاقات سياسية، على أهميتها، بل هي ترسيخ لمكانة أميركا التي تعتبر الضامن لمعاهدة السلام والحليف لمصر.

أعداد متزايد من الخبراء الإسرائيليين يؤمنون بحصول انتفاضة فلسطينية ثالثة.

بيد أن «إسرائيل» تتوقع استمرار الصراع الداخلي في مصر لأطول فترة ممكنة خصوصاً بعد إعلان الإخوان المسلمين حركة إرهابية وبعد الانخراط مع دول عربية أخرى في نوع من الحرب العالمية عليهم. وفي هذا السياق تنظر «إسرائيل» برضى إلى تعامل مصر مع حركة حماس المهيمنة في قطاع غزة بوصفها حركة إرهابية لارتباطها بالإخوان المسلمين. وترى في استمرار فرض الحصار على القطاع أداة لاستمرار التحكم في عوامل بناء القوة والتأثير فيه.

ورغم ما يبدو حتى الآن من توافق ضمني بين «إسرائيل» ومصر وخصوصاً في سيناء وقطاع غزة فإن الجيش الإسرائيلي يتعامل مع سيناء بوصفها منطقة حرب معادية. وليس صدفة أن جهوداً هائلة بذلت لإنشاء جدار حدودي صلب على طول الحدود مع سيناء. كما ليس صدفة أنه ورغم سماح «إسرائيل» للقوات المصرية بإدخال قوات ومعدات لمحاربة التكفيريين في سيناء إلا أن لديها مطالب أمنية متزايدة من بينها زيادة القوة متعددة الجنسيات في سيناء ورفض إدخال تعديلات على معاهدة السلام والاكتفاء بإضافة ملحق يلحظ بعض التعديلات.

تشظي سوريا

تتعامل «إسرائيل» مع الأزمة في سوريا على أنها أمر سوف يمتد لسنوات طويلة في ظل عجز عن الحسم العسكري. وهي ترى أن الواقع الراهن المتمثل ببقاء نظام الرئيس السوري مسيطراً سوف يبقى لفترة طويلة قادمة. ومع ذلك فإن الحرب الدائرة لن تبقى ستاتيكية من وجهة نظر المحللين الإسرائيليين الذين يعتقدون أن الوجهة العامة هي التوجه نحو مزيد من الغرق في الفوضى. وخلافاً لما هو قائم مع غزة ومصر تجد «إسرائيل» لنفسها مصلحة في تشظي سوريا التي كانت على مدار الزمن هدفاً استراتيجياً إسرائيلياً.

فتشظي سوريا يلغي أحد أبرز عناوين العروبة بالمعنى الاستراتيجي لكنه أيضاً يشطب سوريا من معادلات القوة الإقليمية ويحرم إيران وسياستها من أحد أهم مرتكزاتها. وقبل الحرب الأهلية السورية كان الجيش السوري وما يمتلكه من قدرات، أحد أهم الأخطار الاستراتيجية على «إسرائيل». وتعتقد جهات إسرائيلية أنه حتى إذا أفلحت سوريا في البقاء على وحدتها واستعادت مركزية الحكم فإن قدرتها على إعادة بناء قوتها سوف تستغرق عقوداً من الزمن.

وخلافا لمواقف جهات عديدة لا ترى «إسرائيل» أن تغييرات جوهرية قد تقع قريباً في سوريا وأن نجاح هذا الطرف أو ذاك في هذه المعركة أو تلك لا يحمل في ثناياه

احتمالات تغيير استراتيجي كبير. وفي هذا السياق تجد «إسرائيل» نفسها في موقع مغاير لمواقف أغلب الدول الغربية في نظرتها إلى «داعش» حيث أنها تعتبره تنظيماً عابراً وخطراً زائلاً. ولذلك انتقدت «إسرائيل» حتى توجيه الضربات «لداعش» في ظل استمرار الصمت على إيران وحزب الله. وحاولت «إسرائيل» حصر اهتمامها في عدم وصول أسلحة استراتيجية إلى جهات معادية ولذلك مارست أحيانا سياسة توجيه الضربات الجوية لقوافل أو مخازن سلاح خصوصاً إذا كانت ستنقل إلى لبنان.

وفي كل حال تجد «إسرائيل» أن مصلحتها في سوريا استمرار القتال بين كل الأطراف.

حزب الله كقوة إقليمية

تنظر «إسرائيل» بخطورة متزايدة لحزب الله الذي تحول في نظرها إلى نموذج يجري استنساخه في عدة مناطق. وخلافاً للنظرة الأولية التي رأت في انخراط حزب الله سوريا مقتلاً له صارت «إسرائيل» ترى في تلك الحرب ميدان تدريب ومورد إمداد واسع للحزب. وجاءت الأحداث الأخيرة في مزارع شبعا وإعلان حزب الله مسؤوليته عنها لزيادة الشكوك الاسرائيلية.

فحزب الله يزيد قدراته الحربية بعيدة المدى ويتحضر لاحتمال الرد بضربة ثقيلة جداً إذا تعرض لأي اعتداء إسرائيلي. وقد سعى الحزب لتغيير النظرة الإسرائيلية إليه بعد أن تعرضت مواقعه في منطقة جنتا في البقاع لغارات إسرائيلية على أرضية قناعة إسرائيلية بأنه لن يرد. وكانت هذه القناعة موجودة ليس بسبب أن حزب الله فقد قوته وإنما رغم أن حزب الله يزيد قوته. إذ ارتبطت القناعة باعتقاد أن حزب الله رغم امتلاكه ما يقرب من ١٠٠ ألف صاروخ بعضها دقيق وتغطي كل «إسرائيل» إلا أنه غير معني بفتح جبهة ثانية. لكن هذه القناعة تغيرت بعد تفجيري مزارع شبعا الأمر الذي دفع «إسرائيل» «للتروي» قبل الرد على هذه التفجيرات.

وليس مستبعداً أن القيادة العسكرية الإسرائيلية صارت تخشى من أن أداء حزب الله أصبح يقوم ليس على أساس المصلحة في الرد وإنما أيضاً على أساس المصلحة في المبادرة. ويعتقد بعض الخبراء الإسرائيليين أن حزب الله، وربما إيران، يسعى لتفجير صراع مع «إسرائيل» لأغراض مختلفة. غير أن هذا الاعتقاد يرتكز أساساً إلى تغيير النظرة بشأن ما كانت تعتبره «إسرائيل» سريان ردعها على حزب الله. وصار خبراء إسرائيليون يتحدثون علناً عن أن منسوب الردع الإسرائيلي تردى خصوصاً بعد الحرب الإسرائيلية على غزة.

> إنشغال القاهرة بهمومها الداخلية منح إسرائيل قدراً من الراحة.

تؤمن «إسرائيل» أن الحرب في سوريا أتاحت لحزب الله ليس فقط امتلاك خبرة قتالية على نطاق واسع وإنما كذلك الوصول إلى موارد سلاح متطور. وهناك قناعة أن لدى الحزب ليس فقط صواريخ متطورة مضادة للدروع والطائرات وإنما أيضاً صواريخ (ياخونت) الروسية القادرة على إصابة السفن ومنصات الغاز البحرية. وهذا ما يجعل الردع متبادلاً. قال ضابط إسرائيلي كبير في معرض شرحه لمكانة حزب الله الحالية أنه «في القتال ضد حزب الله سيعرف الحزب كيف يغلق مطار اللد وبالتأكيد ميناء حيفا. وإذا قرر حزب الله استخدام كامل قوته، فلن يكون مفر من استخدام كامل قوة الجيش الإسرائيلي أيضاً، وبسرعة من دون تلكؤ».

روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية

د. فصيح بدرخان

نائب رئيس المركز العلمي للحوار الروسي- العربي في معهد الاستشراق الروسي.

مقدّمة

يمتد التاريخ الإمبراطوري الروسي لأكثر من خمسة قرون. وقد لعبت روسيا دوراً كبيراً في منطقة أوراسيا وفي العالم شأنها في ذلك شأن أية دولة عظمى يعتبر تاريخها في جانبه الخارجي جزءاً من التاريخ العالمي[1]. وأصبحت روسيا بالتدريج حضارة متكاملة حاملة لمشروعها الجيوسياسي الذي يعتمد على مجموعة من القيم أساسها روسي وأثر فيها بشكل كبير انتقال مركز الأرثوذكسية العالمية إلى موسكو أو ما يسمّيه الفلاسفة عادة "روما الثالثة"[2]، وروما الثالثة هي الإرث الإمبراطوري البيزنطي الذي انتقل إلى روسيا بعد سقوط القسطنطينية (روما الثانية) عام 1453 على يد السلطان العثماني محمد الفاتح. ودخلت روسيا منذ ذلك التاريخ في صراع مرير مع جميع إمبراطوريات الغرب والشرق وخصوصاً في مرحلة التشكل التدريجي للمشاريع الجيوسياسية في أوراسيا والتي تعدَّت حدود القارتين الأوروبية والآسيوية. وكان المشروعان الجيوسياسيان الأنكلوساكسوني والروسي هما الأقوى في أوراسيا. وكان المشروع الفرانكوجيرماني أقل أهمية مع أنه لعب في مراحل معيّنة دوراً عالمياً هاماً، وكان الصراع بين هذه المشاريع يجري إما مباشرة أو بشكل غير مباشر على مناطق النفوذ.

وكان لأوروبا وللإمبراطوريتين العثمانية والفارسية دور كبير في تطور الدولة الروسية وحضارتها حيث ترافق تشكل الإمبراطورية الروسية مع ظهور الإمبراطورية العثمانية إلى جانب الإمبراطورية الفارسية. وكان لروسيا تاريخ صعب من العلاقات مع هاتين الإمبراطوريتين، لأن تطور الحضارات الشرقية والإسلامية كان متوازناً مع التطور التاريخي للعلاقات الروسية- الأوروبية وقد تخللته من جهة حروب طاحنة ومن جهة أخرى تفاعل اقتصادي واجتماعي وثقافي وديني وقِيَمي. هذا الموقع المتميز بين الغرب والشرق والتفاعل الدائم معهما أدى إلى أن تقف روسيا أمام مسألة انتماء هامة لم تحلّها الحضارة

1- ما جرى في روسيا داخلياً أثناء الثورة الاشتراكية عام 1917 وما جرى أثناء سقوط الاتحاد السوفياتي في التسعينيات من القرن الماضي لا يعتبر تاريخاً داخلياً فقط لأن انعكاساته كانت بعيدة جداً عن حدود الإمبراطورية.

2- جرى الحديث أثناء حكم بوش الابن عن«روما الرابعة» كان يجب أن تمثلها الولايات المتحدة كزعيمة وحيدة للعالم.

الروسية حتى اليوم وهي: هل هذه الحضارة أوراسية أو آسيو- أوروبية، وهل روسيا شرق أم غرب، وأي مكّون هنا هو الأقوى؟ وما زال الجدل دائراً بين الفلاسفة حتى اليوم[3].

وتُعتبر روسيا والحضارة الروسية عموماً بالنسبة للشرق غرباً موازياً، ليس كلاسيكياً قائماً على القيم الرومانية التاريخية، والكاثوليكية فيما بعد، بل على القيم الروسية (السلافية) والأرثوذكسية التي تعتبر هي أيضاً مسيحية موازية لأنها تقوم على خليط من القيم الروسية الخالصة والبيزنطية وحتى الإسلامية والكونفوشسية والوثنية. هذا الغرب الموازي أوالمسيحية الموازية أقرب إلى الشرق عامة والشرق الإسلامي خاصة لأنها تلتصق به وتتفاعل معه تاريخياً، فضلاً عن أن الإسلام يعتبر مكوّناً عضوياً في الحضارة الروسية، فالمسلمون يشكلون حوالي 13٪ من السكان، الذين اعتنقوا الإسلام في بداية القرن الثامن الميلادي أي قبل أن تصبح روسيا مسيحية بأكثر من قرن ونصف القرن[4]، هذا العامل الهام إضافة إلى العامل الأرثوذكسي في الشرق العربي يدفع روسيا دائما نحو التفاعل مع العالمين العربي الإسلامي وكما هو معروف فإن روسيا عضو مراقب في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى جانب هام من الحضارة الروسية وهو أنها حضارة حداثية عموماً تؤمن بقيم مشروع الحداثة العالمي الذي بدأ منذ الثورة الإنكليزية وتشكّل نهائياً بعد الثورة الفرنسية[5]. ولهذه الحضارة خصوصياتها التي تميزها عن الحداثة الغربية الكلاسيكية. وهذه الخصوصيات ناتجة عن التصاقها بالشرق، وهي، وإن اعتُبرت تاريخياً من الناحية السياسية حضارة استبدادية (القيصرية والشيوعية)، تُعتبر من الناحية الاجتماعية والدينية غير شمولية، فالروسي لا يتعامل مع الآخر انطلاقاً من انتمائه الديني أو القومي وليست هناك أية حدود اجتماعية أو دينية لدى الروس في علاقاتهم مع الآخرين[6]. هذا التسامح الديني والقومي كان السبب الرئيسي في جذب الشعوب المجاورة، فالشعوب غير الروسية لا تعتبر روسيا دولة استعمارية بالمعنى الكلاسيكي كما اعتبرت شعوب العالم الثالث الدول الأوروبية. وقد كان لهذا التاريخ والقيم التي ذكرناها دور هام في السياسة الخارجية الروسية التي كانت مهمتها الأساسية لا تقتصر على الدفاع عن مصالح العالم الروسي (السلافي) فقط إنما عن مصالح جميع الشعوب التي دخلت في الإمبراطورية تاريخياً بما في ذلك المرحلة السوفياتية التي اعتبرت في

> تُعد الحضارة الروسية «غرباً موازياً» وهي أيضاً «مسيحية موازية»

3- الجانب القومي باعتباره أحد جوانب الهوية العامة وصل الى قمته في القرنين 19 و20 في الحضارة الأوروبية لكن لم يكن له نفس الأثر على الوعي الاجتماعي الروسي كما هو الحال لدى الأوروبيين، ووصل الجدل حول الانتماء الحضاري الروسي إلى أوجه في القرن التاسع عشر. وأهم من كتب عن الفكر الأوراسي نيكولاي تروبيتسكوي (1938-1890). وتجدد الجدل في نهاية القرن العشرين وما زال قائماً لكنه لا يشكل أهمية أساسية بالنسبة للروس لأن العامل الثقافي وليس الديني أو القومي هو الدافع الأساسي للسلوك عندهم.

4- بدأ انتشار الإسلام في جمهورية داغستان منذ بداية القرن الثامن الميلادي وأصبحت الجمهورية كلها مسلمة في منتصف القرن السادس عشر، بينما استمرت أسْلَمة شعوب شمال القوقاز حتى القرن التاسع عشر. أنظر أعمال المستشرق السوفياتي عمري شيخ سعيدوف والعمل الكبير للباحث أليكبير أليكبيروف تحت عنوان «مرحلة الإسلام الكلاسيكي في القوقاز».

5- قيم مشروع الحداثة العالمي (التنوير، العدالة، الإخاء، الإنسانية، فصل الدين عن الدولة، تحرير المرأة وغيرها) انتشرت بسرعة في روسيا والعالم بما فيه العالم الإسلامي.

6- ظاهرة حليقي الرأس التي ظهرت في التسعينيات واختفت اليوم كانت حالة غريبة عن الحضارة الروسية وخصوصاً أن الشعوب الروسية هي التي قضت على الفاشية والنازية.

حينها شكلاً جديداً لواقع إمبراطوري تاريخي تغير فيه النظام السياسي وبالتالي شكل الملكية وأساليب وعلاقات الإنتاج. لكن هذا النظام سقط نتيجة لعوامل داخلية وخارجية يعرف تفاصيلها الكثير من الباحثين ولا مجال للخوض فيها الآن، وسنتناول في عملنا هذا موضوع عودة روسيا إلى مكانها الطبيعي في التاريخ العالمي.

موقع روسيا في المنظومة الجيوسياسية الدولية

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي تقبّلت روسيا على مضض الوضع الجيوسياسي العالمي الجديد والدور الأميركي الأساسي فيه، وكانت في التسعينيات لا تعارض الغرب في شيء. ولا داعي هنا للتوقف عند تفاصيل التسعينيات من القرن الماضي فهي باختصار كانت الصفحات الأكثر سوداوية في التاريخ الإمبراطوري. لكن وصول الرئيس بوتين للسلطة لأول مرة في عام 2000 كان بداية لمرحلة نوعية جديدة في السياسة الروسية الداخلية وبالتالي في السياسة الخارجية التي عادة ما تكون امتداداً للسياسة الداخلية.

ووعياً من روسيا بعدم قدرتها على التأثير المباشر في العمليات الدولية فقد ركزت عموماً على سياستها الداخلية بالدرجة الأولى وعدم الانخراط المباشر في القضايا الدولية تاركة الساحة للغرب والناتو مع التذكير بين الحين والآخر "أننا ما زلنا هنا". وركزت السياسة الخارجية الروسية على التقيد الصارم بالمؤسسات والقوانين والشرعية الدولية في حل القضايا العالمية، ووقفت بوضوح ضد كل العمليات التي قام بها الغرب خارج تفويض مجلس الأمن الدولي. من ذلك على سبيل المثال وقوفها في نهاية 1999 ضد العملية العسكرية للناتو في يوغوسلافيا، وضد العملية العسكرية في العراق عام 2003، وانتقدت بشدة التفسير الخاطىء من وجهة نظرها للقرار 1973 الخاص بليبيا، وشاركت بنشاط في العمليات الدولية لحفظ السلام وغيرها من الفعاليات الدولية. لكنها ركّزت منذ بداية القرن الحالي على دول الرابطة المستقلة التي تعتبرها الامتداد الطبيعي والاستراتيجي لروسيا تاريخياً.

وركزت نظرية السياسة الخارجية الروسية في صيغتها الأخيرة التي صادق عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 12 شباط/ فبراير 2013، وفي الكلمات البرنامجية السنوية التي يقدمها عادة الرئيس الروسي أمام التجمع الفدرالي (المجلس الفدرالي والبرلمان)، على هذا الاتجاه بالذات، وهي تهدف إلى أن يكون جيران البلاد غير عدائيين لروسيا وأن تضمن السياسة الخارجية الشروط اللازمة للتطوير الداخلي، وضمان النمو المتلاحق للبلاد وموقعها على المسرح العالمي ودورها في القضايا الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المتلاحقة في الوضع الدولي ونمو الصراع على الزعامة الدولية وقبل كل شيء من قبل الولايات المتحدة والصين. وتعتبر النظرية الجديدة استمراراً منطقياً للنظرية السابقة التي تم اتخاذها في عام 2008، وهي عموماً نظرية دولة تتوجه نحو التطوير الداخلي في بناء المجتمع الديمقراطي واقتصاد السوق المتوجه نحو خدمة المجتمع مع ضمان الشروط الخارجية للتطوير الداخلي. وتؤكد هذه النظرية على استمرار الحضور الروسي الهام في العالم ليس بوسائل الهيمنة ولكن عن طريق التعاون مع العالم الخارجي على أساس مبادئ العدالة والمساواة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، واستخدام القوة الناعمة، وعدم النظر إلى أية دولة من خلال العداء أو على أساس أنها منافسة لها. وتتضمن النظرية الاتجاه نحو تعددية الأقطاب في السياسة الخارجية، وتضفي أهمية خاصة على الأمن الاستراتيجي الدولي وعدم التوسّع وأمن الطاقة والتحديات الجديدة المعاصرة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف

وتجارة المخدرات وغيرها. ومن الطبيعي أن يكون تطبيق هذه النظرية صعباً بسبب عدم استقرار الاقتصاد العالمي والأزمات التي تظهر تكراراً في مناطق مختلفة، وتنمو معها المخاطر العالمية المتعددة ومنها المخاطر القاتلة. كما أن واشنطن تنتهج منذ الحرب الباردة حتى اليوم سياسة الهيمنة محاولة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إسقاط الأنظمة المختلفة ما يؤدي إلى تعقيد العلاقات الدولية. فضلاً عن أن المتغيرات الجيوسياسية، وأهمها سلوك الولايات المتحدة والنمو المتلاحق للصين، تدفعها إلى الخروج الواسع[7]. غير أن الصين اليوم لا تعتبر خطراً على السياسة الخارجية الروسية بل الخطورة تكمن في الاستفزازات الموجهة إليها، والنزاعات الجارية في العالم على الحدود والخلافات العرقية والدينية وأهمها تلك التي تقع على تماس الحضارات والدول مثل القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان وغيرها، فضلاً عن الصراع العربي- الإسرائيلي، ونزاع الأتراك واليونانيين والصرب والكوسوفيين والهنود والباكستانيين إلخ...، إضافة إلى الخلافات الإيديولوجية بالرغم من سقوط المعسكر الاشتراكي، والصراع على الخامات ومخاطر الإيكولوجيا والإرهاب والهجرات غير الشرعية والمخدرات وغيرها. مع عدم إغفال الأزمات الاجتماعية الداخلية للكثير من الدول وخصوصاً ما نراه اليوم في العالم العربي مع العلم أن لا أحد في العالم اليوم محمي من الكوارث الاجتماعية المشابهة.

على ضوء هذه النظرية قامت روسيا بعدة مبادرات باتجاه الرابطة المستقلة أهمها، من الناحية العسكرية، تشكيل منظمة معاهدة الأمن الجماعي وتشكيل قوات التدخل السريع التابعة لهذه المنظمة والعمل باتجاه تشكيل مجال دفاع جوي موحد بين دول الرابطة كما هو الحال بين روسيا وبيلوروسيا. ومن الناحية الاقتصادية قامت بتشكيل الاتحاد الجمركي بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان ودعت دول الرابطة الأخرى للانضمام إليه، كما عملت على تطوير مبادرة تشكيل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. كل هذه المبادرات تتطور بوتائر سريعة، والوضع الدولي يدفع دول الرابطة عموماً نحو التكامل وخصوصاً الوضع في الإقليم وبالدرجة الأولى في أفغانستان وما يجري في العالم العربي. لكن هذا التكامل يثير الغرب الذي يصرح بشدة بأنه لا يمكن أن يكون بين هذه الدول تكامل يقتضي تشكيل مؤسسات فوق قومية[8]، وهو يقوم بكل شيء من أجل إعاقة هذا التكامل قولاً وعملاً. هذا الموقف المتشدد يمكن أن يكون أحد العوامل التي يمكن أن تعيق التكامل في المستقبل، إضافة إلى أن دول الرابطة نفسها تتوجّه نحو التعددية في اتجاهات التعاون مع العالم الخارجي، وهي تبني علاقاتها مع هذه أو تلك من الدول في الغرب مع توجيه أنظارها في الوقت نفسه نحو موسكو. وتجدر الإشارة الى أن دول الرابطة الشابة تعاني من حالة تشكل مؤسساتها وإدارة استقلالها وتتعامل النخب فيها بحذر مع التكامل ولا تقبل أية مقترحات يمكن أن تؤدي إلى تحديد استقلاليتها، والأكثر صعوبة هنا العلاقات مع

الرابطة المستقلة امتداد طبيعي واستراتيجي لروسيا التاريخية

7- جدير بالذكر أن الصين لم تُخرج أسطولها الحربي الى خارج مياهها الإقليمية بشكل مكثف منذ القرن السابع عشر حتى فترة قريبة وبسبب مكافحة القرصنة في منطقة خليج عدن.

8- كانت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلنتون في الأيام الأخيرة قبل تركها للخارجية قد صرحت عن ذلك بوضوح قائلة إن الولايات المتحدة لن تسمح لروسيا بالعودة إلى دول الاتحاد السوفياتي السابق بالشكل الذي كانت عليه.

جورجيا بسبب أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ومع مولدافيا بسبب بريدنيسترفيا، ومع أوكرانيا حيث الخلافات الاقتصادية وازدياد التدخل الغربي في شؤونها. ثم إن ما يعيق عمليات التكامل هو أن جميع دول الرابطة المستقلة لم تبنِ بعد نموذجاً جذاباً للتطور الديناميكي.

ولا تقوم روسيا كما يعتبر البعض بتشكيل تكتل أو حلف جيوستراتيجي مناوئ للمنظومة الأورو- أطلنطية لكنها تحاول- من خلال تشكيل منظمات مثل منظمة معاهدة الأمن المشترك ضمن رابطة الدول المستقلة ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوراسي والاتحاد الجمركي وإقامة الدولة الإتحادية الروسية- البيلاروسية، إضافة إلى الانضمام إلى منظمات هامة مثل منظمة "شنغهاي" للتعاون ومنظمة "بريكس" وغيرها- تحجيم إمكانيات المد الغربي على الأقل قرب حدودها الإمبراطورية التاريخية. لكن جميع هذه المنظمات ضعيفة ولا تعتبر منافساً حقيقياً لحلف الناتو.

من الإيديولوجيا الصارمة إلى البحث عن الإيديولوجيا

تعاني روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفياتي من فراغ إيديولوجي لم ترغب في ملئه أية حكومة منذ التسعينيات بسبب الخوف الحقيقي من الإيديولوجيا المركزية الصارمة للحزب الشيوعي السوفياتي، وينتشر في روسيا اليوم ما يسمّى «الفكرة الأوراسية» ومنهم من يعتبرها إيديولوجيّة روسية جديدة. وبالرغم من أن الخبير الجيوسياسي ألكسندر دوغين يرى نفسه تقريباً مؤسساً للفكر الأوراسي أو"للنظرية الأوراسية" فقد كان هذا الفكر موجوداً كما ذكرنا منذ العصر القيصري.

«الفكرة الأوراسية» تعدّ إيديولوجية روسيه جديدة

وباختصار يعتبر دوغين أن العالم يُقسم عملياً إلى حضارات قارية وحضارات بحرية والمنطقة الأوراسية تعتبر النموذج الواضح للحضارات القارية، ازدهرت فيها وتزدهر الحضارات الروسية والأوروبية والصينية والهندية والإسلامية وغيرها، وهي من وجهة نظر دوغين حضارات ذات أصالة تاريخية لا تتصف بالعدوانية وإنما تقوم على الثبات والعراقة والامتداد الحضاري الطبيعي. وهناك، حسب دوغين، الحضارات البحرية وهي الحضارة البريطانية– الأميركية (الأنكلوساكسونية)، وهي عموماً تقوم على قيم عدوانية توسعية[9]. ويرى هذا الخبير أن روسيا تعتبر رمزاً للأوراسية حيث تتجذر فيها القيم الأوروبية والآسيوية، ومن هنا وجوب أن تكون الفكرة الأوراسية إيديولوجية الدولة. لكن من الصعب القول بأن الأطروحة التي تضمنها كتاب دوغين تعتبر وصية سياسية أخلاقية للزعيم الروسي فلاديمير بوتين[10] لأن هذه الفكرة، حسب الكثير من الخبراء، جميلة من حيث المظهر، تشبه إلى حد كبير الفكرة التي طرحها الرئيس الأميركي بوش حول الشرق الأوسط الكبير وتقضي بتشكيل منطقة كبيرة جداً من الشعوب تُمنح الاستقلال الذاتي والحرية وغيرها من الأفكار الجذابة، لكن المقصود من ذلك إضعاف بل إسقاط الدول القومية القوية التي يقتضي أن تتحول إلى دول عرقية أو دينية صغيرة يسهل التعامل معها أكثر من التعامل مع الدول القومية المالكة للحدود والجيوش والثقافات القومية الخاصة بها. والفكر الأوراسي، حسب دوغين، هو منح أكثر وأوسع ما يمكن

9- أنظر كتاب ألكسندر دوغين «أسس الجيوبوليتيكا» وهو العمل الأهم له في المجال الإيديولوجي. (باللغة الروسية).

10- هذه الفكرة (الأوراسية) تحصل على الدعم الكبير جداً من قبل الزعيم الكازاخي نورسلطان نازاربايف الذي يعتبره البعض مؤسساً لها.

من الاستقلال الذاتي لشعوب المنطقة الأوراسية، لدرجة أنه يطرح منح الحكم الذاتي حتى لعمال مصنع واحد إذا رغبوا هم في ذلك[11]، وهذه ليبيرالية لم يتوصل إليها من حيث مضمونها حتى الغرب الليبرالي، ولا شك في أنها تشكل خطورة كبيرة على الدول العظمى التي تتشكل من قوميات وعروق كثيرة جداً مثل روسيا والصين والهند وغيرها. ويبدو أنّ ما أثار فضول القيادة الروسية في الفكر الأوراسي هذا هو طرح دوغين لفكرة أن الشعب الروسي كان بمثابة الإسمنت الذي جمع الشعوب الأخرى في حضارة روسية واحدة وهو بالتالي يعدّ محوراً هاماً في المنطقة الأوراسية عموماً ويعبّر عن رغبات إمبراطورية قد تستهوي النخبة السياسية الروسية الحاكمة التي طالما حاولت الدخول إلى العائلة الأوروبية في التسعينيات من القرن الماضي لكنها رُفضت. وقد تأخذ النخبة الروسية من هذه الفكرة تلك الجوانب التي تعبّر عن طموحاتها المركزية وما يتناسب مع مشروعها التعبوي الذي لم يتبلور حتى اليوم في إيديولوجية واضحة سوى ما تم الإعلان عنه سابقاً وهو "الكونسيرفوتيزم" الروسي (الإيديولوجيا المحافظة- التقليدية) التي أصبحت واضحة المعالم في السياستين الداخلية والخارجية للبلاد.

مستقبل هذا النهج على مستوى السياسة الخارجية؟

تعترض روسيا باعتبارها مشروعاً جيوسياسياً متكاملاً مشاكل عدة من جهات تاريخية هامة نحو الشرق والغرب والجنوب وكذلك نحو الشمال الذي ظهرت فيه تحديات جديدة مرتبطة باستثمار موارد المحيط المتجمد الشمالي.

في الاتجاه الشرقي تعترض روسيا مشاكل أقل في المرحلة الحالية مما يعترضها في الاتجاه الغربي، وتولي الأهمية الكبيرة لمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادىء، والوضع الحالي هناك لا يشير عموماً إلى أية مخاطر هامة تهدد روسيا، فليس في المنطقة عداء لها، ولا عدائيّة لديها ترتبط بشكل مباشر بأزماتها، سوى ما يتعلق بجزر الكوريل مع اليابان. وهناك رغبة لدى دول المنطقة في التعاون الاقتصادي والسياسي مع روسيا، وخصوصاً الصين التي تتصاعد معها العلاقات بوتائر عالية جداً وهذا التعاون لن يقتصر تأثيره على الوضع في المنطقة وإنما يشمل الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي، وهو اليوم يؤثر جدياً في المسألة السورية التي سنتحدث عنها بشيء من التفصيل، ويؤثر وسيؤثر على الصعيد الاقتصادي حيث لدى روسيا والصين إمكانيات كبيرة للتأثير من خلال لقاءات "الثمانية" و"العشرين". والشراكة الإستراتيجية الروسية- الصينية هي أكثر من مجرد اصطلاح دبلوماسي بارد، وهذا واضح على الأقل من المواقف الروسية والصينية المتطابقة في الكثير من الأحيان في مجلس الأمن الدولي ومنها المواقف من القضايا العربية. ولا يمكن لدولتين مثل روسيا والصين أن لا تعترضا على انفراد واشنطن بالمجالين النووي والعسكري والسيطرة عليهما. وأصبح واضحاً بعد المحاولات الأميركية لانتهاج سياسة القطب العالمي الوحيد أن السلاح النووي والسيطرة على الجو والفضاء يشكلان العامل الوحيد في الحفاظ على الاستقلال الحقيقي لأية دولة. أضف إلى ذلك أن الصين أصبحت من أهم الدول المستهلكة للطاقة الروسية ما يعتبر عاملاً سياسياً هاماً بالنسبة لروسيا في الضغط على

> التكامل يثير الغرب الذي يرفض تشكيل مؤسسات فوق قومية.

11- أنظر كراسة «أسس الأوراسية» التي يضع فيها دوغين المبادئ التي تقوم عليها نظريته الأوراسية. (باللغة الروسية).

أوروبا والغرب عموماً، والأهم من ذلك كله هو أنه لا يمكن الوقوف أمام الوجود العسكري الأميركي في القارة الآسيوية بدون التحالف الاستراتيجي بين روسيا والصين والدول الهامة الأخرى في المنطقة. وتجدر الإشارة الى أن روسيا بتقاربها مع الصين لا ترغب في الظروف الحالية التهيؤ للمخاطرة في تمرين جديد على حرب باردة بالرغم من أن عدداً من المفكرين الاستراتيجيين الروس يطرحون تحالفاً حضارياً مع الشرق وبالدرجة الأولى مع الصين والعالم الإسلامي. ومن الطبيعي أن تكون القيادة الروسية الحالية ماضية باتجاه إعادة التوازن الدولي على أساس موازين القوى المتشكلة اليوم في العالم، وإذا تطلب الأمر التحالف الحضاري الذي تطرحه المجموعة ذات الانتماء الشرقي في الفكر الروسي فإن تحالفات مثل هذه ليست بالبساطة التي يتمناها هؤلاء المفكرون.

في الوقت نفسه توجد في المنطقة بعض المشاكل التي يمكن أن تمس المصالح الروسية بسبب نمو المنافسة الجيوسياسية وسباق التسلح والعودة عن التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. وتهتم اليابان بالتعاون مع روسيا العلاقات بينهما بغض النظر عن الخلاف بشأن جزر الكوريل الجنوبية. ويبقى الوضع في شبه الجزيرة الكورية معقداً، وتبقى الخلافات بسبب جزر في بحر الصين الشرقي والجنوبي من عوامل عدم الاستقرار الأمني وتطوير التعاون الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، والدبلوماسية الروسية التي لا تتدخل في هذه المشاكل يمكن أن تدفع الأطراف المتنازعة نحو السلام، وبإمكان موسكو أن تلعب الدور الهام في وقف سباق التسلح عن طريق تقوية إجراءات الثقة في الإقليم. وتنطلق روسيا من مبدأ يقضي بأن لا تؤدي نشاطاتها السياسية في الاتجاه الشرقي إلى الإساءة للتوجه الغربي وبالعكس، فالجغرافية تفرض على روسيا التواجد في جميع قضايا أوراسيا والشرق الأوسط وحتى شمال أفريقيا. ولدى الدولة الروسية خبرة سياسية كبيرة، فهي عضو دائم في مجلس الأمن وبدونها لا يمكن حل الكثير من القضايا ومنها الإرهاب الدولي، والتطرف الديني، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وانتشار سلاح التدمير الشامل، وحل الصراع العربي- الإسرائيلي واستقرار الوضع في الشرق الأوسط، وضمان الأمن في أوروبا وأوراسيا عموماً إضافة إلى أن الصين واليابان وكوريا والكثير من دول المنطقة لا تملك البديل لروسيا في مجال الطاقة.

علاقات صعبة ومعقّدة مع الغرب

في الاتجاه الغربي نجد أن روسيا، وإن ابتعدت كثيراً إيديولوجياً واجتماعياً واقتصادياً عن النظام الشيوعي وعن النظام الاشتراكي وبنت وتبني نظاماً رأسمالياً خالصاً، لا تزال علاقاتها بالغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص صعبة ومعقدة، ما يشير إلى أن روسيا منافس دائم للغرب بغض النظر عن النظام السياسي القائم فيها[12]. لكن المهم اليوم أن هناك حواراً صعباً وعلاقات متطورة عموماً، قياساً على ما كان سائداً في زمن الحرب الباردة، ولن تمضي روسيا في مصارعة الغرب والولايات المتحدة إلا إذا اضطرها الغرب نفسه لذلك. وتحاول روسيا جاهدة حل الأزمات التي تعيق هذه العلاقات لكنها تعمد في الوقت نفسه إلى الرد بالمثل على كل تجاوز غربي أميركي لمصالحها. ومن الصعب اليوم العودة الى مرحلة الحرب الباردة على الأقل بسبب الحوار الجاري،

12- أثبت سلوك الغرب في مرحلة إعادة التغيير التي قام بها الرئيس السوفياتي الأول والأخير ميخائيل غورباتشوف منذ منتصف الثمانينيات وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي أن الصراع لا يحمل حصراً طابعاً إيديولوجياً بل جيوسياسياً لأن الغرب يقف عملياً ضد أي توجه يمكن أن يؤدي إلى قوة روسيا حتى ولو كان ذلك نتيجة لنظام ديموقراطي خالص كما هو الحال اليوم في روسيا.

بالرغم من أن هذا الحوار صعب ويعاني من تقاليد وقيم زمن الحرب الباردة ولم يكن حوار مثل هذا متوقعاً في المرحلة السوفياتية. وأهم القضايا الأساسية العالقة اليوم بين روسيا والغرب هي المحاولات الأميركية لنشر الدرع الصاروخية في الأراضي الأوروبية بالقرب من الحدود الروسية حيث تطالب روسيا بضمانات خطية لعدم توجيه الدرع ضد ترسانتها النووية. ويبدو أنّ أوباما بدأ يفكر جدياً في هذه الضمانات لكنّه يصطدم بالكونغرس. والقضية الأخرى هي المواقف من الأحداث العربية وبالدرجة الأولى في سوريا ويبدو هنا أيضاً تنازل أميركي أمام روسيا في إيجاد حل للأزمة السورية يرضي روسيا، وهناك "حرب القوائم" التي تتضمن شخصيات رسمية ممنوعة من الدخول الى أراضي الدولة الأخرى، وإصدار القوانين المعادية مثل "قانون ماغنيتسكي" الأميركي و"ديما ياكفليف" الروسي، والمواقف من قضايا حقوق الإنسان وحرية الصحافة والانتقادات المتبادلة بين الدولتين في هذا المجال وغيرها. وفيما يخص العلاقات الروسية- الأوروبية فهي تعاني من موضوع حساس بالنسبة للطرفين وهو أمن الطاقة، ولا توجد حتى اليوم إتفاقية جديدة تحدد المبادئ الأساسية للعلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي الذي يتخذ مواقف معادية لروسيا من خلال البرلمان الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان وغيرها في عدة محاور أهمها الشيشان سابقاً، وجورجيا وخصوصاً بعد حرب 2008 وإعلان استقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عنها واعتراف روسيا بهذا الاستقلال والوضع المحتد اليوم حول أوكرانيا، وحقوق الإنسان في روسيا وواقع المنظمات غير الحكومية وغيرها.

مع وصول أوباما للبيت الأبيض بدأت عملية إعادة إطلاق العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا لكن ذلك جرى ويجري بصعوبة بسبب الموقف المتشدد تجاه روسيا من قبل الجمهوريين، وازداد الخلاف بعد أن بدأت الأحداث السورية حيث أن المكّون السوري في العلاقات الروسية الأميركية كان له تأثير سلبي لكن الحوار ما زال جاريا ويبدو أنه تم الاتفاق على شيء ما مهم هنا بالرغم من أن بعض الخبراء يعتبرون أن التصريحات الأميركية "اللّينة" منذ بداية المرحلة الثانية لرئاسة باراك أوباما لا تعني أن الولايات المتحدة لن تتابع سياستها في تأجيج الوضع السوري بوسائل أخرى ليكون عاملاً تصعيدياً في كل الإقليم، لأن ذلك يتناسب تماماً مع إستراتيجية الأنغلو- ساكسون التي انخرط فيها «الفرانكو-جيرمان» ليحصلوا على قسم هام من الإرث المتوقع من تقسيم دول المنطقة إلى دويلات سهلة الإدارة. ومن وجهة النظر هذه لن تسمح الولايات المتحدة والغرب، إن أمكنهم ذلك، بأن تبقى سوريا دولة موحدة بل يجب أن تتفكك أو تتحول الى دولة فاشلة كما هو الحال في معظم الدول التي جرت وتجري فيها الأحداث، والأكثر من ذلك يعتبر بعض المتخصصين في الشأن الجيوسياسي أن الغرب لن يسمح بانتصار معارضة ترى في سوريا قومية متكاملة، ولا حتى في انتقاء الشخصية التي يمكن أن تلتف حولها المعارضة السورية.

علاقات دافئة مع أميركا حتى الحرب العالمية الأولى

ومن جانب آخر يرى الكثيرون أن موسكو وواشنطن لن تتقاربا تماماً وأن مصيرهما المنافسة والعداء، لكن لو عدنا عدة سنوات إلى الوراء لوجدنا أنه لم يكن هناك حتى تصور للحوار الصعب القائم اليوم. ومن المفيد هنا أن نذكر أن القليل يعرف أن بين الولايات المتحدة وروسيا صفحات هامة من التعاون والتعاطف المتبادل طمستها غياهب المواجهة الكبرى خلال القرن العشرين، ولا يجري الحديث عنها في القرن الواحد والعشرين. ففي عهد صراع الأميركيين ضد البريطانيين كانت روسيا تتعاطف

مع الأميركيين، حيث رفضت القيصرة يكاتيرينا الثانية إحدى أهم قياصرة روسيا طلبات لندن بتقديم قوات من القوزاق للقضاء على المنتفضين الأميركيين، كما أن الرئيس توماس جيفيرسون الذي وضع إعلان استقلال الولايات المتحدة اعتبر روسيا أكثر صداقة ورحمة ضمن جميع الدول العظمى، واعتُبر القيصر ألكسندر الأول شخصية تتقاسم المبادئ التي يعتنقها الشعب الأميركي، وكان جيفرسون يبدأ رسائله للقيصر بعبارة «يا صديقي العظيم والطيب" كما أن الرئيس الأميركي جون كفينسي آدامس عاش في روسيا سنة كاملة وهو في الرابعة عشرة من عمره وبعد ذلك عاد إليها مبعوثاً وعاصر مع الروس هجمات نابليون وتعلم الروسية وكانت هذه الفترة صعبة للولايات المتحدة حيث كانت تجري الحرب الأميركية- الإنكليزية التي انتهت بتوقيع سلام بوساطة من ألكسندر الأول. وفي مرحلة القيصر نيكولاي الأول ازداد التفاهم المتبادل بين البلدين ففي عام 1832 وقّع الطرفان معاهدة حول الملاحة والتجارة دامت 80 سنة كما شارك المهندسون الأميركيون في بناء الخط الحديدي بين بطرسبورغ وموسكو وبناء قلعة في خليج كرونشتاد. وعندما بدأت حرب القرم مع الإمبراطورية العثمانية وقفت أميركا إلى جانب روسيا واجتمع عدد كبير من المتطوعين الأميركيين على أبواب القنصلية الروسية في نيويورك للتطوّع من أجل الدفاع عن سيفاستوبول القاعدة البحرية الروسية الكبرى في البحر الأسود، وكانت الشركات الأميركية تبيع الأسلحة لروسيا كما اقترحت الولايات المتحدة تنظيم حملة بحرية خاصة لملاحقة الأسطول العثماني، وقام القنصل الأميركي في الهاواي بإبلاغ الروس في الوقت المناسب عن اقتراب الحملة الفرنسية- الانكليزية من كامتشاتكا في شرق روسيا مما سمح للروس بتحطيمها وأدى ذلك الى ابتهاج الأميركيين، وبعد سقوط سيفاستوبول قام الأميركيون بقيادة محافظ كاليفورنيا مارك دوغال بتجمع للتعبير عن مشاعر الحزن أمام القنصلية الروسية في سان فرنسيسكو.

وفي أوروبا بدأت الأحاديث عن أن روسيا والولايات المتحدة عقدتا معاهدة عسكرية سرية، الأمر الذي لعب دوراً في رفض الإنكليز والفرنسيين التدخل الروسي في الولايات المتحدة الأميركية. وبقيت البوارج الروسية في شواطئ الولايات المتحدة حوالي سنة وعند الوداع تحدثت الشخصيات الرسمية عن مشاعر الصداقة والأخوة والدعم الأخلاقي. بقيت العلاقات الدافئة بين الولايات المتحدة وروسيا حتى نهاية القرن 19 وبعدها تعكرت حتى الحرب العالمية الأولى، ثم قرّبتهما الحرب العالمية الثانية لفترة قصيرة وبعدها أبعدتهما الإيديولوجيات والمصالح. وبالرغم من كل ما جرى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وما يجري اليوم في العلاقات لم تتوجه روسيا نحو العداء التام للولايات المتحدة والغرب عموماً بل تم تعديل السياسة الخارجية من النهج الموالي تماماً للغرب إلى نهج متعدد الاتجاهات وإقامة علاقات الشراكة مع الجميع.

لا طموحات استعمارية لروسيا في العالم العربي

وفي الاتجاه الجنوبي هناك منطقة القوقاز وتركيا وإيران والعالم العربي الإسلامي حيث لا يعرف التاريخ القديم ولا المعاصر أي صدام بين روسيا والعرب ولم تعبِّر روسيا يوماً عن أي طموحات استعمارية في المنطقة بل أن روسيا السوفياتية هي التي كشفت للعرب مؤامرة سايكس- بيكو ودعمت الثورات العربية ضد مستعمريهم ووقفت دائماً مع العرب في صراعهم مع إسرائيل. فروسيا لم تتدخل في الانتفاضات العربية الحالية حتى وصلت الأمور في سوريا إلى درجة أصبح واضحاً معها أن الولايات المتحدة

والغرب عموماً يخططان لتحولات جذرية في هذا الجزء من العالم يمكن أن تمس الحضارة الإسلامية برمّتها، ففي هذه المنطقة شعوب أكثر تطلعاً لنمط الحياة الحداثي والفئة الغالبة في سكان شمال أفريقيا والشرق الأوسط هي من الشباب، وقد رفع هؤلاء في تحركاتهم الاحتجاجية شعارات تتمحور حول فكرة أساسية وهي المطالبة بحياة كريمة كما هو الحال في الغرب. من جهة أخرى نجد أن الأحداث في عدد من البلدان تحمل بصمات مسلمين متطرفين، ينتمون في غالبيتهم إلى السلفية. وتكمن المشكلة اليوم في إمكانية فقدان العالم لعامل استقرار مهم جداً، خاصة وأن هذا يحدث في ظل ظروف سياسية واقتصادية حساسة تمر بها أوروبا والولايات المتحدة، وهي مرحلة تنذر بقرب حدوث أزمة عالمية جديدة. ويرى بعض المحللين الروس أن انتصار الديموقراطية الأوروبية على الإسلام التقليدي سيكون باهظ التكاليف، الأمر الذي يهدد بعواقب سلبية على العالم بأسره لا يمكن التكهن بها[13].

القيادة الروسية تتبع سياسة خارجية براغماتية.

موقف روسيا من الأحداث في سوريا

لكن بعض الباحثين يرى أن روسيا مكثت في منطقة الضباب الاستراتيجي إزاء التحولات الجارية في العالم العربي، وقد كان الأمر كذلك حتى وصلت الأحداث إلى سوريا بعد ليبيا. وكان ذلك ناتجاً عن بديهية مضمونها أن روسيا لن تستطيع تغيير مجرى الأحداث كما كانت تفعل في المرحلة السوفياتية. وعلى هذا الأساس فضّلت روسيا في البداية الاكتفاء بالتصريحات الروتينية المطالبة للجهات الحاكمة في هذه الدول بالإصلاحات من جهة والرافضة للعنف من قبل أية أطراف تشارك في هذه الأحداث من جهة أخرى. وهو موقف بعيد عن الإيديولوجيات ولا يؤدي إلى أرباح آنية يمكن أن تأتي من قبل إحدى جهات الأزمات الرابحة مؤقتاً والتي يمكن أن تكون خاسرة مع تطور الأحداث. وهذه سياسة خارجية براغماتية تتبعها القيادة الروسية التي يحتل فيها بوتين بلا شك المكان الأول علماً بأن موقفه من سوريا بالذات كان واضحاً منذ البداية ولم يغيره حتى اليوم. وانطلاقاً من المكان الهام الذي تفرده روسيا للعالم العربي ألقى الرئيس الروسي السابق دمتري مدفيديف كلمة في مقر الجامعة العربية عندما زار الشرق الأوسط وعدداً من الدول الأفريقية، كما ألقى وزير الخارجية سرغي لافروف كلمة أخرى، وتحدثا عن أساسيات المواقف الروسية من قضايا العالم العربي والإسلامي. وروسيا تعرف مكانها التاريخي لدى العرب وهي كانت على قناعة تامة بمصداقية مواقفها حيث، كما ذكرت مجلة المتوسط، "من السذاجة هنا أن نفكر أن الغرب لا يعرف أن الثورات هي بالأساس ضده ومن السذاجة أيضاً أن نعتبر أن الغرب سيسلّم بهزيمته"[14]. ومن هنا يمكن لروسيا أن تلعب دوراً أساسياً قد يبدو للوهلة الأولى خاسراً إعلامياً لأن التوظيف الإعلامي العالمي يشكل خطراً هاماً على السياسة الروسية. لكن القيادة الروسية بالرغم من ذلك تلتزم بأساسيات تبدو واضحة من خلال موقفها من الأزمة السورية تعكس حقيقة السياسة الروسية من كل ما يجري من أحداث في سوريا والمنطقة العربية والتي لم تتراجع عنها ويبدو واضحاً أنها لن تتراجع وهي:

13- صحيفة «كراسنايا زفيزدا» (النجم الأحمر) مارس 2012، حوار مع ليونيد ريشيتنيكوف مدير المعهد الروسي للدراسات الإستراتيجية.

14- مجلة "المتوسط" – 9 آذار/ مارس 2011 .

1- توجيه إشارة صارمة بأنّها لا تقبل التأويل للوقف الفوري للعنف والجلوس إلى طاولة الحوار الذي يجب أن يشمل جميع أطراف النزاع، وليس بوسع أي فريق من المعارضة التحدث باسم الشعب السوري، وروسيا مستعدة لاستضافة الحوار السوري على أراضيها.

2- تطبيق إصلاحات فورية وشاملة، والإصلاحات التي ينفذها الأسد تتأخر، والحكومة ارتكبت الكثير من الأخطاء مع أن العناصر المسلحة تستفزها بشدة، ولا يجوز تجاهل ما تم من إصلاحات.

3- رفض التدخل العسكري الخارجي لعدم تكرار السيناريو الليبي، ورفض العقوبات أحادية الجانب، وعدم قبول النداءات الموجهة إلى الرئيس السوري بالتنحي عن السلطة لأن رحيله لا يعني حل المشاكل بل دعوة إلى سفك الدم، والرئيس مستعد للحوار. وفي الوقت نفسه لا تعتبر روسيا وجود الأسد في السلطة شرطاً للحل، وروسيا لا تدافع عن النظام، والشعب السوري هو الذي يقرر من سيكون في السلطة بالاختيار الديموقراطي، والأسد لم يُصغِ إلى كل النصائح الروسية، ولم يفعل الشيء المطلوب في الوقت اللازم لكنه صادق على قوانين مفيدة.

على المستوى الشعبي والبرلماني والحزبي في روسيا فإن الموقف من الأزمة السورية موحد، بالرغم من وجود خلافات بين الأحزاب السياسية الروسية على مستوى السياسة الداخلية. فعلى سبيل المثال أثناء التصويت على بيان للبرلمان الروسي بخصوص سوريا صوّت في صالح البيان الذي جاء متوافقاً مع المواقف الرسمية 445 عضواً من أصل 450 وامتنع اثنان. ولخص البيان الموقف في ثلاثة بنود: أولاً، الأزمة داخلية ويجب حلها داخلياً- ثانياً، يجب أن لا يكون مجلس الأمن والأمم المتحدة حلفاء لأحد الأطراف- ثالثاً، التدخل الإنساني عادة ما يؤدي إلى نتائج غير إنسانية.

على ضوء هذه المبادىء العامة تسعى الدبلوماسية الروسية إلى بعض التفاهمات وأهمها:

1- وضع قواعد شفافة ومفهومة يلتزم بها فعلياً كافة اللاعبين الخارجيين.

2- الاتفاق على دعم الإصلاحات الديمقراطية في الدول التي بدأت طريقها نحو التحولات، دون فرض مقاييس من الخارج، والاعتراف بنماذج التطور المختلفة.

3- الاتفاق على العمل معاً من أجل التسوية السلمية للنزاعات الداخلية للدول ووقف أعمال العنف من خلال خلق ظروف لحوار شامل تشارك فيه كافة المجموعات السياسية.

4- الاتفاق على الامتناع عن التدخل الخارجي وخاصة استخدام القوة من دون تفويض واضح من مجلس الأمن، وكذلك الامتناع عن فرض عقوبات اختيارية وتعسفية.

5- الاتفاق دائماً على الوقوف معاً بوجه التطرف والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والمطالبة بضمان حقوق الأقليات الإثنية والطوائف.

هذا النهج والموقف من الأزمة السورية يمكن اعتباره نهجاً روسياً عاماً من كل الأزمات الدولية مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات كل دولة أو كل أزمة على حدة، وإذا عاد العالم والغرب بالدرجة الأولى إلى قواعد الشرعية الدولية أم لم يعد فإن موسكو تكون قد حققت نجاحاً استراتيجياً وخصوصاً أنها تعترف بوجوب القيام بالإصلاحات في المنظمات الدولية بما يتناسب والمتغيرات الدولية في العالم الذي تشكل بعد يالطا.

دروس الأزمات العربية والأزمة السورية بشكل خاص.

تعد الأزمات العربية عموماً وخصوصاً الأزمة الليبية وبعدها الأزمة السورية -تضاف إليهما حالياً الأزمة

الأوكرانية- من أهم القضايا التي تشغل السياسة الخارجية الروسية اليوم، لأن سوريا، بعد ليبيا، كشفت بوضوح الكثير من دسائس السياسة العالمية وأصبح ما يسمى بنظرية المؤامرة واضحاً للجميع، ولم تتوقع روسيا أن الأمور ستصل الى الخروج النهائي عن الشرعية الدولية في إسقاط الأنظمة السياسية، ولذلك تحولت سوريا إلى قضية عالمية تدخل روسيا فيها على الخط الأول. وقد بات واضحاً أن الحديث لا يجري عن نشر الديمقراطية، والدليل على ذلك أن الثورات أدّت إلى تقوية الإسلاميين المتطرفين بالذات وليس القوى الديمقراطية. وبات واضحاً أن الحديث يجري عن إستراتيجية خطرة ليس على دول الشرق الأوسط فحسب بل على العالم لأن ما يجري فعلاً هو «بيريسترويكا» عالمية ثالثة تقوم بها قوى محددة في الغرب خلال قرن من الزمان باستخدام بعض مكونات «الإسلام السياسي»[15]، وهي لا تقل خطورة عن سابقتيها، ففي البيريسترويكا العالمية الأولى في بداية القرن العشرين تم تحطيم الإمبراطورية العثمانية وتقاسم إرثها في معاهدة «سايكس- بيكو» المعروفة، بينما حطمت البيريسترويكا العالمية الثانية في نهاية القرن المنافس الأول للغرب -المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي- وما زال الصراع جارياً على تقاسم الإرث في شرق أوروبا والمنطقة الأوراسية، وأصبح واضحاً منذ يوغوسلافيا أن الإستراتيجية الجديدة تهدف إلى شيء يختلف تماماً عن المُعلن. ووعياً من روسيا بأن الأحداث الجديدة في المنطقة العربية تهدف الى توجيه الضربة القادمة للصين أولاً أو للصين وروسيا معاً بواسطة الإسلاميين، فروسيا تقف بثبات مع الصين ودول «بريكس» ضد هذه الإستراتيجية من خلال الحفاظ على سوريا وعلى مؤسساتها كدولة قومية وليس الحفاظ على النظام السوري. هذا الواقع الجيوسياسي الجديد يجعل سوريا اليوم أهم القضايا الدولية وهي حالياً أهم من الملف النووي الإيراني والأزمة النووية الكورية ومن تطور الأحداث في شمال أفريقيا، وحتى أنها غطّت على أهم قضية في الشرق الأوسط وهي القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي عموماً، لأن خط الجبهة العالمية بين استراتيجيتين عالميتين (لا إيديولوجيتين) يمر بالأراضي السورية، والقضية السورية بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية ليست بمعزل عما يجري في العالم العربي ككل. وبالرغم من أن الأزمة السورية تعتبر مصدر إرباك للسياسة الخارجية الروسية غير أنها لم تعرِّضها لإحراجات عديدة داخل الساحة الدولية كما يعتبر البعض بل إنها تعزز مواقعها من وجهة نظر الشرعية الدولية والبناء العالمي المتشكل بعد يالطا. وكان يمكن لروسيا مثلاً أن تغير الأنظمة في بعض الدول حتى عسكرياً مثل ما حصل أثناء الحرب مع جورجيا عام 2008 لكنها التزمت بالمعايير الدولية ولم تفعل ذلك. والقضية بالنسبة لروسيا ليست فقط في إثبات حضورها القوي على الساحة الدولية وليست حتى في الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في سوريا، وليست، كما يصوره الإعلام العالمي، الدفاع عن النظام السوري. ويعتبر دور روسيا الذي أصبح تقليدياً في السنوات الأخيرة دور الوسيط

ما يجري في الشرق الأوسط «بيروسترويكا» عالمية ثالثة

15- في الدول العربية يتم دعم المتطرفين الإسلاميين بينما في أوكرانيا مثلاً يتم دعم القوميين المتطرفين وقد يؤدي الوضع إلى تقسيم أوكرانيا كما قسّمت يوغوسلافيا السابقة.

اللبق في منطقة الشرق الأوسط، وقد أقر دبلوماسي فرنسي في أروقة أحد المؤتمرات الدولية بأنه يتمنى أن تقف فرنسا نفس الموقف الروسي تجاه مشاكل الشرق الأوسط.

تأثيرات الأحداث العربية على روسيا

مع تطور الأحداث التي جرت في العالم العربي نشطت منظمات الإرهاب الدولي في المنطقة العربية وفي الشيشان وشمال القوقاز وتجلّى الوضع في تطلعات المتطرفين في شمال القوقاز، وفي مقدمتهم دوكو عماروف وإمارة القوقاز التي يعتبر نفسه أميراً لها، إلى تصوير المواجهة باعتبارها مواجهة إسلامية وهي جزء من الجهاد العالمي. وهذا ما يؤدي إلى انتشار النشاطات الإرهابية للمتطرفين في أنغوشيتيا وداغستان وكاباردينو بلقاريا التي لا تنتشر فيها تطلعات انعزالية، وبهذا الشكل يعتبر شمال القوقاز منطقة مستهدفة من قبل الإرهاب الدولي. ومن هنا نبّهت روسيا إلى ضرورة التعاون المتبادل على المستوى الدولي في مكافحة الإرهاب العالمي وفي منطقة القوقاز. وأحد الإتجاهات الأساسية يجب أن يكون قطع التمويل، حيث إن الجزء الأكبر من الأموال التي يحصل عليها الإرهابيون نتيجة للعمل التجاري العلني وغير العلني والوساطة في تجارة المخدرات من صناديق المنظمات الإسلامية الراديكالية. وأشارت موسكو إلى أن العمليات العسكرية وحدها في هذا المجال لا يمكن النظر إليها كوسيلة فعالة إزاء هذا الشر الكبير وذلك أن هذه العمليات يمكن أن تؤدي إلى نتائج مرحلية آنية في وقف العمليات الإرهابية، والحلقات الرئيسية في هذا الخطر هي إيديولوجيا الإرهاب والتطرف وحاملو هذه الإيديولوجية والمحرضون عليها والقنوات التي يتم نشرها من خلالها. كما حذرت من استخدام سياسة الكيل بمكيالين في تقييم المخاطر الإرهابية وفي المواقف من المتطرفين الذين يجدون الملاذ الآمن من المحاكمة خارج أراضي الدول التي تقوم بملاحقتهم. والجدير بالذكر أنه ضمن ما يجري من أحداث مصيرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتحرك القوى التي رُسم لها أن تتحرك في المنطقة العربية والمناطق الأخرى، ونرى كيف نشطت الهياكل المرتبطة بالإرهاب العالمي والتطرف في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى حيث أصبحوا يتحدثون عن أن "نضالهم" هو جزء من الجهاد العالمي الذي لا يجب ولا يمكن التعامل معه إلا بصورة مشتركة.

وبما أن روسيا تدعم الدول العلمانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهذا يثير الإسلاميين والمتطرفين في القوقاز. ومن المهم جداً الإشارة إلى أنه في الوقت الحالي تعمل مجموعات إرهابية من دول الرابطة المستقلة ومن ضمنها أفراد من التتار الروس والأوكرانيين حتى أنه شوهد البعض منهم في "ميدان" العاصمة الأوكرانية أثناء الأحداث التي حصلت في نهاية العام الماضي لدعم المعارضة الأوكرانية وهذا بالطبع يمكن أن يكون درساً لدول الرابطة المستقلة الأخرى في القوقاز وآسيا الوسطى.

أحداث أوكرانيا تشبه الأحداث الجارية في سوريا

والجدير بالذكر أن عضو مجلس الشيوخ الأميركي دينيس كوسيتيتش كان قد صرح بأن "الميدان" في كييف يتوجه نحو خلق الظروف اللازمة لدخول أوكرانيا إلى الناتو وتقريب حدود هذا الحلف العسكري السياسي إلى الحدود الروسية وبهذا الشكل فإن الهدف الرئيس للغرب هو هدف جيوسياسي بغض النظر عن مصالح دول المنطقة وهذا ما يجب أن يكون درساً هاما لهذه الدول. ويرى كثير من المحللين أن الأحداث الجارية في أوكرانيا تشبه تلك التي جرت وتجري في سوريا وليس من المستبعد أن هذه الأحداث تُدار من مركز واحد وتعتبر مكوناً لنفس

الإستراتيجية الموجهة نحو تفكيك الدول القومية والتي كانت بدايتها تفكيك يوغوسلافيا في عام 1999 ولن تنتهي في أوكرانيا التي أصبح فيها الميدان مكاناً لاحتجاجات القوى القومية المتطرفة ومنها القوى التي لا علاقة لها بأوكرانيا. فعلى سبيل المثال لوحظت في الميدان إضافة لمن ذكرناهم مجموعات تحمل الأعلام الشركسية[16] وأعلام المعارضة السورية[17] ووجوه كانت تقاتل إلى جانب المعارضة السورية وسيؤدي كل ذلك إلى توتر الوضع في شرق البلاد وجنوبها مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقسيم الدولة. والأكثر من ذلك أن اشتداد الوضع في أوكرانيا سينعكس بلا شك على الدول المجاورة على عملية التسوية بين مولدافيا وبريدنيستروفيا وقد يؤدي حتى إلى اشتعال الأزمة من جديد. ومن هنا نرى أن السياسة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية لأوكرانيا تبدو عديمة المسؤولية فهي تدعم المعارضة المتطرفة وبالتالي القوى القومية المتطرفة التي يمكن أن تشعل موقداً للتوتر طويل الأمد في أوروبا. ومن جرّاء السياسة الغربية تجاه أوكرانيا التي تعاني من التناقضات الداخلية الكبيرة بفرض رأي واحد، والدعم الفاضح للقوى المعادية للحكومة، تشكل انطباع بأن دول الغرب تقوم بسياسة "فرّق تسد" التي تهدف إلى تنفيذ السيناريو اليوغوسلافي لتقسيم أوكرانيا التي تبيّن مؤخراً أن نتائج الاستفتاء حول خروجها من الاتحاد السوفياتي نُشرت خطأً وبشكل مقصود حيث لم تكن الأغلبية الساحقة من الأوكرانيين يرغبون في الانفصال عن الاتحاد السوفياتي وهذا ما اعترف به دمتري بانامارتشوك مستشار مؤسس ورئيس منظمة "روخ" القومية المتطرفة فياتشيسلاف تشيرنوف[18].

ولا داعي هنا للحديث عن الممارسات التي قامت بها جورجيا في مرحلة الرئيس ساكاشفيللي وهجومه على أوسيتيا الجنوبية عام 2008 بالرغم من أن الغرب كان يعتبر جورجيا في ظل حكمه نموذجاً للديموقراطية مع أنها كانت فعلاً نموذجاً للنظام الشمولي واعتمدت على أساس الامتياز العرقي والاضطهاد السياسي وخرق الحقوق السياسية والحريات لدرجة أن العلاقة مع نظام مثل نظام ساكاشفيللي يشوه سمعة أية دولة حضارية. وكان يستخدم منابر دولية ومنظمات عالمية محترمة مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لإبعاد أنظار المجتمع الدولي. وكان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد حاول عدة مرات الإشارة إلى الخروق التي يرتكبها النظام الجورجي في مجال حقوق الإنسان والتعذيب والاستهتار بالحقوق من قبل أجهزة الأمن والتمييز العرقي ومضايقة الأقليات وحرية الصحافة. وذكرت منظمة "هيومان رايتز ووتش"في تقريرها السنوي لعام 2012 أن الولايات المتحدة وأوروبا لم تستطع إقناع الرئيس الجورجي بمراعاة حقوق الإنسان في جورجيا. واعتبرت أن جذور الخوف من الغير الذي يصل إلى مستوى العنصرية والتعصب العرقي لها تاريخ في جورجيا حتى أن لدى الشعب الجورجي تطلعات لبناء دولة على أساس عرقي، ومن هنا نرى الضغط الكبير على الأرمن في منطقتي ساميخي وجاواخيتي والأذربيجان في منطقة كفيموكراتلي واليونانيين في منطقة بانكيسي. وهنا

16- تجدر الإشارة إلى أن ما تسمى «بالمسألة الشركسية» كانت ورقة لعب بها الغرب واعتبرت أن من خلال الرئيس الجورجي السابق ساكاشفيللي من أجل الضغط على روسيا في الألعاب الأولمبية. ومضمون هذه «المسألة أن الألعاب الأولمبية تقام في سوتشي التي تم تهجير سكانها في القرن التاسع عشر، لكنها ورقة خاسرة لأن الشركس أنفسهم وجدوا في الألعاب الأولمبية عامل تطوير هام لمنطقتهم .

17- أنظر موقع www. putnik1.laivejournal.com.

18- أنظر صحيفة (كمسومولسكايا برافدا) 27. 01. 2014 (См. «КП»).

أيضاً يكمن أحد المخاطر التي كان يمكن أن يستخدمها الغرب في القوقاز في مرحلة الرئيس السابق ساكاشفيللي.

وإذا كانت الوسيلة لتنفيذ الإستراتيجية المذكورة في العالم العربي هي الجماعات المتشدّدة ففي القوقاز تم استخدام التطرف القومي. والإسلامي معاً، وبما أن أوكرانيا ليست مسلمة فقد تم الاعتماد على التطرف القومي والمهم هنا ليس الوسيلة إنما الهدف الذي أصبح واضحاً تماماً ولم يعد هناك مجال للقول إن ما نتحدث عنه هو من قبيل "نظرية المؤامرة»[19].

دور القنّاصة في الانتفاضات العربية

وفيما يخص الإنتفاضات العربية التي فاجأت النخب السياسية في المنطقة والعالم فقد باتت تسمح باستنتاجات أولية بشأن مستقبل الشرق الأوسط الكبير(الجديد) من حيث الدور الريادي لمصر فيه، ومن حيث إجبار الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين على إقامة نمط جديد من العلاقات، إضافة إلى التغيرات الجوهرية في القضية الفلسطينية وزيادة الإهتمامات الإقليمية فيها على حساب «إسرائيل» باعتبارها الخاسر الأكبر لأنها رفضت عملياً جميع مبادرات السلام بما فيها مبادرة السلام العربية الأخيرة وقد تدفع الثمن لقاء ذلك غالياً[20].

وتختلف الأوضاع الجديدة المتشكلة في البلاد العربية بعضها عن بعض من حيث المضمون ما يوحدها أمران الأول أنها ضد الحكام المستبدين الذين طالت فترات حكمهم والثاني أنها كانت وما زالت تُعتبر من ثورات الشباب الفاقد لأي تنظيم سياسي.

الانتفاضات العربية باتت تسمح باستنتاجات أولية بشأن مستقبل الشرق الأوسط.

وبهذا الشكل كانت الأحداث في الشرق الأوسط تهدف الى إظهار وإثبات إمكانية استخدام الشبكات الإجتماعية في الاحتجاجات الموجهة نحو إسقاط الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة إضافة إلى أنها كانت تهدف إلى الضغط النفسي على الزعماء غير الديموقراطيين من وجهة نظر الغرب لدفعهم نحو تطوير وسائل المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان حيث إن ذلك سيسمح فيما بعد للغرب بتنشيط العمل مع جميع المجموعات الإجتماعية في هذه الدولة أو تلك وتسوية العمليات السياسية الجارية فيها بشكل يخدم أهدافها بالدرجة الأولى في تشكيل الظروف اللازمة لإسقاط الزعماء الشموليين في المستقبل. وكان للقناصة وما زال دور هام في تفجير الأوضاع في البلدان التي تعرضت وتتعرض اليوم "للدمقرطة" الغربية فعندما يجتمع المتظاهرون سلمياً ويرفض الحاكم الإنصياع يأتي دور القناصة وهم كانوا في أبخازيا وفي أوسيتيا الجنوبية وفي تونس وفي مصر وفي سوريا وعندما يتحدث عنهم الإعلام الرسمي الذي فقد الثقة نهائياً لا يصدقه أحد، وهذه هي القوة الثالثة التي لا تمت بصلة لا للثوار ولا للسلطات ومهمتها تحويل الانتفاضات الشعبية إلى فوضى عارمة وبالتالي

19- (htt:www.org /print /world-report-2012 /world-report-2012 Georgia). فالمؤامرة بدأها «النادي الروماني» في تقريره المشهور «حدود النمو» وكشفها أوباما عندما قارن الأحداث المصرية بسقوط جدار برلين الذي كان رمزاً لسقوط المنظومة الإشتراكية العالمية كما كشفها روبرت غيتس عندما صرح «بأننا بدأنا العمل مع الإسلاميين لوقت طويل قبل دخول القوات السوفياتية إلى أفغانستان».

20- سليمان دباغ « الشعب يريد دحر الاحتلال» أنباء موسكو النصف الأول من نيسان/ أبريل 2011.

خلق الذرائع للتدخل الخارجي وقد أدّى القناصة دوراً في حروب الهند الصينية حيث تم كشف منظمات تأسست في الولايات المتحدة نفذت مهمات قذرة منها القنص والاغتيال، ومن المعروف أنهم أدّوا دوراً هاماً في رومانيا عام 1989 ولم يكشف إلى الآن عن هويتهم، وفي قيرغيزيا 2010 وفي أحداث إيران 2009 وتايلاند 2010 وقبل ذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 1993 حيث تم قنص بعض الشرطة برصاص جاء من طرف السفارة الأميركية من قبل ملثمين شوهدوا فوق السفارة لم يكشف عنهم حتى اليوم [21].

ويبقى السؤال: هل ستغير الثورات العربية المناخ العالمي أم لا؟ لدينا دلائل كثيرة تشير الى متغيرات جيوسياسية تستخدم فيها الشعوب العربية كوسيلة فالغرب يحاول إعادة المجد الأوروبي في السياسة العالمية، ولا يرى ذلك عودة إلى المرحلة الاستعمارية كما كان في بداية القرن العشرين لكنه يعتبره منعطفاً في السياسة الخارجية يحتاج إلى دراسة جادة [22].

مفاجآة غير سارة للسعودية

وفيما يخص مواقف الدول العربية والإسلامية فالمملكة العربية السعودية وإيران، وهما أهم دولتين إقليميتين، تدخلان على الخط الأول في الأزمة السورية. وقد أدت الأحداث في سوريا إلى سوء العلاقات الروسية السعودية والروسية القطرية لكنها لم تؤثر كثيراً على العلاقات الروسية التركية وخاصة في الجانب الاقتصادي، بالرغم من أن تركيا كانت في البداية من أكثر المتحمسين لإسقاط النظام السوري. وتبقى السعودية اللاعب الإقليمي الرئيسي الذي يلعب على الخط السوري بنشاط وهي تعلن عن سعيها إلى مساعدة سورية في "اكتساب الديمقراطية" لكن ذلك ليس إلا حسابات عادية في توجيه ضربة إلى التحالف الرئيسي سورية– إيران وعموماً الى مواقع الشيعة في الشرق الأوسط، وكذلك تأجيل حدوث انفجار موجة السخط والتذمر التي نضجت بذورها في داخل السعودية نفسها، وتبدو المهدات لزحف "الربيع العربي" إلى المملكة العربية السعودية جلية للعيان، وتتمثل في أعمال القمع واسعة النطاق التي تنفذها السلطات وتفشي الفساد والاعتقالات الجماعية للمواطنين وازدياد عدد السجناء السياسيين. وتخشى الأسرة السعودية البقاء وحيدة في مواجهة المعارضة لدى حرمانها من دعم واشنطن. ولهذا فإنها تعمل في خدمة مصالح الولايات المتحدة دون أن تحسب بأن هذا بالذات يقربها من النهاية المحتومة.

إن النهج الذي تتبعه سلطات المملكة في الشرق الأوسط يمكن أن يحمل إليها مفاجآت غير سارة لأن الأسرة الحاكمة كانت تأمل بأن القضاء على النظام السوري سيضعف إيران لتصبح المملكة العربية السعودية دولة إقليمية كبرى، لكن هذا الهدف بعيد المنال، والزمن يمارس لعبته ضد البيت السعودي. وموقف واشنطن الحالي المتحفظ من المملكة العربية السعودية له دلالة بالغة جداً وهو لن يدافع عن الرياض في حالة اندلاع حركات احتجاج جماعية فيها حيث كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن الخرائط الأميركية لإعادة ترسيم الحدود في الشرق الأوسط، ومع الخلافات في الرأي

21– سلام مسافر « القناصة يصنعون التاريخ في الشرق الأوسط؟» أنباء موسكو النصف الأول من نيسان أبريل 2011

22– المعروف أن أزمة قناة السويس بدأت بعد تأميم جمال عبد الناصر لها، وهاجمت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مصر لإعادة السيطرة على القناة وتوقف الهجوم بفضل التهديد السوفياتي.

فإن جميع استراتيجيي الإنجلو- ساكسون يتفقون على تقسيم المملكة ويرون أن ذلك يتيح القضاء على الوهابية والتطرف الإسلامي ويحطم احتكار المملكة العربية السعودية لتصدير إرساليات النفط. لكن الدافع الحقيقي هو إستراتيجية التقسيم وخصوصاً أن الصين والمملكة العربية السعودية وقعتا منذ يناير/ كانون الثاني عام 2006 اتفاقية التعاون في قطاع النفط والغاز، وأصبحت المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الرئيسي للصين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما اتفق البلدان على بناء مصنع ضخم لتكرير النفط في ميناء ينبع الواقع على ساحل البحر الأحمر يخطط للبدء بتشغيله في عام 2014. وتستورد الصين من المملكة العربية السعودية كميات من النفط أكثر مما تستورده الولايات المتحدة منها والآن تشغل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الخامسة فقط في كشف البلدان والمناطق التي تزود الولايات المتحدة بالنفط. ومن الطبيعي أن يتيح تقسيم المملكة العربية السعودية فرض سيطرة الولايات المتحدة بشكل أفضل على منافسيها الاستراتيجيين، وخصوصاً أنه من غير المعروف هل ستواصل الرياض بيع نفطها بالدولارات الأميركية، وهل ستتحول لدى التعامل في حساباتها إلى استخدام اليوان أو اليورو؟ فهذه الخطوة تشكل كارثة بالنسبة إلى اقتصاد الولايات المتحدة.

وينبغي الآن متابعة تطورات الوضع السياسي في المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ وثمة إحساس بأن أحداث الفصل القادم من دراما "الشرق الأوسط الكبير"، التي يجب أن يتم فيها تغيير خارطة العالم لصالح الأنجلو- ساكسون يمكن أن تجري في الرياض وأن سياسة المملكة العربية السعودية التي لا تتسم بالحذر تقود إلى تقريب هذه النهاية[23].

روسيا والملف النووي الإيراني

يمكن وصف العلاقات الروسية الإيرانية حالياً بأنها «شراكة إستراتيجية محدودة» ويجد البلدان أنه من المحتم عليهما التعاون في المجالين السياسي والاقتصادي في مناطق آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز والأزمة السورية، ويستند التعاون بين روسيا وإيران في هذا المجال إلى مبادئ البراجماتية، ولا بد من القول إن مصالح روسيا وإيران في هذه المناطق لا تتعارض، واتساع الحضور الإيراني الاقتصادي في آسيا الوسطى التي تعتبر منطقة تقليدية للمصالح الروسية لم تعارضه روسيا لأنها تدرك صعوبة شغل الفراغ الكبير في هذه المنطقة بمفردها وترى روسيا أن تزايد تأثير إيران في هذه المنطقة يقلل من تأثير الصين والولايات المتحدة وتركيا. أما في الشرق الأوسط فقد أصبح من الشائع الآن الحديث عن دور إيراني رئيسي في هذه المنطقة ويرى الكثير من الخبراء السياسيين الروس أن من الطبيعي أن ترغب إيران بعدد سكانها وما تملكه من موارد كبيرة في لعب دور يتناسب مع وزنها السياسي كما تدعو روسيا إلى إشراك إيران في الجهود المبذولة لحل مشاكل المنطقة وتصر على مشاركتها مع السعودية في جنيف2- جنيف3-. وبالرغم من أن روسيا يساورها

بين روسيا وإيران «شراكة استراتيجية محدودة»

23- في مقالة بعنوان " حدود على الرمال" نشرت في مجلة " فانيتي فير" الأميركية أعطى الدبلوماسي دينيس روس الذي عمل في الشرق الأوسط والمؤرخ دافيد فرومكين والباحثان السياسيان كينيث بولاك ودانييل بايمان رؤيتهم لمستقبل الشرق الأوسط. انظر أيضاً مقالات إيغور إيغناتينكو، باحث سياسي، دكتوراه فلسفة في الاقتصاد.

القلق من الملف النووي الإيراني فهي تنطلق من عدة أساسيات متوافقة تماماً مع القوانين الدولية التي تنظم التعامل مع البرامج النووية في العالم[24].

خلاصة

بالرغم من الأزمة القاسية التي تعرضت لها روسيا في نهاية القرن العشرين فقد عادت من جديد لتلعب دوراً جيوسياسياً لاستعادة مواقعها التاريخية التي فقدتها. وكان الوجود الإمبراطوري الروسي وسيبقى عاملاً هاماً في التوازن الاستراتيجي والاستقرار الدولي بما فيه الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ووعياً من روسيا بأنها دولة ذات اكتفاء ذاتي فهي لم تعد تساوم على أساسيات مصالحها مع أحد، وسيبقى اتجاه رابطة الدول المستقلة والجوار الروسي من أولويات سياستها الخارجية ولأجل ذلك كلف بوتين تقديم الدعم الدبلوماسي للمصالح الاقتصادية للبلاد والوقوف أمام المنافسة الشرسة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا الجوار وفي المناطق البعيدة أيضاً. والأدوات الدبلوماسية من وجهة نظر الرئيس الروسي يجب أن تكون بناءة وعملية ومرنة. ولم يعد للمعارضين التقليديين لروسيا على الساحة الدولية ما يفاخرون به لافتقارهم إلى نماذج جديدة للتنمية. وإذا كان التقارب على مستوى دول الرابطة المستقلة يعاني من بعض المشاكل مع جورجيا ومولدافيا وأوكرانيا وأوزبكستان فهو يجري بشكل جيد مع دول الرابطة الأخرى وسوف تركز روسيا على حل المشاكل مع الدول المذكورة.

وباعتبارها واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن فإن روسيا تؤدي دوراً أساسياً في الأمن والاستقرار الدوليين باعتبارها عضواً أساسياً في «الرباعية الدولية» و«السداسية الدولية» و«الثماني الصناعية الكبار» و«المجلس الأوروبي» و«منظمة الأمن والتعاون الأوروبي» و«منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ» إضافة إلى المنظمات الإقليمية مثل «منظمة شنغهاي للتعاون» و«رابطة الدول المستقلة» و«المجموعة الاقتصادية الأوراسية» و«منظمة معاهدة الأمن الجماعي».

وستقوم روسيا بمتابعة الحوار مع الولايات المتحدة على المستوى الثنائي ومن خلال المنظمات الدولية، وستتصدى لهيمنة الولايات المتحدة على المنظمات الدولية وتدخلها في شؤون الدول الداخلية، وتقليص النفوذ الأميركي في آسيا الوسطى وتقوية العلاقات مع الرابطة لإعادة التكامل السابق لكن بشكل نوعي جديد

24- تعترف روسيا بالحق السيادي لإيران في وضع سياستها الخارجية، وبما أنها تعتبر عضواً في هيئة الأمم المتحدة يجب على إيران تنفيذ كل ما يقضي به ميثاقها، شأنها شأن أية دولة عضو في هذه المنظمة العالمية. وإيران تشارك في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما فيها معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، هذا الأمر يحدد الموقف الروسي من هذه المسألة. وفي حال التعاون على هذا الأساس فإن كافة مشاكل البرنامج النووي الإيراني ستتم تسويتها.

- تؤكد روسيا أنها مع حل هذا الملف حصراً بالطرق السلمية المتعارف عليها دولياً. وروسيا شأنها شأن المجتمع الدولي كله ومجلس الأمن الدولي تعترف ضمناً بحق إيران بالاستخدام السلمي للطاقة النووية لكن هذا الحق يترافق مع واجب تنفيذ بنود معاهدة حظر انتشار السلاح النووي ووثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وصرحت روسيا أحياناً أنه في حالة عدم جدوى الطرق الدبلوماسية يمكن اللجوء إلى فرض العقوبات.

تقف روسيا إلى جانب السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على المفاعلات الإيرانية.

تعارض روسيا توجيه أي ضربة عسكرية للمفاعلات النووية الإيرانية.

تدعم روسيا إشراك إيران بالتعاون في حل قضايا منطقة الشرق الأوسط مثل أفغانستان والقضية الفلسطينية وسوريا والتسوية الشرق أوسطية برمتها وتعتبر أن التعاون وليس العزل لأي طرف يعتبر مفتاحاً للنجاح.

ويمكن أن تقوم بالضغط في حالات معينة على جورجيا وأوكرانيا. وستتعاون مع الدول الأوروبية التي تتبنى موقفاً إيجابياً مثل ألمانيا وفرنسا وايطاليا وإسبانيا وسوف تسعى لتحسين العلاقات مع دول شرق أوروبا. وسوف تحدد تطور العلاقات الروسية مع أوروبا بشكل أساسي الدرع الصاروخية التي تعد استفزازاً غربياً أدى إلى رفع الميزانية العسكرية والقدرات الدفاعية الروسية 777 ملياراً خلال العقد الحالي. وستقوم روسيا ببناء قوتها الذاتية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الأخرى من حيث نظامها السياسي ومفهومها الخاص للديمقراطية، ولن تتسامح بتغيير الأنظمة في الدول المحيطة بها، كما حصل في التسعينيات ولن تقوم هي بتغيير نظامها أيضاً، وكان يمكنها فعل ذلك. وسوف تؤكد على سيادتها على المحيط الشمالي وبذلك ستدخل في منافسة مع الولايات المتحدة وكندا والنرويج. وستعمل على بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب والدور الأساسي فيه سيعود للأمم المتحدة دون القيام بأية خطوات إلا من خلالها. وستضع إستراتيجية خاصة مع الصين ومنظمة شنغهاي للتعاون كوسيلة ليشمل التعاون بلورة عقيدة عسكرية حسب تطورات الوضع العالمي.

وأظهرت روسيا استعدادها للوقوف بحزم دفاعاً عن مصالحها في المنطقة العربية وستتابع مشاركتها العمل على أساس ثنائي مع كل دولة عربية على حدة بما فيها الدول التي تختلف معها في بعض مواقفها ومنها الموقف من الأزمة السورية، كما ستتابع نهجها بالتعاون على أساس جماعي من خلال جامعة الدول العربية وبشكل أوسع مع منظمة التعاون الإسلامي. وهي تقوم بتعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي بإقامة حوار استراتيجي دوري. وستقوم بتوسيع وجودها في دول البلطيق في ظل تدهور الجاذبية الاستثمارية من قبل أوروبا وهبوط قيمة أصولها. وستعمل على تعزيز العلاقات مع دول بريكس ذات الاقتصادات النامية والمواقف السياسية المتطابقة تجاه القضايا الدولية.

وسوف تستمر روسيا برفض السياسة الأميركية في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران وعزلها سياسياً. ولن تكون الخلافات الحدودية مع الصين واليابان وجورجيا وبحر قزوين وبارنتس ومع النرويج وفنلندا ولاتفيا وأستونيا، التي تعاني الجالية الروسية فيها من المشاكل، وأوكرانيا وبحر بيرينغ سبباً للتوتر في العلاقات خلال هذا العقد على الأقل حيث تهتم جميع دول المنطقة بالتعاون مع روسيا وليس تأزيم الوضع معها. وهناك اتجاه هام في السياسة الخارجية الروسية وهو أفغانستان حيث أعلنت روسيا عن عدم رضاها عن سحب قوات التحالف وتطالب بتقديم تقرير لمجلس الأمن عن تنفيذ أو عدم تنفيذ المهمة التي جاءت من أجلها. وستعمل روسيا على إكساب الأفغانيين القدرات اللازمة للدفاع عن بلادهم وحفظ الأمن. وتساعد على التنمية المستدامة لأفغانستان لتحجيم خطر المخدرات. وتشترك روسيا وباكستان في منظمة شنغهاي للتعاون وكذلك "رباعية دوشانبي" الخاصة بحل المشاكل الإقليمية. وتعتبر موسكو أن تطابق المواقف في الكثير من القضايا الدولية، وخاصة بعد انتخاب الباكستان عضواً في مجلس الأمن، يخلق الظروف المواتية للتعاون. لكن إلغاء زيارة الرئيس الروسي للباكستان يشير على ما يبدو إلى خلاف حول رفض التعاقد مع "غازبروم" لإنشاء خط لنقل الغاز من إيران إلى الهند عبر الباكستان، وقد تؤدي العلاقات الروسية الهندية دوراً سلبياً في تطوير العلاقات مع الباكستان. وستبقى روسيا مؤيدة للمبادرة الخليجية في حل الأزمة اليمنية. وقد يتم تعديل السياسة الخارجية الروسية ارتباطاً بتطور الوضع السياسي والعسكري العالمي الذي أصبح يذكّر بالتنافس الشديد للرأسمالية العالمية عشية الحربين العالميتين.

روسيا ومصادر الطاقة

* ليونيد سافين
مسؤول إدارة الحركة الدولية الأوروآسيوية.

ترى القيادة الروسية نفسها مضطرة لتسيير سياستها عبر منظومات وخطط عمل، وبالدرجة الأولى من خلال إستراتيجية الأمن القومي وعقيدة السياسة الخارجية. وتشير إستراتيجية الأمن القومي حتى العام 2020 في بندها 11 إلى أن اهتمام السياسة الدولية سيكون منصباً في المدى البعيد على امتلاك مصادر الطاقة، بما فيها الواقعة في الشرق الأوسط وفجوات بحر بارينتس وفي مناطق أخرى من القطب المتجمد الشمالي وحوض بحر قزوين وفي آسيا الوسطى. وستبقى الأوضاع في العراق وأفغانستان والنزاعات في الشرقين الأوسط والأدنى وعدد من بلدان آسيا الجنوبية وأفريقيا وفي شبه الجزيرة الكورية في المدى المتوسط تؤثر سلباً على الأوضاع الدولية.

كما أن سياسة الطاقة في المنطقة ترتبط بمصالح عدد كبير من الدول كقطر والعراق وإيران والعربية السعودية كدول منتجة للنفط والغاز، وتركيا والإتحاد الأوروبي كمستهلكين، والولايات المتحدة ك«متعهد». ويكمن دور روسيا في استخراج النفط والغاز وفق الاتفاقيات الموقعة. بيد أن حضور موسكو يمكن أن يصطدم بمصالح دول أخرى.

على سبيل المثال يشير أستاذ العلوم السياسية «بيوتر لفوف» إلى أن قطر تحدثت صراحة عن سعيها لمنافسه روسيا في سوق الغاز في أوروبا الجنوبية كما جاء على لسان رئيس الوزراء ووزير الخارجية حمد بن جبر آل ثاني خلال منتدى الدوحة للطاقة الذي عقد تحت إشراف معهد بروكينغ في الأول من نيسان/ ابريل 2013 وأعلن فيه عن ضرورة ربط نظام نقل الغاز في الشرق الأوسط - كما في البلدان المستخرجة للغاز كقطر نفسها وكذلك مصر ولربما العراق وإيران مستقبلاً- بنظام نقل الغاز في أوروبيا الجنوبية- أي مع تركيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا والبانيا واليونان وكرواتيا وإيطاليا الخ...، وعليه لا يجب بناء أوهام بخصوص قطر أو استثمارات ضخمة لها في روسيا. فهذه الإمارة موجودة وسيتعزز وجودها بدعم أميركي كأبرز منافس لموسكو في قطاع الغاز، وتلف نفسها بمختلف الأحلاف لإخراج روسيا من أسواق الطاقة في أوروبا.

ويعدّ العراق حالة استثنائية إذ لا تواجه روسيا عوائق هناك كما هو الحال مع إيران (بسبب العقوبات على الشركات العاملة في صناعتي النفط و الغاز الإيرانيين). ففي العراق حصلت شركة لوكويل أورفرسيز في العام 2009 على مناقصة لتطوير حقل القرنة2- (الأكبر في العالم). وفي العام 2010 وقعت عقداً للدخول في كونسوريوم بحصة مقدارها 56.25٪. وبعد أن انسحبت شركة نرويجية في أيار/ مايو 2012 من المشروع ارتفعت حصة لوكويل لتصل إلى 75٪. وكما نرى- رغم المخاطر الكبيرة- فقد تمكنت روسيا من تعزيز وجودها في العراق. ويعود الفضل في ذلك إلى التفاهم المتبادل مع وزارة النفط العراقية والتعاون الثنائي (أعطى الجانب الروسي معدات خاصة واستقبل مئات الخبراء العراقيين للتدريب). كما تعمل لوكويل في مناطق أخرى من العراق بالاشتراك مع شركات يابانية وصينية بعد إخراج الشركات الأوروبية والأميركية.

قلق من الموقف التركي حيال سوريا

ويثير الموقف التركي من الأوضاع في سوريا قلقاً لا سيما لدى المؤسسة العسكرية الروسية. فإذا كانت الدائرة المحيطة بدميتري مدفيديف والأوساط الليبرالية في الحكومة ترى ضرورة تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع تركيا، فإن موقف الدائرة المحيطة بالرئيس بوتين تنظر إلى ذلك بعين الشك. فهناك دعاوى بخصوص إيواء تركيا لمقاتلين شيشان ورفض أنقرة لتسليمهم رغم الطلبات الروسية. وبخصوص المواقف الحالية لتركيا يرى الخبير في مركز أبحاث الشرق الأوسط بمعهد موسكو للعلاقات الدولية أن السبب الرئيس في المواقف المعادية لسوريا داخل الحكومة الحالية في تركيا يعود إلى التغيرات العميقة في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين. وفي الواقع تأكدت السياسة الجديدة لواشنطن في الشرق الأوسط الجديد في الصدام مع إيران والتعاون مع الأصوليين الإسلاميين من خلال كلام أ. ماكارتني أحد أبرز الخبراء الأميركيين في قضايا مكافحة الإرهاب. وعلى ضوء هذا "التلازم الإيراني" يجري تشكيل حلف سياسي جديد. بل أن أقرب الحلفاء (إسرائيل) أوضحت أنها غير مستعدة للتعايش مع الأنظمة الإسلامية ودعمها ضد التوسع الشيعي إذا لم تثبت تأييدها للدولة اليهودية. ويوحد الحلف الجديد ويناسبه أكثر من أي وقت مضى توجهات الإسلام المتشدد الموجه الآن ضد إيران وشمال القوقواز وآسيا الوسطى وهو ما يناسب أيضاً المصالح الإستراتيجية لحلفاء واشنطن الإقليميين.

أما محاولات الولايات المتحدة وبلدان البترودولار الإسلامية إطاحة نظام الرئيس بشار الأسد فلا تعقد من الأوضاع غير المستقرة أصلاً في سوريا- وحسب- بل توفر آفاقاً جدية لدفع جبهة الإسلام السياسي تجاه الحدود الروسية.

ويشير باحثون آخرون إلى إنه إذا كانت مواقف روسيا وبلدان دول مجلس التعاون الخليجي متطابقة حيال سبل تسوية النزاع العربي- "الإسرائيلي» والأوضاع في اليمن، فإن الأمر ليس على النحو نفسه فيما يتعلق بالأزمة في سوريا والعلاقات المعقدة بين هذه الدول وإيران.

وأمام هذه المعطيات ترى روسيا أن دورها لا يقتصر على تأدية دور الوسيط الذي يتدخل في شؤون الأطراف المتنازعة ويمارس الضغوط عليها (بما يرتبط بذلك من التزامات ومسؤوليات)، بل الوسيط الذي يتابع تطور النقاش ويراقب قواعد السلوك القائمة واضعة بهذا الشكل أصبعها على زناد الأحداث. وقد مورس هذا الشكل من السياسة الخارجية خلال تفاقم الأزمة في سوريا وحولها في الأعوام 2011 و2012. ويبقى الأمل في أن جهود البحث عن حلول وسط ستتكلل بالنجاح.

ويمكن استخدام العاملين الأرمني والكردي كوسائل ضغط على أنقرة لا سيما أن موقف موسكو من الملف الكردي أصبح أكثر إيجابية. وفي تحليل خاص للمعهد الروسي للأبحاث الإستراتيجية حول المسألة الكردية جرت الإشارة إلى نمو العامل الكردي في المنطقة، ما يمكن أن يخلق تناقضات داخل العراق (تنامي نفوذ رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني وصولاً إلى شعار الانفصال) وتكثيف الجهود التي تبذلها الحكومة التركية في محاولتها لوضع إستراتيجية ملائمة ضد الأكراد.

أي تأثيرات لإستراتيجية "الاستدارة شرقاً" الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟

سعد محيو
كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية.

الجدل الساخن لا يزال ساخناً في الولايات المتحدة منذ ثلاث سنوات بشأن الوسيلة الأنجع للحفاظ على الزعامة العالمية الأميركية في القرن الواحد والعشرين. وهو جدل يدور بين معسكرين رئيسيين إثنين:

الأول، يدعو إلى تقليص الالتزامات الأمنية- العسكرية الأميركية في العالم إلى حد كبير، والتركيز بدلاً من ذلك على «بناء الأمة» في الداخل الأميركي وعلى تطوير الاقتصاد والبنى التحتية والتعليم.

والثاني، يطالب بإبقاء الإستراتيجية الكبرى الراهنة القائمة على الحفاظ على النظام الدولي الراهن بقوة السلاح الأميركي، ويحذَر من أن التخلي عن هذه الإستراتيجية والتقوقع في الداخل سيعنيان نهاية الدولار كعملة احتياط عالمية ومعه البحبوحة الاقتصادية الأميركية.

مقاربة أنصار الخيار الأول الانسحابي على إقليم الشرق الأوسط، وفي القلب منها منطقة الخليج، تعزز في الواقع الانطباع بأنه ما لم تعمد الأنظمة والأسر الحاكمة في الشرق الأوسط إلى إحداث إصلاحات سياسية شاملة في ممالكها وإماراتها وجمهورياتها فإنها ستضع نفسها (وربما أوطانها أيضاً) في خطر ماحق، ولن يقدم الغرب على إنقاذها.

ماذا يقول أنصار هذا المعسكر؟

أحد أبرز ممثلي هذا التيار هو «باري بوسن»، مدير برنامج دراسات الأمن في مؤسسة ماساشوستس للتكنولوجيا. وهو نشر مؤخراً في دورية "فورين أفيرز" دراسة بعنوان: "انسحبوا- الدفاع عن قضية سياسة خارجية أميركية أقل نشاطاً"[1].

جاء في الفقرات المتعلقة بمنطقة الخليج على سبيل المثال:

- على المؤسسة العسكرية (الأميركية) إعادة تقييم التزاماتها في الخليج «الفارسي»، إذ يجب على الولايات المتحدة أن تساعد الدول في هذه المنطقة على الدفاع عن نفسها ضد هجمات خارجية، لكن ليس في وسعها تحمُّل مسؤولية الدفاع عنها ضد تمردات داخلية.

- واشنطن لا تزال في حاجة إلى إعادة تطمين دول الخليج حيال الدفاع عنها ضد قوة إقليمية مثل إيران قد تهاجمها

1- Pull back: The case for a less activist foreign policy

وتخطف ثروتها النفطية، لكن لم يعد ضرورياً أن يقيم الجنود الأميركيون قبالة شواطىء هذه الدول، حيث إن وجودهم يثير النزعة المعادية لأميركا ويربط الولايات المتحدة بأنظمة أوتوقراطية مشكوك في شرعيّتها.

- على سبيل المثال، تعاني البحرين من قلاقل داخلية كبيرة، الأمر الذي يطرح أسئلة حول قابلية استمرار الوجود العسكري الأميركي المتنامي هناك. وقد أثبت العراق أن محاولة تنصيب أنظمة جديدة في البلدان العربية أمر مخطىء من ألفه إلى الياء. وبالتأكيد الدفاع عن أنظمة قائمة تواجه ثورة داخلية لن يكون أسهل بأي حال.

دعوة في اميركا إلى تقليص التدخل في العالم.

يفترض ذلك دقّ أجراس إنذار قوية لدى كل الأنظمة الملكية التي لا تزال تراهن على أن الغرب يمكن أن يحافظ على الصفقة التي عقدها مع الإسلام السياسي الخليجي منذ الحرب العالمية الثانية، على رغم كل انقلابات الربيع العربي.

قد يقال هنا إن «باري بوسن» ليس سوى صوت واحد من جمهرة أصوات في أميركا ترفض الفصل بين الصفقة الأمنية والتحالف السياسي بين الولايات المتحدة ودول الخليج. وهذا صحيح.

لكن الصحيح أيضاً أن هذا الصوت المنفرد بات له أنصار كثر، خاصة وأن منطقة الخليج تمتص 15 في المئة من إجمالي النفقات العسكرية الأميركية المكلفة في العالم.

كما أنه يندرج ضمن إطار تطورين اثنين:

الأول، قيام أميركا بقلب نوعية تحالفها مع حركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، من خلال تبنيها للقوى الإسلامية التي تعانق شروط العولمة الليبرالية (النماذج التركية والإندونيسية والماليزية... ألخ).

والثاني، أن الاستراتيجية الكبرى الأميركية في العالم تمرّ هي أيضاً في مرحلة مخاض وتطوير وتبديل، بفعل تحوّل السلطة الاقتصادية والتجارية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، وهو مخاض لا بد أن يترك تأثيرات جلّى على منطقة الشرق الأوسط ومركزها الخليجي.

المنطق الانسحابي

يمكن تلخيص وجهة نظر «المعسكر الانسحابي» في النقاط التالية:

- إستراتيجية الهيمنة الليبرالية الشاملة على العالم غير منضبطة، ومكلفة، ودموية، وهي تخلق أعداء بالقدر نفسه الذي تقتلهم فيه. كما أنها تثبط عزيمة ورغبة الحلفاء في تحمُّل أكلاف الدفاع عن أنفسهم، كما تحفز الدول القومية الأخرى على التجمع في جبهة واحدة ضد أميركا.

- على رغم أن القوة الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة انخفضت إلى حد كبير خلال العقد الماضي إلا أن البنتاغون (وزارة الدفاع) لا يزال يحصد الأموال الطائلة والاعتمادات الهائلة. وهذا أمر لم يعد قابلاً الآن للاستمرار، لأنه يضع الولايات المتحدة تحت رحمة خطر التمدد الاستراتيجي الزائد الذي كان العامل الأساس في تقويض كل الإمبراطوريات السابقة في التاريخ.

- آن الأوان للتخلي عن إستراتيجية الهيمنة الأميركية واستبدالها بإستراتيجية ضبط النفس. وهذا يعني التخلي عن السعي وراء الإصلاح العالمي والاكتفاء بالعمل على حماية المصالح القومية الأميركية الضيقة، وكذلك تقليص عديد وعتاد الجيش الأميركي والتخلي عن بعض القواعد العسكرية في أنحاء العالم، وتحميل الحلفاء أكلاف الدفاع عن أنفسهم.

هذه الاستراتيجية البديلة المنضبطة، التي لا تعني بالضرورة عودة الولايات المتحدة إلى عزلتها التاريخية، تستند إلى ثلاث ركائز لا غير:

أولاً، منع بروز منافس قوي يقلب موازين القوى العالمية الراهنة. وهذا، على أي حال، ما كانت تفعله الولايات المتحدة منذ قرن من الزمن وحتى الآن. فالاستراتيجيون الأميركيون جهدوا كي يضمنوا ألاّ تسيطر دولة واحدة على الكتلة البرية لقارة أوراسيا، لأن هذه الدولة ستمتلك حينئذ الموارد الكافية لتشكّل خطراً على أميركا. وهكذا فقد خاضت الولايات المتحدة حرباً ساخنة مع ألمانيا واليابان وأخرى باردة مع الاتحاد السوفياتي لمنعها من أن تكون هي هذا الخطر. لكن على رغم أن الصين قد تحاول لعب دور المهمين في أوراسيا إلا أن هذا الأمر ليس وشيكاً ولا حتمياً حتى.

ثانياً، مواصلة القتال ضد الإرهابيين. يتعيّن على الولايات المتحدة أن تحمي نفسها من تنظيم القاعدة وأشباهه. لكن هؤلاء ضعفاء للغاية ولا يشكلون أي تهديد لسيادة أميركا ووحدة أراضيها أو مواقع قوتها. وبالتالي تستطيع أميركا أن تقاتلهم بقوة متكافئة لقوتهم وليس بشن الحروب أو بالعمل على بناء الأمم كما يحدث الآن في أفغانستان. وهذا يمكن أن يتم من خلال تكثيف العمل الاستخباري، ومطاردة الإرهابيين في الخارج، ومواصلة التعاون مع الحكومات الضعيفة الأخرى ودعمها بالتدريب والتسليح، إضافة إلى شن العمليات الخاصة وغارات الدرون (الطائرات من دون طيار).

ثالثاً، يجب على الإستراتيجية المنضبطة أن تهتم عن كثب بمنع انتشار الأسلحة النووية، لكن مع الاعتماد بشكل أقل على التهديد باستخدام القوة العسكرية لمنع هذا الانتشار، وبشكل أكبر على الردع، إلا إذا ما تطلب الأمر هجوماً عسكرياً وقائياً.

دعوة للتواضع

هكذا يرى أنصار الإستراتيجية المنضبطة إلى الدور الأميركي في العالم. وكما هو واضح، ليست هذه الرؤية إعادة إنتاج للنزعة الانعزالية الأميركية التاريخية، بل هي دعوة قلق تنطلق من أن إمكانات أميركا الاقتصادية لم تعد متطابقة مع طموحاتها الإستراتيجية التي باتت تنافسها عليها قوى أخرى دولية صاعدة.

وهذا رأي اعترف به تقرير «الاتجاهات العالمية 2030» الذي وضعته مؤخراً 16 وكالة مخابرات أميركية[2] وجاء فيه أنه «مع الصعود السريع لبلدان أخرى فأن «لحظة القطبية الوحيدة» الأميركي قد ولّت، كما أن الباكس أميركانا، وهي الحقبة التي شهدت الصعود الأميركي إلى قمرة القيادة العالمية غداة الحرب العالمية الثانية، يتبدد سريعاً.

الإستراتيجية الاميركية تمرّ في مرحلة مخاض.

كما تؤيد هذا الرأي أيضاً حقيقة أن السلطة العالمية باتت تتوزع الآن بين قوى صاعدة جديدة، جنباً إلى جنب مع القوة الأميركية. وهذه القوى لا توجد فقط في مجموعة "البريكس» (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) بل أيضاً في مجموعة «المينتس» (المكسيك، إندونيسيا، نيجيريا، تركيا)، ومجموعات آسيان وشنغهاي.

وبالتالي سيكون على الولايات المتحدة برأي أنصار الإستراتيجية المنضبطة أن تتراجع الآن إلى مواقع جديدة

2- الاتجاهات العالمية 2030 منشورات مركز الأبحاث الإستراتيجية، واشنطن، 2013.

أكثر تواضعاً وواقعية، وإلا ستُجبر بعد حين على التأقلم فجأة وبشكل مؤلم وكارثي، وخطير (على حد تعبير البروفسور بوسن).

معسكر استمرار الهيمنة

ماذا عن منطق المعسكر الآخر المتمسك بمواصلة إستراتيجية «الهيمنة الليبرالية» الأميركية على العالم؟

وجهة نظر هذا التيار تقوم على الآتي:

- منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انتهجت الولايات المتحدة إستراتيجية كبرى واحدة: الانخراط العميق في شؤون العالم. فمن أجل حماية أمنها وبحبوحتها بنت أميركا نظاماً اقتصادياً عالمياً ليبرالياً، وأقامت روابط دفاع وثيقة مع شركاء في أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط. وهذا توجُّه التزم به كل الرؤساء الأميركيون بلا استثناء.

- لكن الآن قد تشعر واشنطن بإغراء للتخلي عن هذه الإستراتيجية الكبرى وتنسحب من العالم، بفعل صعود الصين والعجوزات الضخمة في الموازنة والتعب من الحربين المكلفتين في العراق وأفغانستان. لكن هذا سيكون خطأ فادحاً: فخفض النفقات الدفاعية على مدى عشر سنوات لن يوفّر على الخزينة سوى 900 مليار دولار. ثم إن ضخامة القوة العسكرية الأميركية منعت بروز أي دولة كبرى تطمح إلى موازنتها، وهي قوة لا تكلف أميركا سوى 4،5 بالمئة من الإنتاج المحلي الإجمالي، هذا في حين أن الاتحاد السوفياتي كان يصرف على الدفاع 25 في المئة من الإنتاج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى إفلاسه ومن ثم انهياره.

- من دون استمرار الزعامة العالمية الأميركية سيتحول العديد من الدول، منها كوريا الجنوبية وتايوان واليابان في آسيا ومصر والسعودية وتركيا في الشرق الأوسط، إلى قوى نووية، وسيصبح الاتحاد الأوروبي عاجزاً عن الدفاع عن نفسه في مواجهة روسيا والشرق الإسلامي.

- لكن الأهم من كل هذه العوامل، برأي أنصار استمرار الهيمنة الليبرالية الأميركية، هو الرابط الوثيق بين السيطرة العسكرية لأميركا وبين هيمنتها الاقتصادية.

فالإستراتيجية الأميركية الراهنة تحافظ على النظام الاقتصادي العالمي الذي أقامته واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية والذي يخدم إلى حد كبير مصالحها الاقتصادية القومية. وهكذا فإن السيطرة العسكرية هي في أساس الزعامة الاقتصادية الأميركية للعالم. وفي حال سحبت أميركا وجودها العسكري من معظم المناطق، فسيكون من الصعب عليها للغاية إقناع القوى الدولية الأخرى برعاية المصالح الاقتصادية الأميركية. والحال أن الدور العالمي يسمح لأميركا أن تشكّل الاقتصاد العالمي كما ترغب وتشتهي، ويساعدها على الدفاع عن الدولار كعملة الاحتياط الرئيسة في العالم، الأمر الذي يوفّر للبلاد مزايا ضخمة على رأسها قدرتها على استدانة المال بسهولة.

- كل هذا لا يعني أنه لا يمكن، أو يجب، تعديل الإستراتيجية الكبرى كلما تطلبت الظروف ذلك. وهذا، على أي حال، ما فعله الرئيس نيكسون مثلاً حين سحب أميركا من فييتنام وعوّض عن ذلك بضم الصين إليه في معركته ضد الاتحاد السوفياتي. وهذا يوضح أن التعديل ممكن من دون المسّ بجوهر الإستراتيجية الكبرى الخاصة بالزعامة الأميركية للعالم.

مبدأ أوباما

هذه باختصار الخلاصات العامة للتيار الأميركي الداعي إلى عدم تقليص الالتزامات الأميركية في العالم، وإلى مواصلة إستراتيجية ما يسمونه «الهيمنة الليبرالية».

وكما يتضح من هذه المعطيات يبدأ منطق هذا التيار وينتهي بفكرة رئيسة واحدة: استمرار الازدهار الاقتصادي الأميركي لم يعد ممكناً من دون استمرار الهيمنة العسكرية الأميركية على العالم: فسحب القوات والالتزامات الأمنية لحلفاء أميركا يؤدي إلى انهيار دعائم الاقتصاد.

أين تقف إدارة أوباما في هذا التجاذب العنيف في الداخل بين تياري "التراجع" و"التقدم" الأميركي في العالم؟

يبدو أنها تقف في "منزلة بين منزلتين"، مع ميل أكثر قليلاً إلى تيار التراجع. وهذا واضح وجلي في ما يطلق عليه في واشنطن الآن سم «الاستدارة (Pivot) أو إعادة التوازن (Rebalancing) نحو منطقة آسيا- الباسيفيك"، بدلاً من التركيز على أوروبا- الأطلسي كما كان الأمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

يلخص المسؤولان الاستراتيجيان البارزان في الشؤون الأمنية الأميركية «شون بريمل» و«إيلي راتنر» هذه الاستدارة أو إعادة التوازن بالنقاط الرئيسة التالية:

-أوباما وصل إلى الحكم وهو على قناعة بأن حربي العراق وأفغانستان منعت الولايات المتحدة من تركيز الموارد في آسيا التي تعتبر منطقة مركزية للمصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأميركية. وهذا دفعه إلى إعادة ترتيب الأولويات الأميركية والاعتراف بالحقائق الجيو- سياسية المتغيرة للقرن الواحد والعشرين.

- هذا التوجه الجديد لا يقتصر على الجوانب العسكرية بل يطال أيضاً المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية، وتعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين وبناء علاقات أعمق مع القوى الصاعدة، بما في ذلك الصين، وتنويع المواقع العسكرية للولايات المتحدة. كما أنه (التوجه) يهدف إلى التركيز على الأهمية الجيو- سياسية لمنطقة المحيط الهادىء بوصفها الطريق الرئيس للتجارة العالمية. وقد دعمت واشنطن تطور علاقات أكثر وثوقاً بين الهند وبلدان شرق آسيا.

- واشنطن لا تسعى إلى حفز دول كفيتنام والفيلبين وغيرها على تحدي الصين، بل تعمل على بناء نظام إقليمي آسيوي تحكمه القواعد والمؤسسات، بما في ذلك مؤسسة الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الأميركي- الصيني وحوار الأمن الاستراتيجي. والواقع أن السنوات الأربع الماضية شهدت قفزة نوعية في الانخراط الأميركي الإيجابي مع «بجبينغ» أكثر من أي مرحلة أخرى في تاريخ العلاقات بين البلدين.

- في حقبة التقشف المالي الذي تمر به الولايات المتحدة سيتطلب التركيز على منطقة آسيا- الباسيفيك خفض الالتزامات الأميركية في باقي مناطق العالم، وأيضاً على الطلب من حلفائها وشركائها في هذه المنطقة تحمُّل مسؤوليات إضافية. وهكذا يتعيّن على جيوش دول مثل أستراليا واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند أن تساهم بشكل أكبر في الأمن الإقليمي على مستويات متوافقة مع إمكاناتها.

هذه هي قواعد الاستدارة شرقاً نحو آسيا التي بدأت إدارة أوباما بتطبيقها. وهي، كما هو واضح، تتكوّن من عنصرين اثنين: العمل على إصلاح وتصحيح مسار الاقتصاد الأميركي في الداخل، وتقليص النفقات والأعباء والالتزامات الأميركية في الخارج.

كرّس الرئيس أوباما جل خطابه أوائل العام 2013 عن حال الاتحاد على الشأن الاقتصادي الداخلي، بوصفه المدخل لتعزيز الزعامة الأميركية العالمية. وهو أطلق على هذه المهمة وصف "إعادة إشعال" الآلة الاقتصادية الأميركية. وهذا يشمل خفض العجوزات وجبل الديون الضخمة، وإعادة تصنيع أميركا، والتركيز على

ككنولوجيات الطباعة ذات الأبعاد الثلاثة (3-D print-ing) التي تحدث الآن ثورة كبرى في كل مجالات الإنتاج الصناعي، وبيوتكنولوجيا الجينوم، والنفط والغاز الصخري (shale oil and gas) الذي سيمنح الولايات المتحدة قريباً اكتفاء ذاتياً من الطاقة بحسب التوقعات.

وحين تطرق أوباما إلى السياسة الخارجية كان لافتاً أنه ركّز على رفض شن حروب ضد الإرهاب والاكتفاء بمساعدة الدول الأخرى على محاربته، والعمل على منع انتشار الأسلحة الخطرة (لدى إيران وكوريا الشمالية) عبر الدبلوماسية، وحماية الوطن الأميركي من الهجمات الإلكترونية. كما أنه شدد على ضرورة تسريع المفاوضات حول الشراكة التجارية عبر كلٍ من المحيطين الهادئ في آسيا والأطلسي في أوروبا.

وكل هذا يشي بأننا نقف بالفعل أمام مرحلة جديدة في التوجهات الخارجية الأميركية، قوامها الضبط الاقتصادي "القومي" في الداخل، وخفض الالتزامات (والحروب) الأميركية في الخارج، وإعادة تركيب نظام العولمة الأميركي بما يخدم هدفين في آن: احتواء صعود الصين، ومواصلة ترسيخ الزعامة الأميركية على العالم.

الاستدارة والشرق الأوسط

لكن ما تأثيرات سياسة «الاستدارة» الأميركية (Pivot) نحو آسيا على توجهات واشنطن في الشرق الأوسط؟

الواقع أن الولايات المتحدة تعتبر أصلاً أن منح الأولوية في سياستها الخارجية لمنطقة آسيا- الباسيفيك، فرض عليها سحب كل قواتها من العراق وأفغانستان وإغلاق ملف الحرب فيهما التي استنزفت الخزينة الأميركية بمبلغ تجاوز التريليوني دولار.

وبالطبع، حين تقرر واشنطن الانسحاب من هاتين الحربين ونقل الموارد منهما إلى منطقة الباسيفيك، يصعب التوقّع أن تنغمس في وقت قريب في حروب أو نزاعات أخرى في الشرق الأوسط، إلا إذا ما تطلّب الأمن القومي ذلك أو تعرَّض وجود «إسرائيل» إلى تهديد جدي.

وهذا بالتحديد، على أي حال، ما فعلته إدارة أوباما خلال السنتين الماضيتين:

- فهي لم تلعب في حرب إسقاط القذافي سوى دور داعم لفرنسا وبريطانيا. لا بل لم تتدخل عسكرياً هناك، إلا بعد أن بدا واضحاً أن حليفتيها غير قادرتين على حسم الأمور بمفردهما.

- وهي رفضت التدخل ضد الجهاديين الإسلاميين في مالي، وقذفت العبء كله على فرنسا صاحبة المصالح الأكبر في الموارد الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقية.

- ثم إنها (الإدارة) قاومت الضغوط التي مارستها عليها كل المؤسسات الأميركية تقريباً، من البنتاغون إلى السي. أي.آي. ووزارة الخارجية، لدفعها إلى التورط بالتدريج في الأزمة السورية.

بعد العراق وأفغانستان، يفعل باراك أوباما تماماً ما فعله ريتشارد نيكسون بعد فيتنام، حين عمد هذا الأخير إلى تقليص الالتزامات الأمنية- العسكرية الأميركية المباشرة في العديد من بقاع العالم و"لزّمها" إلى قوى إقليمية موالية للولايات المتحدة مثل شاه إيران «وإسرائيل» في الشرق الأوسط، والبرازيل في أميركا اللاتينية، وتركيا في البلقان وآسيا الوسطى، وحلف الأطلسي في أوروبا، وجنوب إفريقيا والمغرب في القارة السمراء.

ويحاول أوباما أن يسلك المسلك نفسه في الشرق الأوسط، الذي كان محور الاهتمامات المركزية الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة في العام 1991. فهو يعتمد أكثر فأكثر على تركيا في منطقتي الشرق الإسلامي (الدول العربية ودول آسيا الوسطى)؛ وسيكون مهتماً أكثر من أي وقت مضى بدمج «إسرائيل» في المنظومة الإقليمية الشرق أوسطية من

خلال دفعها إلى التحالف مع الدول العربية و(مجدداً) مع تركيا؛ وسيواصل العمل على الضغط على إيران بهدف دفعها في نهاية المطاف إلى التنازل عن حقوقها السيادية.

وكل ذلك بهدف تقليص الأعباء الأميركية في هذه المنطقة، ونقل الموارد الضخمة التي خصصت لها في السابق إلى منطقة آسيا- الباسيفيك.

بالطبع، هذا لا يعني أن أميركا ستدير الظهر للشرق الأوسط. فما دامت هناك قطرة نفط واحدة، ستبقى هذه المنطقة في نطاق، أمن قومي أميركي، على رأس الأولويات الأميركية، بسبب الدور الكبير للنفط في تحديد من سيكون الأقدر على الإمساك بقارة أوراسيا من عنقها. (ومن يمسك بهذه القارة يحكم العالم).

وبالمثل، ما دامت إسرائيل باقية على خريطة الشرق الأوسط ستكون أي إدارة أميركية ملزَمة بالاهتمام بهذه المنطقة لاعتبارات محلية أميركية، واستراتيجية عامة، وأمنية.

لكن هذه الاستمرارية في الاهتمام لا تعني أنه لن تكون هناك تلاوين جديدة في السياسة الأميركية الشرق أوسطية، خاصة في ما يتعلق بمنطقة الخليج العربي.

فعلى رغم أن أميركا ستبقى اللاعب الإقليمي الرئيس في الخليج، إلا أنها ستكون حريصة على ألا تتوسع مظلتها الأمنية ضد الخصوم الخارجيين الذين يهددون دول المنطقة لتصبح تورطاً غير مرغوب فيه في النزاعات الداخلية التي قد تنشب في هذه الدول.

البحرين نموذج أوّلي على هذا التطور. فعلى رغم أن واشنطن لم تقف علناً إلى جانب الانتفاضة الشعبية البحرينية إلا أنها لم تقف أيضاً إلى جانب الحل الأمني- المخابراتي الذي تبنّته الحكومتان البحرينية والسعودية، وواصلت المطالبة بحل سياسي للأزمة. وهذا موقف لم يكن متصوراً من جانب واشنطن.

ثمة نقطة أخرى لا تقل أهمية هي أن أميركا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر لم تعد أميركا ما قبلها. فقد انهارت عملياً (وإن ليس علناً) الصفقة التاريخية بين الإسلام السياسي السعودي وبين الولايات المتحدة التي أبرمها الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز[3]، مع انهيار برجي المركز التجاري العالمي، وحلّت مكانها رغبة أميركية في تشجيع ودعم إسلامي ليبرالي (على النمط التركي والإندونيسي) في كل أنحاء الشرق الأوسط، إضافة إلى رغبة أخرى في تحويل طاقة الجهاديين من الحروب ضد الغرب إلى حروب أهلية داخلية إسلامية.

وبالتالي، في حال برزت حركات إسلامية ليبرالية أو معتدلة في السعودية وباقي دول الخليج، (كما في دول الربيع العربي) وبدأت حملة شعبية للمطالبة بإصلاح النظام، لن تكون واشنطن في وارد معارضتها، إن لم نقل إنها قد تفكّر في دعمها على حساب تحالفاتها القديمة.

وفي هذه النقطة بالتحديد نلمح التقاطع بين سياسة الاستدارة نحو آسيا- الباسيفيك التي تتضمن تقليص النفقات والالتزامات الأميركية في الشرق الأوسط، وبين الرغبة الأميركية في "إسلام سياسي جديد" (ليبرالي) يقوم هو بالتصدي للإرهاب الجهادي، وينجح في خلق الاستقرار السياسي والإديولوجي في هذه المنطقة الحساسة.

إنها، بكلمات أخرى، وكالة إقليمية جديدة في هذه المنطقة، شبيهة إلى حد بعيد بوكالات نيكسون الإقليمية السابقة. الإسلام السياسي هنا هو نفسه، لكن ألوانه وتفصيله اختلفت.

3- صفقة سمّيت النفط مقابل الحماية الأمنية.

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي

من بين كل مناطق العالم، يرسم بريجنسكي لوحة غير زاهية البتة للشرق الأوسط الكبير الذي يضم، إضافة إلى المنطقة العربية وإيران، باكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى.

فهو يورد تقريراً دولياً عام 2007 يشير إلى أن «طفرة الشباب» (youth bulges) كانت حاضرة في 80 في المئة من النزاعات الأهلية في العالم في الفترة بين 1970 و1999. كما أنه من الجدير بالملاحظة أن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع يتضمنان أعلى معدلات من بين كل دول العالم في نسبة الشباب. فالعراق وأفغانستان وفلسطين والسعودية وباكستان، كلها لديها أعداد ضخمة من الشباب الذين يميلون إلى التمرد والتشدد، ولا تستطيع اقتصادات دولهم استيعابها.

يقول بريجينسكي:" في هذه المنطقة الممتدة من شرق مصر إلى غرب الصين، تحتوي اليقظة السياسية المتزايدة (التي يعتبرها هو، إلى جانب توزُّع السلطة العالمية، أهم التطورات التي طرأت على النظام العالمي في السنوات الأخيرة)، على أقوى الاحتمالات للتحوّل إلى انتفاضات عنيفة. فنسبة الشباب، التي يمكن أن نُطلق عليهم وصف "بروليتاريا القرن الواحد والعشرين"، هي برميل بارود ديمغرافي حقيقي".

ثم يتطرق الكاتب إلى علاقة أميركا بالشرق الأوسط الكبير خلال المستقبل القريب، فيقول إنه بالإضافة إلى العمل غير المنجز في أفغانستان والعراق، تواصل أميركا مواجهة منطقة شاسعة ومضطربة وكثيفة السكان تمتد من شرق السويس إلى غرب الصين، حيث تتركز ثلاث معضلات جيو- سياسية كبرى: صعود الأصولية الإسلامية في باكستان النووية، واحتمال نشوب صدام مسلح مع إيران، وإمكانية أن يؤدي فشل الولايات المتحدة في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية إلى توليد عداء شعبي إسلامي واسع النطاق لها في الشرق الأوسط المستيقظ سياسياً. وفي هذه الأثناء، تستمر عزلة أميركا الإستراتيجية في هذه المنطقة الحساسة. صحيح أن روسيا والصين والهند تساند الولايات المتحدة في حربها ضد الأصولية في أفغانستان، لكن هذه الدول تعي في الوقت نفسه الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه المنطقة في تقليص نفوذ الزعامة الأميركية العالمية. ولذا، فهي تدعمها ضد الأصولية، لكنها سعيدة لغرقها في وحول هذه المنطقة ومستنقعاتها.

هذه نقطة.

وثمة نقطة ثانية لا تقلّ أهمية، وهي أن نشوب حرب كبيرة تمتد من أفغانستان إلى باكستان، أو اندلاع صدام أميركي- إيراني في منطقة الخليج، أو حتى تجدد العداوات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وباقي العرب، قد يجر أميركا مجدداً إلى نزاعات إقليمية من دون أي ضوء في آخر النفق. فالعداوة الإسلامية للولايات المتحدة

قد تكتسح كل العالم الإسلامي الذي يشكّل 25 في المئة من سكان العالم. ومن شأن هذا أن يقوِّض كل فرص أميركا في مواصلة ممارسة الدور العالمي الذي تأمل، كما كانت تفعل طيلة العقدين الماضيين.

يتوقع بريجنسكي مصيراً أسود لأفغانستان بعد الانسحاب الأميركي، لأنها ستقع فريسة الصراعات بين الصين والهند وباكستان وإيران وروسيا وأميركا، ويطرح علامات استفهام كبرى أيضاً حول مصير الدولة الباكستانية وما إذا كانت ستسقط في يد الأصولية الإسلامية المتطرفة أو في حضن عسكريتاريا قومية متطرفة. ولا يستبعد الكاتب نشوب حرب بين إيران وإسرائيل، لكنه يشير إلى أن لبنان وفلسطين هما اللذان سيدفعان الأثمان الباهظة لمثل هذه الحرب. أما إذا ما انضمت أميركا إلى الهجوم الإسرائيلي على إيران فإنها ستشعل كل المشاعر الإسلامية في العالم ضدها. وحينها سيكون مصير إسرائيل نفسه على المحك.

باختصار، لن يعدو الشرق الأوسط الكبير خلال العقد المقبل على الأقل كونه قوس أزمات عنيفة من كل الأنواع. وفي حال انحدرت أميركا فالأرجح أن يتحوّل إلى ساحة الصراع الرئيس في الفوضى العالمية التي ستضرب كل قارة أوراسيا.

أميركا والتسلّح

سارة فلاوندرز

نائب مدير عام مركز التدخل الدولي الأميركي

من المفروض أن يؤدّي التجميد المعلن في الميزانية الأميركية على أنه تدبير لكبح العجز إلى ادّخار 250 مليار دولار على مرّ 10 سنوات ما هو أقلّ من 3٪ من الـ9 تليارات دولار التي أعدّ لإضافتها إلى الدين الوطني خلال هذه الفترة.

وعلى الرغم من كلّ الوعود التي قُطعت والدعايات التي رُوّج لها، يؤكّد هذا التجميد في التمويل الاستنسابي أن لا وجود لخطط من أجل خلق ملايين الوظائف ولا الحدّ من ملايين عمليات الإقفال المبرمجة ولا إعادة بناء البنية التحتية المتدهورة.

ولعلّ الزيادات المخطّط لها تقتصر على مليارات الدولارات لأنظمة الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية التي تعود بالربح الوفير على الشركات العسكرية العملاقة. وهناك مشروع لزيادة الميزانية العسكرية أقلّه بنسبة 5٪ سنوياً. ولم يلق هذا العجز بمليارات الدولارات أي معارضة من الكونغرس أو من الجسم الإعلامي.

وسرعان ما سيتمّ تبديد الـ250 مليار دولار التي تمّ ادّخارها على مرّ 10 سنوات من التجميد في التمويل الاستنسابي إذ إنّ البنتاغون يرمي إلى إنفاق 240 مليار دولار على 2400 طائرة مقاتلة جديدة حيث تبلغ قيمة كلّ منها 100 مليون دولار.

ما يسبّب العجز في الميزانية الفدرالية هو مئات المليارات التي يتمّ صرفها منذ عقود إلى الشركات العسكرية سنوياً وتليارات الدولارات التي يتمّ تسديدها إلى المصارف من أجل ضمان أرباحها. وازداد الدين عندما اقتطعت الحكومة الضرائب من الأغنياء.

من الضروري بمكان أن يفسّر الماركسيون بكلّ أدبياتهم وحملاتهم بعض وقائع الرأسمالية مقابل هذه الأزمة التي تلمّ بالطبقة العاملة لأنّ العمال هم من يجنون هذه الثروة الطائلة للنظام الرأسمالي. فمردّ الأزمة الاقتصادية ليس المال الكثير الذي يتم دفعه إلى العمال بل الزيادة في إنتاج السلع غير المخطط لها التي يصعب بيعها لدرجة أنه حتى صرف تليارات الدولارات على الإنفاقات العسكرية ما عاد كافياً لامتصاص هذه الزيادة في الإنتاج.

وما لن يقتطعه متخذو القرار من الميزانيات الفدرالية وميزانية المدن والولايات هو نفقات الشرطة والسجون والمحاكم. فهذا الدور القمعي للدولة الرأسمالية على كلّ مستوى بدءاً من الألف قاعدة عسكرية في مختلف أرجاء العالم وصولاً إلى وجود شرطي ووضع كاميرا في كل زاوية هو جزء لا غنى عنه لا من أجل الأرواح البشرية بل من أجل حماية المصالح.

أميركا- الصين
آفاق إستراتيجية

ليونيل فيرون
* باحث فرنسي في الشؤون الإستراتيجية.

تمتلك الولايات المتحدة في آسيا عدة أوراق على قدر من الأهمية في إستراتيجية الاحتواء. ذلك أن صعود القوة الصينية، ولاسيما في مجال تعزيز القدرات العسكرية، يقلق بالوجه الشرعي معظم جيرانها. فإذا كان إطلاق أول غواصة صينية – هي حاملة طائرات أوكرانية أعيد تأهيلها في آب 2011 _ لا ينطوي على أي تهديد لواشنطن مهما كان،فمن المشروع أن يعدّ تهديداً في نظر أقرب جيران الصين منها، خصوصاً في جنوب شرق آسيا حيث يبدو منذ عامين أن النزاع يتبلور سريعاً على مجموعة جزر بحر الصين الجنوبي، وهو تهديد جدّي نظراً إلى عدم امتلاك أي من دول المنطقة هذه المقدرة العسكرية. ويوفّر العدد الكبير من النزاعات في الماضي والريبة السائدة حالياً في الضاحية الصينية أرضية ملائمة لامتداد نفوذ الولايات المتحدة وخطابها بشأن التهديد الصيني. وإذا كانت هذه الدول جميعها تدرك أهمية انخراطها في تعاون اقتصادي متنام مع الصين، ولاسيما للحصول على تمويلات صينية وتناسي الأحقاد القديمة،فإن الماضي المرير مع بعضها (فيتنام طبعاً، ولكن أندونيسيا والهند أيضاً) والتدارك السريع للقوة العسكرية الصينية قياساً على الولايات المتحدة، كل هذه العناصر تسهم في شحن أجواء المنطقة وتساعد على التقارب الانتهازي مع الخصم الأميركي لإقامة التوازن في علاقات القوة. لكن واشنطن تمتلك أيضاً ورقة أخرى في منتهى الخطورة، وهي ورقة انتشار النزعة الإسلامية، أكانت سياسية أم متشدّدة، في آسيا. وذلك أن منطقة كسينجيانغ الإيغورية ذات الحكم الذاتي، التي تمثل سدس (1/ 6) الأراضي الصينية، لها بالنسبة إلى الصين بعد إستراتيجي: فهي تمتلك 25٪ من ثروات البلاد النفطية، وهي الممر الإجباري لخطوط أنابيب النفط والغاز التي يزداد الاعتماد عليها في تغذية المراكز الصناعية في وسط البلاد وشرقها انطلاقاً من آسيا الوسطى، ثم إنها تأوي المنشآت النووية الصينية، في إقليم لوب نور شرقي المنطقة، فمن البديهي إذاً أن يكون استقرارها أولى أولويات السلطات الصينية مهما كلّف الأمر.

إدراكاً من الولايات المتحدة لهذه الإشكالية حاولت استغلال المطالب المشار إليها آنفاً لإضعاف خصمها ورعاية بؤرة عدم استقرار دائم في منطقة إستراتيجية. وهكذا اتخذت رئيسة مؤتمر الإيغور العالمي ربيعة قادر من واشنطن دار إقامة بعد خروجها من الصين عام 2005،

مثلما فعلت منظمات إيغورية أخرى. وبناء على معلومات غير مؤكدة، منسوبة إلى مصادر أميركية في أفغانستان، قامت القوات الأميركية بعد احتلال أفغانستان عام 2001 بمواكبة طائرات عسكرية تنقل كميات كبيرة من الأفيون والهيروين نحو آسيا الوسطى مستخدمة قواعدها العسكرية القائمة في كيرغزستان وأوزبكستان بغية تسهيل تمريرها إلى الصين عبر كسينجيانغ. وتقوم مثل هذه الإستراتيجية التي استخدمها البريطانيون في برمانيا إبان الحرب العالمية الثانية على الرغبة في الإضرار باستقرار الصين على المدى الطويل عبر نشر بعض الآفات الاجتماعية ولاسيما منها المخدرات. وإذا لم يتكشّف شيء حتى الآن في هذا المجال فالفكرة لا تزال مدرجة في سجلّ الممكن.

تسعى أميركا إلى احتواء القوة الصينية بواسطة الأصولية المتشدّدة

من الأفكار المركزية في الإستراتيجية التدخلية الأميركية في آسيا فكرة توازن القوة والقوة الهندية. وكانت إدارة بوش قد بدأت في عام 2004 حملة دعائية بصدد القوة الهندية هدفها كبح التقارب الصيني الهندي ومضارعة القوة الصينية، وتشجيع شركائها الأوروبيين منهم والآسيويين، على تقديم مزيد من التنازلات في جميع الميادين وكذلك تسريع هذا المسار أكثر فأكثر. ويرمي الخطاب الأميركي إلى الترويج لفكرة تحوّل الهند إلى قوة آسيوية مهيمنة في القرن الواحد والعشرين ومساعدة نيودلهي على بلوغ هذا الهدف. غير أن هذه الرؤية إلى القوة الهندية كانت من قلة المصداقية أن حدَت برئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ على أن يتساءل أمام الصحافيين، تعقيباً على خطاب لجورج بوش بصدد القوة الهندية، عن البلاد التي يتحدث عنها بوش والتي لا يمكن أن تكون الهند بحال من الأحوال....

ذلك أن المسؤولين الهنود، على ما يبدون من كبرياء ثقافية وسياسية تستقي مسوّغاتها من ميراثهم الاستعماري وعلاقاتهم المفضلة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، يدركون مكامن الضعف الذاتية في نظامهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي (جهاز إداري في منتهى التصلب، بقاء مخلّفات نظام الطبقات المغلقة – على الرغم من منعه بمقتضى القانون _ الذي يعد كابحاً قوياً للتنمية وتكافؤ الفرص، وديمقراطية يلازمها فساد عظيم) ومحدودية قدرات البلاد الكامنة لبلوغ منزلة القوة الشاملة. ثم إن هذه الإستراتيجية الأميركية، ولاسيما في مضمار التعاون العسكري المعزّز، قد تجر آسيا إلى عصر جديد من التوتّرات وتزيد من مخاطر نشوب نزاع مفتوح. كما أن الاقتراح الأميركي بـ«تفويض «الهند مهمة الرقابة البحرية في المحيط الهندي أثار ردة فعل عنيفة من قبل الصين فصّرح مسؤول عسكري بأن «المحيط الهندي ليس محيط الهنود». وتمثل رغبة الولايات المتحدة في تشكيل مستقبل آسيا، التي عبّر عنها صراحة باراك أوباما في خطابه الأسترالي، خطراً مميتاً على تلك القارة لأن هذه الرغبة تهدف إلى إقامة «توازنات» مصطنعة مكان موازين القوى الطبيعية، التي تبقى، وإن أدّت إلى نزاعات مفتوحة، مسارات للتسوية. ثم إن دقّ إسفين بين القوتين الكبريين من حيث عدد السكان في العالم واللتين تتقاسمان حدوداً طولها ثلاثة آلاف كيلومتر، وتطمحان إلى تحييد محيطهما المباشر على المستوى الاستراتيجي، لهو لعبة من أشد ما يكون خطورة، ولاسيما في الظرف الراهن الذي يشهد تردّياً سريعاً في العلاقات الأميركية الباكستانية وتعزيزاً موازياً ومتسارعة للعلاقات بين بكين وإسلام أباد.

في ما يتعدّى الوضع الجغراسي في القارة الآسيوية نفسها، يبدو أن عاملاً آخر يبرز في اندفاعة الانتفاضات العربية وانقلاب الأولويات الإستراتيجية الأميركية، هو عامل استغلال واشنطن للإسلام الأصولي المتشدد

واستعماله وسيلة لخدمة إستراتيجيتها الرامية إلى احتواء القوة الصينية. ثم إن منظور انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من أفغانستان في ظروف ما زالت مبهمة من حيث المواقيت، ونقل المسؤولية الأمنية في البلاد إلى السلطات الأفغانية، ينطوي في الحالة الراهنة، من لا شعبية نظام كرزاي وانقساماته، على إمكانية عودة الطالبان إلى الحكم في المدى القصير. ويصعب في الواقع أن نتخيل في هذه المرحلة أن تؤدي استعادة الطالبان للسيطرة على كابول، بقوة السلاح على الأرجح، إلى تورّط عسكري أميركي جديد وعلى نطاق واسع، خصوصاً مع احتمال غياب الإرادة السياسية من قبل الدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي المشغولة بوجه أولى في مسائل ذات طابع اقتصادي في أوروبا. ويبدو أن المفاوضات الدائرة حالياً بين واشنطن وطالبان، والتي تنظمها قطر، تتجه على الرغم من الانقطاعات المتكررة نحو القبول بالوضع الراهن الذي يعترف للطالبان بحق الوصول إلى السلطة في مقابل تنازلات لا نعرف مضمونها حتى الآن. غير أن التقارب الماضي بين حركة تحرير تركستان الشرقية والطالبان عندما كانوا في السلطة، حتى أن أفرادهم أُدمجوا في وزارة الدفاع في الإمارة الأفغانية، وكذلك التقارب مع الحركة الإسلامية في أوزبكستان، الأكثر تشدداً في المنطقة، يدفع إلى الأذهان خطر استئناف هاتين المنظمتين نشاطهما في آسيا الوسطى ضد المصالح الصينية على وجه السرعة، سواء في ذلك القيام بعمليات ضد البعثات الدبلوماسية أو الرعاية الصينيين أو عمليات تسلل إلى الأراضي الصينية عبر كسينجيانغ.

وفي مواجهة الفشل الذي مُنيت به واشنطن في كفاحها ضد الإسلام السياسي وضد الإسلام المتشدد وإزاء تكاثر المناطق التي تبرز فيها حركات إسلامية (الصومال ثم كينيا، نيجيريا، مالي، ليبيا، مع احتمالات قوية للامتداد إلى النيجر فموريتانيا أو تشاد) يبدو أنها مالت إلى استراتيجية التبني (أو اختيار الزميل). فإذا لم تستطع قهر عدوّك اتخذه صديقاً. ومما ساعد الولايات المتحدة على وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ طموحات قطر الدولية المبالغ فيها، والتي لا تتحقق في العمليات المالية الضخمة في أوروبا أو أفريقيا فحسب بل تتبدي أيضاً في الوقوف إلى جانب حلف شمال الأطلسي ومشاركته التدخل ضد ليبيا، وتعطشها إلى الاعتراف بمكانة لها، والموقع المتضخم باطّراد الذي تحتلّه على صعيد تمويل الحركات الإسلامية في تونس، وليبيا، ومصر، أو سوريا، بفضل الانتفاضات العربية. ثم إن إعطاء قطر إمكانية تطوير سياستها الرامية إلى غزو العالم الإسلامي على حساب العربية السعودية، وهذا أمر جدير بالذكر، يمثل للإدارة الأميركية فرصة مؤاتية لاستخدام ناقل نفوذ وسيط يخفف من الظهور الأميركي العلني في هذا الميدان الذي يتصف بحساسية بالغة، ويسمح تدريجياً بإقامة علاقات مع الحركات الإسلامية المتشددة والدخول في محادثات مع العالم العربي بغية إيجاد أرضيات تفاهم، ولاسيما في المجال الاقتصادي. ولما كانت غالبية الحركات الأصولية، كالإخوان المسلمين مثلاً، تمتلك مقاربة ليبرالية جداً لموضوع الاقتصاد كان في وسع الفريقين أن يتفاهما في مدة قصيرة، شريطة أن تحترم هذه الأنظمة الجديدة مظهراً ديمقراطياً يتيح لواشنطن تبرير حُسن التفاتها نحوهم. ولما كانت هذه السياسة تهدف إلى تهدئة جبهة العالم الإسلامي، مع الاستثناء المعروف لفلسطين وإيران، حتى الآن فبإمكانها أيضاً أن تؤدي إلى تشجيع واشنطن على أن تعمد، بطريقة أكثر تكتماً طبعاً مما فعلت إبّان الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، الى استغلال الحركات المتشددة، من طريق وسطاء – ستارة تتخفى وراءهم، كما هي الحال اليوم

استخدام قطر كناقل نفوذ يخفف من الظهور العلني لأميركا

مع منظمة جند الله المتمركزة في باكستان. على أن خطر انضمام هذه الحركات إلى منظمات أخرى ذات توجّهات سياسية أو دينية في آسيا الوسطى، مثل حزب التحرير، وإسهامها في زعزعة استقرار تلك المنطقة في مدة وجيزة ليس بالخطر الذي يمكن إغفاله. وثمة مثال قريب العهد يشهد على ضعف التيارات الإسلامية السياسية والثقافية والروحية في مواجهة القدرات المسلحة التي تمتلكها مثل هذه المنظمات هو ما حدث في أفريقيا الغربية من تصفية للمنظمة القومية لتحرير أزواد الطوارقية على يد زمر من الاتجاه الإسلامي مرتبطة بالقاعدة إلى هذا الحد أو ذاك_ أو تدّعي هذا الارتباط_ بذلك يمكن لآسيا الوسطى أن تصبح في نهاية المطاف بؤرة عدم استقرار يكون تأثيرها على الأمن في الصين وروسيا والهند عظيماً. ولا ريب في أن المنفعة التي تعود على الولايات المتحدة من وراء ذلك ستكون قصيرة الأمد، كما حصل في أثناء الحرب ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، غير أنها سوف تنجح في إضعاف خصومها جدّياً على مستوى الهيمنة في آسيا. غير أن هذه السياسة تؤدي لا محالة إلى تشدّد أمني في المنطقة، ولاسيما في الصين حيث ينصب اهتمام المسؤولين على استتباب الأمن في الداخل وفي المحيط، ما يسمح للولايات المتحدة مجدداً بزيادة ضغوطها تحت عنوان حقوق الإنسان والديمقراطية.

تدابير صينية مضادة لمحاولة التطويق الأميركية

الردود الصينية

أما الصين فاتخذت مذ ذاك تدابير مضادة في مواجهة الرغبة الأميركية في تطويقها وإضعافها على المستوى الاستراتيجي. غير أن الجهود المبذولة منذ ثلاثة عقود لتهدئة المحيط المباشر وخفض التوترات الرئيسية تصدّعت بسبب «إعادة الفتح» الأميركية لاسيما التي بدأت مع الهند منذ عام 2004 ثم مع دول جنوب شرق آسيا منذ عام 2011. أما الاستثناءات الوحيدة ذات الشأن فكانت روسيا التي لم تكفّ علاقاتها مع واشنطن عن التردّي، والباكستان وكوريا الشمالية. وقد تعاظم في السنوات الاخيرة التقارب مع روسيا واستخدم البلدان على نطاق واسع وفي الوقت عينه منظمة شنغهاي للتعاون OCS ومجموعة بريكس BRICS (التي تضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) لتخفيف عبء الجهود التي يبذلانها لمقاومة الهيمنة الأميركية وإغراق علاقاتهما الثنائية التي ليست على ما يُرام دائماً في بحر علاقات متعددة الطرف. وفي الواقع لا يكنّ المسؤولون السياسيون والعسكريون في البلدين إلا قدراً قليلاً من الثقة بشركائهم، وكما كانت الحال قديماً بالنسبة إلى محور واشنطن- بكين لا يصمد محور موسكو- بكين إلا بوجود خصم مشترك. وهذه ظاهرة تقليدية تماماً في العلاقات الدولية. وقد أدت إعادة انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا إلى تأجيل احتمال التقارب مع الولايات المتحدة التي تتمنى حصوله إلى مستقبل بعيد على وجه التأكيد. وعلى ذلك لا ريب في أن روسيا تبقى حليفاً مضموناً إلى أمد بعيد، وإن ظهرت خلافاتهما من وقت إلى آخر في إدارة بعض الأزمات كما حدث إبّان حرب جورجيا في آب 2008.

أما الإغراء الصيني الموجّه صوب دول جنوب شرق آسيا فيعطّل مفعوله إلى حد بعيد النزاع الحدودي القائم بين بكين وجيرانها في بحر الصين الجنوبي والموقف المتصلب الذي اتخذته في هذا الملف عام 2010. وقد أسهم هذا الحزم المشوب بقدر من غطرسة القوة العظمى في حثّ هذه الدول على التقارب مع واشنطن. غير أن السنوات

الأخيرة شهدت تحقق إنجازات مهمة مع التوقيع على «إعلان سلوك الأفرقاء» في بحر الصين الجنوبي في تشرين الثاني 2002، ثم إبرام معاهدة صداقة بين الصين ودول منظمة آسيان في تشرين الأول 2003 في بالي. وفي حزيران 2004 وافقت الصين وفيتنام على تصديق الاتفاق على ترسيم حدودهما البحرية في خليج تونكين، واتفقتا في كانون الثاني 2009 على توقيع اتفاق ترسيم حدودهما البرية، بعد سنوات من النزاع.

على أن بعض دول المنطقة، التي ربما تصرّفت انطلاقاً من شعورها بأنها محميّة بالنزعة الإرادية الأميركية في المنطقة، اتخذت مؤخراً موقفاً أشد عدوانية من هذا الملف وتسببت بحوادث على جانب من الخطورة ولّدت أزمات دبلوماسية مع الصين وأفسحت في المجال لبروز موقف أميركي كان في مصلحة تلك الدول. ويعود أقرب هذه الحوادث عهداً إلى عام 2012 عندما حاولت البحرية الفليبينية اعتراض ثماني مراكب صيد صينية متهمة بالتواجد في منطقة تقع ضمن المياه الدولية الفليبينية لكن بكين تعدّها من ضمن مجالها الإقليمي الخاص. وأدّى تدخّل البحرية الصينية لمنع هذا الاعتراض إلى السماح لمراكب الصيد بمغادرة المنطقة بسلام من دون أن تتعرض للمضايقة إلا أنه تسبب بأزمة سياسية جدّية بين البلدين. غير أن السلطات في كل من مانيلا وبكين أبدت اعتدالاً في معالجة النزاع في حين تعرّضتا كلتاهما لفيض من اعتراضات الرأي العام في البلدين، علاوة على أن المعارضة الفليبينية اتهمت الرئيس أكينو بالخضوع للأمر الصيني المفروض على حساب السيادة الوطنية. هذا النوع من الحوادث قابل للتكرار في المستقبل لأن بعض حكومات المنطقة يمكنها أن ترى في هذه الأزمات الكامنة وفي الدعم الذي لا بد أن تلقاه من واشنطن مناسبة لاستغلال المشاعر القومية لمصلحتها من دون التعرُّض لمخاطر كبيرة. أما الصين فتبذل قُصاراها حتى الآن لإيجاد اللهجة الصائبة التي ينبغي عليها التخاطب بها مع دول آسيا بخصوص هذا الملف، يتنازعها رأي عام متشدد قومياً وناشط عبر شبكات الأنترنت من جهة، وضرورة خفض التوترات وتطوير قوتها الناعمة من جهة ثانية.

لا ريب في أن مسألة الإسلام من أكثر المسائل إشكالية بالنسبة إلى الصين في الوقت الراهن، لأن هذه الظاهرة حديثة العهد نسبياً – تعود أعمال العنف الأولى إلى عام 1989، وشهدت تصاعداً حاداً حتى عام 1997 لتعود فتهدأ نسبياً حتى عام 2008 – ولأن بكين تفتقر في الوقت عينه إلى التجربة في هذا المجال وإلى الحساسية تجاه أُسس المشكلة، وإلى بُنى على مستوى الدولة مؤهلة لمواجهة التهديد. ويبلغ تعداد المسلمين في الصين قرابة ١٩ مليون نسمة، ٪98 منهم سُنّة، مع غلبة النزعة الصوفية، موزعين بين مسلمين يُعدُّون من الهان Han (يشار إليهم في الصين بكلمة هوي Hui) وسكان دُخلاء أو طارئين، مع أكثرية تنتمي إلى قومية الإيغور... يتعلق الأمر إذاً، إلى أن يعود من الجهاد في أفغانستان بضع مئات من الشبان الناشطين، وتظهر التمويلات القادمة من الخارج، بإسلام أميل إلى الهدوء ومتحفظ عن اندماج أكبر في المجتمع الوطني. ومنذ استئناف الاعتداءات في عام 2008 – وهي كثيرة هذه الأيام في الغرب لكن وسائل الإعلام لا تذكرها خشية تفاقم الشعور بعدم الاستقرار لدى السكان – مضت السلطات مجدداً في انتهاج سياسة قمعية لم تبلغ من الاتساع والعنف الدرجة التي تتحدث عنها المنظمات الإيغورية والصحافة الأجنبية لكنها تتمثل بوجه خاص في فرض رقابة دائمة وقيود صارمة على الممارسة الدينية، لا يمكن إلا أن تفاقم

مسألة الأقلية المسلمة من أكثر المسائل إشكالية في الصين

تردي العلاقات بين السكان إلهان والأقليات المسلمة. ويصعب وقف هذه الدوامة ما دامت الصين تتخذ موقفاً ذُهانياً في مواجهة الضغوط الأميركية والأوروبية، ولا يسعها التفكير في هذا الملف إلا بعنوان التنمية الاقتصادية الكفيلة في نظر المسؤولين والمحللين الصينيين بتوطيد الاستقرار نهائياً وتهدئة المطالبات في الغرب. غير أن لا شيء يمكنه إعادة التوازن تدريجياً بين السلطات والطائفة المسلمة ووقف مسير الغرب الصيني نحو التفكك إلا بذل الجهد الكافي لفهم العوامل التي تضم في ثناياها حقاً هذه المطالب المتزايدة، على أن يصحب ذلك عمل يتميّز بالدقة والعمق لاكتشاف المنظمات الإسلامية السرية ومكافحتها. والمهم في النتيجة ولمصلحة الطائفة المسلمة والصين معاً، إعطاء المسؤولين الصينيين إضاءة جديدة على هذه الإشكالية وإقناعهم بإعادة النظر في مقاربتهم هذه المشكلة مقاربة بوليسية وأمنية حصراً.

توجيه الجهود الدفاعية نحو الواجهة البحرية بسبب التهديد الأميركي

الوضع البحري

إن الصين قوة قارّية برّية من حيث الجوهر. تقتصر تجربتها البحرية على فترة قصيرة ترقى إلى زمن البعثات التي قادها الأميرال زهنغ هي – أمير بحر مسلم معروف أيضاً باسم الحاج محمود شمس الدين – في القرن الخامس عشر، ثم مُنِعت الرحلات البحرية في عصر سلالة مينغ على مدى قرنين من الزمن. وكان من أثر المنع ازدهار تهريب البضائع وإضعاف الإمبراطورية الصينية تجاه الإمبراطوريات الغربية. وحتى العام 1990 كانت الجهود الدفاعية منصّبة إلى حد بعيد على داخل القارة الآسيوية بسبب التهديد السوفياتي والنزاع الكامن مع الهند منذ حرب العام 1962. وأدّى تفكك الاتحاد السوفياتي والتقارب السريع مع روسيا بوتين إلى حث الصينيين على تعديل أولوياتهم وتوجيه جهودهم الدفاعية نحو الواجهة البحرية. وفي الشرق كان من الطبيعي مذ ذاك مواجهة التهديد الأميركي وإعادة انتشار بحرية الولايات المتحدة في المحيط الهادئ الغربي ولاسيما في غوان. عندئذٍ قرّر المسؤولون الصينيون تعزيز الجهد المبذول لتحديث البحرية الصينية بغية تمكينها في مرحلة أولى من دفع الوجود البحري الأميركي حتى حِزام الجزر الأول، الذي يمتد من جنوب اليابان إلى شمال بورنيو مروراً بتايوان والفيليبين، ودفعه لاحقاً إلى حزام الجزر الثاني، الممتد من جزر بونين حتى جزر مارشال ويضم جزيرة غوام وهي قاعدة عسكرية أميركية. ونظراً إلى وجود 70 ٪ من القدرات الصناعية الصينية على الساحل الشرقي للبلاد، من منشوريا شمالاً حتى جزيرة هنان جنوباً، كان الهدف وضع هذه المنطقة بمنأى عن هجمات مفاجئة قد تشنها القوات الجوية الأميركية. ولما كانت مدة الطيران بين غوام والساحل الصيني قرابة أربع ساعات، بينما ترابط الطائرات الأميركية المحمولة جواً على مسافة تقل عن ساعتَي طيران حالياً، كان على بكين أن توسّع مجالها الاستراتيجي وأن تنازع الولايات المتحدة تفوّقها البحري في المحيط الهادئ الغربي.

إلى ذلك تمت الموافقة على تخصيص مبلغ كبير في ميزانية الدفاع الصينية لبناء بحرية محيطية قادرة على المخاطرة بطريقة معبّرة في ما يتعدّى حدودها التقليدية، وتالياً تأمين حضور في المحيط الهندي وفي المحيط الهادئ الأوسط والشرقي. وكانت بكين قد أرسلت أولى الإشارات الدالة على هذه الإرادة في مناسبة تشكيل قوة دولية لمكافحة

القرصنة قبالة الساحل الصومالي، ومن بعد عبر العملية الممتازة والمغطاة إعلامياً تمام التغطية في الصين التي قامت بها فرقاطة صينية في البحر الأبيض المتوسط عام 2011 للمشاركة في إجلاء الرعايا الصينيين المحتجزين في ليبيا. ولا تطمح الصين في هذه المرحلة إلى امتلاك قوة بحرية محيطية قادرة على منافسة مثيلتها الأميركية بقدر ما ترغب في أن تثبت لواشنطن، شأنها في السياسة الفضائية، أن قدراتها المالية والتكنولوجية تمكنها، في حال الضرورة القصوى، من أن تبلغ على وجه السرعة مستوى من القوة يمكنها من مقاومة الضغوط الأميركية، لا بل تنفيذ عمليات انتقامية ذات مصداقية. ولهذه السياسة بُعدٌ حساس بنوع خاص في حالة بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، قبالة اليابان وتايوان، حيث سيكون بمُكنة هذه القوة البحرية أن تنفّذ على وجه السرعة إستراتيجية ضد الاقتراب، بحيث تمنع القوات الأميركية من القيام بتدخل مباشر، أو تجعل الكلفة العسكرية لمثل هذا التدخل أضعافاً مضاعفة.

قوّة ناعمة آفلة وقوّة ناعمة بازغة؟

في ما يتعدّى البُعد الاقتصادي والعسكري، يمكن للمبارزة الدائرة حالياً أن تكون مبارزة منافسة بين قوة ناعمة أميركية آفلة وقوة ناعمة صينية بازغة. وتتجه الولايات المتحدة في هذه الأيام نحو ما تشير إليه باسم القوة الذكية Smart power، وهي عبارة من ابتكار جوزيف ناي، قد تكون تركيبة ما بين القوة الناعمة والقوة الخشنة hard power. وكانت سنوات ولاية الرئيس الأميركي جورج بوش الثماني قد أحيت بعض المفاهيم التي كانت قد نُحِّيت في العلاقات الدولية، ولاسيما منها الحرب الوقائية. ثم إن الضعف الاقتصادي الذي انتاب الولايات المتحدة من جرّاء الأزمة الاقتصادية والمالية، والذي تجسَّد في تبعية مالية قوية تجاه الصين وفي بدء انحدار النفوذ الأميركي الشامل، حمل الإدارة الأميركية ومستشاريها الاستراتيجيين على مراجعة مبدأ القوة وأدرجوا فيه بصورة أوضح مبدأ استخدام القوة في السياسة الخارجية، وكان هذا المبدأ لا يزال حتى ذلك الحين في باب المضمر. لكن يجدر التخفيف من أهمية القول بانحدار القوة الناعمة التي تبقى ثابتة مركزية في العلاقات الدولية، ولا تزال حتميتها غير مضمونة حتى اليوم، وإن بدا أن المسؤولين السياسيين الأميركيين يتدارسونها جدياً.

أما الصين فقد شرعت في تنفيذ سياسة تنمية لقوتها الناعمة من دون أن تمتلك تمييزاً دقيقاً لآلية تحرّك هذا المسار والعوامل التي توفر له أسباب النجاح. وإذا ما نُظِرَ إلى هذه القوة الناعمة من خلال الطَّيف الثقافي الصيني فإنها تنحصر في تلاقي النفوذ الاقتصادي والإعلاء من شأن الثقافة التقليدية واللغة الصينية في الخارج. والحال أن هذه الرؤية لا تقوم إلا على سياسة توجيهية، على غرار النظام السياسي الصيني، الذي لا يلحظ البُعد الخلاّق للشعوب ولا القدر الضروري من الحرية التي يحتاجون إليها للتعبير عن نبوغهم وتحويله إلى حدث عام. ولا ريب في أن الولايات المتحدة انتهجت سياسة تأثير ونفوذ تقليدية تهدف إلى مواءمة قوتها الناعمة، غير أن هذه القوة لم تكن نتيجة حصريّة لتلك الإستراتيجية، أو بعبارة أدقّ كانت الأعمال التي تقوم بها الدولة ترمي بوجه خاص إلى دعم انتشار هذه المنتجات الثقافية أو القيم الأميركية. أما الأعمال الأكثر هجومية والأقلّ تَمويهاً، مثل إنشاء قناة «الحرة» التلفزيونية في عهد الرئيس بوش المكرّسة للإعلاء من شأن القوة الناعمة الأميركية في العالم العربي، فكان مآلتها الفشل بسبب طابعها الدعائي المكشوف بوجه خاص. أما في الصين فالقيود الموضوعة على حرية التعبير، إذا ما أمكن تبرير بعض مظاهرها بالحاجة الماسَّة

إلى الاستقرار في بلاد مأهولة بأكثر من مليار نسمة، فإنها تمثل إعاقة حقيقية لبروز هذه القوة الناعمة. ثم إن الفروقات الثقافية الضخمة التي تفصل الحضارة الصينية عن الثقافات الأوروبية والأميركية كما تفصلها عن الثقافات الإفريقية والعربية – الإسلامية، تشكل عائقاً يتعذّر قهره هو أيضاً أمام خمسة قرون من السيطرة الغربية وميراث ما يزيد عن قرنٍ من الاستعمار.

إن التهديد الحقيقي الذي تضغط به الصين على القوة الناعمة الأميركية، والغربية على نطاق واسع، هو بروز نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف، يُسمّيه الأميركيون رأسمالية الدولة، ويستند إلى النجاحات التي تحققت على مدى ثلاثين سنة من الإصلاحات في بناء قوة عالمية. هذا النموذج يقوم على ثلاثة مميزات رئيسية هي: نظام سياسي مُستبدّ يسيطر عليه حزب وحيد؛ واقتصاد سوق تُشرف عليه الدولة؛ وحرية فردية واسعة للمواطنين (حرية النقاش في حلقات صغيرة، حرية الحركة، حرية الاختيار في الحياة المهنية الخ) مقترنة بغياب حرية التعبير الجمعي (نقابات، جمعيات، صحافة، الخ). ثم إن النتائج الباهرة المحققة في العقود الثلاثة الماضية في مجال التنمية من شأنها طبعاً أن تحضّ كثيراً من البلدان السائرة في طريق النموّ على دراسة محرّكات هذا النموذج والبحث فيه عن إمكانيات التطبيق الملائمة لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة. ولا تكفُّ الوفود الإفريقية واللاتينية – الأميركية والعربية عن حثِّ الخُطى إلى بكين لتحصيل فهمٍ أفضل لهذا النموذج واستخلاص منطلقات عمل صالحة لتنمية بلدانهم. حتى إن بعض الأنظمة العربية الناجمة عن انتفاضات العام 2011، والتي عبّرت في البداية عن عدم رضاها، إن لم يكن عن غضبها، جراء الموقف الذي اتخذته الصين إبان الانتفاضات ودعمها الحكام العرب المستبدين، ولاسيما منها ليبيا ومصر، باتت تُيمِّمم شطرَ بكين سعياً وراء دعمها الاقتصادي وبحثاً عن حلول لما تواجهه من مشاكل مباشرة في آن. هذا الشكل من القوة الناعمة يُلحق ضرراً بالغاً بالسيطرة الغربية وينالُ من النموذج الديمقراطي البرلماني/ خصخصة الجهاز الإنتاجي والتأكيد على أنه شرط لازب للتنمية. وقد أسهمت الأزمة المالية في تعزيز الاعتقاد بمُواءمة هذا النموذج الصيني في نظر العديد من البلدان، التي لا تجادل مع ذلك في صحة المبدأ الديمقراطي الذي كثيراً ما يذكره المسؤولون الصينيون في خطاباتهم باعتباره هدفاً له ميعاده، لكن مع قلب الأولويات رأساً على عقِب في مضمار التنمية بإعطاء التنمية الاقتصادية الأسبقية على الليبرالية السياسية. وعلى هذه المسألة الجوهرية يقوم الخلاف ويتسع بين الصين وشركائها الغربيين بينما توجد نقاط اتفاق كثيرة، في ما يتعدى التصريحات الرسمية، على صعيد الليبرالية الاقتصادية. وليست الإيديولوجية الليبرالية في ذاتها محط نقاش بل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة. ولسوف يحكم الانتصار النهائي لأحد النموذجين على الآخر مستقبل الكرة الأرضية. وتبذل الولايات المتحدة قُصاراها منذ سنوات في سبيل التصدي لهذا النظام البديل الناشئ. وكان العمل في هذا الاتجاه قد بدأ في عهد بوش لتكوين كتلة غربية جديدة في وجه الصين، بعد محاولات فاشلة جرت في ذلك الحين لتبني الصين، [أو اتخاذها زميلاً مختاراً] بغية تحييدها بحملها على القبول بمبدأ ج 2، [أو القوتين الكبريين]. ومن أجل ذلك جرى استغلال مفهوم الغرب، بما هو بناء ذهني، وسيلةً لإذكاء الخصومة السياسية والإيديولوجية السابقة الوجود بين الأوروبيين والأميركيين من جهة والصين من الجهة الثانية. وخطاب أوباما الأسترالي منوّر في هذا الشأن ويندرج في استمرارية

رأسمالية الدولة هي التهديد الحقيقي الذي تضغط به الصين على القوة الناعمة الأميركية

خطابات جورج. و. بوش وفي مقولة صموئيل هنتنغتون حول صراع الحضارات بوجه خاص. والمناداة بقيم الحرية، والديمقراطية، واحترام «المعايير العالمية»، والحرية الدينية الخ، إنما توجّه إلى الصين تحديداً، وهو الأمر المؤكد في دعوة الصين إلى الاعتراف بـ«أهمية المعايير الدولية» و «احترام الحقوق الإنسانية العالمية للشعب الصيني». وإدراكاً من الولايات المتحدة لضعف موقفها حيال بروز القوة الصينية، والأثر الحاسم لنفوذها الاقتصادي، تُجدّد الصلةَ بمنطق الكُتل الذي يرقى إلى حقبة الحرب الباردة. لكنّ بين هاتين المجوعتين السياسيتين عنصراً فاعلاً مؤهلاً لاكتساب أهمية كبيرة في النظام العالمي الجديد هو العالم العربي، فالأجدر والأولى إذاً أن تجهد واشنطن في اجتذابه إلى المعسكر الأميركي كما جرى بحثه في الماضي. وفي هذا الميدان تجد الصين نفسها في موقف يتسم بالضعف نظراً إلى الأسباب المشار إليها آنفاً والمرتبطة بعلاقتها مع الإسلام، ويتعيّن عليها أن تبذل جهوداً كبيرة للحد من تأثير نقطة الضعف هذه. على أن فكرة وجود كتلة ثالثة مستقلة – الكتلة العربية والعربية الإسلامية – لا تزال في هذه المرحلة من قبيل الوهم ما دام تأثير الولايات المتحدة على معظم الدول المعنية كبيراً، مع بعض الاستثناءات.

النقاش في الولايات المتحدة والصين

تبرز في الولايات المتحدة والصين نقاشات تزداد حدة حول مسألة العلاقات الصينية الأميركية. في الولايات المتحدة يتواجه تياران بنوع خاص، أحدهما ليبرالي، ديمقراطي، تجاري، مهتم بالحفاظ على علاقات جيدة مع بكين بغية الاستمرار في تحصيل منافع شخصية كبيرة، والثاني تيار المحافظين الجدد الذين، على الرغم مما لحق بهم من إنهاك في عهد بوش، لم ينتهوا ويمكن أن يعودوا بقوة في مناسبة الانتخابات الرئاسية الأميركية. والشخصية الأكثر نشاطاً ونفوذاً في التيار الأول هو وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر، رجل إقامة العلاقات مع صين ماوتسي تونغ، الذي يقيم برهانه على مقاربة نفعية جداً للقوة الصينية، ولكنه يحقق على المستوى الشخصي مكاسب كثيرة بفضل موقعه المفضل لدى المسؤولين الصينيين. وهو يدافع عن الأطروحة القائلة بأن الولايات المتحدة، إذا ما كان عليها أن تبقى متيقظة لا يمكنها إن توخَّتِ الصواب أن تعمل على وقف البروز الصيني بل يجب أن تتكيف معه وتستدرّ أقصى المكاسب منه، معتبراً أن الحرب هي خيار وليس حتميّة. ويبدو أن الرئيس أوباما في القسم الأول من ولايته كان يأخذ بهذه المقاربة، وبفضل ذلك كانت زيارته الأولى إلى الصين ناجحة بالمعيار الصيني من حيث إنه لم يُثر علانية مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، ولا انتقد صراحة الحكومة الصينية، داعياً إلى مزيد من الانفتاح، كما فعل أسلافه مما عرّضه لانتقادات عنيفة في بلاده. لكن مع اقتراب المعركة الانتخابية وفي مواجهة الانتقادات الحادة والمستمرة التي تكيلها المعارضة لسياسته الخارجية، التي تعدّ مجاملِة وضعيفة، خصوصاً إزاء إيران والصين، وضغوط اللوبي العسكري – الصناعي الذي يرى في انسحاب القوات الأميركية من العراق وأفغانستان خسارة مالية ضخمة، ويرى في غياب عدوّ محدّد تمام التحديد خطراً صناعياً حقيقياً، إزاء ذلك كله شدد أوباما لهجته حيال بكين في ملفات عدة.

أما من الجانب الجمهوري فإذا ما كان المحافظون الجدد معادين كل العداء للصين ويكافحون منذ سنوات في سبيل استقلال تايوان، فإن المرشح الرئاسي ميت رومني، الذي تعد ثقافته الدولية ضحلة ضحالة ثقافة جورج. و. بوش تقريباً عند انتخابه، يتخذ مواقف صارمة بصدد النزاعات

الكبرى بين البلدين: قيمة العُملة الصينية اليوان، والملكية الفكرية، وحقوق الإنسان. غير أن لا شيء جديداً في هذه المواقف بالنسبة إلى مرشح رئاسي عليه أن يبدي حزماً في السياسة الخارجية، ولاسيما حيال الصين، نظراً إلى البعد الاقتصادي لهذا الموضوع لدى الرأي العام الأميركي. وعندما أعلن رومني: «هم لا يستطيعون السطو على أجهزة كمبيوتراتنا، ولا يستطيعون سرقة (أسرار) حكومتنا، ولا السرقة من شركاتنا» كان من الطبيعي أن يغفل دور النظام الأميركي أشلون echelon ومركزه بريطانيا العظمى ولا الأضرار الكبيرة التي تسبب بها من جراء عمليات التجسس غير المشروعة في العديد من البلدان، ولاسيما في الولايات المتحدة بحق... الصناعيين الأوروبيين. ولعل انعدام الخبرة والجهل اللذين يتصف بهما المرشح رومني سيكونان أشد خطورة في حال فوزه، إذ يبدو أنه اتخذ مواقف مسبقة من سائر المواضيع، خلافاً لبوش الذي اكتفى بالاعتراف بجهله، مع شيء من الدعابة في معظم الأحيان. عندئذ يمكن للمحافظين الجدد أن يعودوا أقوياء مستفيدين من انبعاث الحركات ااات النزعة الفاشية أمثال حزب الشاي Tea Party، وأن يثيروا توترات متصاعدة مع الصين وعدد من الفاعلين في النظام العالمي ولاسيما روسيا. وكان رومني قد أكد في مقابلة حديثة مع قناة س أن أن التلفزيونية بما لا يدع مجالاً للشك أن العدو الأول للولايات المتحدة هو روسيا، ولا ريب في أن هذا الموقف ساعد على تعزيز التضامن الروسي – الصيني بشأن الملفات الدولية الكبرى إذا ما هُزم أوباما في الانتخابات الرئاسية.

العنصر الأكثر انغلاقاً على النفوذ الأميركي يوجد في صفوف الجيش الصيني

أما في الصين فيبدو الموقف على شيء من الالتباس. فمن جهة يوجد في أوساط الرأي العام افتتان كبير بـ«النجاح» الأميركي ، ولاسيما في المجال الاقتصادي، وهنا تؤتي القوة الناعمة كامل ثمارها خصوصاً بين الشبيبة، ولا تزال المعايير الأميركية الخاصة بالتعليم القيمة الوحيدة لمن يتطلع إلى شغل منصب على أعلى المستويات في الدولة والحزب، أقله في إطار الشؤون الاقتصادية والإدارية، ويتابع معظم أبناء المسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني على مستوى المكتب السياسي دراساتهم في الولايات المتحدة على هذه الدرجة أو تلك. وفي ما يتعدى الخطابات الظرفية الموجهة إلى الجمهور العريض من الرأي العام وإلى تيارات ذات نزعة قومية متصاعدة فإن «النموذج» الأميركي ليس موضع انتقاد في أوساط الحزب الشيوعي الصيني بل العدوانية الدائمة التي تبديها الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه الصين، ولربما يعود ذلك،من منظور نفساني، إلى رفض الولايات المتحدة ، وهي القوة المثيرة للإعجاب وموضع الحسد بلا ريب ، الاعتراف صراحة بالنجاحات التي حققتها الصين منذ ثلاثة عقود، أما العنصر الأكثر انغلاقاً على النفوذ الأميركي والأصلب على صعيد التبادلات مع واشنطن فيوجد في صفوف الجيش بوجه خاص، لدى الجيل المتحدر من الحقبة الماوية والذي لا يزال في السلطة. وأكثر التصريحات عنفاً وتهديداً ضد الولايات المتحدة إنما تصدر عن ضباط كبار ولا يبدو أن القيادات السياسية تصادق على مضمونها، غير أن هؤلاء لا يخضعون للرقابة بغية إرضاء رأي عام ذي نزعة سيادية متعاظمة.

الخلاصة

إذا ما قبلنا بتحليل أيان بريمر بخصوص تشكّل عالم «لا كبير فيه » G- Zero – world فالنظام العالمي الجديد يمكن أن يتجه نحو استقطاب للقوة محوره بضعة أقطاب، تحتل فيه الولايات المتحدة والصين المركزين الأول والثاني في العالم على المستوى الاقتصادي حتى الآن، يليهما الاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى أدنى قسم من العالم العربي- الإسلامي – لكن أي قسم؟ - وبعض دول مجموعة بريكس Brics ولاسيما منها روسيا والهند. وإزاء أزمة الزعامة هذه سوف يبذل كل قطب قصاراه لمضاعفة ميزات قوته الاقتصادية ونفوذه من أجل أن يحتل مواقع مسيطرة في النصف الثاني من هذا القرن حينما تطرح بحدة مسألة الموارد الطبيعية والنفط منها على الأخص، إذا لم يتطور «المجتمع الدولي» من الآن حتى ذلك الحين نحو حاكمية عالمية لمواجهة التحديات المشتركة، ولاسيما منها ما يتعلق بالبيئة والمناخ. لكن ينبغي أن نكون واقعيين وأن نقبل بأن هذه القوة الأميركية الكامنة كلّية القدرة تقريباً وهذه القوة القوة الناعمة الخارقة، التي لا مثيل لها في التاريخ، لن تزول في بضعة عقود، وإن أصابها الإنهاك من جراء بروز قوى منافسة. وفي هذه الفسحة التاريخية تحديداً ستكون القوة الأميركية معرّضة لأن تصبح القوة الأخطر على الاستقرار العالمي. ولا يمكن للشعور السائد بين الأميركيين، والذي يتقاسمونه مع «إسرائيل»، بأنهم شعب «مختار» إلا أن يحثّ الإدارات الأميركية المتعاقبة على السعي بكل الوسائل للحفاظ على تفوق الولايات المتحدة باعتباره مشيئة إلهية. غير أن التغيير أو التلف المتسارع الذي يصيب التركيب العرقي- الديني للسكان الأميركيين، ولاسيما مع الصعود القوي للعُنصر اللاتيني – الأميركي، الذي تزداد مطالبته بالاشتراك المباشر في اتخاذ القرارات الكبرى الموجّهة للبلاد، يمكن أن يضعف العنصر البالغ القوة الإنكلو سكسوني البروتستانتي WASP ويبدّل تدريجياً الأولويات الإستراتيجية للإدارات الأميركية المقبلة. ثم إن النمو المتسارع بين السكان للعناصر الصينية وتلك القادمة من شبه القارة الهندية يمكنه أيضاً إحداث تأثير مهم على صعيد العلاقات مع الصين والهند الصاعدتين. وفي هذه الحالة فالأولية الحصرية المعطاة في السياسة الخارجية الأميركية للدفاع عن المصالح الإسرائيلية، وغالباً ما يكون ذلك على حساب المصالح الأميركية نفسها، يمكن أن تضمحل لمصلحة مقاربة أكثر آسيويةً وأقل ارتهاناً بالنزاعات في الشرق الأدنى والأوسط. عندئذ لن يكون النفوذ الصيني بوجه خاص نتيجة لقوة ناعمة ثقافية وسياسية بل ثمرة سياسة نفوذ قوامها الشتات الصيني والهجرة الصينية، في الولايات المتحدة وأوروبا على السواء. وفي مثل هذا المسار على العالم العربي – الإسلامي أن يجد طريقه الخاص، المتوسط، بين مصالح الكتلتين الرئيسيتين، وعليه، لكي يضمن استقلاله المعرّض لخطر كبير من قبل الولايات المتحدة منذ رُبع قرن، أن يختار في مرحلة أولى مقاربة مَصْلَيّة ومدروسة مع الصين في هذه المرحلة التاريخية التي تحاول فيها أن تفهم مفاتيح، أو أسرار، القوة المستدامة والشاملة....

قوة أميركا وزعامتها في عالم مُتحوّل

فيليب س. غوليب

أستاذ في الجامعة الأميركية باريس (AUP)

حال العالم- ٢٠١٤

كان هنري كيسنجر قد كتب في عام ٢٠٠١ قائلاً بأسلوب رمزي: "في فجر الألفية الجديدة تتمتع الولايات المتحدة برفعة لم يسبق لها مثيل حتى إبّان الإمبراطوريات الكبرى في الماضي. فمن التسليح إلى روح المبادرة الفردية في إنشاء المشروعات، ومن العلم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس أميركا استعلاءً لا نظير له على سطح الكوكب"، إن "التفوق الأميركي" يمثل "واقعة حقيقية في مستقبل قريب وشبه مؤكد في المدى المتوسط".

هذا التشخيص تبيّن أنه خاطىء. إذ نلاحظ اليوم انحلالاً نسبياً لسيطرة البنى المذكورة أعلاه، وتآكلاً في مقدرة الولايات المتحدة على أن تُثبت بالإقناع أو بالقوة البرامج الدولية المعبِّرة عن أفضلياتها. ولهذا أسباب داخلية وخارجية، ظرفية وبنيوية متعددة، يتعذر إيرادها جميعاً هنا. لكن يأتي في صدارة هذه الأسباب عجز الولايات المتحدة التي لم تعرف، ولم تُرد، انتهاز الفرصة التاريخية التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة لتجديد وتعزيز المؤسسات الدولية والقانون الدولي وأن تبسط عليها نفوذها. والحال أن ظروف ما بعد الحرب الباردة كانت تقتضي على وجه الدقة إعادة تأسيس مؤسساتية عالمية، كان من شأنها، على غرار البناء المؤسساتي لعامي ١٩٤٤-١٩٤٥، إضفاء الشرعية على قوة الولايات المتحدة عبر إدماجها في عالم من القواعد والنُظم المتعددة الطرف. لكن المحاولة الإمبريالية والعسكرية التي قامت بها إدارة جورج. و. بوش أسفرت عن نتائج متناقضة، ذلك أن اللجوء إلى القوة لتأديب دول عاصية أو لتأكيد التفوق انتهى بإلقاء الضوء على ما سمّاه برتراند بادي Bertrand Badie "عجز القوة" في ظروف عولمة ما بعد الحقبة الاستعمارية.

شاهدنا خلال هذه الفترة إعادة توازن متدرجة لكنها سريعة تاريخياً في الاقتصاد العالمي لصالح الدول "المُنَمِّية" على مستوى قارّي في "الجنوب الإجمالي" (الصين، البرازيل، الهند). وتندرج هذه الحركة في إطار زمني أطول لكنها تسارعت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة واشتدت جراء الأزمة الاقتصادية الغربية في السنوات الأخيرة.

إنَّ الانبثاق المستجد لمناطق كبرى عديدة يشكل منعطفاً تاريخياً إذ يؤدي إلى إعادة النظر في العلاقات الهرمية "شمال- جنوب" المتولدة من الثورة الصناعية وتوسّع الغرب توسعاً شبه كلي. ثم إن النظام العالمي الذي طالما تركز في العالم الأوروبي وائتمر بأمره آخِذٌ الآن في الانحراف عن المركز.

إن الانتقال نحو عالم ما بعد الأطلسي لا يعني أن ثمة انحداراً أميركياً. فالولايات المتحدة لا تزال، ولا ريب في أنها ستبقى لحقبة طويلة «دولة متفردة وذات قوة هائلة». فهي تمتلك على الدوام ميزات مهمة على صعيد المعارف والمهارات العلمية والتكنولوجية، ولديها اقتصاد يمثل أكثر من خُمس الناتج الداخلي العالمي، يعضده نموٌ ديموغرافي مطّرد. ويبقى الدولار في الوقت الحاضر هو العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم.

ومع ذلك فما أبعدنا اليوم من الرؤى التوسعية لعام ١٩٤٥ أو لما بعد الحرب الباردة مباشرة. فقد حلّت مكان فكرة «الزعامة الشاملة» التي سادت عقد التسعينيات، أو الرؤية الإمبريالية الغربية التي تبنّاها المحافظون الجدد بشكل مهووس خلال النصف الأول من العقد التالي، فكرةٌ أخرى أكثر تواضعاً وواقعية تقوم على الإدارة البراغماتية للتطورات الدولية التي لا تسيطر عليها الولايات المتحدة إلا جزئياً، وتعلمُ الأقسام العاقلة والمسؤولة من النُخب الأميركية- حيث لا يزال هناك حمقى من التيار اليميني يحلمون بـ «قرن أميركي جديد» عِماده القوة- أن على الولايات المتحدة أن تطوّر عملها. ويعكس السلوك الحذر لإدارة أوباما حيال الصين أو التحولات السياسية العسيرة في المنطقة العربية- الإسلامية تقديراً واقعياً لحدود القوة والحاجة التي لا بد منها إلى استعادة البلاد نشاطها الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة بإمكانها الخلاص من «الركود الكبير» على نحو أفضل من الاتحاد الأوروبي بواسطة برامج تنشيط اقتصادي تهدف إلى دعم الطلب، غير أن النمو يبقى رخواً، ومستوى البطالة مرتفعاً، وعدم المساواة الاجتماعية صارخاً- وهذه مشكلات تُفاقمها التفاوتاتُ العقائدية والسياسية العميقة والمستمرة في المجتمع.

إن المسألة التي يثيرها توزّع مصادر القوة والحركة الأحادية الوجهة نحو تعددية المراكز تتعلق بالتنظيم المستقبلي للعالم. وإذا ما باتت الولايات المتحدة غير قادرة وحدها على تحديد البرنامج الإجمالي فإن افتقار الاتحاد الأوروبي إلى الزعامة والسلطة يبدو أشد وضوحاً. ذلك أن الاتحاد المتخبط في أزمة لا يُعلم إلامَ تؤول، والمنهمك بالتناقض الدائم بين تجاوز الحدود القومية وتعدد الحكومات، يسير على غير هدى في دروب العولمة. وفي ما يتعلق بممثلي البلدان الكبيرة الصاعدة فهم لا يشكلون مجموعة متناسقة ويواجهون تحديات داخلية خطيرة.

أما المؤسسات الدولية ذات الاستقلالية الضعيفة فليس لها من السلطة والوسائل ما يمكّنها من التحكّم الفعّال في المسائل العالمية المتنوعة. وهذا التشظّي على مستوى السلطة يطرح مشكلة العمل الجماعي ويتطلب إعادة تأسيس، وابتكاراً جديداً لقواعد تنظيم وضبط عالمية من أجل ترسيخ التعاون.

الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل

د. عبد الحليم فضل الله
رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، باحث اقتصادي.

قبل حوالي أربعة أعوام تقريباً واجهت الجماهير العربية وخصوصاً في مصر وتونس، نموذجاً متطرفاً للاستبداد يجمع بين القمع العبثي، وتبعية غير مشروطة وليبرالية زائفة. كان ذلك الاستبداد خالياً تماماً من المعنى، فلا هو بني على مسوّغات أو مزاعم إيديولوجية، ولا اتكأ على تسويات ومساومات داخلية هادفة تعوّض بعضاً من مشروعية مفقودة. وبذلك فإنّ هذا الاستبداد يختلف اختلافاً بيّناً عن نماذج أخرى في العالم، تلك التي خفف من وطأة احتكار السلطة فيها أنها سعت إلى تحقيق غايات وطنية أو تنموية متفق عليها (الصين مثلاً) وتبنت بهذا القدر أو ذاك منظوراً مشتركاً للخير العام. أما في البلدان العربية فقد افتقرت الأنظمة المطاحة لأي مشروعية رديفة، أكانت مشروعية المصلحة العامة، أم مشروعية التسوية والمقايضة في الداخل، أو حتى المشروعية العقائدية والنضالية، تاركة الأمر لـ«مشروعية خارجية» مثّلها ما يسمّى المجتمع الدولي.

لقد كان الالتزام بالأجندة الليبرالية المتطرفة أحد أوجه التعبير عن تلك التبعية المطلقة التي ارتضتها بعض الأنظمة لنفسها، لكن هذا الالتزام لم يرقَ إلى مستوى من الجدية والإتقان، ولم يحجز لاقتصادات دولها موقعاً في أحد مدارات الاقتصاد العالمي المعولم. حتى هذه الليبرالية كانت زائفة ووهمية، إذ إن تفكيك القطاع العام مثلاً لم يكن لمصلحة قطاع خاص واعد ونام كما قيل، بل لحساب حفنة صغيرة تعتاش على الريع، وفي إطار دورة مالية مشبعة بالزبائنية والفساد، ولم يحقق الانفتاح المدعى أي زيادة تذكر في معدلات النمو ولم يعدّل تركيبة الناتج لتغدو أكثر حداثة، ولا وسّع الطاقة التصديرية لدول المنطقة من السلع المصنعة.

مؤشرات الأزمة

حافظت مبادئ إجماع واشنطن العشرة على هيمنتها، بالرغم من المعارضة الواسعة التي واجهتها، والنتائج المترتبة عليها، والوعي العالمي المبكر الرافض لها. فهي حسب الخلاصة التي توصلت إليها المحكمة الشعبية المناهضة لهذه السياسات في حكمها الصادر عام 1993 أدت إلى رفع نسب البطالة في كل مكان، وتفاقم التبعية الغذائية وتدهور أوضاع البيئة، وتفكك النظم الصحية والتعليمية والإنتاجية، وإلحاق الضرر بإمكانية التقدم نحو الديمقراطية وزيادة عبء الديون.

تثبت الأرقام صحة هذا الحكم، فالبطالة زادت في العالم من 5.25 بالمئة عام 1993 إلى أكثر من 7 بالمئة عام 2010، ومن 4.4 بالمئة إلى 7 بالمئة أيضاً في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وصولاً إلى حوالي 14.5 بالمئة في الدول العربية. كما زادت الديون الخارجية للدول النامية من 600 مليار دولار عام 1980 إلى 2450 ملياراً عام 2001 ثم إلى حوالي 4650 ملياراً عام 2010. وقد زادت الديون الخارجية العامة للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض من 950 مليار دولار عام 1992 إلى حوالي 1533 ملياراً عام 2011 في حين تضاعفت الديون الخارجية الخاصة بين هذين العامين حوالي 15 ضعفاً[1]. وفي الأثناء تضاعف حجم الدين الحكومي من الناتج ليصل في مجموع دول الأسواق الناشئة والنامية إلى حوالي 35 بالمئة، ووصل حجم الدين العام الخارجي وحده في الدول العربية غير النفطية إلى أكثر من 26.7 بالمئة من إجمالي نواتجها.

الالتزام بأجندة الليبرالية الجديدة أحد أوجه التعبير عن التبعية المطلقة.

لقد كان من نتائج التحرير العشوائي والمتطرف للاقتصاد في العالم العربي، والاندماج الفوضوي وغير الحميد في منظومة العولمة والتقيد غير المسؤول بالشروط الخارجية، أن زادت الفجوة الطبقية واتسع نطاق الاقتصاد غير الشرعي وغير النظامي، وعمّ الفساد، وارتفعت معدلات البطالة بين الشباب. وبحسب التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية 2013 فإن هناك تصاعداً في معدلات الفقر التي عرفت انخفاضاً نسبياً عام2010[2]، ففي عام 2010 بلغ معدل الفقر المدقع في العالم العربي (على أساس 1،25 دولار للفرد يومياً) 4،1 بالمئة مقابل 5،5 بالمئة عام 1990، لكن المعدل ارتفع الى 7،7 بالمئة عام 2012 معدلاً وسطياً، وهو يصل الى 21،6 ٪ في اقل البلدان نمواً. لكن الاعتماد على خطوط الفقر الوطنية يرفع الأرقام (بمقياس ثلاث دولارات للفرد يومياً) يرفع نسبة الفقراء الى 23،4 ٪ من مجموع سكان العالم العربي أي أكثر مما كان عليه عام 1990[3] بل أعلى من أي إقليم عالمي مماثل، وتصل نسبة الفقر البشري متعدد الأبعاد في مجمل العالم العربي –حسب تقديرات تقرير التنمية البشرية 2011– إلى 40 بالمئة[4]. كما أن البطالة فاقت ضعف معدلها في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وثلاثة أضعاف معدلها العالمي تقريباً.

على أن مشكلة العالم العربي ليست في توزيع الدخل النقدي والثروات المادية بقدر ما هي في سوء توزيع رأس المال البشري وخصوصاً توزيع فرص التعليم. فمثلاً يتراجع دليل الدخل بعد تعديله بمعامل عدم المساواة 17.8 بالمئة عربياً مقارنة بـ 23.4 بالمئة عالمياً، أي أن توزيع الدخل في منطقتنا أقل سوءاً من توزيعه في العالم، وعلى العكس من ذلك يتراجع دليل التعليم المعدل بعدم المساواة في الدول العربية بمقدار 40.8 بالمئة مقارنة بـ 26.2 بالمئة فقط في العالم. وعلى العموم فإن مجموع الخسارة في دليل

1- راجع: http: / /data.worldbank.org /indicator /DT.DOD.DPPG.CD /countries /1W

2- يتراوح المعدل بين 28 بالمئة و 30 بالمئة في لبنان وسوريا و41 بالمئة و 59.9 بالمئة في مصر واليمن.

3- راجع: الأمم المتحدة؛ التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية -2013 مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015؛ / ww.escwa.un.org information /publications /edit /upload /E_ESCWA_EDGD_2013_1_A.pdf

4- هنا لا بد من تسجيل التحفظ على الأرقام. فنسب الفقر العددي تستند إلى تقديرات لخطوط الفقر معتمدة على أرقام مخفضة للتضخم، وتوزيع للنفقات لا يتناسب مع أوضاع الفقراء، كما لا تلحظ إحصاءات البطالة جزءاً معتداً به من بطالة الإناث بافتراض أنهن ربات بيوت لا يبحثن عن عمل، ولا ترصد الإحصاءات أيضاً البطالة الموسمية، وبطالة اليائسين الذين يوقفون بحثهم عن العمل لقنوطهم من إمكانية العثور على فرص ملائمة.

التنمية في العالم العربي بسبب عدم المساواة يساوي 25.4 بالمئة أي أعلى من معدل الخسارة في العالم البالغ 23.3 بالمئة[5]، وسيزيد الفارق حكماً إذا حذفنا أثر عدم المساواة الدخلية. ويمكن أن نستنتج هنا أن الريوع النفطية، التي تتدفق إلى الدول النفطية ويتسرب جزء منها إلى باقي البلدان العربية، إما على شكل تحويلات أو مساعدات أو استثمارات أو حتى على شكل مال سياسي، تقلل من حدة التباين في الإنفاق، لكن السياسات الخاطئة هي التي تؤثر سلباً على العدالة في مجال الخدمات الأساسية.

وتكفل الأرقام تفسير ذلك. فنصيب الفرد من الدخل في الدول العربية غير النفطية يقل عن نصف مستواه العالمي[6]. ويقترن هذا الانخفاض مع تدني الإنتاجية تبعاً لتراجع معدلات الاستثمار في العالم العربي من ثلاثين بالمئة من الناتج المحلي عام 1976 إلى حوالي 23.3 بالمئة عام 2011. ومع تراجع دور الدولة وتصفية القطاع العام صارت معظم الاستثمارات تذهب إلى أنشطة ريعية كالمصارف والعقارات. وقد حدث العكس في الدول ذات الدخل المتوسط التي ارتفع فيها معدل الاستثمار، وكذلك في الدول منخفضة الدخل التي تضاعف فيها هذا المعدل في المدة نفسها[7].

وبسبب ضعف الاستثمار أيضاً لم تتعد حصة الصناعات التحويلية من الناتج العربي 9 بالمئة عام 2011، مقارنة بـ 26 بالمئة في الدول متوسطة الدخل، و32 بالمئة في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ. كما تباطأ النمو ليصل إلى ثلثي مثيله في الدول النامية، بالرغم من الزيادات الهائلة في أسعار النفط الذي يستحوذ العرب على حوالي ستين بالمئة من مخزونه العالمي.

وقد زاد من توزيع الموارد بين الدولة العربية سوءاً أن تراجع النمو تزامن من ناحية مع تضاعف عدد سكان المنطقة ست مرات تقريباً منذ الاستقلال، ومن ناحية أخرى مع تقلص المساعدات الإنمائية التي تراجع حجمها من 16 مليار دولار عام 1977 إلى 12 ملياراً عام 2004. وفي حين كانت المساعدات العربية ولا سيما من بلدان النفط تشكل 60 بالمئة من مجموع المساعدات الإنمائية لهذه المنطقة، انخفضت النسبة إلى 5 بالمئة فقط[8]، في وقت زادت فيه الاحتياطيات الرسمية من العملات في العالم العربي لتصل عام 2011 إلى 1114.6 مليار دولار، يعود حوالي 90 بالمئة منها إلى البلدان النفطية[9].

5- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ تقرير التنمية البشرية-نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع؛ نيويورك: UNDP، جدول 9 ص: 189

6- بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي العربي (بمعادل تكافؤ القوة الشرائية للدولار عام 2005) 8554 دولاراً عام 2011 مقارنة بـ $10082 للفرد عالمياً، و $10119 في دول أميركا اللاتينية، ولم يزد نصيب الفرد العربي من الناتج بالأسعار الجارية عن 6790 دولار عام 2011، لكنه ينخفض الى 3055 دولاراً فقط في البلدان العربية غير النفطية . والجدير ذكره هو أن متوسط الدخل الفردي في العالم العربي كان يساوي عام 1975، 70 بالمئة تقريباً من المتوسط العالمي، لكنه انخفض عام 2000 إلى أقل من 50 بالمئة مع تدني أسعار النفط آنذاك، لتعود النسبة للارتفاع مجدداً مع ارتفاع أسعاره.

7- ارتفع معدل الاستثمار في الدول ذات الدخل المتوسط من 25 بالمئة عام 1975، إلى 29.5 بالمئة عام 2010، وفي الدول منخفضة الدخل ارتفعت النسبة من 12.89 بالمئة فقط عام 1976 إلى 24 بالمئة عام 2010.

8 - على سبيل المثال كانت حصة الفرد من المساعدات الإنمائية في مصر تساوي $175 عام 1986، لكنها انخفضت إلى 12 دولاراً فقط عام 2003.

9- خلال عام 2011 بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية العربية حوالي 60.3 مليار دولار ليصل إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال المدة 1970-2011 حوالي 154 مليار دولار أي ما يوازي 0.42٪ فقط من الدخل الإجمالي لدول العربية المانحة الرئيسية.

للمزيد راجع: صندوق النقد العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012؛ أبو ظبي: الصندوق العربي الموحد 2012؛ ص: 252-243.

النموذج الاقتصادي/الاجتماعي والإصلاح السياسي: روابط جدلية

لم تكفل الانتخابات «الحرة» في بلدان ما يسمّى «الربيع العربي» الاستقرار المنشود، وبدت صناديق الاقتراع عاجزة عن تحقيق طموحات وآمال المنتفضين، لتظل الميادين والساحات مملوءة بحشود المحتجين والثوار وأنصار القوى السياسية المختلفة الذين حملوا مطالب متنوعة ومتباينة أحياناً تجاه مسارات التغيير. وكانت الذروة في مسيرات 30 يونيو/حزيران وما تلاها من تطورات أفضت الى عزل الرئيس محمد مرسي في مصر وعودة الحكم الانتقالي الأمر الذي قوبل باحتجاجات مضادة.

إن هذا يطرح من جديد صعوبة تحقيق إصلاح سياسي جوهري بالطرق العادية التي لا تتكامل فيها الشرعيتان الديموقراطية والثورية، فرسم السياسات العامة بما فيها تلك المتعلقة بالشأنين الاجتماعي والاقتصادي لا بد أن يستند إلى توافقات عريضة بشأن النظام السياسي المأمول، وإذا كانت الديموقراطية محل إجماع بين القوى والتيارات والأجنحة المختلفة فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا أي خيار ديموقراطي؟ هو الملائم في ظل الاحتمالات المتضاربة التي تواجهها الشعوب العربية. ونناقش في هذا الصدد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

مع تراجع دور الدولة ذهبت معظم الاستثمارات إلى الانشطة الريعية.

الاحتمال الأول: قيام **ديمقراطية ليّنة** ضعيفة الدفع، تسمح بتداول السلطة لكن على مسرح سياسي ضيق لا يتضمن القضايا الرئيسية جميعها. هذا يعني أن نقل السلطة من يد إلى أخرى لا يحدث تغييراً فعلياً في جميع المجالات، فالمسائل السيادية التي تحدد دور الدولة وعلاقاتها الخارجية قد تظل محكومة بعوامل وقوى لا تمت إلى الهيئات الانتخابية بصلة. وعلى سبيل المثال لا الحصر تفرض الاتفاقات والالتزامات الخارجية الموروثة من عهود ما قبل الثورات (في مصر وغيرها) قيوداً على العملية الديمقراطية، لأنها تمنع السلطات الجديدة من تخطيط سياساتها الخارجية وفق الإستراتيجية التي تريد. وينطبق الأمر نفسه على الشأن الاقتصادي الاجتماعي حيث تصير الأولوية في ظل هذا الاحتمال، لمقتضيات العلاقة مع الأسواق والمنظمات والمؤسسات الدولية، وللشروط التي تضعها الجهات المانحة، ولمصالح المحتكرين ورجال الأعمال الجدد. باختصار نجد أنفسنا أمام سلطة ترسم ملامحها الانتخابات إلا أن جماعات المصالح الداخلية وقوة الضغوط الخارجية هي التي تحركها وتتحكم بها.

الاحتمال الثاني: هو السير نحو ما يمكن تسميته **بديمقراطية الهويات الصافية**، والفرضية الخطيرة هنا هو أن الممارسة الديمقراطية لن تأخذ مداها إلا في مجتمعات متجانسة، وفي نطاق هويات صغرى متنابذة. ومع أن هذا الاحتمال يتناسب مع الديمقراطية النمطية التي تقوم على مبدأ الأغلبية والأقلية، فلن يكون بوسعها أن تعبر عن الآمال والمصالح والتطلعات الشعبية، لقيامها على الشرذمة والتفرق والتنازع، كما لن تتمكن من الاستثمار في الشراكة مع الدول العربية والإسلامية على صعد التقدم والتنمية وبناء الدور العالمي، لأنها ستكون مشغولة طوال الوقت بصراعاتها الداخلية والخارجية.

الاحتمال الثالث: بناء **ديمقراطية عميقة**، تلك التي تتيح تداول السلطة واحترام الحريات السياسية المختلفة، لكنها تسعى في الوقت نفسه إلى تطوير المجال السياسي، وتغيير القواعد التي تحكم العملية السياسية برّمتها.

هذا الأمر يضع التحول الديمقراطي ضمن مسار إصلاحي يلتزم رؤية إيديولوجية تتبناها غالبية كبيرة من الرأي العام ومن القوى الاجتماعية والسياسية

على اختلافها. ولا نقصد هنا إيديولوجيا الانقسام التي وظفت تاريخياً في إطار الصراع على السلطة والنفوذ، بل إيدولوجيا التأسيس التي تسعى إلى تحقيق أوسع إجماع ممكن على طبيعة النظام المقبل وأسس المواطنة. والطموح من وراء ذلك هو إيجاد رابطة انتماء عابرة للهويات الأولية ومتفوقة عليها، وقادرة على ردم الهوة فيما بينها ولجم تمايزاتها الفتاكة.

الديمقراطية العميقة لا تميل إلى الانغماس المبكر في لعبة الأقلية والأغلبية التي لا تحقق غاياتها ولا تأخذ مداها إلا في المجتمعات المتجانسة اجتماعياً أو سياسياً، بل ترى أن يسبق ذلك تحقيق اتفاق واسع على رزمة من المبادئ والثوابت والأفكار التي تمهد للبناء الديمقراطي، وتمنع تحول عمليات الانتخاب إلى مهماز للعصبيات كما هو حال العديد من ديمقراطياتنا الوليدة.

إن إيديولوجيا التأسيس هذه تسمح للعملية الديمقراطية باختراق القشور السياسية والتسرب إلى المنابت العميقة للاقتصاد والدولة. وهو ما يأتي في سياق الإجابة عن أسئلة عدة على صعد مختلفة:

فعلى الصعيد الأول، السؤال الأبرز هو عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يجب أن تكفلها الدساتير الجديدة، هل هي:

- الحقوق الطبيعية: الحق بالحياة والحق بالتعبير والحق بالاعتقاد...؛

- أم الحقوق الليبرالية التي تكفل تكافؤ الفرص دون غيره من وجوه العدالة، فتتضمن إضافة إلى ما تقدم: الحق بالنفاذ إلى خدمات التعليم الصحة،

- أم أن المطلوب- بل هو المطلوب فعلاً- تأمين الحقوق الديمقراطية التي تجمع بين الحرية والعدالة، فتشمل إلى نوعي الحقوق الآنفين: الحق بالحصول على العمل، والحق بالعيش الكريم اللائق، وغيرها من الحقوق المكتسبة في إطار عمليات إعادة توزيع واسعة النطاق، ولا سيما في البلدان التي شهدت نهباً داخلياً وخارجياً منظماً وكثيفاً، أدى إلى الإفقار الشامل.

وعلى الصعيد الثاني: هناك أسئلة السياسة الخارجية والدور، فهل يراعى فيها اعتبارات السيادة ومعايير بناء القوة اللازمة لخوض المنافسات الإقليمية والجيوستراتيجية وكسبها؟ أم تعتمد تحديداً مبسطاً للمصالح قائماً على تعظيم المنافع والمكاسب المباشرة حتى لو ترتبت عليها خسائر جسيمة على المدى البعيد. أو بتعبير آخر أيهما يُراعى أولاً: المصالح الإقليمية التي تربط بين دول لديها قواسم مشتركة تاريخية وعميقة تتجاوز المنافع المباشرة، أم المصالح الدولية المؤقتة والمتطلبة والتي لا يؤدي الانصياع لها إلا إلى مزيد من التهميش وانعدام الوزن والغياب عن مسرح القرار.

بناء ديمقراطية تتيح تداول السلطة ضمن إيديولوجية إصلاحية

وهل يمكن بالأساس بناء دولة مستقلة دون تحالفات أو تفاهمات إقليمية هدفها الرئيسي تحقيق حد أدنى من التوازن الإقليمي؟ مع العلم أن تجاهل هذا السؤال سيعيدنا إلى التبعية غير المباشرة لهذا العدو، الذي صار في مرحلة ما شريكاً غير معلن في صياغة المستقبل السياسي لبعض دول المنطقة.

وعلى الصعيد الثالث: أي نموذج اقتصادي وتنموي يلبي آمال الشعوب الثائرة؟ هل هو نموذج التقدم والإنتاجية والمشاركة الذي يغلب مبدأ الاستقلال على ما عداه، دون أن يفرط بمقتضيات النمو والازدهار؟ وهو ما نجحت فيه بلدان عدة في آسيا وأميركا اللاتينية، تلك التي لم تندمج في نمط العلاقات الاقتصادية المعولم إلا بشروطها وبما يتوافق مع مصالحها الوطنية. أم تُعتمد الخيارات

السهلة هنا أيضاً، فينصب اهتمام الدول على إحصاء ما لديها من أموال وأرصدة نهاية كل عام؟ حتى لو كان مصدرها المكرمات والمساعدات والقروض المشروطة وغير المشروطة. وفي ظل نموذج كهذا للتنمية تكون الصدارة لأرقام ميزان المدفوعات وحركة الأموال الداخلة والخارجة، وموجودات المصارف، والتصنيف الائتماني للدولة الذي يبين قدرتها على الاقتراض، ونمو الناتج المحلي والقومي بغضّ النظر عن مصادره وطرق تحقيقه، وما إلى ذلك من مجملات اقتصادية ومالية عامة؛ في حين تنزلق إلى ذيل القائمة: إحصاءات الإنتاج الصناعي، والميزان التجاري، والاستثمارات الموظفة في مجالات حيوية، وحصة أنشطة المعرفة من مجموع الاقتصاد، وقيم الصادرات عالية التقنية، وحجم رأس المال العلمي، وتطور الإنفاق على البحث والتطوير، ونسبة العمالة الماهرة الموظفة في الداخل من مجموع القوى العاملة.

الديمقراطية العميقة لا تميل إلى الانغماس المبكر في لعبة الأقلية والأغلبية.

لقد خرج من رحم تجارب دول الأسواق الناشئة وعي جديد بأن محرك التقدم يكمن داخل الدول لا خارجها، وأن حسن استخدام الموارد الكامنة غير المستغلة هو أفضل بكثير من التفريط بها مقابل عوائد هينة وريوع سهلة. وتدلنا تلك التجارب الصاعدة أن أسلوب التنمية الناجح هو الذي يقوم على الانفتاح المتكافئ والندّي والمشروط مع الغرب، وليس على أساس التبعية له والانصياع لقيوده.

لكن الديموقراطية المطلوبة لا بد لها من أن تحيط بقضايا التأسيس التي تحقق في آن معاً الوفرة والاستقرار والقوة، فلا تنحصر غاياتها بتبديل القشرة الخارجية للسلطة، مع ترك مكوناتها الداخلية في يد الظروف والعوامل الخارجية، أما إذا اختزلت نفسها في معادلة الأقلية والغالبية المعروفة فلن تكون قادرة على حفظ الاستقرار المجتمعي في دول متعددة إيديولوجياً وإثنياً وطائفياً.

من الواضح أن الأنساق الاقتصادية الاجتماعية الراهنة تخفق في استيعاب الحاجة العارمة إلى تغيير بنيوي عميق، وهو ما لا يمكن إيكاله لعمليات الاقتراع في ظل ما يمكن تسميته بتقلص «مدى الديمقراطية». ففي العديد من دول العالم تتعاقب المواسم الانتخابية بسلاسة وانتظام، لكن التغيير الفعلي يأتي من مكان آخر، وعلى وقع صدمات وتحولات خارجية كالأزمات المالية والحروب، أو تبدل سياسات وشروط الدول والمؤسسات المانحة، أو تحولات النظام الدولي.

هذا يدعو إلى التفكير عربياً بما يمكن تسميته **ديمقراطية الحوار**، التي لا تبدأ بصناديق الاقتراع ولا تنتهي معها، بل تملأ الفضاء السياسي بنقاش متصل تشارك فيه كل الأطياف، وتتبلور في خضمّه النماذج المستقبلية في الاقتصاد والسياسة. فالانتفاضات العربية تختلف عن غيرها بأنها لم تكن مسبوقة بمراجعات فكرية جذرية (كالثورة الفرنسية)، ولم تقم على أساس إيديولوجي محدد (كالثورة البلشفية)، ولا بناء على منظور قيمي وعقائدي متفق عليه وتحت عباءة قيادة كاريزمية (كالثورة الإسلامية في إيران)، رغم أوجه الشبه بين هذه وتلك. وهكذا لا يمكن فهم الأحداث وتحولاتها من منظار أحادي، كافتراض أن الحريات أو العدالة هما هدف الثورات الوحيد، أو حصر غاياتها في محاربة الفساد أو التخلص من شكل معين من الديكتاتورية.

هذا الأمر يؤكد على أن استمرارية التغيير ونجاحه في تحقيق أهدافه- إزاء التدخلات الأجنبية التي تحاول حرف

مسار الأحداث عن غاياته- رهن باعتماد منظور متعدد البعد، منظور يتجنب من ناحية الاستقطابات الفكرية الحادة، التي من شأن تغلغلها في نسيج المجتمعات المنتفضة امتصاص الزخم الثوري وإطفاء جذوة التغيير وتفكيك الكتلة الصلبة- ذات النسيج المتنوع- التي نزلت إلى الميادين، ويعطي من ناحية ثانية قضايا الأمن القومي والمسألة الاجتماعية الاقتصادية ما تستحقه من اهتمام، معيداً إياها إلى مركز النقاش الوطني، إلى جانب القضايا الأخرى المطروحة.

أربع ملاحظات بشأن النهوض الاقتصادي الشامل

تظهر الأرقام والمؤشرات آنفة الذكر بؤس الإدارة السياسية للاقتصاد في العالم العربي، التي تقف وراء خفض معدلات الاستثمار وتدهور الإنتاجية وتقلّص الحجم النسبي للصناعة. وقد مر معنا أن الدفق المالي الهائل المتأتي من أسواق الطاقة لم ينجح في إحداث تحسن ملموس في الدخل الفردي في المنطقة، فظل هو والمؤشرات المرتبطة به أقل بكثير من متوسطه العالمي، ومن المعدلات المسجلة في الدول المماثلة في العقود الثلاثة الأخيرة. والمشكلة ليست في الوقائع الاقتصادية وحدها بل تشمل أيضاً الأفكار والمفاهيم التي كان جمودها عقبة أمام التغيير.

لقد فوّت العالم العربي حتى الآن ثلاث فرص للتقدم: **الأولى** لاحت في أواسط القرن الماضي، مع شيوع الفكر التنموي عالمياً ووفرة المشاريع العربية المشتركة المخططة، ووجود حكومات قوية ذات توجهات اجتماعية مدعومة داخلياً، **والثانية** هي ارتفاع أسعار النفط التي وفرت فوائض مالية كان من شأن استيعابها داخل اقتصادات المنطقة أن يعود بالنفع على الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للنفط في آن معاً. أما الفرصة **الثالثة** فهي الوعود الاقتصادية للانفتاح والتحرير الاقتصاديين، اللذين زادا من حدة الأزمات بدل التخفيف منها.

هذا البؤس الاقتصادي حوّل المجتمعات العربية إلى تربة خصبة للتوترات السياسية والأمنية، وبيئة حاضنة لاتجاهات عزلت نفسها عن التيار الأساسي والتاريخي لهذه الأمة، ومع اتساع نطاق الخواء السياسي الذي تسبب به الاستبداد والتبعية، صارت القوى الواقعة على حافة المسرح العام تتحكم بالأحداث، وتسيّرها بعيداً عن محاور التقارب الفكري والاجتماعي والديني لمجتمعاتها.

كشفت الثورات العربية عن مقدار التضليل الذي تضمّنته الأرقام.

وقد كشفت الانتفاضات والثورات العربية عن مقدار التضليل الذي تضمنته الأرقام، التي أخفت خلف معدلاتها العامة وجوهاً عدة من الإقصاء والاستبعاد والتهميش، ومع ذلك كانت المؤشرات الانتقائية وغير المتكاملة كافية للقول بأن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي لا يرتبط بندرة الموارد المادية والبشرية بقدر ارتباطه بعقم السياسات وإخفاق نماذج النمو والتنمية المعتمدة.

إن إطلاق ورشة الإصلاح الشامل رهن بقيام نظام اقتصادي جديد يأخذ بعين الاعتبار جملة من الحقائق والملاحظات:

أولاً: تواجه الدول العربية تحدياً مزدوجاً ومتزامناً، فهناك من جهة تحدي إصلاح النظام الاقتصادي الذي فشل في تحقيق النمو والتنمية والمساواة الاجتماعية، ومن جهة ثانية هناك الضغط الذي تمثله الحاجات الطارئة والملحة في المرحلة الراهنة التي تتسم بالاضطراب الشديد وشح الموارد، والأمر الأخير يشتت انتباه الحكومات الجديدة،

ولذلك تراها تخوض مساوماتها الخارجية، اقتصادياً وسياسياً، من موقع تفاوضي ضعيف نسبياً يغيّب القوة والزخم الهائلين الخارجين من رحم الانتفاضات التي لم تخمد جذوتها بعد.

تتحدث الأرقام مثلاً عن أن العجز المالي في الدول العربية غير النفطية قدّر سنة 2012 بحوالي ثمانية ونصف بالمئة من مجموع نواتجها الإجمالية، مقارنة بأقل من سبعة بالمئة في السنة التي سبقتها. وقد كان نصيب مصر في زيادة العجز الإجمالي المجمع لتلك الدول هو الأكبر، إذ زاد العجز المقدر في موازنتها العامة من حوالي 24 مليار دولار عام 2012/2011 (10.5٪ تقريباً من الناتج الإجمالي)، إلى 34.8 مليار تقريباً (14.7٪ من الناتج تقريباً)[10].

ومع أن هذا يدل على الصعوبات التي تواجهها الدول التي تمر في حقبة انتقالية صعبة فإنه لا يبرر صياغة السياسات العامة على نحو يرضي المانحين. والتبعية للمساعدات قد تعيدنا إلى نقطة البداية، فدول النفط من ناحيتها تحاول دفع الحكومات الجديدة إلى إتباع سياسات محافظة في الداخل والخارج، وتنتظر منها الاعتراف بدور محوري لمجلس التعاون الخليجي في النظام العربي الجديد. أما صندوق النقد الدولي فإن خيباته المتكررة قبل الأزمة المالية والعالمية وفي أثنائها لم تردعه عن ترداد شروطه التقليدية على أسماع طالبي القروض: رفع الدعم المقدم للمستهلكين في مجالات النفط والغذاء والطاقة، وتحقيق توازن الموازنة العامة من خلال خفض النفقات حتى لو كانت نفقات اجتماعية ملحة، وزيادة الإيرادات حتى في الأبواب الضريبية التي تمس العدالة[11].

وتبين لنا التجارب السابقة التداعيات الخطرة لمثل هذه الوصفة على الاستقرار، ففي فنزويلا مثلاً أدى الأخذ بتوصيات الصندوق قبل أكثر من عقدين إلى انتفاضة عارمة سقط فيها آلاف قتلى، وحصلت انتفاضات دامية عدة للسبب نفسه في الأردن واليمن وأندونيسيا ومصر والأرجنتين والبارغواي، وعانت عشرات أخرى من البلدان من ركود وتضخم وأزمات نقدية جراء انصياعها لتعليمات الصندوق. هذا الأمر يدعو إلى اعتماد سياسات تفاوض حذر، وتجنب مقايضة التمويل العابر والمؤقت بتعديل التوجهات الإستراتيجية طويلة الأمد، التي هي بمثابة التزامات ثورية بلحاظ الدوافع التي دفعت المنتفضين نحو الميادين.

ثانياً: لا بد من التعامل بحذر مع المؤشرات والإحصاءات المتداولة، فهي لم تصل بعد إلى حد من النضج يسمح بالاعتماد عليها، إن في تحليل الأوضاع السابقة أو في تقويم السياسات البديلة الآتية.

رأينا آنفاً كيف أن إضافة متغير عدم المساواة إلى دليل التنمية البشرية أدى إلى هبوط هذا المؤشر، وسنلاحظ

10- قدر بنك HSBC إجمالي الخسارة في الناتج الإجمالي نتيجة «الربيع العربي» بحوالي 320 مليار $ عام 2014 في كل من البحرين، مصر، الأردن، لبنان،ليبيا، سوريا، تونس، أي ما يوازي 35٪ من إجمالي ناتجها المقدر بـ 900 مليار $ في العام نفسه لو لم يشهد العالم العربي الأحداث التي مر بها في السنوات الأخيرة، وذلك في مقابل 580 مليار$ هو الناتج الإجمالي الفعلي في الدول السبع المذكورة. أما الخسائر المتراكمة في السنوات 2011 – 2014 وللبلدان المذكورة نفسها، فيقدرها البنك بـ 800 مليار دولار أميركي.

رأى البنك أيضاً أن الأضرار التي ألحقتها الاضطرابات بالمالية العامة لهذه البلدان، جنباً إلى جنب مع انخفاض الفعالية الحكومية، وتدهور الأوضاع الأمنية وانحسار حكم القانون، سوف ترمي بثقلها على جهود صانعي القرار، وخصوصاً لجهة العودة بمستويات التشغيل إلى ما كانت عليه قبل الأحداث، ولاحظ البنك أن دول الخليج بالمقابل تمكنت من تخفيف المخاطر (عدا البحرين) اعتماداً على إنفاق توزيعي سخي وغير مسبوق. راجع: Cointry Risk weekly Bulletin; Bank Byblos, Economic Research & Analysis Department.

11- إن خير دليل على عقم الاعتماد على المساعدات هو المسار المرير الذي سارت عليه مصر منذ ثورة يناير في تفاوضها مع صندوق النقد الدولي واستخدام الدول النفطية المعونات والاستثمارات سلاحاً سياسياً في محاولتها التأثير المباشر على الأحداث الداخلية في هذا البلد، كما حصل قبل مظاهرات يونيو 2013 وبعدها.

في مكان آخر أن جعل الحريات السياسية ركناً رابعاً في دليل التنمية الإنسانية غير ترتيب الدول العربية على سلم التنمية تغييراً جذرياً دافعاً الدول النفطية إلى الأسفل. ولو عدنا قليلاً إلى الوراء وأخذنا فقط بمقاييس النمو والتنمية التقليدية لحدث العكس وشغلت الدول التي تمتلك ثروات طبيعية طائلة رأس القائمة.

والمقارنة بين مصر وتونس في هذا الصدد معبرة تماماً، ففي البلدين تضافرت الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على إيجاد البيئة الحاضنة للثورة، مع أن الأرقام حدثتنا عن تفاوت في مستوى الاحتقان الاجتماعي بين البلدين. فتونس مصنفة في خانة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، ولا يتجاوز فيها الفقر البشري 3.8 بالمئة من السكان، ويقارب نصيب الفرد من الناتج فيها متوسطه العالمي (8273 دولاراً أميركياً). أما مصر فلا تكاد تحتسب في عداد الدول ذات التنمية المتوسطة (احتلت المرتبة 113 من بين 187 دولة في جدول التنمية البشرية)، وتسجل معدلاً مضاعفاً للفقر البشري (22 بالمئة)، كما تعاني من قدر أعلى من عدم المساواة الدخلية. وعلى الرغم من هذا التفاوت الظاهري بين ظروف البلدين فقد كشفت الأحداث عن تشابه كامن بينهما لم تلتقطه الأرقام.

إن فهم دلالة الأرقام مهم جداً للتمييز بين نماذج وسياسات ملائمة وأخرى غير ملائمة، فالإحصاءات تبرز جزءاً من الحقائق لكنها تخفي أجزاء أخرى منها، وهي قدمت في العقدين الأخيرين البرهان تلو الآخر على أن طريق الخلاص يمر من خلال التعاليم الليبرالية[12]، قبل أن تبين الأزمات المالية المفاجئة خواء هذه الدعوى. لكن دلالة الأرقام ترتبط بفهمنا للتنمية والتقدم الاقتصاديين، والغايات النهائية التي نطمح إلى تحقيقها. وهذا لا تقرره المؤسسات الدولية التي تصنّف الدول على أساس فرضيات تقنية منقوصة أو مشوبة بالتحيز، فالشعوب والمجتمعات هي التي قررت في العامين الأخيرين أن النمو الذي تحتفي به البيانات والإحصاءات لا قيمة له، ما لم تظهر آثاره في الشوارع والطرقات، وفي أحزمة البؤس والقهر المحيطة بالمدن، التي تصور بوضوح حقيقة ما يجري في قاع العالم.

> التردي لا يرتبط بندرة الموارد بقدر ارتباطه بعقم السياسات.

ثالثاً: هناك ضرورة للموازنة بين تلبية الاحتياجات العاجلة في دول الثورات العربية وبين متطلبات بناء نموذج اقتصادي بديل. صحيح أن المشكلات الآنية تفرض نفسها، كالانخفاض الحاد في معدلات النمو، وزيادة البطالة، وتفاقم عجز الموازنة العامة، واشتداد عبء المديونية، ومحاسبة فاسدي المرحلة السابقة. إلا أن الإجراءات الانتقالية يجب أن لا تتعارض مع الأهداف الإستراتيجية بعيدة الأمد، من قبيل تعبئة الجهود والموارد المادية والبشرية المتاحة في المجالات الحيوية وخصوصاً التصنيع، وزيادة الإنتاجية، ورفع القدرات التنافسية،

12- لا ينبغي لواضعي السياسات الجديدة تجاهل التحولات الآتية من قلب الفكر الليبرالي نفسه. فمنذ سبعينيات القرن الماضي صار ممكناً العثور على ليبراليين يولون عائلة الحقوق المرتبطة بالعدالة وتلك المرتبطة بالحرية الأهمية نفسها، هذا بعد المراجعة التي بدأها جون رولز في كتابه المعروف «نظرية في العدالة». لكن الفارق بين الليبراليين وغيرهم هو أنهم رفضوا ربط الحقوق بأي تصور مسبق للخير كالذي تفعله المذاهب الأخلاقية والفلسفية والدينية. فمن واجب المجتمع حسب أخلاق الواجب الليبرالية أن يدافع عن الحقوق بمعزل عن مضمونها الأخلاقي، إما لأنها ذات منشأ فطري وطبيعي (راولز)، أو لأنها تحقق منفعة عامة (جون ستيوارت مل). أي أن قيمة الحقوق الجماعية عند الليبراليين موازية للحقوق الفردية (مثلاً العدالة والحرية) بخلاف أصحاب النزعة الاجتماعية الذين يرون أن الحقوق المرتبطة بمبدأ العدالة هي أعلى من الحقوق الأخرى.

وتحقيق السيادة والاستقلال الاقتصاديين، وكسر دائرة التبعية بالتعاون بين الدول العربية ودول الجوار، ومد خطوط التواصل مع البلدان الأخرى الباحثة أيضاً عن سبل مواجهة أطماع المنظومات الدولية الكبرى.

رابعاً: في العقود الثلاثة الأخيرة تراجع التعاون العربي-العربي في مجال تأمين احتياجات التنمية وسد فجوة الموارد، وفي المقابل زاد اعتماد الدول العربية غير النفطية على الأسواق المالية والمؤسسات الدولية للحصول على التمويل، لكن مع زيادة في نسبة القروض المشروطة إلى القروض غير المشروطة، وترجيح كفة القروض غير الميسرة على القروض الميسرة، والقروض عموماً على المنح والهبات.

لقد أثر ذلك على فعالية التحويلات الرسمية والمساعدات الخارجية في تحقيق أهداف التنمية، بعد أن صارت مثقلة بالقيود، ففي مقابل قروض ضئيلة يمنحها صندوق النقد (لم تزد في حالة لبنان بعد عدوان تموز 2006 عن 0.25 بالمئة من الناتج) تعاد برمجة السياسات الوطنية برمّتها وتُفرض إجراءات ذات طابع غير ديموقراطي تخالف مصالح وآراء غالبية المواطنين.

تخوض البلدان العربية التفاوض مع الخارج من موقع ضعيف.

هذا يدعو إلى القول بأن معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية على المدى البعيد لا تتطلب مزيداً من التدفقات الخارجية والمساعدات الخارجية، بل تدعو قبل أي شيء آخر إلى التفكير بأنماط مبتكرة من الشراكة الإقليمية. هنا يحضر مثلاً مشروع تكامل الطاقة في أميركا اللاتينية الذي يشمل 18 دولة، حيث تقوم فنزويلا مثلاً بتصدير النفط في مقابل خدمات على صعيد الصحة والتعليم وإدارة المصافي أو في مقابل مشاريع مشتركة، وهكذا يتم التحرر من قبضة التبعية للأسواق العالمية، ويتحول النفط من سلعة نقدية إلى مدخل من مدخلات التنمية.

ويمكن إضفاء مزيد من المرونة والفعالية على شكل الشراكة الإقليمية، عبر التحرر من هيمنة نموذج التكامل المستند إلى التجربة الأوروبية، والمنظم داخل أطر مؤسساتية متدرجة من المنطقة الحرة إلى الوحدة الاقتصادية. فبالرغم من وفرة الأطر القانونية والمؤسساتية في العالم العربي، بدءاً من اتفاقية تحرير التبادل التجاري عام 1953 إلى اتفاقية المنطقة العربية الكبرى عام 1998، لم يزد نصيب التجارة البينية عن عُشر إجمالي قيمة التجارة الخارجية العربية الإجمالية في العقد الأخير، فيما انخفضت نسبة الاستثمارات العربية البينية أيضاً من مجموع الاستثمارات المباشرة من 34.3 بالمئة إلى 27.35 بالمئة في المدة نفسها..

والمشكلة لا تكمن في شكل الشراكة بل في العقبات التي تحول دون نجاحها، والشبيهة تماماً بالعقبات التي تمنع نجاح التنمية في كل دولة عربية على حدة. والشراكة المتوخاة هي منظومة متكاملة من ثلاثة مستويات: مستوى وطني يتبنى نموذجاً اقتصادياً يحقق في آن معاً الفعالية الاقتصادية والرضى العام والعدالة التوزيعية؛ ومستوى إقليمي مبني على تبادل المنافع والاستثمارات الكبرى وتعظيم القيم المضافة المشتركة وزيادة القدرات الإنتاجية، عوضاً عن التركيز المفرط على التجارة البينية التي لا تعد رافعة قوية للنهوض المشترك وقد ترتد سلباً على الدول الضعيفة. وفي المستوى الثالث هناك الاستراتيجية المشتركة بين الدول العربية، والتي من شأن قيامها تعزيز مكانتها التفاوضية مع العالم، والسماح بإقامة علاقة متكافئة مع مراكزه الكبرى.

الفقرة الرابعة: دروس من التجارب الماضية وإخفاقاتها

يلحظ النموذج البديل، كما تقدم، رؤية وطنية واضحة تحظى بأوسع إجماع ممكن بشأن مسائل الإنتاج والنمو والتوزيع، ورؤية إقليمية لشكل النظام العربي الجديد الذي يحمل في طياته بذور الشراكة. مع ما يتضمنه ذلك من تخل عن الأفكار النمطية الموروثة، وصون للسيادة الاقتصادية والتعامل الحذر مع المؤشرات، والتوازن بين تلبية الاحتياجات العاجلة وبناء رؤية طويلة الأمد. لكن ذلك يقتضي قراءة التجارب الماضية والتعامل مع إخفاقاتها والتي تتضمن:

أولاً: الإخفاق المزدوج للنمو والتنمية

اعتمدت معظم الدول العربية غير النفطية في مرحلة ما بعد الاستقلال النموذج التنموي فركزت الاستثمارات الكبرى بيد الدولة، واتبعت في أحيان كثيرة سياسات تجارية قائمة على الدعم من ناحية وعلى إحلال الواردات من ناحية ثانية وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الحيوية، وضاعفت إنفاقها على التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى، وعملت ما بوسعها لزيادة الصادرات وتقليص الواردات. ومع ذلك أخفقت في إحداث التحولات الهيكلية اللازمة للتنمية الشاملة، فظلت التشابكات ضعيفة بين القطاعات، وانحازت الاستثمارات إلى قطاعات خدمية ذات قاعدة اقتصادية ضيقة مرتبطة بالخارج، ولم يسجل النمو معدلات كافية لامتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وبقي هيكل الإنتاج مماثلاً للتركيب القطاعي في أكثر الاقتصادات تخلفاً.

وعلى الرغم من زيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية والقطاعات الاجتماعية ظلت مؤشرات التعليم والصحة متدنية مقارنة بالعديد من مناطق العالم، وكان متوسط دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل (الذي يجمع بين دليلي الصحة والتعليم) أقل من معدلاته في جميع الأقاليم العالمية الأخرى عدا أفريقيا جنوب الصحراء.

ولم يفلح الحقن المالي المتأتي من عائدات النفط في تحفيز النمو، فظل متأخراً عن متوسطه في الدول النامية، (4،5 بالمئة مقابل 6 بالمئة في الأعوام 2011-2000 وبلغ 2،4 بالمئة فقط في العام الأخير)، ينطبق ذلك أيضاً على دليل التنمية البشرية الذي كان نموه السنوي في الأعوام نفسها موازياً لمثيله في الدول منخفضة التنمية وأقل منه في الدول ذات التنمية المرتفعة.

وبالنتيجة فإن الدول العربية على الرغم من وفرة مواردها فشلت في تحقيق نتائج مؤثرة على صعيدي التنمية في عقود ما بعد الاستقلال، والنمو في العقدين الأخيرين.

ثانياً: فشل الانتقال إلى اقتصاد السوق

منذ بداية التسعينيات انضم العديد من الدول العربية التي اتبعت النهج التنموي إلى سياسات السوق، فالتزم معظمها مبادئ إجماع واشنطن، المتمحورة حول تحرير التجارة الخارجية، وزيادة الإيرادات الحكومية وخفض نفقاتها وتشجيع الخصخصة، ورفع الدعم بأوجهه الاستهلاكية والإنتاجية (مع العلم أن دعم الزراعة في أوروبا يبلغ أكثر من 300 مليار دولار سنوياً)، والتركيز على قطاعات التصدير، ونبذ سياسات الاكتفاء الذاتي. بيد أن هذه الدول التي لم يكن سجلها باهراً على صعيد التنمية أخفقت أيضاً في تحقيق انتقال ناجح ومنظم إلى نظام السوق.

فعلى سبيل المثال، بكرت تونس في التعاون مع صندوق النقد الدولي، إذ عقدت اتفاقيتين معه لإعادة هيكلة الاقتصاد عامي 1986 (لسنة ونصف) و1988 (لأربع

سنوات). وخلال 22 عاماً باعت 219 شركة عامة بحصيلة إجمالية لا تتجاوز 4.55 مليار دولار أي أقل بكثير من المبالغ المخطط لها[13]. وعلى الرغم من إشادة صندوق النقد الدولي بأداء هذا البلد لناحية الالتزام بأجندته للتحرير الاقتصادي، كانت النتائج غير مشجعة، فالبطالة ظلت مرتفعة (14،4 بالمئة) ووصلت معدلاتها في المناطق الداخلية إلى أكثر من 42 بالمئة، وبقي معدل النمو على حاله تقريباً قبل بدء برامج التحرير الاقتصادي وبعدها، مسجلاً 5 بالمئة تقريباً في الأعوام 1974–2010 دون تغيير يذكر بين بداية المدة ونهايتها.

وفي مصر أخفقت أيضاً خطط الخصخصة في تحقيق أهدافها. فعلى مدى عقدين من الزمن باعت الحكومة 413 شركة عامة (من أصل 560 شركة)، وكانت الحصيلة المقدرة بحوالي عشرة مليارات دولار متواضعة وهزيلة مقارنة بالتوقعات التي تراوحت بين 35 و85 ملياراً.

لم يكن خيار الخصصة في مصر وتونس مجدياً

والأدهى هو أن الأرصدة المتجمعة لم تستعمل في زيادة الاستثمارات الإنتاجية بل في تسديد الديون وتمويل عمليات صرف الموظفين بعد البيع وتغطية جزء من العجز الجاري في الموازنة.

ولم يكن خيار التحرير الاقتصادي في مصر مجدياً أيضاً، إذا أخذنا بعين الاعتبار تراجع معدل النمو في هذا البلد من 7.4 بالمئة عام 1985 إلى 1.2 بالمئة عام 2011، وزيادة معدلات البطالة من 7.23 بالمئة عام 1997 إلى 16.2 بالمئة العام الماضي مع وجود تقديرات غير رسمية موثقة ترفع الرقم إلى 27 بالمئة.

ويعادل متوسط الدخل الفردي في كوريا الجنوبية حالياً عشرة أضعاف مثيله في مصر، مع أنه كان أقل منه في ستينيات القرن الماضي، وما بين عامي 1952 و1966 تضاعف النشاط الصناعي المصري حوالي ثلاث مرات، لكن حصة الصناعة التحويلية لا تتعدى الآن 16 بالمئة من مجموع ناتجها المحلي، مقارنة بـ 28 بالمئة في كوريا الجنوبية و25 بالمئة في ماليزيا و34 بالمئة في تركيا.

لقد كان ثمن التحرير الاقتصادي في كلا البلدين باهظاً، في مقابل تسهيلات زهيدة قدمها لهما صندوق النقد، فمجموع استعمالات مصر لقروض الصندوق لم تتجاوز 7 مليارات دولار على مدى الأعوام 1991–2011 أي ما لا يزيد متوسطه السنوي عن 0،32 بالمئة من الناتج، وكان مجموع الاستعمالات في تونس 3،83 مليار دولار في المدة نفسها ما يوازي 0،67 بالمئة من ناتجها. ودلالة هذه الأرقام أن الكلفة الاجتماعية والاقتصادية بل وحتى السياسية للتعاون مع المؤسسات الدولية بالشروط الراهنة هي أعلى بكثير من منافعها الفعلية والمحتملة.

ثالثاً: الإخفاق في تحقيق التوازن بين مساري النمو والعدالة

لا تعبر مؤشرات توزيع الدخل في العالم العربي عن واقع الحال، ومرد ذلك إما إلى نقص في الإحصاءات أو إلى التلاعب في معطياتها. ومنذ الاستقلال تعاني البلدان العربية من مشكلة تقاسم الثروات، وهي التي ورثت نظاماً لتقسيم الأراضي ركز معظمها في أيدي قلة من العائلات، واستحوذت الشركات الأجنبية أو الشركات الوطنية المرتبطة بالخارج على النصيب الأوفر من قطاعي

13- للمزيد عن حصيلة الخصخصة في مصر وتونس يراجع: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية؛ تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2011، القاهرة: 2012.

التجارة والخدمات، وبذلك جمعت الاقتصادات العربية على ما يقول الدكتور جورج قرم بين الطابع الإقطاعي من جهة والرأسمالية المتأخرة القائمة على احتكار القلة من جهة ثانية. وقد أدت عائدات النفط دورين متناقضين، ففي البداية أسهمت في تحسين عدالة توزيع المداخيل، لكن التضخم الذي تسببت به أدى لاحقاً إلى تآكل قيمة الأجور مقارنة بالأرباح، ليتفاقم عدم المساواة من جديد.

ولم يفلح الإصلاح الاقتصادي الذي لم يعتن كثيرا بقضايا التوزيع في تحقيق العدالة المأمولة، في حين أدى الأخذ بتوصيات البنك الدولي إلى التركيز على معالجة الفقر المدقع الذي لا يتطلب إدخال تعديلات جذرية على النظام أو الإدارة الاقتصاديين. وقد شكلت السياسات الضريبية المجحفة، وأعباء خدمة الدين الخارجي الواقعة على عاتق الفئات الأفقر بين السكان، مصدر خلل إضافي في تقاسم المداخيل والثروة. وعلى غرار ما هو حاصل في أرجاء العالم الأخرى أدت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية إلى تآكل حصة الأجور من الناتج لصالح رأس المال، ففي حين انخفضت حصة الأجور في مجموع الدول الصناعية السبع من 66 بالمئة في ستينيات القرن العشرين إلى 61،5 بالمئة في العقد الأخير. وحصل الأمر نفسه في الصين التي تدنى فيها نصيب الأجور من 53،6 بالمئة إلى 41.4 بالمئة في المدة نفسها. وانخفض نصيب الأجور من الناتج في مصر من 50،8 بالمئة في 2001/ 2002 إلى 38،4 بالمئة في 2008-2009، وفي لبنان كانت نسبة الأجور إلى الناتج تساوي 35 بالمئة عام 1997 إلا أنها انخفضت الآن إلى ما بين 22 بالمئة و28 بالمئة.

وتستنتج الدراسات التطبيقية أن النمو الاقتصادي في البلدان العربية لم يكن فعالاً في تخفيف معدلات الفقر، بسبب سوء توزيع عوائده، وعدم إيلاء برامج التنمية الاقتصادية ومسائل الفقر والتفاوت الاهتمام اللازم. وأدت برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في البلدان العربية التي طبقتها إلى زيادة الأسعار ورفع معدلات البطالة والفقر واتساع فجوة الدخل والإنفاق بين الفئات والمناطق. وما زاد الأمر سوءاً هو أن الاقتصادات العربية انطلقت من وضع أصلي، اتسم بتفاوت كبير في تقاسم الثروات[14]، وهيمنة الضرائب غير المباشرة التي تتراوح حصيلتها في معظم البلدان العربية ما بين 60 بالمئة و70 بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية. كما لم تراع السياسات المتبعة الحقوق الاجتماعية المنصوص عليها في المواثيق العربية المصادق عليها، وخصوصاً الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يعطي كل مواطن الحق في العمل بحرية وشروط عادلة، والحق في الحماية من البطالة وبالأجر المتساوي، والحق بالتعليم والصحة.

علاقة جدلية بين الاقتصاد الريعي والفساد

رابعاً: عدم التوازن بين الإنتاج والريع

ما زالت الأنشطة الريعية تهيمن على الاقتصاد العربي، مخلفة وراءها آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية ضارة، مثل بطء نمو الإنتاجية وزيادة الأسعار وتشجيع النمو غير المولِّد للوظائف، كما تنعكس سلباً على توازن المالية العامة بسبب صعوبة إخضاع العديد من المداخيل الريعية للضرائب.

14- يساوي دليل عدم المساواة في توزيع الأراضي 70 بالمئة في تونس و65 بالمئة في مصر و 75 بالمئة في ليبيا.

وإلى جانب النفط، يتركز الاقتصاد الريعي في المشاريع والمضاربات العقارية غير المرتبطة بالطلب، وفي القطاع المالي الذي يعاني من تخمة في السيولة وارتفاع غير مبرر اقتصادياً في الفوائد، مع تركز نسبة كبيرة من السندات الحكومية في أيدي قلة ضئيلة جداً. ويضاف إلى أشكال الريع المساعدات والتحويلات، التي تضاعفت قيمها إلى الناتج مع الارتفاع المطرد في أسعار النفط. وهذه مجتمعة تجعل ما يزيد عن نصف الناتج الوطني العربي مرتبطاً بالريوع، وأكثر من 80 بالمئة من الاستثمارات المباشرة تموّل أنشطة غير إنتاجية في مقابل 10 بالمئة فقط للزراعة والصناعة. وهناك علاقة جدلية لا يمكن إغفالها بين الاقتصاد الريعي والفساد الذي يعطل الاقتصاد، ويزيد من كلفة الخدمات والاستثمارات بنسب تصل إلى 30 بالمئة في بعض الأحيان. ولا نغفل هنا العمليات الاستشارية الأجنبية التي لا تخلو من فساد، وتسهم في خلق نخبة معولمة ترتبط بالمؤسسات الدولية ولا تعبر عن تطلعات مجتمعاتها.

إصلاح السياسات يجب أن يتزامن مع تطوير المفاهيم بما فيها مفهوم التنمية

بدائل التنمية العربية: الطريق الثالث في مواجهة الإخفاقات والاختلالات

إن تحديد الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة للبلدان المنتفضة لا بد أن يستنبط الدوافع التي حركت المنتفضين، وهذا سيجعلها جزءاً لا يتجزأ من التحولات الراهنة في الفكر الاقتصادي العالمي، تلك التي تشق طريقاً ثالثاً يقع حتماً في دائرة الاقتصاد الاجتماعي دون أن يفرط بمتطلبات النمو والرفاه. والتحدي الأساسي هنا هو بناء توافقات عامة تدعم نموذجاً اقتصادياً مستقلاً قائماً على الإنتاج ويراعى الآتي:

أولاً: الحد من هيمنة الأفكار الاقتصادية النمطية واستبدالها بأفكار تتناسب مع تجربة المنطقة العربية وواقعها وآمال أبنائها. هذا يستدعي أولاً إقامة علاقة ندية ومتوازنة وحذرة مع المؤسسات الدولية والمراكز الرأسمالية الكبرى في العالم وعواصم النفط تجنباً للوقوع في دورة قروض ومساعدات لا يمكن الفكاك منها. إن من شأن هذا التوازن والحذر أن ينقلنا من موقع التابع إلى موقع المؤثر والشريك في صياغة الأجندة الاقتصادية العالمية الخاصة، على الأقل في جوانبها المتعلقة بالمنطقة. ولنتذكر هنا أن صندوق النقد الدولي اضطر إلى الاعتراف في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي 2011»، بأن القضايا الاقتصادية جزء لا يتجزأ من العوامل التي أدت إلى الثورات العربية، وأن الإصلاحات إذا لم تؤد إلى زيادة الوظائف لن تكون مفيدة، فمعدلات النمو يجب أن تظهر في الشوارع وليس فقط في الإحصاءات.

إن أي إصلاح للسياسات يجب أن يترافق مع تطوير للمفاهيم التي تعبّر عنها معايير قياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي. والتفكير بتطوير النظرة إلى مفهوم التنمية وطرق قياسها يستحق العناية أيضاً. ففي القرن الماضي تطورت هذه النظرة أكثر من مرة على ضوء تلاقح التجارب العالمية، بدءاً بمبدأ النمو التقليدي وانتهاءً بمعادلة التنمية الإنسانية التي تضمنت متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة. ويمكن الاستناد إلى انتفاضات العالم العربي لإضافة متغيرات جديدة مثل مستوى تلبية الحقوق الأساسية و مدى الانكشاف على الخارج، فمن شأن ذلك أن ينقلنا من موقع التابع إلى موقع المؤثر

والشريك في صياغة الأجندة الاقتصادية العالمية الخاصة، على الأقل في جانبها المتعلق بالمنطقة.

ومن الأفكار الاقتصادية ذات الطابع الانتقالي التي تستحق العناية في هذا السياق: نقل الاهتمام من تحقيق النمو إلى توفير الوظائف، ومن توفير الوظائف إلى تأمين مستوى معيشة لائق، ومن مجرد تحسين الدخل إلى زيادة النفاذ إلى الخدمات الأساسية، ومن رفع نسب الاستثمار إلى تعزيز رأس المال البشري والعلمي والمعرفي والتقاني، ومن مضاعفة حصص الأفراد من الناتج إلى رفع مستويات الرضى والرفاه والعدالة.

ثانياً: على السياسات الاقتصادية الجديدة أن تساهم أيضاً في تحقيق الاستقلال والسيادة الاقتصاديين والحد من التبعية السياسية، وعلى رأس ذلك تمكين الدولة من حماية نفسها وإحداث توازن إستراتيجي في مواجهة العدو والأطماع الأجنبية. وهذا يعني تنظيم الاقتصاد على نحو يمكنه من تحمل نفقات كافية للدفاع (بشكليه النظامي والشعبي) من ناحية، ويمنحه القدرة على تحقيق قدر معقول من الاكتفاء الذاتي في المجالات الحيوية من ناحية ثانية. وبخلاف ما يزعم، يعد ذلك شرطاً ضرورياً لا عاملاً معطلاً لقيام ذلك النموذج البديل.

ثالثاً: على النموذج البديل أن يؤمّن في آن معاً الاستقرار والمساواة والاستدامة والحد من الاعتماد على الموارد الخارجية، وذلك من خلال:

أ- تبني نمط نمو مولد لفرص العمل، منصف للفقراء، يساعد في الأمد البعيد على خفض مؤشر التباين في توزيع الأصول والثروات والدخل.

ب- توجيه جزء معتد به من الاستثمارات الحكومية إلى المجالات التي ترفع الإنتاجية العامة للاقتصاد TFP، وخصوصاً تنمية رأس المال البشري والاجتماعي والعلمي والمعرفي. مع اعتماد سياسات تؤدي إلى هجرة معاكسة للطاقات من الخارج إلى الداخل.

ج- لا يمكن تحقيق نمو مستدام يحقق النهضة الإنتاجية المطلوبة، دون زيادة الادخار المحلي وتعبئته داخل قنوات الاقتصاد. فهذا يخفف من أعباء المديونية الخارجية ويساعد على دمج القطاع الخاص المحلي في سياسات التنمية الشاملة.

هـ- مواجهة الفساد بقوة، وهو الذي يتحمل قسطاً لا يستهان به من المسؤولية عن نزف الموارد والمديونية، والمقصود هنا نوعا الفساد: الفساد المباشر أي الهدر والمحسوبية والاختلاس، والفساد البنيوي وغير المباشر المتمثل في السياسات التي تخدم الأقلية النافذة ولا تصب في مصلحة النمو والتقدم، وعمليات الإنفاق التي تهدف فحسب إلى توسيع قاعدة السلطة.

اصلاح الإقتصاد العربي يحتاج إلى تعاون إقليمي متوازن وفعال.

رابعاً: إن إصلاح الاقتصادات العربية، والخروج من فخ سياسات التثبيت الهيكلي، وتحقيق السيادة الاقتصادية والاستقلال السياسي ونبذ التبعية، كل ذلك يحتاج الى تعاون إقليمي متوازن وفعال يشمل الدول العربية وجوارها الإسلامي وغيره، وصولاً إلى كل أشكال العلاقة مع دول الأسواق الناشئة ودول أميركا اللاتينية التي تبني بحرص أيضاً نموذجها المتمايز والخلاق للتنمية والتعاون.

وليس مهماً شكل الشراكة بل الغايات التي تسعى إليها، وفي صدارتها التوزيع المتوازن والرشيد للموارد المالية والطبيعية والبشرية في المنطقة، والاستخدام الكفء والعادل والرشيد لعائدات النفط، فإنجاز الثورات

لأهدافها يتطلب في آن معاً التخلص من الاستبداد والفساد والتبعية واللامساواة على مستوى كل دولة من الدول وعلى مستوى النظام العربي ككل. نقول ذلك ونحن نشهد كيف أن الفساد والاستبداد الإقليميين يحاولان من جديد القبض على التحولات الشعبية وتوجيهها باتجاه آخر، وبالتحديد نحو المسار نفسه الذي لم تقم الثورات إلا للقضاء عليه والتخلص من آثاره.

لا بد أن يسير النموذج العربي البديل في خط معاكس لأوجه الاختلال التي عرفها الاقتصاد العربي والتي ورد ذكرها في هذه الدراسة، لكن ما ينبغي تجنبه حكماً هو الدخول في مهاترات نظرية مرهقة أو تبني سياسات صلبة تنسج على منوال إيديولوجي مغلق. هذا لا يمنع من القيام بمراجعات جريئة على جانبي الاصطفاف العقائدي، ففي مقابل القول بفشل نهج الدولة التضامنية التي سادت في بعض البلدان العربية الموسومة بالاشتراكية، حيث قادت الدولة توزيع المهام بين المجموعات والجماعات والهيئات والقطاعات على أسس إيديولوجية تارة واجتماعية تارة أخرى ومصلحية في معظم الأحيان، يجب إعلان فشل السياسات الليبرالية اللاحقة أيضاً، وهي التي تذرعت بالواقعية الاقتصادية لتخفي في إهابها توجهات إيديولوجية صارمة.

يرى الليبراليون أن قيمة الحقوق الجماعية موازية للحقوق الفردية (مثلاً العدالة والحرية) فيما يذهب أصحاب النزعة الاجتماعية إلى أن الحقوق المرتبطة بمبدأ العدالة هي أعلى من الحقوق الأخرى. وبقدر ما يبدو إسلاميو التيار الأساسي أقرب إلى النزعة الجماعية في السياسة لأن منظومة الحقوق السياسية عندهم تصدر عن مُثل عليا دينية وأخلاقية وإنسانية لا نقاش فيها (لاحظ عبارات «ثنائية الروح والمادة»، «الحياة وحدة لا تتجزأ جوانبها»، «الكرامة الإنسانية» الواردة في برنامج الحرية والعدالة)، فإنهم أقرب إلى النزعة الليبرالية في الشأن الاقتصادي، حيث لا تكتسب العدالة أسبقية على غيرها من المبادئ والحقوق. فالمنهج المقاصدي المعتمد من قبلهم لم يتعامل مع العدالة الاجتماعية على أنها قيمة قائمة بحد ذاتها بل ربطها بحق الحياة والبقاء. هذا ما يظهر مثلاً في حصر دور الدولة والمجتمع بتأمين «الضروريات»، أما «التحسينات» و«حاجات النعيم» فتترك للسوق ولا تخضع لمعايير العدالة.

مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقاتها بالاقتصاد العالمي

د. منير الحمش
رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

إذا كان ممكناً في السابق، وخلال مرحلة النهوض القومي، التحدث عن «اقتصاد عربي»، من باب التمني والطموح، فإن الوقائع الراهنة لم تَعد تسمح بذلك موضوعياً، ، لذا فإننا نتحدث عن «اقتصادات» عربية توجد بينها درجات كبيرة من التفاوت، بعد أن تم تكريس القطرية والانعزال، رغم وجود مقوّمات عديدة تاريخية وحضارية ولغوية وجيوسياسية تجعل من الممكن التحدث عن اقتصاد عربي بكل ما يعنيه المصطلح.

إن اقتصاد كل قطر عربي يرتبط ويندمج بالاقتصاد العالمي «منفرداً» مما يعني خضوعه لشروط عمل القوانين التي تحكم النظام الرأسمالي العالمي. وبينما تخضع الدول الصناعية المتقدمة، في إطار هذا النظام، لمنطق التراكم الرأسمالي الذاتي فإن ما تخضع له الاقتصادات العربية هو منطق التبعية.

مع طغيان مقتضيات العولمة واتساع دور وأهمية المؤسسات المالية الدولية، والشركات متعددة الجنسية وتصاعد الحديث عن لبرلة الاقتصاد والتحول نحو اقتصاد السوق، تراجع الحديث عن التنمية في مقابل تزايد تأثير سياسات «التكيف» فاختفى مصطلح «الاقتصاد المستقل»، أمام مصطلح «الاعتماد الدولي المتبادل»، وتوارى مفهوم الدولة الاجتماعية أمام منطق «السوق والمنافسة»، وتراجع دور الدولة الاقتصادي مقابل تقدم دور القطاع الخاص ورجال الأعمال، وفي هذا الإطار برزت مع تصاعد عائدات النفط والغاز حقيقتان:

الأولى: التفاوت الصارخ بين الدول العربية في مستوى الدخل القومي، فظهرت الفروق الهائلة بين دول غنية وأخرى فقيرة، وكذلك التفاوت الصارخ داخل البلد الواحد بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة.

أما الحقيقة الثانية: فهي التدهور الواضح في الأمن الغذائي، وهو جزء من الأمن القومي ككل، ومؤشرات هذا التدهور كثيرة ومؤلمة إلى حد بعيد، وتتمثل على نحو واضح في اضطرار غالبية الدول العربية إلى تخصيص جزء كبير من مواردها الاقتصادية لاستيراد الغذاء،

وقد أدى ذلك إلى وقوع العديد منها في العجز المالي، والوقوع في فخ «المعونات الغذائية» مما يزيد من تبعيتها الخارجية. وقد استغلت القوى الدولية المسيطرة ثغرة الأمن الغذائي لتزيد من سيطرتها. ومما يلفت النظر أن البلدان العربية التي كان يؤمل أن تقوم بسد الثغرة الغذائية قد أُغرقت بالصراعات الأهلية، مما يشغلها عن تلك المهمة.

اقتصاد كل بلد عربي يندمج بالاقتصاد العالمي منفرداً ويخضع للتبعية.

إن الدول العربية ذات الكثافة السكانية الأكبر، والتي يقطنها أغلبية العرب، قد أُغرقت بالديون الخارجية، مما يسبب لها المزيد من الضغوط الاقتصادية والسياسية، ويزيد من أعبائها والتزاماتها بينما تنساب «الفوائض النفطية» في أقنية المؤسسات والمصارف الدولية وفي دورة رأس المال العالمي.

ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية تتعاظم الآثار السلبية لارتباط الدول العربية، فرادى، بالاقتصاد العالمي، وتنعكس هذه الآثار على الأوضاع الاقتصادية المتردية أصلاً، مما يزيد من صعوبات النهوض الاقتصادي المأمول، وتتراجع الآمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلى جانب الإخفاق في تحقيق التنمية هناك إخفاق آخر على صعيد تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولو في حدوده الدنيا.

بنية الاقتصادات العربية

نعتمد في تحليلنا لبنية الاقتصادات العربية وسماتها العامة على الأرقام والإحصاءات المتاحة، والتي تشير إلى غَلَبة صفة الاقتصاد الريعي من جهة، وظهور أعراض ما يدعى «المرض الهولندي» من جهة ثانية، هذا عدا عن التفاوت في مستويات الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن عائدات النفط والغاز التي تحظى بها بعض البلدان العربية، فضلاً عن الظواهر المرضية الأخرى كالبطالة والفقر وتصاعد الدين العام الخارجي الناجمة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي الليبرالي، وبالتالي الرضوخ لمقتضيات التحول نحو اقتصاد السوق (يظهر الجدول رقم 1 المرفق بعض الأرقام والمؤشرات الاقتصادية).

أداء الناتج المحلي الإجمالي وتوزعه حسب القطاعات الاقتصادية:

نتبيّن من الجدول رقم (1) المشار إليه أن إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية عام 2011 بلغ نحو 2365373 مليون دولار، محققاً بذلك معدل نمو حوالي 18٪ بالأسعار الجارية، في حين كان معدل النمو عام 2010 يبلغ 15،5٪، ويعزى السبب على نحو رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً، وبالتالي ارتفاع عائدات تصدير النفط.

لكن تقديرات نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة تشير إلى أن متوسط معدل النمو سجّل انخفاضاً من 4،6٪ عام 2010 إلى 2،4٪ عام 2011[1]، وذلك نتيجة تراجع الناتج في عدد من الدول العربية التي شهدت حركات الاحتجاج، مما انعكس على الأداء الاقتصادي وحالة الاستقرار فيها، هذا فضلاً عن تأثير تراجع النمو في البلدان الأوروبية الصناعية التي ترتبط باقتصاداتها غالبية الدول العربية.

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ص 21.

وكما هو معروف فإن الأرقام والمؤشرات الوسيطة لا تعبّر عن الحقيقة بكاملها، لهذا فإن التدقيق في معدلات النمو للبلدان العربية على نحو منفرد يظهر أنها متفاوتة. ففي البلدان المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 6،9٪، في حين سجل هذا المعدل في البلدان غير النفطية تفاوتاً آخر، فقد حقق كل من جيبوتي والمغرب وموريتانيا معدلات نمو أعلى من بقية دول المجموعة نفسها نتيجة لانتعاش حركة الموانئ في جيبوتي، وزيادة الإنتاج الزراعي من القمح في المغرب، وبسبب الأداء الجيد لقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدين في موريتانيا، كما سجلت كل من تونس وسورية إلى جانب ليبيا واليمن معدلات نمو سالبة، وسجلت مصر معدل نمو لم يتجاوز 1،8٪، وذلك نتيجة التطورات السياسية التي شهدتها تلك الدول والتي أدت في بعضها إلى توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وانخفاض الاستثمارات والصادرات وحركة السياحة وتفاقم البطالة.

ولا بد من الإشارة إلى التأثير السلبي لانفصال جنوب السودان على اقتصاد السودان وناتجه المحلي الإجمالي، كما نشير إلى تأثر كل من البحرين وتونس وسورية وليبيا ومصر واليمن على نحو مباشر بالأحداث السياسية الداخلية التي شهدتها، كما تأثر لبنان بمجمل هذه الأحداث وخاصة ما يجري في سورية نظراً لاعتماده على نحو رئيسي على الخدمات والسياحة.

من جهة أخرى يتفاوت متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية على نحو واضح[2]، ففي حين يبلغ هذا المتوسط في قطر حوالي 92890 $، فإنه ينخفض إلى 801 دولار فقط في جزر القمر، وذلك في عام 2011، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج في جميع البلدان العربية (6731 دولار)، ويزيد متوسط نصيب الفرد في كل من قطر والكويت والإمارات وعُمان والسعودية والبحرين ولبنان عن هذا المتوسط، في حين يقل في كل من الجزائر وليبيا والأردن والعراق وتونس ومصر والمغرب وسورية والسودان وجيبوتي واليمن وجزر القمر.

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:

يتوزع الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) على النحو التالي[3]:

قطاعات الإنتاج السلعي 1451872 مليون دولار، بنسبة 61،38 ٪ من الإجمالي.

قطاعات الخدمات الإنتاجية 447830 مليون دولار، بنسبة 18،94٪ من الإجمالي.

قطاع الخدمات الاجتماعية 450394 مليون دولار، بنسبة 19،05٪ من الإجمالي.

صافي الضرائب غير المباشرة 18311 مليون دولار، بنسبة 0،06٪ من الإجمالي

إن الصناعات الاستخراجية (البالغة 961613 مليون دولار) تشكل وحدها 66،24٪ من إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي، وحوالي 40،66٪ من الناتج الإجمالي للدول العربية. كما أن الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية تتباين بين الدول العربية في تكوين الناتج، فتحتل الصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في اثنتي عشرة دولة عربية، وقد أسهم هذا القطاع بما يزيد عن 50٪ من الناتج في ست دول عربية، بنسبة تراوحت

تدهور الأمن الغذائي يضطر الدول العربية إلى تخصيص مواردها لاستيراد الغذاء.

2- المرجع السابق: الجدول رقم / 2/ ، ص 24.

3- المرجع السابق: الملحق 3/ 2، ص 24، واستخرجت النسب من قبل الباحث.

بين 70٪ (ليبيا) و64،9٪ (العراق)، والكويت (62،1٪)، وقطر (57،7٪) والسعودية (53،2٪) وعُمان (51،2٪).

أما قطاع الزراعة فقد حاز المرتبة الأولى في كل من جزر القمر والسودان (41،1٪) و(34٪) على التوالي، واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى في لبنان (31،2٪) وجيبوتي (16،8٪)، أما قطاع الخدمات الحكومية فقد كانت نسبته في الأردن (20٪) وفي المغرب (17،8٪)، وبلغت نسبة الصناعات التحويلية (16،7٪) في تونس و(15،7٪) في مصر.

تأثر لبنان بمجمل الأحداث وخاصة الأزمة السورية.

تبرز هنا الصفة الريعية للاقتصادات العربية، فمن الواضح أن الريع كان المصدر الرئيسي لتكوين الثروة (خاصة في الدول النفطية)، وهذه الصفة تجعل من اقتصاد الدولة الريعية مجرد سوق استهلاكي للسلع والمنتوجات الأجنبية دون نشاط إنتاجي محسوس، خاصة في المجالات التقنية الحديثة، رغم وجود بعض الصناعات التحويلية التقليدية.

ويشير د. جورج قرم[4] إلى الصفة الريعية للاقتصادات العربية النفطية وإلى الاعتماد على السياحة في دول أخرى تتميز بالطبيعة المعتدلة والآثار المهمة في التاريخ البشري بحيث أصبحت تجلب السياح من دول الشمال. ويضيف إلى ذلك ظاهرتين أساسيتين هما:

التزايد المتواصل للريع العقاري. والتزايد المتواصل لتحويلات المغتربين.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الاقتصاد الريعي ينتج عنه ضعف أداء اقتصادي، وحالة من التخلف والأمية والفقر، وهي الحالة التي لا تزال تسيطر على العديد من مناطق الوطن العربي، كما أن الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص لها مصلحة في الحفاظ على مقومات الاقتصاد الريعي، لأنها المستفيد الرئيسي من سيل إيرادات الريوع التي تأتي دون مجهود، ويلتقي معها في ذلك فئة من بيروقراطيي الأنظمة المتحالفة معها.

هيكلية الإيرادات الحكومية:

ما يعزز دور الريع في الاقتصادات العربية هو هيكلية الإيرادات الحكومية في موازناتها العامة. وبناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 نجد أن إجمالي الإيرادات العامة[5] (عام 2011 تقديري) بلغ (892351 مليون دولار) بنسبة 37،7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتصل هذه النسبة في البلدان النفطية إلى أكثر من ذلك (في العراق تصل إلى حوالي 56٪، وفي السعودية 50٪، وفي الكويت 47٪)، أما مصدر الإيرادات الحكومية فهو[6]:

الإيرادات النفطية 73،3٪.

الإيرادات الضريبية 15،9٪.

الإيرادات غير الضريبية 6،6٪.

إيرادات أخرى 3،9٪.

المنح 3٪.

وتؤكد مصادر الإيرادات على الطبيعة الريعية لبنية الاقتصادات العربية، كما أن انخفاض ضريبة الدخل والأرباح إلى 5،2٪ من إجمالي الإيرادات يؤكد وجهة النظر القائلة بأن الدولة الريعية لا تعتمد على الضرائب

4- د. جورج قرم، مدخل إلى الاقتصاد الريعي في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية المشتركة حول (بدائل التنمية العربية)، التي أقامتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالاشتراك مع مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2008، صدرت أعمال الندوة في كتاب يحمل نفس العنوان، ورقة د. قرم ص (45).

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ملحق (1/ 6)، ص 383.

6- المرجع السابق، ملحق (4/ 6)، ص 386.

لتأمين نفقاتها بل تستند إلى مصادر طابعها الريعي.

ويؤكد د. زياد الحافظ[7] على أن هيكل الإنفاق العام في الدول العربية يشير إلى أن الدولة هي المبادر الاقتصادي الأول، وليس هناك من فارق كبير بين الدول النفطية والدول غير النفطية من حيث نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي، فقد بلغت هذه النسبة في الدول العربية 33،7٪ في عام 2011، كما يشير الملحق (6/ 5) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، علماً أنها بلغت 29،4٪ فقط عام 2007. إلا أن هذا يشير من جهة أخرى إلى انخفاض حجم الحكومة، انسجاماً مع توجهات السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تتبعها الدول العربية بشكل عام، وعدم وجود إسهام محسوس للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، رغم الفرص والتسهيلات الممنوحة له، علماً أن هذه النسبة ترتفع في الدول الصناعية المتقدمة إلى أكثر من 40٪.

تحويلات العاملين في الخارج:

إن تحويلات العاملين العرب في خارج بلدانهم تشكل أحد مصادر الريع، ومما هو جدير بالذكر أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين في الخارج يتجاوز الأرقام المعلنة، في ضوء احتساب التحويلات التي تتم عبر القنوات غير المنظمة أو غير الرسمية، الأمر الذي يجعل تأثيراتها بالغة الأهمية.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد[8] إلى أن العجز المحقق في صافي التحويلات الجارية (والتي تتمثل في تحويلات العاملين والمعونات الرسمية) عام 2011 بلغ 40،9 مليار دولار مقارنة بـ 19،5 مليار دولار عام 2007، ويعود ذلك على نحو رئيسي إلى زيادة العجز في الدول المصدرة الرئيسية للنفط الذي بلغ 77 مليار دولار، مقارنه بارتفاع الفائض في بقية الدول العربية والذي وصل إلى 36،1 مليار دولار.

الانكشاف الاقتصادي:

من السمات الرئيسية للاقتصاد الريعي الانكشاف الإقتصادي الذي يدل عليه مؤشرا التبادل التجاري والاستدانة الخارجية.

الصادرات والواردات العربية:

تطورت الصادرات والواردات السلعية العربية الإجمالية والصادرات النفطية ما بين 2007 و2011 على النحو التالي[9]:

السنة	إجمالي الصادرات مليون دولار	إجمالي الواردات مليون دولار	صادرات النفط الخام مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار	الميزان التجاري عدا النفط مليون دولار
2007	796070,7	535915,4	436672	+260155,3	-176516,7
2008	1081221,1	674444,8	623308	+406776,3	-216531,7
2009	730907,3	613796,2	369143	+117111,1	-252031,9
2010	915671,5	667079,9	471718	+248591,6	-223126,4
2011	1195811,4	752507,3	667529	+443304,1	-224224,9

نتبين من هذا الجدول أن الميزان التجاري الإجمالي كان رابحاً خلال سنوات البحث، لكن مع استبعاد قيمة الصادرات النفطية يصبح هذا الميزان خاسراً طوال سنوات البحث.

7- د. زياد الحافظ، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، منشورة في كتاب صادر عن المنظمة بعنوان «البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع»، بيروت، 2009، ص 72.

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، الملحق (-1/ 9 ب)، (ص 425).

9- المرجع السابق، الصادرات والواردات من الملحق (1/ 8) ص (411)، وصادرات النفط الخام من الملحق (9/ 5) ص (381)، والمؤشرات استخلصت من قبل الباحث.

وللدلالة على الانكشاف الخارجي، نقف على أهمية الاستيراد في تلبية حاجات المجتمع، فالاقتصاد الريعي لا ينتج حاجات المجتمع بكاملها، إنما يلجأ إلى استيراد ما يحتاج إليه، كما أن الاقتصاد الريعي لا يصدّر إلا تلك السلع التي تدر له الريع.

وإذا ما دققنا في بيانات الناتج المحلي الإجمالي والبيانات الخاصة بالاستيراد والتصدير نجد أن:

الصادرات العربية (بما فيها النفط) كانت تشكل عام 2010 و2011 نسبة 45،68٪ ،و50،56٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

والواردات العربية كانت تشكل في العامين المذكورين: 33،28٪ و31،82٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

في حين أن نسبة إجمالي التجارة الخارجية للبلاد العربية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي شكلت عام 2011 نسبة 83٪ (الجدول رقم 1) وتتفاوت هذه النسبة ما بين 34٪ في السودان، و151٪ في الإمارات، وهذه النسبة هي ما يدعى درجة الانكشاف التجاري وهي تعكس العلاقة مع العالم الخارجي في أدق أوجه تلك العلاقة، وهي المبادلات التجارية. وإذ نلاحظ ارتفاع هذه النسبة فإنها لا تكفي للدلالة على التبعية، خاصة إذا علمنا أن العديد من الدول الصناعية المتقدمة تتميز اقتصاداتها بارتفاع درجة الانكشاف التجاري الناجم عن تصاعد نشاطها الاقتصادي وتنوعه. ولكن ارتفاع هذه النسبة في الدول النامية عموماً يدل على هشاشة اقتصاداتها، مما يعني أن ارتفاع هذا المؤشر يعني ارتفاع درجة حساسيتها تجاه العالم الخارجي، مما يعني زيادة درجة تأثرها بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق الصادرات بسبب ضعف هياكلها الإنتاجية.

تحويلات العاملين العرب في خارج بلدانهم أحد مصادر الريوع.

القروض الخارجية

الاستدانة الخارجية هي المؤشر الثاني لدرجة الانكشاف الخارجي، ويستخلص هذا المؤشر بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ إجمالي هذا الدين عام 2011 (176181 مليون دولار)[10]، وبلغت خدمة هذا الدين (15907 مليون دولار) في ذلك العام.

وتبلغ نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول العربية المدينة عام 2010 (21،5٪) وفي عام 2011 (20٪)، لكن هذه النسبة تتفاوت بين بلد عربي وآخر، فقد جاءت في كل من الجزائر وسورية وعُمان ومصر دون المتوسط للدول العربية كمجموعة، حيث بلغت أقل من 20٪ عام 2011، أما في كل من موريتانيا وجيبوتي ولبنان والسودان وتونس وجزر القمر والمغرب والأردن، فقد تجاوزت هذه النسبة المتوسط للدول العربية كمجموعة، إذ تراوحت بين 85،6٪ في موريتانيا و21،6٪ في اليمن.

وفيما يتعلق بنسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية. فقد بلغت عام 2010 (5،2٪) وبلغت في عام 2011 (4،9٪) وتتفاوت هذه النسبة بالطبع بين بلد عربي وآخر.

المرض الهولندي

يرى اقتصاديون عرب وآخرون أن تضخم العوائد النفطية أدى إلى ظهور أعراض ما يسمى «المرض الهولندي» المتمثلة في نمو قطاعات السلع المحلية (غير

10- المرجع السابق، الجدول رقم / 1/ ، ص (196)، ومصدر النسب المذكورة عن الجدول رقم / 2/ الوارد في الصفحة (199) من التقرير المذكور، انظر أيضاً الجدول رقم / 1/ في هذا البحث.

القابلة للتداول) على حساب قطاعات سلع التجارة (القابلة للتداول).

ويشرح د. جودة عبد الخالق[11] هذه المسألة بالقول إنه عندما يتعرض الاقتصاد لصدمة خارجية موجبة (مثل ارتفاع أسعار النفط والغاز في حالتنا) ترتفع القيمة الخارجية للعملة المحلية (أي ينخفض سعر الصرف الحقيقي)، وهذا يؤدي إلى إعادة تخصيص للموارد من قطاعات التجارة (التصديرية) إلى قطاعات السلع المحلية، ويدل على ذلك بـارتفاع أنصبة قطاعات التعدين والتشييد والتجارة والمال، وانخفاض أنصبة الزراعة والصناعات التحويلية، وذلك في هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الخلل السكاني وتزايد العمالة الأجنبية، كما هو الحال في الدول النفطية العربية، وينجم عن ذلك:

طلب متزايد على الغذاء، نتيجة لعدم قدرة الإنتاج المحلي على مواجهة الطلب.

تدهور توزيع الدخل والثروة واتساع نطاق الفقر.

تزايد الاتجاهات التضخمية ونزعات المضاربة.

النفط والغاز وعائداتهما

أورد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 (ص.ج) بيانات عن النفط والغاز وعائداتهما في البلاد العربية لعام 2011 على النحو التالي:

نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي 57،5٪.

نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي 28،2٪.

إنتاج النفط الخام 22،4 مليون برميل/ يومياً.

نسبة إنتاج النفط الخام العربي إلى الإنتاج العالمي 31٪.

نسبة إنتاج الغاز الطبيعي العربي إلى الإنتاج العالمي 14،4٪ (2010).

عوائد الصادرات النفطية (تقدير بالأسعار الجارية) 667،5 مليار دولار.

وقد كان النفط واحتياطاته في الوطن العربي السبب الرئيسي، إلى جانب أسباب أخرى[12]، في تفاقم الصراع الدولي على المنطقة العربية، كما كان أحد العوامل الإستراتيجية لرسم سياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة.

النفط هو أحد العوامل الإستراتيجية في سياسات الدول الكبرى.

والنفط ليس هو فقط هذه المادة العجيبة ومشتقاتها، بل النفط كمصدر مهم وأساسي للطاقة وكمادة أولية لآلاف المواد والمشتقات، فضلاً عن أهمية احتياطاته وعائداته واستخداماته المتنوعة.

ويشكل النفط والغاز أحد أوجه العلاقة ما بين الاقتصادات العربية والعالم الصناعي المتقدم من زاويتي استخدامه كمورد للطاقة، ومن حيث الدور الذي تلعبه عائداته في الأسواق المالية العالمية.

وقد استخدمت العوائد النفطية أسوأ استخدام من قبل الأنظمة في الدول النفطية، فعدا عن تمويل التطوير المبالغ فيه في البنية التحتية في تلك الدول، دون أن يرتبط ذلك بضخ استثمارات عامة وخاصة تستغل هذه البنية التي تتقادم مع الزمن، خُصّص قسم هامّ من أموال النفط لشراء الأسلحة وتكديسها بلا مبرر (ما دام هذا السلاح لا يستخدم من أجل التحرير)، وتم شراء الأسلحة بلا عقلانية بموجب صفقات مشبوهة، لإرضاء المجمع

11- د. جودة عبد الخالق، المرض الهولندي وتداعياته، ورقة مقدمة إلى ندوة بدائل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 59.

12- للموقع الجيوسياسي للوطن العربي، ووجود «إسرائيل» ورغبة الغرب في حمايتها ودعمها، فضلاً عن الثروات النفطية والغاز وعائداتهما، الدور الأساسي في رسم الإستراتيجية الغربية تجاه الوطن العربي.

الصناعي العسكري الأميركي والأوروبي، هذا فضلاً عن شراء الذهب والسندات والأوراق المالية، والإيداع في المصارف والمؤسسات المالية الدولية، مما ألحق خسائر متلاحقة أدت إلى استنزاف جزء كبير منها.

وأدى ارتفاع حجم العوائد النفطية إلى زيادة حدة الفوارق الداخلية بين البلدان العربية وتعميق انقسامها إلى بلدان غنية وأخرى فقيرة، كما أدت النظرة القطرية الضيقة إلى إعادة توزيع الموارد وتوطين الأنشطة الاقتصادية في الوطن العربي، لا على أساس مدى الأفضلية الاقتصادية، بل على أساس مدى توفر مصادر التمويل، وبمعنى آخر فإن النمو الاقتصادي تسارع بدرجة أكبر في البلدان والمناطق التي تمتلك الموارد المالية مما فاقم من حدة الفوارق.

الاستخدام السياسي لأموال النفط له أسوأ الآثار على الحياة السياسية

وصاحب تدفق المال النفطي تغيرات أساسية في أنماط الاستهلاك، وانتشار الاستهلاك الترفي في البلدان النفطية، ثم ما لبث أن انتقل إلى البلدان غير النفطية، من خلال حركة العمالة وانتشار الإعلام الفضائي.

وفي حين تدفقت الأموال العربية نحو الخارج حُرمت منها البلدان العربية المحتاجة إليها من أجل التنمية.

وإذا كانت الثروة النفطية قد زادت من ارتباط البلدان العربية النفطية بالأسواق المالية فإن أموال العائدات النفطية قد ثبتت هذا الارتباط عن طريق التوظيفات الخارجية لهذه الأموال، سواء في البورصات أو كودائع في المؤسسات المالية أو استثمارات عقارية.

كما أن أموال النفط ضغطت بشدة على أسعار السلع والخدمات، خاصة تلك التي لا يمكن الاتجار بها خارج أسواقها، مثل العقارات، فارتفعت الأسعار إلى مستويات جنونية لا علاقة لها بالتكلفة أو المنطق، مما أسهم في إشعال التضخم في البلدان العربية إجمالاً وفي البلدان المصدرة للنفط خاصة.

وكان للاستخدام السياسي لما يدعى «الأموال النفطية»، أسوأ الآثار على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي حين استخدمت هذه الأموال داخل البلدان النفطية في إسكات الأفواه وشراء الضمائر فإنها استخدمت أيضاً خارج البلدان النفطية في تلويث الحياة السياسية والثقافية والإعلامية، وتخريب الضمائر وحرف حركات الاحتجاجات عن مسارها الصحيح، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ووصلت الأمور في الآونة الأخيرة، ومن خلال استغلال حالة الاضطراب وعدم الاستقرار والاحتجاج في سورية، أن استخدمت أموال النفط من أجل تزويد بعض الفئات (المعارضة والإرهابية) بالسلاح، مما أسهم في تدمير سورية والعمل على تفكيكها وإثارة النعرات الطائفية والفتن في الداخل السوري.

حصاد السياسات الاقتصادية والاجتماعية

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي واجتياح العولمة الاقتصادية العالم في مطلع العقد التاسع من القرن العشرين، تحت ظروف وضغوط متعددة، اتبعت البلدان العربية برنامج «توافق واشنطن» إلى هذا الحد أو ذاك، وجوهره التحول نحو اقتصاد السوق واتباع سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والمعروف أن هذا البرنامج يقوم على ثلاثة أمور أساسية:

- الاعتماد على حرية السوق في المعاملات الداخلية والخارجية، ويتضمن هذا الأمر: تحرير التجارة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي، وتسهيل دخوله وخروجه (أي حرية التجارة وحرية حركة الأموال).
- عدّ القطاع الخاص ركيزة التنمية وتشجيعه بشتى

السبل، ويشمل القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ويتضمن ذلك الخصخصة بما في ذلك خصخصة المرافق العامة والبنية التحتية.

- إحداث خفض ملموس في دور الدولة وحجمها، وصولاً إلى ما يدعى «حكومة الحد الأدنى».

وهذه الأمور الأساسية الثلاثة في توافق واشنطن تعني باختصار: سوقاً حرة، واقتصاداً مفتوحاً، وحكومة مصغّرة.

واستكمالاً لهذا النهج، ينادي دعاة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ويروجون للالتحاق بالاقتصاد العالمي، والاندماج في العولمة، ولهذا الالتحاق والاندماج آثاره وتداعياته على الصعيد الداخلي. وقد أدت هذه السياسات إلى:

- انخفاض المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي (عدا الدول النفطية التي كان للنفط، استخراجاً وتسويقاً، الدور الأساسي في رفع معدل النمو فيها وإن تذبذب وفق تذبذب أسعار النفط).

- تراجع ملحوظ في عملية التصنيع، وبالتالي غَلَبَة النشاطات الخدمية والطفيلية.

- تضاعف معدل البطالة، خاصة بين الشباب، وبموجب الإحصاءات الرسمية بلغ عدد العاطلين من العمل في البلدان العربية ما يزيد عن 20 مليون عاطل.

- ارتفاع نسبة الفقراء، وتتباين نسب فقر الدخل بين البلدان العربية، إذ تصل في الدول محدودة الدخل إلى أكثر من 40٪ من السكان، بينما تنخفض هذه النسبة في البلدان النفطية إلى أقل من 10٪ من السكان.

- ميل الواردات إلى التزايد، وخاصة لمواد الغذاء من أجل ردم الفجوة الغذائية.

- عجز الإنفاق على التعليم والصحة عن الوفاء باحتياجات السكان.

- اتساع حجم اقتصاد الظل وانتشار العشوائيات حول المدن.

وإذا كانت الدول النفطية قد استطاعت استيعاب سلبيات تلك السياسات عن طريق المزيد من الضخ الداخلي لعائدات النفط فإن الدول العربية غير النفطية وقعت في عجوزات كبيرة في معاملاتها الخارجية وموازين مدفوعاتها، وموازناتها العامة، وانعكس ذلك خللاً واضحاً في الموازين الاقتصادية وفي الخدمات الاجتماعية، وزيادة معدلات البطالة المترافقة مع ارتفاع معدلات التضخم.

الآثار المباشرة للارتباط بالاقتصاد العالمي

على المستوى الخارجي، كان وقع الآثار السلبية أوضح، فقد رافقت الدعوة للانخراط في الاقتصاد العالمي دعوة للانفتاح التجاري ضمن مقولة ليبرالية أثبتت فشلها، وهي «التجارة الخارجية قاطرة النمو»، فكان تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية سبباً في إغلاق آلاف الورشات والمعامل الصغيرة التي فشلت في المنافسة مع البضائع والمواد المستوردة، مما فاقم من أزمة البطالة التي هددت السلم الاجتماعي، وكانت من الأسباب الرئيسية لحركة الاحتجاجات في بعض البلدان العربية منذ أواخر عام 2010، إلى جانب الأسباب السياسية الأخرى، علماً أن تحرير التجارة الخارجية على هذا النحو يحول دون قيام نشاط صناعي محسوس، وخاصة في ميدان الصناعات الحديثة.

وكانت السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، في إطار العولمة، سبباً رئيسياً لزيادة ارتباط البلدان العربية (النفطية منها وغير نفطية) بالاقتصاد العالمي، وبالتالي خضوع اقتصاداتها لمقتضيات الخارج، دون اعتبار للاحتياجات

المحلية، مما يزيد من حساسيتها للأزمات الخارجية، ويعزز تبعيتها، ويقضي على قرارها الاقتصادي الذي أصبح رهناً لمصالح الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية.

ومن أجل تمتين الصلة والارتباط بالاقتصاد العالمي ومصالح الخارج عملت القوى المهيمنة على عدد من وسائل وأدوات الربط، ومنها:

- الالتحاق بالاقتصاد العالمي عن طريق الانضمام للتكتلات الاقتصادية، وأهمها الشراكة الأوروبية المتوسطية.

- عقد الشراكات التجارية مع قطب من أقطاب النظام الاقتصادي العالمي، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

- إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول الصناعية الأساسية، وخاصة مع الولايات المتحدة.

- إقامة مناطق صناعية مشتركة ضمن اتفاقات خاصة، كاتفاقية الكويز، التي دخلت فيها «إسرائيل» شريكة مع الولايات المتحدة ومصر والأردن.

ومثلت نتائج التجارة الخارجية للدول العربية حصيلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وخاصة ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتجارية، والهياكل الإنتاجية للاقتصادات العربية، والانخراط في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن ارتباطات كل بلد عربي، بمفرده، بالتكتلات والاتفاقات الخارجية. ولعل أهم النتائج الاقتصادية الناجمة عن عدم التكافؤ والمساواة لهذا الارتباط جعل المسارات الاقتصادية الداخلية تعمل لخدمة الخارج ومقتضيات تطوره، وليس لمصلحة الشعوب واقتصاداتها.

وبالرجوع إلى الإحصاءات والبيانات المنشورة[13]، نجد أن:

- نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات العالمية تراوحت بين 5،7٪ (2007) و6،6٪ (2011).

- نسبة الواردات العربية إلى إجمالي الواردات العالمية تراوحت بين 3،7٪ (2007) و4،1٪ (2011).

- تتجه نسبة 29،8٪ من الصادرات إلى الدول الصناعية المتقدمة (12،7٪ إلى الاتحاد الأوروبي، و7،7٪ إلى الولايات المتحدة، و9،4٪ إلى اليابان).

- وتتجه 8،3٪ من الصادرات العربية إلى الصين، في حين تتجه 8٪ فقط إلى الدول العربية.

- تبلغ نسبة الواردات العربية من الدول الصناعية المتقدمة 36،5٪ من إجمالي وارداتها (24،7٪ من الاتحاد الأوروبي، و8٪ من الولايات المتحدة، و3،8٪ من اليابان).

- تستورد الدول العربية 11،9٪ من وارداتها الإجمالية من الصين، في حين تبلغ نسبة الدول العربية من إجمالي الواردات 12،3٪.

- يشكل الوقود والمعادن حوالي 74٪ من إجمالي الصادرات، وتشكل المصنوعات حوالي 65٪ في إجمالي الواردات.

وبينما تشكل السلع الزراعية 18،7٪ من واردات الدول العربية فإنها تصدر 3،7٪ فقط من السلع الزراعية.

13- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ملحق (1/ 8)، و(2/ 8)، و(3/ 8).

وكان تأثر الاقتصادات العربية بالمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في أزماته، واضحاً بسبب ارتباط الاقتصادات العربية منفردة بالاقتصاد العالمي، ومن ذلك تأثير أزمة الديون في منطقة اليورو، وما نجم عنها من تدابير التقشف التي اتخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة، فقد تأثرت الاقتصادات العربية بتلك الأزمة، من زاوية انخفاض الطلب على صادراتها. ذلك أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للدول العربية، فهو يستوعب نحو 12،7٪ من الصادرات العربية، و25،4٪ من الواردات العربية (2011)، تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن أي تباطؤ أو انكماش في اقتصاد الاتحاد الأوروبي يؤثر سلباً على اقتصادات الدول العربية.

كما أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية والنامية على السواء أدى، إلى جانب العوامل الذاتية، إلى ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية (ارتفع متوسط معدل التضخم في البلدان العربية عام 2011 إلى 6،1٪، في حين كان في العام الذي سبقه 4،4٪).

وإذا كان ارتفاع أسعار النفط (الذي يشكل نحو 70٪ من الصادرات العربية) قد زاد من عائدات النفط في الدول العربية النفطية فإنه أسهم من جانب آخر في زيادة الضغوط التضخمية وفي ارتفاع فاتورة واردات الدول العربية غير النفطية.

كما أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع التجارة الخارجية للدول العربية، فحقق الميزان التجاري فائضاً في عام 2011 بلغ نحو 512،3 مليار دولار مقابل 319،3 مليار دولار عام 2010، مما انعكس على حجم الاحتياطيات الخارجية للدول العربية، حيث ارتفعت بنسبة 10،5٪ لتبلغ نحو 1،1 تريليون دولار.

ومع شيوع ظاهرة المضاربات بالأوراق المالية، تأثراً بما يجري في البورصات العالمية، وحيث تنعكس مؤشرات غالبية الأسواق المالية للدول المتقدمة والناشئة سلباً على مؤشرات أسواق المال العربية، تراجعت في عام 2011 القيمة السوقية الإجمالية لجميع البورصات العربية، تأثراً بمجريات الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، هذا فضلاً عن تأثير التحولات السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية.

العملات العربية مرتبطة بأسعار الدولار واليورو.

ومع التغيرات الحاصلة في أسعار العملات الخارجية (خاصة الدولار واليورو)، فإن العملات العربية تتأثر بحكم ارتباطها بالعملات الأجنبية بهذه التغيرات التي تجعل من أسعار الصرف غير مستقرة، مما يجعل المصارف المركزية مضطرة إلى التدخل من أجل المحافظة على أسعار العملات الوطنية، ويظل تدخلها محدوداً بمدى عمق الارتباط بالأسواق الخارجية من جهة، ومدى وفرة احتياطاتها الأجنبية من جهة أخرى، أي بمدى قوة الاقتصاد، التي تتأثر عكساً مع ارتباط هذا الاقتصاد بالاقتصاد العالمي وبالتالي خضوعه لمقتضياته ومصالحه.

العمل الاقتصادي العربي المشترك على خلفية تغيرات بنية النظام العالمي

بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن نالت الدول العربية استقلالها السياسي، وفي مقابل تطلع الشعوب العربية إلى الوحدة، تم تأسيس جامعة الدول العربية (1945) كبديل عن الوحدة المنشودة، في ظل مساومات ووعود اشتركت فيها دول الاستعمار القديم والأنظمة العربية، بما في

ذلك الولايات المتحدة الأميركية. وفي إطار جامعة الدول العربية والعلاقات بين الأنظمة العربية تعددت صيغ التعاون العربي في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تعددت مستويات هذا التعاون بين الدول العربية على نحو ثنائي أو جماعي إلا أن جميع هذه الصيغ لم تسفر عن تقدم محسوس باتجاه التكامل والتوحيد، إنما كانت النتائج المزيد من عمليات تكريس التجزئة من جهة، وتعزيز ارتباط الدول العربية (فرادى)، بالاقتصاد العالمي (اقتصادياً)، وبالاندماج في عملية الاستقطاب الجارية لصالح النظام الرأسمالي العالمي ومراكزه الكبرى في مختلف مراحل تطور النظام العالمي من جهة ثانية.

وقد صدر العديد من القرارات، وأبرم العديد من الاتفاقيات التي اشتركت فيها جميع الدول العربية أو بعضها، ولعل من أهمها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (1950)، واتفاقية الوحدة الاقتصادية (1957) التي استهدفت تحقيق انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وحرية العمل والتنقل والتملك، وميثاق الوحدة الثقافية العربية (1964)، وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة (1965)، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (1980)، وميثاق العمل الاقتصادي القومي المشترك (1980)، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال (1981)، ثم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997)، كما أُحدث العديد من الأجهزة والمنظمات والاتحادات على المستويات الحكومية وغير الحكومية، وعلى المستوى الشمولي والقطاعي، بحيث تشكل بمجملها إطاراً تنظيمياً بإمكانه أن ينسق بين الدول العربية في شتى المجالات.

الجامعة العربية أضحت غطاء للعدوان على بعض البلدان العربية.

وقد تجسد الإطار المؤسسي العربي الحكومي في بعدين أساسيين: أولهما سياسي يتصل بمؤتمرات القمة العربية التي أصبحت دورية، والثاني وظيفي يتمثل في أجهزة رئيسية في الجامعة تقوم بمهام وظيفية (مجلس الجامعة، مجلس الدفاع العربي المشترك، المجلس الاقتصادي والمجالس الوزارية المتخصصة...)، هذا فضلاً عن الصناديق الإنمائية العربية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1967، صندوق النقد العربي 1976، والصناديق الوطنية الكويتي والسعودي والقطري...).

كما يتمثل الإطار المؤسسي غير الحكومي في الاتحادات الفرعية والمهنية واتحادات قطاع الأعمال.

وإذا كان العمل الاقتصادي العربي المشترك قد حقق بعض الإنجازات فإن المحصلة النهائية لا تتناسب، في جميع الأحوال، مع الكم الهائل من القرارات والمؤسسات والمنظمات والأجهزة، فضلاً عن الآمال المعقودة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، أو الحدود الدنيا منه.

ولعل المثال الأبرز للإخفاق الاقتصادي العربي في المجال التكاملي يتمثل في حجم التجارة البينية الذي لم يتجاوز 10٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية.

ويتمثل فشل آخر في حجم الاستثمارات العربية داخل البلاد العربية، فما زالت الدول الصناعية المتقدمة تستقطب الجزء الأكبر من رؤوس الأموال العربية القابلة للاستثمار، هذا فضلاً عن عدم تحقيق الطموحات التي عبرت عنها عشرات القرارات العربية المشتركة. ولعل هذا يعكس، بواقعية، معاناة وتعثر خطط التنمية في العديد من الدول العربية (خاصة الفقيرة في مواردها والكثيفة السكان)، كما يعكس ضعف النتائج الاقتصادية من جراء

الاختلالات الهيكلية في بنية عملية الإنتاج، إذ لم تستطع القطاعات الإنتاجية أن توجد مصادر للدخل القومي وفرص عمل على المستوى العربي. يضاف إلى ذلك اشتداد أزمة الماء والغذاء، واتساع فجوة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وعدم توفير الخدمات الاجتماعية ووصولها إلى المستويات المرغوبة.

ولعل أهم معوقات العمل العربي الاقتصادي المشترك، تكمن في أمرين:

الأول: ميثاق جامعة الدول العربية، الذي بُني بالأساس على أن تكون القرارات غير إلزامية.

الثاني: طبيعة الأنظمة العربية وارتباطها خارجياً بالنظام الاقتصادي العالمي، إذ يفترض هذا النظام الالتحاق بالاقتصاد العالمي، إما مباشرة، أو عن طريق تكتل اقتصادي قوي (كالاتحاد الأوروبي)، أو دولة قوية (كالولايات المتحدة)، مما جعل القرار الاقتصادي في أي دولة عربية يخضع لمقتضيات الخارج دونما اعتبار للمصالح الوطنية أو العربية، وللنظرة السيادية القطرية الضيقة للأنظمة السياسية.

إن المصدر الحقيقي للفشل التنموي القطري والعربي، والإخفاق التكاملي بين البلدان العربي، يرتبط إلى حد بعيد بتطورات وتغيرات بنية النظام العالمي، الذي انطبع وتبلور على مدار السنين بأطوار من التوسع الرأسمالي، فقد بدأت في طورها الأول (طور المنافسة الكامل) بالصعود، حين كانت رأسمالية صناعية تنمو داخل الحدود القومية للمجتمعات الأوروبية، ثم تطورت في طورها الثاني (طور الاحتكار)، حين تحولت إلى رأسمالية احتكارية تتجاوز حدودها القومية، وتتجاوز إطارها الصناعي التقليدي بعد نشوء رأس المال المالي، إلى أن استحالت في المرحلة الراهنة (منذ مطلع الثمانينيات) إلى رأسمالية توسعية مدفوعة بتوسعها إلى الحد الأقصى في عصر ثورة التقانة والمعلوماتية واقتصاد المعرفة والقيم الافتراضية، حيث ألغيت الحدود وأسقطت السيادات وتحول العالم إلى سوق واحدة محكومة بقوانين ما يدعى العولمة ومقتضياتها.

وهكذا، فإنه في ظل الأطوار الثلاثة للتوسعية الرأسمالية كانت هناك منعطفات كبرى تحت ثلاثة عناوين تتلازم مع ثلاث ظواهر (الاستعمار، الإمبريالية، العولمة)، وبالطبع فقد كان هناك اختلاف بين الظواهر الثلاث في السمات والخصائص، ولكن ما يجمعها هو النزوع الحاد في النظام الرأسمالي إلى التوسع مع ما يرافقه من نزوع إلى السيطرة والرغبة في اقتسام مناطق النفوذ.

عوائد النمو متمركزة في أيدي النخبة السياسية والمالية.

وفي الأطوار الثلاثة كانت البلاد العربية موضوعاً من موضوعات الاستعمار القديم والإمبريالية ثم العولمة، وما يجمع العرب من سمات في هذه الأطوار هو أنهم كانوا فريسة للمصالح الرأسمالية عبر القرون الثلاثة من نشوء الرأسمالية وتطورها، وقد حالت هذه المصالح دون وحدة العرب، دون أن نغفل العوامل الذاتية التي أسهمت في ذلك. وفي هذا الإطار فشل العرب في تحقيق الحدود الدنيا من التكتل الإقليمي في مرحلة كان من الممكن تحقيقه، ولكن اليوم مع صعود «فكر» العولمة وممارساتها الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، تراجعت الإقليمية وتراجع دورها لصالح التأثير والتأثر المتبادلين والمباشر بين «المحلي» و«العالمي» على نحو مباشر وبفعالية محدودة لتأثيرات المستوى الوسيط الإقليمي.

وكان الإقليم العربي، هشاً، على أي حال، وقد وجدنا كيف صيغت علاقة كل بلد عربي مع الاقتصاد العالمي عن طريق وسيط آخر غير إقليمي كالاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة.

لكن ليس معنى هذا أن دور وأهمية «التجمع الإقليمي» في المنطقة العربية قد انتهى، أو لم يعد مفيداً، فجامعة الدول العربية كتجمع إقليمي، رغم هشاشته، ظهر مؤخراً في دور جديد، ووظيفة جديدة مستحدثة، وهذا الدور، أو الوظيفة، تبدى في السنوات الثلاث الأخيرة في الأزمتين الليبية والسورية، حيث استخدمت الجامعة كغطاء سياسي لتدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا، وها هي تستخدم في سورية ليس لتمزيق وحدة العرب فحسب بل أيضاً للقضاء على سيادة دولة مؤسسة للجامعة.

ورأينا الدول الخليجية الغنية تستخدم أموالها لتمويل الحرب على ليبيا، وتمويل الحرب على سورية، في الوقت الذي يموت فيه آلاف الصوماليين من الجوع، حيث تحجب الأموال عن هؤلاء وتغدق على تدمير البنية التحتية ودور السكن وقتل الأبرياء في سورية.

إن مسيرة العمل العربي المشترك، عبر السنين، ومن خلال الأحداث المتوالية توحي لنا باستخلاص مجموعة من المفارقات:

المفارقة الأولى: هي كيف ترفض بعض الدول العربية تنفيذ قرارات ذات صفة تكاملية أو وحدوية، تتخذ في إطار جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها، بحجة تعارض هذه القرارات مع «سيادة الدولة» في الوقت الذي تسارع إلى تنفيذ أية توصيات أو توجهات تزيد من تبعيتها للدول الصناعية المتقدمة وللمؤسسات الدولية.

المفارقة الثانية: هي كيف تصدر جامعة الدول العربية عقوبات اقتصادية بحق دولة من دولها، في الوقت الذي يجب أن تكون قراراتها عامل وحدة وتكامل بين اقتصادات الدول العربية (العقوبات الاقتصادية على سورية مثلاً).

المفارقة الثالثة: هي كيف تستخدم جامعة الدول العربية غطاءً للعدوان على بلد عربي من قبل الأجانب، في الوقت الذي يجب أن تكون ضد العدوان على أي بلد عربي.

المفارقة الرابعة: هي كيف تقبل جامعة الدول العربية تأجيج الأزمات الداخلية في بلد عربي، وتسعى لتزويد طرف من أطراف الأزمة بالسلاح، في الوقت الذي تسكت فيه عن موت آلاف الجوعى في الصومال.

الخلاصة والاستنتاجات

1- تبلغ مساحة البلدان العربية 14،2 مليون كم2 بنسبة 10،2٪ من مساحة العالم، في حين يقطنها 362 مليون نسمة بنسبة 5،2٪ من سكان العالم، ويبلغ حجم العمالة العربية 122 مليون عامل، بينما يبلغ معدل البطالة 16٪، وبينما يسكن 50٪ من السكان العرب في المناطق الريفية، فإن النشاط الاقتصادي لهؤلاء لا يتجاوز 15٪، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2365 مليار دولار أميركي (2011)، وإذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج 6731 دولاراً أميركياً على المستوى العربي فإن ذلك يخفي حقيقة التفاوت الكبير بين البلدان العربية، فهو يصل إلى حوالي 30ألف دولار في قطر، في حين ينخفض إلى 8،1 دولار في جزر القمر، وهذه المتوسطات تخفي أيضاً حقيقة التفاوت داخل كل قطرٍ عربي.

2- بلغت نسبة احتياطي النفط العربي المؤكد 57،5٪ من الاحتياطي العالمي، كما بلغت هذه النسبة في الغاز الطبيعي 28،2٪، ويبلغ إنتاج النفط الخام 22،4 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 31٪ من الإنتاج العالمي، كما تبلغ نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوّق إلى الإنتاج العالمي 14،4٪، ووصلت عوائد الصادرات النفطية عام 2010

إلى 667،5 مليار دولار، في حين وصلت الديون الخارجية في الدول العربية المدينة إلى 176،2 مليار دولار.

3- بلغت قيمة الصادرات السلعية العربية 1195،8 مليار دولار أميركي في عام 2011، بنسبة 6،6٪ إلى الصادرات العالمية، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية 752،6 مليار دولار بنسبة 4،1٪ إلى الواردات العالمية، مما يعني أن الميزان التجاري العربي كان إيجابياً، إذ بلغ الفائض التجاري 443،304 مليار دولار. لكن إذا علمنا أن صادرات النفط الخام تبلغ 667،529 مليار دولار فإن هذا يعني أن العجز التجاري بدون صادرات النفط الخام يبلغ 224،224 مليار دولار، ما يشير إلى أهمية صادرات النفط في العلاقات الاقتصادية والتجارية للدول العربية النفطية.

4- منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد حصول البلدان العربية على استقلالها السياسي تباعاً، سعت هذه البلدان إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطلّعت شعوبها إلى الوحدة أو الاتحاد، وإلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وفي حين أخفقت البلدان العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين القطري والقومي، فإنها أخفقت أيضاً في تحقيق الحدود الدنيا من التكامل أو التعاون الاقتصادي، ناهيك عن تحقيق وحدة سياسية.

5- اتبعت البلدان العربية على العموم، وبدرجات مختلفة، السياسات الاقتصادية المستوحاة من توصيات ونصائح المؤسسات المالية الدولية، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ونشر ثقافة العولمة، والترويج لسياسات القطب الواحد. وتتمحور السياسات الاقتصادية والليبرالية الجديدة التي تم اعتمادها لدى بلدان عربية عديدة في خطوطها العامة، ولدى البعض الآخر في أدق تفاصيلها، حول اعتماد اقتصاد السوق، وتحرير التجارة، والخصخصة، وإعطاء الدور الأول للقطاع الخاص في قيادة الاقتصاد الوطني، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد. ويمكن تلمس نتائج انتهاج هذه السياسات في الإخفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثّل في:

أ- السمة الأبرز للاقتصادات العربية هي غَلَبة "السمة الريعية" ويظهر ذلك جلياً في الدول النفطية، وفي باقي الدول العربية نجد أن عائدات السياحة وزيارة الآثار والمواقع الدينية وتحويلات العاملين في الخارج تلعب الدور الأهم في إشاعة أجواء ومنعكسات الاقتصاد الريعي.

الفساد والإفساد لعبا دوراً هاماً في إعاقة التنمية

ب- شدة ارتباط الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي (فرادى)، وقد يأتي هذا الارتباط مباشرة أو عن طريق تكتل اقتصادي قوي (الاتحاد الأوروبي)، أو عن طريق دولة ذات اقتصاد قوي (الولايات المتحدة)، وهذا الارتباط يؤدي إلى ارتفاع درجة حساسية الاقتصاد المعني بما يجري في الخارج، وخاصة تأثره بالأزمات الاقتصادية الخارجية.

ج- ظهور أعراض «المرض الهولندي» في أغلب الدول العربية، خاصة التي تعتمد على موارد طبيعية كالنفط.

د- كان من نتائج ذلك كله، فضلاً عن التحالف بين السلطة والمال، توسع النشاط الاقتصادي في الأعمال الهامشية والخدمية وأعمال الوساطة والمالية والمصرفية، واتسع اقتصاد الظل وانتشرت العشوائيات حول المدن، وأضحت عوائد النمو مركزّة على نحو متزايد

في أيدي النخب السياسية والاقتصادية والمالية، ومن حولها من محاسيب وأزلام، ممن يتمتّع بامتيازات النفوذ والملكية، ويرافق ذلك استبعاد شرائح واسعة من المجتمعات العربية من المنافع الاقتصادية. وتزايدت جموع العاطلين من العمل واتسعت دائرة الفقر البشري والحرمان وانخفض مستوى التنمية البشرية، وأدى تراجع الإنتاج الزراعي والغذائي إلى تدهور حالة الأمن الغذائي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك تدهور أوضاع الأمن المائي، أدركنا عمق الحاجة إلى سياسات زراعية وغذائية ومائية تمنع وقوع البلدان العربية في كارثة إنسانية واجتماعية تدفعها إلى فخ "المعونات الغذائية"، بما يزيد تبعيتها للخارج.

هـ- أدى تحرير التجارة الخارجية، وفتح باب الاستيراد على مصراعيه، إلى عجوزات متوالية في الموازين التجارية (بعد استبعاد الصادرات النفطية)، وسلبيات ذلك لا تقتصر على إغلاق آلاف الورش والمعامل الوطنية نتيجة المنافسة غير المتكافئة للبضائع الأجنبية، وإنما ينسحب التأثير السلبي إلى منع قيام صناعات جديدة، وخاصة في مجال الصناعات الدقيقة ذات المستوى الفني العالي والقيمة المضافة العالية.

و- أدت حصيلة الضرائب المباشرة المتواضعة، بسبب موالاة السياسة الضريبية للأغنياء، إلى عجوزات كبيرة في الموازنات العامة (عدا الدول النفطية) وانعكس ذلك إلى عدم قدرة الدولة على الوفاء بالالتزامات الاجتماعية، خاصة في مجال الصحة والتعليم، وإلى تبرير انسحابها من الشأن الاقتصادي، مما أدى إلى ضعف دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي التأثير على قوة الدولة نتيجة لتراجع قوتها الاقتصادية تجاه متطلّبات العلاقات الخارجية، وفي الوقت ذاته تصاعد دور القطاع الخاص ورجال الأعمال، وفي مقابل ذلك ازداد نفوذ المؤسسات الدولية والشركات متعدية الجنسية.

إخفاق في تحقيق التنمية قطرياً وقومياً

ز- أدّى الفساد والإفساد دوراً هاماً في إعاقة التنمية، وفي إعاقة عملية الإصلاح الاقتصادي في آن معاً، وكان لإشاعة أجواء ثقافة العولمة والاستهلاك والفردانية الدور الأساسي في إضعاف روح المسؤولية والعمل المنتج.

6- رغم الجهود التي بذلت في إطار جامعة الدول العربية، وخاصة في مجال إقامة المؤسسات والمنظمات والمجالس واللجان العربية المشتركة، ورغم صدور العديد من القرارات والدراسات والبحوث من المجالس واللجان التابعة لها، كانت نتائج العمل العربي المشترك أقل بكثير من الطموح، وأقل بكثيرٍ من المطلوب والحاجة، إذ أصبح من الواضح أنه في العالم المتغيّر الذي تمر به الشعوب، ومع المستجدات وعلو مكانة التكتّلات الإقليمية، لا تستطيع الدول الصغيرة والمتوسطة التعامل مع المستجدّات والعالم الخارجي على نحو منفرد. وقد وقف في طريق العمل العربي المشترك عددٌ من العوامل والأسباب لعلّ أهمها:

أ- لا تتمتع قرارات مجلس جامعة الدول العربية وغيرها من المجالس واللجان العربية بقوة التنفيذ، إذ إن ميثاق الجامعة ترك لكل دولة عربية أن تطبّق أو لا تطبّق تلك القرارات وفقاً لمصالحها.

ب- سعت كل دولة عربية منفردةً إلى نسج علاقات خاصة بها مع الدول الأخرى، أو مع التكتلات الإقليمية، وامتنعت في الوقت ذاته عن متطلبات التكامل الاقتصادي العربي، بحجة تعارضها مع السيادة الوطنية، وقد تم تكريس التجزئة بإثارة مصالح الفئات الحاكمة التي تم نسجها انطلاقاً من فكرة الحفاظ على المصالح الوطنية.

ج- عندما استقلت الدول العربية وقام الغرب برسم حدودها زرع بذور الخلاف بين هذه الدول، بحيث يمكن إثارة الخلاف في أي وقت يحتاج إليه لتحقيق أغراض معيّنة، ولتأكيد التجزئة والانقسام.

د- أدى نموذج التنمية الذي اتبعته الدول العربية إلى تشابه أنماط الإنتاج، وعدم رغبة الدول العربية في التنازل عن حماية صناعتها وقلّة الإنتاج وتخلّفه وقلّة تنوّعه، فضلاً عن التعقيدات الإدارية واختلاف أنظمة التجارة الخارجية، مما أدى، إلى جانب الارتباط بالأسواق العالمية، إلى ضعف عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية، ويشكّل هذا أحد جوانب إخفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك.

هـ- أقرّ ميثاق العمل العربي الاقتصادي القومي (الذي صدر عن مؤتمر القمة الحادي عشر-عمّان1980)، تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية، وإبعاده عن الخلافات السياسية، كما أقرّ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية ومعاملة رأس المال العربي والعمل العربي، بما لا يقل عن معاملة مثيليهما من أصل وطني في كل قطر عربي، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لها.

لكن الميثاق المشار إليه وغيره من الوثائق التي أقرّتها القمم العربية ومجالس الجامعة بقيت كلها حبراً على ورق، وبدلاً من أن تكون القمم والمجالس عنصراً للوحدة والتآخي أصبحت أداةً للفرقة وزرع الفتن. وقد تبدى ذلك مؤخراً عندما استخدمت القمة العربية ومجالس الجامعة غطاءً للحرب التي شنّها الناتو ضد ليبيا، كما استخدمت لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على سورية، وإعطاء الموافقة على تسليح المعارضات السورية ضد النظام الحاكم الشرعي في سورية، مما يشير إلى سابقةٍ خطيرة تهدد مستقبل جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك..

المقترحات

من الصعب، بل من المستحيل، تقديم مقترحات ممكنة التطبيق ما لم تكن الأنظمة العربية على استعداد للأخذ بها، أو مناقشتها على الأقل، ذلك أن طبيعة الأنظمة هي التي أفرزت الأوضاع السلبية التي مرّ ذكرها.

وباختصار يمكن القول إن إمكانية الخروج من مأزق التعثّر في تحقيق التنمية وإزالة العوائق أمام العمل العربي المشترك، تكمن في شرطين أساسيين:

الأول: انتهاج سياسة تنموية جديدة تنبع من المصالح الاقتصادية والاجتماعية في البلد العربي المعني، تكون ذات بعدٍ قومي وتوضع من خلال عقد اجتماعي جديد يعتمد المشاركة الشعبية على الصعيدين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويتضمن تبني آليات المساءلة السياسية والاجتماعية والإدارية التي تعزز التوجّهات التنموية بأبعادها المختلفة ومن شأنها القضاء على الفساد والإفساد والحدّ من الفقر البشري والحرمان،

وتنهض بمستويات المعيشة لمجموع السكّان، وترفع من شأن العمل المنتج وتهتم بالمستوى العلمي والصحي، وتحقيق فرص العمل المناسبة للشباب، وتزج بطاقات المرأة في العمل المنتج، وتعيد توزيع الدخل والثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية وعلى أن تتخذ التدابير الفورية للحيلولة دون المزيد من تفاقم الفروق، وتقييم العدل والمساواة بين الجميع.

والثاني، في ظل التغييرات العالمية في عصر العولمة وتحديّاتها، ومع ظهور أشكال جديدة للتكتلات الإقليمية تتجاوز الحدود الجغرافية، ومع المتغيّرات التي تشهدها الساحة العربية التي تظهر حجم تدخلات أعمق في داخل بعض البلدان العربية تقوم بها دول إقليمية كبيرة كتركيا، وبعد الأخذ بنظر الاعتبار ذلك كله، فضلاً عن التجربة غير المشجعة للعمل العربي المشترك على قاعدة جديدة من الفهم المشترك للأهمية السياسية والاقتصادية وللفوائد العديدة التي يمكن أن يحصل عليها كل قطرٍ عربي في ضوء المستجدات على الساحتين الإقليمية والعالمية، .. في ظل ذلك كله يصبح التعاون العربي بل التكامل ضرورة حالية ومستقبلية للشعوب العربية الطامحة نحو حياة أفضل عن طريق ربط المصالح القطرية لكل دولة عربية بالمصالح العربية الكلية، لأن التحديّات التي تواجه المنطقة تتجاوز قدرة أي قطر عربي بمفرده، مما يعني تجميع الجهود القطرية والانطلاق كمجموعة واحدة تتشابك فيها المصالح والمنافع المتبادلة. فإلى جانب التحدّيات الخارجية هناك تحديّات ذاتية تشترك فيها معظم البلدان العربية، مثل الفقر والبطالة والأمن الغذائي والمائي، وتزايد الضغط البيئي وتدهور الأنظمة التربوية والتعليمية والصحية. إلى جانب هذا تواجه البلدان العربية مسألة الإصلاح الاقتصادي وتوجّهات الإصلاح ودور الدولة في قيادة الاقتصاد الوطني، وهذه القضايا بمجملها يمكن حلّها على نحو جماعي على أن يعاد الاعتبار إلى العمل العربي المشترك، انطلاقاً من تعديل ميثاق جامعة الدول العربية على أسس صحيحة وعصرية، تأخذ بالاعتبار التحولات على الساحتين الإقليمية والدولية، وتؤمن قيام تكتّل إقليمي عربي قادر على فرض وجوده الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي والمشاركة بفعالية في ظل الاقتصاد العالمي، وحل العديد من المسائل الاقتصادية كسد ثغرة التمويل والنهوض بالزراعة وتحقيق أهداف الرفاهية والسلام والأمن من خلال العمل العربي المشترك، وذلك بتحقيق التزاوج بين المال والأرض ورأس المال البشري بما يحقق المنافع المتبادلة ويعزّز عملية التنمية.

بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة للبلاد العربية

مليون دولار

الدول العربية	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ٢٠١١ مليون دولار	الإنفاق العام٢٠١١ مليون دولار	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	الصادرات+الواردات إجمالي التجارة الخارجية مليون دولار	درجة الانكشاف التجاري إجمالي التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي×١٠٠	إجمالي الدين العام الخارجي ٢٠١١ مليون دولار	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪
الأردن	28881	9616	33،3	25069	87٪	6311،6	21،9٪
الإمارات	338690	101268	29،9	509051،4	151٪	–	–
البحرين	25825	7574	29،3	33269،4	129٪	–	–
تونس	46431	15974	34،4	41760،1	90٪	23372	50،3٪
الجزائر	197450	82056	41،6	120264	61٪	4405،3	2،2٪
جيبوتي	1238	440	35،6	989،1	80٪	6431،4	52،4٪
السعودية	597086	220453	36،9	496389،9	84٪	–	–
السودان	69960	12073	17،3	18880	27٪	38947	55،7٪
سورية	60193	16673	27،7	20205	34٪	4326،5	7،2٪
العراق	153032	59521	38،9	127483،4	84٪	–	–
عُمان	72680	22526	31	69069،5	95٪	9229	12،7٪
قطر	173519	52240	30،1	144557	84٪	–	–
القمر	567	132	23،3	266،5	47٪	240،5	42،4٪
الكويت	160939	57021	35،4	121988	67٪	–	–
لبنان	40094	10628	26،5	24431،7	61٪	20655	51،5٪
ليبيا	37468	20037	53،5	22768،6	61٪	–	–
مصر	235584	68649	29،1	91743،2	39٪	33693	14،3٪
المغرب	93574	30896	33	63285،7	68٪	24800	26،5٪
موريتانيا	4064	1125	27،7	5105،3	126٪	3479،4	85،6٪
اليمن	28097	9197	32،7	14761،2	53٪	6073،3	21،6٪
مجموع الدول العربية	2365373	798099	33،7	1946232،3	٪ 83	176180،9	٪ 20

المصدر: هذا الجدول تجميعي من مجموعة جداول تضمنها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١.

Washington's fingerprints/ Mohamad MIRANDI……...……140

Turkey's policy variables and their regional strategic dimensions……..……141

Mohamad NOUREDDINE

"Israel" in the face of the "strategic anxiety" storm……163

Seif DAANA

Worrying threats and dangers for "Israel" ……..……179

Helmi MOUSSA

Eurasian Russia in the world system……...……187

Fasih BADRAKHAN

Russia and power resources/ Lioneed SAFEEN……..……206

What are the effects of the American "eastern turning" strategy on the Middle East?....209

Saad MEHIO

"A gunpowder barrel Middle East" Brijensky book……216

America and armament/ Sarah FLOUNDERS……218

U.S - China strategic horizons……..……219

Lionel VAIRON

U.S. power and leadership in a variable world……...……230

Political economy of independent development: towards an alternative Arab pattern…233

Abdul Halim FADLALLAH

An approach of Arab economies actuality and their relation with the global economy…249

Mounir AL-HEMSH

Table of Contents

Introduction……..7

Preamble ...…….....…….…….....……10

Kassem EZZEDINE

Eco-social factors standing behind Arab revolutions……19

Georges KORM

Muslim Brotherhood and the eco-social issue……...……39

Patrick HENRY

Hezbollah's priorities towards Arab revolutions……...……63

Talal ATRISSI

Hezbollah and Arab transformations/ Hossam MATAR……..……75

Egypt and "Islamic Square" countries in the Middle East balances……....……79

Mostapha AL-LABAD

Gulf countries and the sixth round's repercussions……...……...……97

Walid NWAYHED

Saudi Arabia: vision and options…….……..…….……127

Fouad IBRAHIM

Transformations' roots in the Middle East……..……..……127

Hassan BAHCHATI BOUR

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with researches and information

Arab World Events Alongside their Regional and International Interactions (2013-2014)

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

This report is the upshot of concerted efforts in writing, research and deep analysis by the Consultative Center for Studies and Documentation. An elite of Arab and foreign authors and intellectuals contributed to enrich this report with valuable ideas and analyses.
The views and opinions expressed herein are solely the views and expressions of the authors.

General supervisor: Dr. Abdul Halim FADLALLAH

Editor-in-chief: Kassem EZZEDINE

Translation: Saleh KASHMAR (Research papers of Patrick HENRY and Lionel VAIRON)

Designed By: Ahmad SHUKEIR

Distribution: Lebanon and the Arab world

Date of publication: April 2015

First edition

Size: 21x29

All Rights Reserved
All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or archive a part(s) of the report in whatever information archiving or retrieving system nor to copy via whatever mean - normal, electronic, DVD, CD, etc but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

Address: Bir Hassan, Al-Assad Highway, Behind the Fantasy World, Al-Inmaa Group building, First floor.
E-mail: dirasat@dirasat.net
Website: www.dirasat.net
P.O. box: 24/47 Baabda 10172010
Land phone: 01/836610
Fax: 01/836611
Mobile phone: 03/833438

Arab World Events

Alongside their Regional and International Interactions

(2013-2014)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

Arab World Events

Alongside their Regional and International Interactions (2013-2014)

The Strategic Report

Arab World Events

Alongside their Regional and International Interactions

(2013-2014)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation